منشورات
مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

(١٠)

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

١٩٦٨ - ١٩٧٧

دراسة مقارنة في التنظيم الدولي

دكتور
عادل أمين خالد

١٩٨٣

الإهداء

إلى السيدة الفاضلة التي . . .
بصبرها عليّ . . . حصلت على ليسانس الحقوق .
وبتضحيتها من أجلي . . أحرزت درجة الماجستير في القانون .
وبدفعها وتشجيعها لي . . فزت بالدكتوراه .
زوجتي . . فكرية عزيز مراد
وإلى ولدي الشاب الطامح
محمد الأمين عادل خاكي . . .
ذكرى له . . .
وعبرة لأبنائنا من شباب هذا الجيل . . .

دكتور
عادل أمين خاكي

شكر واعتراف

يسجل المؤلف ببالغ مشاعر العرفان شكره وتقديره لجميع الجهات التي سهلت له إعداد هذا الكتاب عندما كان بشكل رسالة للدكتوراه كما يقدم شكره إلى مسؤ ولي المكتبات جميعا الذين ما ادخروا وسعا في المساهمة معه في البحث والتنقيب عن المعلومات والبيانات التي تطلبها بناء الرسالة آنذاك.

ويسعده الاعتراف بفضل الأساتذة العمداء الدكتور /محمود خيري عيسى عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة (آنذاك) والدكتور/ محمد صفي الدين أبو العز والدكتور/ عبدالملك عوده الذين تكرموا فوجدوا من وقتهم الثمين متسعا لاثراء جلسة مناقشة الرسالة بما تفضلوا به من ملاحظات علمية قيمة خلال الجلسة.

وإنه لمما يسر المؤلف أخيرا أن يقدم خالص الشكر والاحترام إلى مجلس إدارة مجلة (دراسات الخليج والجزيرة العربية) لموافقته على طبع هذا الكتاب ضمن إصدارات المجلة، كما يتقدم بوجه خاص للأخ الوفي الصدوق العميد الأستاذ الدكتور/ محمد صفي الدين أبو العز الذي كان له الدور الأساسي في إيصال هذا الكتاب إلى المطبعة وظهوره إلى القراء في هذه الحقبة المناسبة.

والمؤلف يتمنى للجميع إطراد الموفقية والنجاح.

والله ولي التوفيق

المؤلـف

المحتويات

مقدمة ١١

الباب الأول

قيام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

الفصل الأول : أهداف المنظمة وأجهزتها ٤١
الفصل الثاني : آثار قيام المنظمة على العلاقات العربية ١٠٥

الباب الثاني

دور المنظمة في دعم التعاون

الاقليمي بين الدول الأعضاء

الفصل الأول : تنسيق السياسات الاقتصادية البترولية
للدول الأعضاء ١٤٥
الفصل الثاني : التوفيق بين النظم القانونية للدول الأعضاء ٢٠٧

الفصل الثالث : إنشاء المشروعات العربية المشتركة ٢٣٩

الباب الثالث

دور المنظمة في إرساء العلاقات بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة

الفصل الأول : إحلال التفاهم بين الأقطار العربية المنتجة
للبترول والدول المستهلكة في ظل العلاقات الجديدة ٢٨١
الفصل الثاني : تحقيق التعاون الدولي بين الدول العربية
المصدرة للبترول والدول الصناعية المتقدمة ٣٥١
فصل تكميلي : التطورات البترولية الأخيرة
وأثرها في مستقبل المنظمة ٤٠٩
خاتمة الكتاب ٤٤٩
المراجع ٤٦٥

مقدّمة

يمكن القول أن أهم ما يميز العلاقات الدولية في هذا العصر ، هو إطراد التعاون بين الدول وإزدياد التقارب بين الشعوب . فقد بدأت الدول تشعر بضرورة هذا التعاون وأهمية بذل الجهود المشتركة لتنظيم مجالات النشاط على النحو الذي يهيىء لها استغلال هذا النشاط على الوجه الأكمل ويكفل انتفاع الدول كافة به . وأصبحت الدول تشعر أنها جزء لا يتجزأ من مجتمع كبير تتأثر مصالحها بما يحدث في غيرها ، ويؤثر ما يحدث فيها في مصالح عدد كبير من الدول الأخرى .

وفي أوائل القرن العشرين ظهرت فكرة التنظيم الدولي إلى حيز الوجود كانعكاس لترابط الدول وبأمل دعمه بعد أن كانت الفكرة مجرد آمال في نفوس بعض الفلاسفة في شتى أنحاء العالم . وبذلت في حينها جهود كبيرة من أجل التنظيم الدولي بدأت بصور متواضعة لتجمعات دولية مؤقتة على شكل مؤتمرات أو لجان دولية ، وانتهت بتكوين منظمات دولية دائمة في مختلف المجالات .

ورغم حداثة عهد التنظيم الدولي ، فقد كانت خطواته سريعة وأصبحت له اليوم نظرية متكاملة ذات أسس وقواعد وصار هو المسؤول عن تطور

المفهوم الخاص بالمشاركة الدولية على أسس متكافئة ، كما أثبت التنظيم الدولي أنه الصورة المثلى لتظافر جهود الدول ، وهو الوجه الغالب اليوم في مجال التعاون الدولي ورمز للمصالح المشتركة بين الدول ، وإلى الجهد الجماعي الذي تبذله في سبيل الوصول إلى الأهداف العامة المشتركة وتحقيقها وتوفير جميع أسباب النجاح لها .

ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول هي إحدى صور التنظيم الدولي . ولعل الأسباب التي دعتنا إلى دراستها يمكن إيجازها بما يلي : ـ

١ ـ إن الظروف السياسية قد وضعت بلادنا ولقرون طويلة في عداد الدول الصغيرة أو المتخلفة ، وجزأت الوطن العربي الكبير إلى العديد من الدول المستقلة . وإذا كنا طلاب وحدة لهذا الوطن العربي ، فإنه يجب علينا أن ندرس السبل والوسائل التي تؤدي إلى هذا الهدف النبيل ، ومعرفة القواعد والضوابط التي تسهل المسيرة نحو الهدف وتحققه بشكل سليم ومدروس وبدون عثرات . ومن هذه الوسائل التنظيم الدولي .

وهب أننا استطعنا بما لدى الأمة العربية من مقومات وأسس مشتركة لا يرقى إليها شك ، أن نتخطى العقبات ونسبق الزمن وننتقل بسرعة من شكل الدول المستقلة المعتزة بسيادتها إلى شكل الدولة الكبيرة الواحدة المنظمة تنظيماً قوياً وسليماً ، فإن هذا أيضاً يحتاج منا إلى أن نتعرف على القواعد والأصول التي تقودنا إليه .

٢ ـ لقد عرف التاريخ طريقتين ، على الأقل ، لتوحيد أقطار لها هياكل سياسية واقتصادية مختلفة ، ولكن لها حدوداً وتاريخاً وثقافة ومصالح مشتركة . فالطريقة الأولى والتي كانت سائدة في القرن الماضي تعتمد على القوة وتفرض الوحدة بقيادة أحد هذه الأقطار . وقد استعملت هذه الطريقة في الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة مع بعض الاختلاف في الظروف . والطريقة الثانية هي التكامل الاقتصادي

والاجتماعي والسياسي وهي التي تتبع حالياً في أوروبا شرقيها وغربيها ، ذلك أن طريقة القوة لم تعد واردة نظراً لتغير الظروف والمفاهيم الدولية والوعي المحلي . ومن حسن الحظ أنه ليس هناك اليوم من يدعو لاستعمالها في الوطن العربي . والمنظمة موضوع بحثنا هي إحدى أدوات التكامل الاقتصادي العربي التي تغذي التيار الوحدوي .

٣ ـ لقد حبا الله الوطن العربي بثروات هائلة ومتنوعة ، ولعل أهم وأثمن هذه الثروات الطبيعية هو البترول . وكانت الشركات الأجنبية التي حملت إمتيازات التنقيب عن البترول واكتشافه وانتاجه وتصديره وبيعه تقوم بالتنسيق فيما بينها ، لأن هذه الشركات كانت قد دخلت إلى المنطقة دخولاً جماعياً أي بتجمع من عدد من الشركات تربط بينها مصالح مشتركة . وبعد تنامي سيطرة الأقطار العربية المنتجة للبترول على مواردها الطبيعية وانحسار تلك الشركات من الميدان أما بالتأميم أو بالتملك الرضائي الكامل ، وكانت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول قد قامت أصلاً ، لذلك فإن المصلحة تقضي بأن تدرس هذه المنظمة للتعرف على مدى قدرتها وسلطاتها للحلول فعلاً محل تجمع الشركات الأجنبية والصلاحيات التي منحتها إياها الاتفاقية المنشئة للتنسيق فيما بين الدول العربية الأعضاء فيها .

إن مسألة قيام تنظيم دولي بترولي عربي ، لم تغب يوماً عن أذهان المسؤولين العرب . وكانت جامعة الدول العربية ، وهي المنظمة الاقليمية الأم ، قد أولت منذ إنشائها اهتماماً خاصاً بالشؤون الاقتصادية والمالية والتعاون الوثيق بين الدول الأعضاء في شتى هذه المجالات . أما اهتمامها بالبترول على وجه التخصيص فيعود إلى قرارها بتأليف (لجنة خبراء البترول العرب) في عام ١٩٥١ ثم إنشاء (مكتب البترول) في البنيان التنظيمي للجامعة في عام ١٩٥٤ ، ثم تطوير هذا المكتب إلى إدارة من إدارات الجامعة العربية وإنشائها في عام ١٩٥٩ . بيد أن التفكير الخاص بإقامة تنظيم

بترولي عربي لم يتبلور إلاّ في أواسط الستينات ، وذلك في إطار المعطيات السياسية والعسكرية للصراع العربي ـ الإسرائيلي . وتم تقديم مشروع شامل لإنشاء منظمة عربية للبترول تضم جميع الدول العربية المصدرة ، غير أنه سرعان ما اندلعت حرب عام ١٩٦٧ بين إسرائيل والدول العربية ولم يكتب لذلك المشروع أن يرى النور .

وبعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ كان الفكر العربي في قمة استعداده لقبول فكرة استعمال البترول كسلاح في المعركة ، وعلى أثر ذلك ظهرت في الميدان السياسي مدرستان : الأولى تتبنى خطاً متشدداً مع الاحتكارات الأجنبية وطالبت فيما طالبت به ، بحظر نفطي كامل على الدول التي تتعاطف مع إسرائيل . وقد تزعمت هذه المدرسة العراق . والثانية هي الكتلة المعتدلة التي لم تجد أن الوقت قد حان بعد لتحدي الاحتكارات الأجنبية والتمرد عليها بشكل سافر ، وإنما رأت أن الحكمة كانت تقتضي مسايرة هذه الاحتكارات وانتزاع حقوق الأقطار المنتجة من أيديها بالتدريج . وتمثلت هذه الكتلة بالمملكة العربية السعودية وليبيا (الملكية آنذاك) والكويت .

وبعد أن عقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٦٧ وأسفر عن الدعم المالي لدول المواجهة التي تضررت من العدوان الاسرائيلي وترتب هذا الدعم على الدول البترولية الثلاث المذكورة . رأت هذه الدول أن الوقت قد حان من وجهة نظرها، لإبعاد البترول عن تيارات السياسة العربية وقراراتها المفاجئة ، فقررت إنشاء منظمة بترولية فيما بينها بإسم (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول) وتم توقيع إتفاقيتها المنشئة في بيروت في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ .

ولقد أحدث قيام هذه المنظمة ردود فعل قوية لدى الدول العربية البترولية الأخرى وذلك لعدة أسباب أهمها قيام المنظمة على أكتاف الدول العربية المعتدلة مع الاحتكارات البترولية وما جاء في الاتفاقية المنشئة من

تضييق لشروط العضوية فيها مما لا يسمح لدخول أية دولة عربية لا يكون البترول المصدر الرئيسي والأساسي لدخلها القومي ، الأمر الذي يستبعد مصر وسوريا والجزائر ، ومنها أيضاً توقيت قيامها بفترة قصيرة بعد مؤتمر (الخرطوم) سالف الذكر .

فمن الناحية الرسمية ، دعى العراق إلى قيام تجمع شركات البترول الوطنية للدول التي تتخذ سياسة تهدف إلى التحرر من قبضة الاحتكارات الأجنبية . وفعلاً قام هذا التجمع في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠ بعد توقيع إتفاقية شركات البترول الوطنية فيما بين العراق وليبيا والجزائر والجمهورية العربية المتحدة .

ولكن قيام الثورة الليبية في الأول من أيلول /سبتمبر ١٩٦٩ وبقاء ليبيا الجمهورية في المنظمة من ناحية وجهودها الحثيثة من ناحية أخرى ، تم تعديل النص الخاص بالعضوية وفسح المجال أمام دول عربية أخرى للانضمام وبذلك تنامت رقعة عضويتها من ثلاث دول إلى عشر كما هي عليه الآن . وصارت هذه المنظمة تمثل أقطاراً بترولية تصدر حوالي ٦٠٪ من صادرات (أوبك) وتمتلك احتياطات من البترول تعادل حوالي ٧٠٪ من احتياطاتها وحوالي ٥٦٪ من احتياطي بقية العالم .

أما من حيث السكان ، فالمنظمة تمثل ٧٠٪ من سكان الوطن العربي وأن إنتاجها في عام ١٩٧٧ كان يمثل ٣٣,٤٪ من إنتاج العالم .

لقد كانت المصادر التي رجعنا إليها تمثل نقيضين . ففي الوقت الذي كانت المصادر المباشرة المكتوبة عن المنظمة ذاتها شحيحة للغاية فيما عدا بعض الأجزاء الصغيرة التي تتناول إما موضوعات التنظيم الدولي بوجه عام ، أو موضوعات العلاقات الدولية العربية أو البترول العربي ، فإن ما يصدر عن البترول من بحوث وكتب ونشرات ومجلات متخصصة وغيرها هو من الغزارة مما يستحيل على أنشط الباحثين اللحاق به . ولذلك فنحن على يقين من

أمرين ، أولهما أن ما سيرد في هذا الكتاب يمثل الحد المناسب لما يمكن أن يكتب عن المنظمة أو عن البترول بوجه عام ، والثاني أن ما يكتب الآن من معلومات أو بيانات أو إحصائيات عن هذا الموضوع الواسع يصبح قديماً قبل أن يجف مداده . ولقد اعتمدنا في بحث الدور الذي تلعبه هذه المنظمة في علاقاتها الدولية سواء على الصعيد الاقليمي أو الصعيد العالمي ، وبشكل رئيسي ، على ما يصدر من المنظمة ذاتها من نشرات ومجلات ، وعلى بحوث خبرائها ومسؤوليها سواء منها الشخصية أو الرسمية .

وقبل أن نعرض منهج الدراسة ، نود أن ننوه أننا في إيرادنا بيانات وتصريحات وزراء أو مسؤولي البترول العرب في المحافل الدولية ، ليست ذات الطابع العربي الصرف ، لم نميز بين :

١ ـ وزراء البترول العرب ضمن إطار منظمة (أوبك) وبينهم كأعضاء في مجلس وزراء المنظمة ، ذلك أن هؤلاء الأخيرين عند الدفاع عن وجهة نظر بلادهم كدول مصدرة للبترول وعلى الصعيد العالمي ، فإنما هم يمثلون وجهة نظر لا تختلف عما هي عليه لو كانوا يتحدثون على صعيد منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لوحدها .

٢ ـ كما لم نميز بين ما يصدر من آراء عن وزراء البترول العرب بصفتهم هذه ، وبين ما يصدر عنهم بصفتهم أعضاء في المجلس الوزاري للمنظمة ، فالفارق هنا شكلي بحت .

منهج الدراسة :

في التصدي لدراسة هذا الموضوع كان أمامنا منهجان :

الأول : أن نتناول نشاط المنظمة بحسب إتصالاتها وعلاقاتها بالمنظمات الدولية سواء العربية أو الاقليمية أو العالمية ، وإشتراكها في

الندوات والمؤتمرات ، والحوارات كالحوار العربي الأوروبي وحوار الشمال والجنوب وغيرها . ولكننا وجدنا أن هذا المنهج سيكون وصفياً ولا يتيح الفرصة لاستنباط المحاور الرئيسية التي تدور حولها علاقات المنظمة والأهداف الأساسية التي تحاول تحقيقها .

الثاني : أن نتلمس من خلال الدراسة الاهتمامات الأساسية لهذه المنظمة على الصعيدين الإقليمي والدولي ونستنبط من نشاطها الأهداف التي تسعى إليها . وقد وجدنا أن هذا المنهج تحليلي يستقرىء الاتجاهات الحيوية للمنظمة بشكل علمي .

وقد فضلنا المنهج الثاني . وسيكون منهج دراستنا كما يلي :

الباب الأول ـ قيام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

الباب الثاني ـ دور المنظمة في دعم التعاون الاقليمي بين الدول الأعضاء .

الباب الثالث : دور المنظمة في إرساء العلاقات بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة .

وقد حاولنا خلال البحث أن نستكشف أكثر المنظمات الأخرى شبهاً بهذه المنظمة وأقربها إليها ، لغرض عقد المقارنة بينهما ، سواء من حيث العوامل التي أدت إلى نشوئها أو من حيث طبيعتها أو الدور الذي تلعبه في أداء مهامها . وقد وجدنا أن أقرب منظمة مقارنة هي منظمة الفحم والصلب الأوروبية (ECSC) وعقدنا في فصول الدراسة ومباحثها ما أمكننا من مقارنات . ولأن المنظمة الأوروبية المذكورة هي ليست شبيهاً مطابقاً للمنظمة موضوع هذا الكتاب فإن المقارنات المعقودة تبقى مقيدة باعتبارين هامين هما :

الأول ـ أن منظمة الفحم والصلب الأوروبية كانت منذ قيامها من نوع

المنظمات (فوق الدول) أي Supra National بينما منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول هي من نوع المنظمات (بين الحكومات) Inter Governmental وما بين النوعين فوارق قانونية من حيث الصلاحية لا تحتاج إلى بيان .

الثاني ـ أن منظمة الفحم والصلب الأوروبية عند قيامها عام **١٩٥١** بموجب معاهدة (باريس) كانت هي النواة التي بنيت عليها (السوق الأوروبية المشتركة) بموجب معاهدتي (روما) لعام **١٩٥٧** . وعليه فإن المقارنات المقتبسة كانت من المنظمة ذاتها أو من السوق الأوروبية المشتركة في ظل هذا الاعتبار .

وأرجو أن أكون بهذا البحث قد قدمت جهداً متواضعاً في خدمة الوطن العربي الكبير وفي موضوع من أهم المواضيع التي تمس حياته المعاصرة وأجياله القادمة . والله الموفق

الباب الأول

قيام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

الفصل الأول: أهداف المنظمة وأجهزتها

الفصل الثاني: آثار قيام المنظمة في العلاقات العربية

البـــاب الأول
قيام منظمة الأقطار
العربية المصدّرة للبترول

أهمية الموضوع :

تدرك الدول العربية المصدرة للبترول الأهمية القصوى لهذا المورد الطبيعي في النهوض بإقتصادها الوطني ، إذ يمثل هذا المورد بالنسبة لها جميعاً ، إن لم يكن لمعظمها على الأقل ، المصدر الرئيسي للدخل القومي . كما تدرك أن هذه الثروة آيلة للنضوب وهي ليست من الثروات التي تتجدد تلقائياً ، ولذلك كان من البديهي أن تتجه هذه الدول نحو تخطيط الاستخدام الرشيد لعائدات البترول بصورة تضمن النمو الاقتصادي لها في الجيل الحاضر وتوفير حياة أفضل لأجيالها القادمة .

وحيث أن هذه الأقطار العربية ترتبط بأكثر من رباط قومي واحد كرابطة اللغة والتأريخ والمصير المشترك ، فقد كان في الأذهان ، بحسب طبيعية الأمور ، شعور فعّال واتجاه شديد نحو تحقيق تعاون إقتصادي في مجال الصناعة البترولية والصناعات المشتقة عنها حفاظاً على المصالح الـذاتية والمشتركة لهذه الأقطار من ناحية ، وعلى المصالح المتشابكة مع مصالحها ، وهي مصالح البلدان المستهلكة للبترول ، من ناحية أخرى ، عن طريق تزويد

هذه الأخيرة باحتياجاتها من البترول الخام ، وبذلك يتم تحقيق النفع للطرفين[1] .

وبعد أن قامت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في عام ١٩٦٠ وكانت بذلك أول تكتل بترولي من الدول المنتجة ، والإنجازات التي استطاعت تلك المنظمة تحقيقها في تعديل ميزان العلاقات بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية ، زاد إدراك الدول العربية أنها بتكتلها في إطار تلك المنظمة ، وإن كان مع دول منتجة غير عربية ، قد استطاعت عن طريق المساومة الجماعية أن تحقق العديد مما كانت تعجز عن تحقيقه عن طريق المساومة الفردية . ولذلك فإن قيام منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) يمكن اعتباره حافزاً للدول العربية إلى التكتل بشكل جديد دفاعاً عن مصالحها من ناحية والتخطيط لمستقبل الأجيال العربية المقبلة من ناحية أخرى ، تخطيطاً يستند إلى عائدات هذا المورد الطبيعي الناضب الوحيد ، والذي صار يلعب دوراً وحدوياً بين هذه الأقطار علاوة على الروابط التي توحدها أصلاً كما هو معروف[2] .

المحاولات الأولى للتجمع النفطي العربي :

تقضي علينا الأمانة التأريخية أن نسجل أن الشؤون الاقتصادية والمالية قد أخذت مكان الصدارة في المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية[3] . وبموجب نص المادة الرابعة من الميثاق نفسه قام مجلس الجامعة بتشكيل لجنة دائمة بإسم (لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية) كما أُعطيت لهذه الشؤون أهمية كبيرة في معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول

---

(١) تقرير موجز عن نشاط المنظمة خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣، ص ١١ .

(٢) محمد حسن طاهر ـ دراسة مقارنة بين (أوبك) و (أوابك) . أساسيات صناعة النفط والغاز ج ٢ ، ١٩٧٦ ص ١١٨ .

(٣) أنظر الفقرة (أ) من المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية .

الجامعة العربية الموقع عليهابتاريخ ١٧/٦/١٩٥٠[١] .

أما إهتمام الجامعة العربية بالشؤون البترولية بالذات فهو الآخر حرّى بالتسجيل وإن كان قد انصبّ في أساسه على تنسيق السياسة البترولية العربية . فقد تطور اهتمام الجامعة في هذا الموضوع الخطير منذ قرارها بإنشاء (لجنة خبراء البترول) في عام ١٩٥١ ثم إنشاء مكتب دائم في الأمانة العامة للجامعة بإسم (مكتب البترول) في عام ١٩٥٤ ، ثم تطور هذا المكتب إلى (إدارة شؤون البترول) التي أنشأت في عام ١٩٥٩[٢] بيد أن هذا الاهتمام من جامعة الدول العربية بقدر ما كان منصباً على التنسيق في شؤون البترول بصورة عامة ، فإنه لم يتبلور بشكل إتجاه واضح نحو إقامة تكتل دولي بترولي حتى ذلك التاريخ .

أما فكرة إنشاء منظمة عربية للبترول وبهذا المفهوم ، فقد ظهرت في منتصف الستينات وذلك إدراكاً من الدول العربية لضرورة تنسيق السياسات البترولية وربط النفط بالتنمية الاقتصادية وبقدرات الدول الأعضاء في مختلف مجالات هذه الصناعة[٣] . وكانت الجمهورية العربية المتحدة قد طرحت هذه الفكرة ـ ربما لشعورها أن منظمة (أوبك) بقيامها قد صادرت اختصاصات وكالات الجامعة العربية المتخصصة بالبترول[٤] ـ وذلك على أثر تسرب أنباء إرسال الأسلحة الألمانية إلى إسرائيل . وعندها إستدعى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر المسؤولين عن البترول وطلب منهم دراسة قيام تجمع عربي

---

(١) سيروب استبانيان ـ جامعة الدول العربية والنفط . مجلة النفط والتنمية ، بغداد ، العدد ١١ ـ آب/أغسطس ١٩٧٦ ، ص ١٠٣ .

(٢) سيروب استبانيان ـ المرجع السابق ، ص ١٠٣ وما بعدها .

(٣) محمود رشدي ـ مستشار المنظمة . تطور سيطرة الدول العربية المنتجة على ثرواتها النفطية . أساسيات صناعة النفط والغاز، ج ٣، ١٩٧٧ ، ص ٤٧ وما بعدها . كذلك أنظر : دراسة عن مشروع إنشاء منظمة عربية للبترول . المؤسسة المصرية العامة للبترول ، ٢٧ مايو ١٩٦٨ .

(٤) أنظر : MEES, 12 Jan. 1968, p. 2.

بترولي للحد من نوايا إسرائيل[١] . وقد تمت دراسة الموضوع في آب/ اغسطس ١٩٦٤ وطرح على مؤتمر البترول العربي الخامس الذي انعقد في آذار/مارس ١٩٦٥ وصدر قرار عن هذا المؤتمر بإنشاء منظمة عربية للبترول بإسم (Arab Petroleum Organization (APO)[٢] .

وكان المنظور حينذاك أن تكون عضوية المنظمة مفتوحة لجميع الدول العربية ، بصرف النظر عن مكانتها كمصدر للبترول ، الأمر الذي أدى إلى شعور الدول العربية الصغيرة ـ الغنية بترولياً ـ باحتمال الانكماش والتراجع إلى الصفوف الخلفية فيما بين الدول العربية الأكثر نفوذاً إذا ما اشتركت معها في منظمة واحدة وفي هذا المجال الحيوي لوجودها[٣] . لذلك قوبل هذا المشروع بمقاومة من بعض الدول العربية سرعان ما تهاودت بعد إتصالات سياسية وإيضاحات لمرامي ومقاصد مثل هذا التكتل . ثم عرض المشروع على المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية وأقرّه مبدئياً ولكنه طلب دراسته وإعداده مفصلاً ، الأمر الذي أدى إلى تأخيره فلم يكتب له أن يرى النور حتى وقع عدوان عام ١٩٦٧ .

آثار حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ :

بعد هذه الهزيمة واحتلال إسرائيل ما يزيد على ٢٦,٠٠٠ ميل مربع من الأراضي العربية ، رأت بعض الدول العربية موازنة الهزيمة باستخدام سلاح البترول في المعركة[٤] كوسيلة من وسائل الكفاح ضد الدول المتعاطفة مع

---

(١) محمود رشدي ـ مستشار المنظمة . مقابلة معه في الكويت ، في ١٩٧٧/٩/٢٥ .

(٢) محمود رشدي ـ مستشار المنظمة . تطور سيطرة الدول العربية المنتجة على ثرواتها النفطية . أساسيات صناعة النفط والغاز ، جـ٣ ، ١٩٧٧ ص ٤٧ وما بعدها . كذلك : دراسة عن مشروع إقامة منظمة عربية للبترول . المرجع السابق ص ٩ .

(٣) أنظر : MEES, 12 Jan. 1968, p.3.

(٤) أنظر : Zahayr Mikdashi-The Community of Oil Exporting Countries, Cornell Univ. Press p.48.

إسرائيل[١] وبدأت هذه الأفكار بالظهور في المناقشات التي دارت في مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط العرب المنعقد في بغداد في شهر آب/أغسطس ١٩٦٧[٢] . ولكن الدول الممثلة في المؤتمر انقسمت إلى قسمين وظهرت مدرستان للفكر في هذه القضية . فالعراق والجزائر قادتا حركة لفرض نوع من المقاطعة البترولية لمعادلة الهزيمة العسكرية . أما السعودية والكويت وليبيا فقد قاومت هذه الأفكار ورأت أن المقاطعة البترولية (التي كانت في الواقع قد بدأت لفترة قصيرة بعد حزيران / يونيو ١٩٦٧) « تؤذي العرب أنفسهم أكثر مما تؤذي غيرهم »[٣] واقترحوا كبديل لذلك زيادة العوائد النفطية إلى الحد الأقصى لتأمين دعم مالي كافي لدول المواجهة . وانتهى مؤتمر (بغداد) المشار إليه في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٦٧ بإصدار بيان مقتضب ينص على أن المشاركين في المؤتمر (اعتمدوا بالإجماع توصيات إيجابية) ستعرض على مؤتمر وزراء الخارجية العرب المزمع عقده في ٢٦ آب/أغسطس من العام نفسه في (الخرطوم) ومن ثم على مؤتمر القمة العربي الذي سيعقد في ٢٩ آب/أغسطس وفي (الخرطوم) أيضاً[٤] .

وقد تزايدت الآمال المعقودة على هذا المؤتمر بعد الأنباء التي وصلت من أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والمغفور له الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية قد وافقا على الخطة السودانية لحل مشكلة اليمن[٥] .

وكانت الصورة العامة التي تسربت من المؤتمر المذكور وحسبما وردت

---

(١) أنظر : Middle East Economic Consulants, OAPEC. Background, Performance and Plans, Report No 26, pp. 1-2.

(٢) أنظر : Middle East Economic Consultants report No 26. pp. 1 & 2.

(٣) أنظر : Zahayr Mikdashi, op. cit. p. 85

(٤) أنظر : Middle East Economic Survey (MEES) 25 August 1967, pp. 1, 2 & 3.

(٥) أنظر : Ibid

في الصحافة الاقتصادية والنفطية هي كما يلي :

١ ـ توصيات بالإجماع من رؤساء الوفود تعرض على مؤتمر وزراء الخارجية ومؤتمر القمة وهذه التوصيات تتضمن :

(أ) تأسيس منظمة عربية للبترول تقتصر عضويتها على الدول العربية التي يشكل البترول مصدراً هاماً لدخلها القومي . وتم تأليف لجنة لكتابة إتفاقية هذه المنظمة .

(ب) تأسيس صندوق خاص للمساعدة في إعادة بناء القوات العربية المسلحة التي تحملت عبء العدوان الإسرائيلي .

(جـ) مبادرات مختلفة لزيادة دخل الأقطار العربية المنتجة من صادراتها النفطية ولتحسين أوضاعها بمواجهة الشركات الامتيازية .

(د) جهود مجددة لتأليف المجموعة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة .

٢ ـ إقتراحات لم تتم الموافقة عليها ولكنها مع ذلك ستعرض على مؤتمر وزراء الخارجية وهي :

(أ) الخطة العراقية بالحظر النفطي عن دول العدوان مع تأميم تدريجي لمصالح هذه الدول .

(ب) سحب الأرصدة العربية من بريطانيا والولايات المتحدة .

٣ ـ توصية بخصوص قناة السويس ولكنها استبعدت لأن وزير الاقتصاد المصري كان قد أبلغ المؤتمر آنذاك بقرار حكومته بترك القناة مغلقة حتى تزول جميع آثار العدوان عن الأراضي العربية[١] .

٤ ـ فيما عدا مؤتمر وزراء الخارجية ومؤتمر القمة المشار إليهما ، فإن

---

(١) أنظر : MEES op. cit., pp. 1, 2 & 3.

إجتماعات أخرى ستعقد لمتابعة توصيات مؤتمر (بغداد)[1] .

وتوصل مؤتمر (بغداد) إلى أن الدول العربية التي تحملت العدوان الإسرائيلي هي ليست من الدول الرئيسية المصدرة للبترول ، بينما هذه الأخيرة لم تكن دول مواجهة مباشرة مع العدو الاسرائيلي . وكان المنطق قد قاد المناقشات إلى أن الدول المصدرة للبترول ينبغي أن تستعمله سلاحاً في المعركة . وعندما اقترح مؤتمر (بغداد) إنشاء منظمة عربية للبترول لقي هذا الاقتراح ترحيباً شاملاً إلّا أن اختلاف وجهات النظر العربية في كيفية استخدام سلاح البترول في المعركة أدى إلى استقطابها إلى كتلتين أو معسكرين صارا يعرفان فيما بعد بكتلة الدول (المتطرفة) وكتلة الدول (المعتدلة) على ما سيرد حالاً .

كتلتان نفطيتان عربيتان :

عندما اجتمع وزراء المال والنفط العرب في (بغداد) في آب/أغسطس ١٩٦٧ كان الجو مشحوناً بشعارات تدعو الحكومات المنتجة إلى المضي بإجراءات نفطية شديدة دون إكتراث لما يترتب عليها من نتائج ، وكانت هناك مطالبة بالتأميم واقتراح من العراق بفرض حظر نفطي لمدة ٣ شهور .

وفي اجتماع مغلق استطاع الوزراء بعد دراسة الحقائق والأرقام من التوصل بالإجماع إلى ما يلي :

(١) نص بيان مؤتمر بغداد .
« إجتمع وزراء المال والاقتصاد والنفط العرب في بغداد من ١٥ ـ ٢٠ أغسطس ١٩٦٧ ، تنفيذاً للتوصية المتخذة في مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في الخرطوم وتدارسوا الوسائل الفعّالة لتدعيم البلاد العربية لتصفية آثار العدوان الصهيوني الاستعماري على الأرض العربية .
وقد سادت الإجتماعات والمناقشات روح المسؤولية والتضامن العربي التي تفرضها ظروف الموقف الحرج الحالي . وقد اعتمد المؤتمر بالاجماع توصيات إيجابية بهذا الخصوص ستعرض على مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذي سيعقد في الخرطوم في ٢٦ أغسطس ، إعداداً لتقديمها إلى المؤتمر المقبل للملوك والرؤساء العرب » .
عن : MEES 25 August 1967 pp. 1, 2 & 3.

١ ـ أن الحظر الجزئي غير مؤثر نهائياً .

٢ ـ أن الحظر لمدة ٣ شهور غير مؤثر هو الآخر ، إذ بصرف النظر عن خسارة العوائد المالية فإن الحياة اليومية لبعض الدول العربية ستتوقف تماماً لاعتماد خدماتها على الغاز المصاحب للنفط[١] .

وفي النهاية قرر مؤتمر (بغداد) أن تجري دراسة شاملة لكل الجوانب لحظر نفطي غير محدود وتقديم النتائج إلى مؤتمر الملوك والرؤساء لاتخاذ القرار . وإذا لم يفرض الحظر الشامل فقد تم الاتفاق على تقديم دعم مالي إلى الدول التي خاضت الحرب مباشرة . وفي مؤتمر (الخرطوم) اتخذ الملوك والرؤساء الخيار الثاني[٢] .

ولقد بدا واضحاً أن مؤتمر (بغداد) قد تمخض عن مدرستين أو سياستين نفطيتين استقطبت كل منهما مجموعة من الدول العربية ، فبينما كانت كتلة عربية تنادي بالمزيد من التشدد في الحظر النفطي ، اقترحت كتلة عربية أخرى سبيلاً يؤدي إلى زيادة العوائد النفطية العربية ويقوي دولها وبالتالي يمكنها من تخصيص هذه العوائد لاستخدامها في دعم الدول العربية الأخرى التي تعرضت للعدوان .

وقد تزعمت الكتلة الأولى العراق والجزائر ، وقادت الكتلة الثانية المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا[٣] .

ثم انعقد مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في (الخرطوم في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٦٧) . وعندما اتخذ المؤتمر المذكور قراره باتباع مسلك

---

(١) الشيخ يماني ـ حديثه في الندوة الثانية حول إقتصاديات صناعة البترول الدولية المنعقد في الجامعة الأمريكية في بيروت ـ الجلسة الختامية ، ٣ حزيران ١٩٦٨ عن :
MEES Supplement 7 June 1968.

(٢) المصدر أعلاه ، وأنظر أيضاً :
Zuhayr Mikdashi - The community of oil Exporting Countries op. cit. p. 86.

(٣) = Zuhayr Mikdashi op. cit. p. 86.

كتلة المعتدلين بدا وكأن مؤتمر (بغداد) قد صار ينظر إليه على أنه انتصار لهذه الكتلة . وأن المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا قد ربحت الشوط[1] .

ومهما يكن من أمر ، فإننا نعتقد أن هدف الكتلتين واحد ، ولكن اسلوبها يختلف في الوصول إلى هذا الهدف وبالتالي فإنهما متفقتان في أن البترول سلاح يجب استخدامه من قبل العرب للضغط على الدول الغربية وإجبارها على أن تدخل المطامح السياسية العربية في حساب موازين القوى .

ويؤيد هذا النظر الشيخ أحمد زكي يماني وزير البترول السعودي بقوله :

« صحيح أنه ليست هناك سياسة بترولية موحدة بين الدول المنتجة ويمكن رسم فارق واضح بين أسلوبين (متطرفين) في العالم العربي الأول : وهو المتبع من قبل مجموعة المنتجين الكبار بمن فيهم المملكة العربية السعودية والثاني : يتمثل بصورة أساسية بالعراق والجزائر ، إلّا أن الفارق هذا هو في الأسلوب وليس في الهدف ، ذلك أن كلا المعسكرين يتوخى تحقيق أقصى ما يمكنه من موارده النفطية »[2] .

والواقع أنه في تلك الفترة من تاريخ الوطن العربي المعاصر ، وبعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ كانت قد بلغت المشاعر العربية ضد الغرب

= ومن الجدير بالذكر أن المحاولة الأولى لحرمان الغرب من النفط العربي كانت قد صدرت من جملة قرارات الجامعة العربية في مؤتمر (بلودان) ١٩٤٦ وذلك عند تأزم القضية الفلسطينية . ولكن هذا القرار لم يطبق بسبب معارضة المملكة العربية السعودية على أساس عدم الخلط بين الشؤون التجارية والاعتبارات السياسية .
محمد طلعت الغنيمي ـ التنظيم الدولي .. منشأة المعارف ، ١٩٧٤ ، ص ١١٤٠ ـ ١١٤١ .

(١) MEES 25 August 1967, p.3.

(٢) الشيخ أحمد زكي يماني ـ في حديثه في الندوة الثانية حول إقتصاديات صناعة البترول الدولية في الجامعة الأمريكية ـ بيروت ، ٣ حزيران/يونيو ١٩٦٨ ـ المرجع السابق ص ١ ، ٢ .

ذروتها ، وظهر ذلك ـ بديهياً أول ما ظهر ـ في مجال العلاقات المتوترة بين شركات النفط العالمية من جهة وبين المطامح الاقتصادية والسياسية الاقليمية للعالم العربي . وهنا يبدو ـ وربما أكثر منه في أي مجال آخر ـ مدى الترابط بين السياسة والبترول . فقد عانى العرب كثيراً من الدول الغربية . وفي محنة الصراع العربي ـ الاسرائيلي لم يكن الغرب منصفاً مع العرب على مدى سنوات القرن العشرين على أقل الفروض[1] .

وقد أثارت هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ رغبة عارمة لدى العالم العربي لمعاقبة الغرب باستخدام السلاح البديهي ـ النفط ـ دون إكتراث لما يترتب على استخدامه من نتائج ، وأدى ذلك إلى استقطاب الكتلتين العربيتين على الوجه المذكور آنفاً ، هذا علاوة على عوامل أخرى غير منظورة كانت تتفاعل لولادة منظمة عربية بترولية يجدر التعرف عليها .

عوامل أخرى :

في ظل مثل هذا الجو الذي يتقرر فيه ـ رغم اختلاف الكتلتين العربيتين ـ تأسيس منظمة بترولية عربية ، يجدر أن ننظر إلى العوامل الأخرى التي مهدت إلى قيام هذه المنظمة ، ويمكن إيجاز هذه العوامل بما يلي :

١ ـ سبق القول أن الأقطار العربية المصدرة للبترول هي في الوقت نفسه أعضاء في (منظمة الدول المصدرة للبترول) الأوبك . ولما قررت الدول العربية عدم ضخ البترول العربي للدول التي ساعدت العدوان الاسرائيلي ، استغلت هذا القرار دول أخرى ـ مثل إيران وفنزويلا ـ لصالحها ، مخالفة بذلك مبادىء منظمة (الأوبك)[2] . فأوضحت هذه التجربة أن صالح الدول العربية قد يتعارض تعارضاً جذرياً مع صالح الدول الأخرى في الأوبك ومن ثم فإن

(١) المصدر السابق .

(٢) طلعت الغنيمي ـ نظرات في العلاقات الدولية العربية . مطبعة أطلس ، ص ١٣٩ .

الحكمة تقتضيها أن تتسلح لمثل هذا الوضع إذا ما تكرر في المستقبل وذلك بوحدة تجمع كلمة الأقطار العربية إزاء المعارض[١] .

٢ ـ إن فكرة إقامة منظمة عربية للنفط لم تكن جديدة على الدول العربية بل أن هذه الدول ربما كانت في ذروة استعدادها لقيام مثل هذه المنظمة لتنسيق السياسات وتنمية قدرات الأقطار الأعضاء في مختلف مجالات صناعة النفط خاصة بعد أن صدر قرار بإنشاء المنظمة عن مؤتمر البترول العربي الخامس عام ١٩٦٥[٢] على الوجه المذكور سابقاً .

٣ ـ إن استخدام سلاح النفط يستدعى بالضرورة إقلاق مواقع شركات النفط بأية صورة . ومهما كانت هذه الصورة فإن مؤتمر (بغداد) يبدو أنه قد اعترف أن مسؤولية مثل هذا القرار تقع في أيدي تلك الأقطار التي تنتجه وتعتمد كلياً تقريباً على عوائد النفط[٣] .

٤ ـ شعور الأقطار العربية المصدرة للبترول أن إنشاء منظمة مثل هذه سيكون حلاً جيداً بل وحلاً للخطوات غير المجدية التي سبق للجامعة العربية أن اتخذتها في مجال تنسيق السياسة البترولية للدول العربية . فالمشاريع العربية المشتركة التي بوشر في تنفيذها من خلال منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول كانت في الأصل موجودة لدى (جامعة الدول العربية) إلّا أن الجامعة لم تتمكن من وضع هذه المشروعات موضع التنفيذ[٤] .

٥ ـ إن طبيعة الصناعة البترولية تتميز بالتكتل الأمر الذي يملى على

---

(١) أنظر رأيا مخالفاً لذلك في تصريح للدكتور (جوزيف أنطونيو) وزير التموين الفنزويلي الذي صرح : « إن المنظمة الجديدة لا تتناقض مع (الأوبك) بل أنها تقويها وتدافع عن مصالحها » . عن : MEES 19 Jan. 1968 p.12

(٢) محمود رشدي ـ تطور سيطرة الدول العربية المنتجة على ثرواتها النفطية . أساسيات صناعة النفط والغاز ، جـ ٣ ، الدراسات القانونية والادارية ، ١٩٧٧ ، ص ٤٧ وما بعدها .

(٣) MEES 25 August 1967 p. 3 also
MEES 12 January 1968 p.3

(٤) مانع العنيبة ـ رسالة دكتوراة إلى جامعة القاهرة ، بعنوان : البترول وإقتصاديات الامارات العربية المتحدة ، ١٩٧٧ ، ص ٣٣٦ .

الأقطار العربية المنتجة أن توحد جهودها وأن تتعاون فيما بينها حتى تتمكن من الدخول في مختلف جوانب الصناعة البترولية .

٦ ـ وجدت الأقطار العربية المصدرة للبترول وهي أعضاء في (أوبك) أن لها إلتزامات قومية وسياسية متشابهة بحكم انتمائها للأمة العربية ولها مشاكل رئيسية وهامة يأتي في صدرها قضية فلسطين ، وأنها إذا ما اقتضت الأحوال السياسية أن تتخذ هذه الأقطار وحدها قراراً إقتصادياً في مجال البترول لتحقيق مقاصد سياسية ، فإن الوجه الآخر للتوفيق بين عضويتها في (أوبك) والتزاماتها العربية هو أن تتجنب زج دول أخرى أعضاء في (أوبك) هي ليست عربية . وبالتالي أدركت أن قيام منظمة عربية صرف للأقطار المصدرة للبترول أمر يخدم هذه المقاصد[١] .

هذه هي فيما توصلنا إليه جملة العوامل المباشرة وغير المباشرة والظروف السياسية التي تمخضت عن قيام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

بيد أن اختلاف وجهتي النظر العربيتين فيما يتعلق باعتماد سياسة بترولية ثابتة تجاه الغرب في ذلك الوقت ، كان قد امتد إلى أمر إنشاء المنظمة . وعندما اتخذ مؤتمر الملوك والرؤساء العرب الذي انعقد في (الخرطوم) في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٦٧ قراره بسلوك المسلك المعتدل من بين المسلكين اللذين قدما له بعد مؤتمر (بغداد) جاء في قراره :

« كان مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط العرب قد أوصى باستخدام إيقاف ضخ النفط كسلاح في المعركة . ولكن وبعد دراسة وافية فإن مؤتمر القمة يرى أن تدفق النفط بذاته يمكن استخدامه كسلاح إيجابي ، ذلك أن النفط العربي هو مصدر قوة يمكن استخدامه لدعم إقتصاديات الدول العربية

---

(١) الشيخ أحمد زكي يماني ـ ندوة الجامعة الأمريكية ، بيروت ٣ حزيران/يونيو ١٩٦٨ ، MEES Supplement 7 June 1968 p.6 .

التي عانت مباشرة من العدوان وبذلك يمكنها من الوقوف بصلابة في المعركة .

ولذلك يقرر المؤتمر استئناف عمليات ضخ النفط على أساس أنه مصدر قوة للعرب يمكن وضعه في خدمة الأهداف العربية والمساهمة في دعم اقتصاديات الدول العربية التي تعرضت للعدوان . . . »[1] .

وكنتيجة لهذا القرار قدمت المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا المساعدات المالية السنوية المعروفة إلى كل من الجمهورية العربية المتحدة ، والمملكة الأردنية الهاشمية[2] .

ويبدو أن أحداث عام ١٩٦٧ والمؤتمرات التي عقدت في أعقاب الهزيمة والنتائج والقرارات التي صدرت عنها قد أججت مشاعر الدول العربية البترولية والتي يشكل البترول المورد الرئيسي الوحيد لدخلها القومي وحفزتها إلى التكتل لوحدها خارج إطار المجموعة العربية[3] إذ وجدت هذه الأقطار نفسها تساهم في المعركة العسكرية بإيقاف ضخ البترول وما يترتب على ذلك تجاه شعوبها وأجيالها القادمة . ثم عندما يخسر العرب المعركة يقع وزر الدعم المالي لدول المواجهة عليها هي أيضاً ، هذا فضلاً عن طول معاناة هذه الدول من تلكؤ الجامعة العربية في إنشاء جهاز بترولي عربي فعّال يتولى تنسيق وتوجيه السياسات البترولية ويرعى إقامة مشاريع عربية مشتركة تضمن دخول هذه الدول في مختلف الصناعات اللاحقة على إنتاج البترول من

---

(١) أنظر : Zuhayr Mikdashi op.cit., p. 87.

(٢) كانت مبالغ هذه المساعدات المالية كما يلي : من الكويت ٥٥ مليون جنيه استرليني ، من السعودية ٥٠ مليون جنيه استرليني ، ومن ليبيا ٣٠ مليون جنيه استرليني ـ أي ما مجموعة ١٣٥ مليون جنيه استرليني أو ما يعادل ٣٧٨ مليون دولار توزع بمقدار ٢٦٦ مليون دولار للجمهورية العربية المتحدة و١١٢ مليون دولار للأردن .

(٣) أنظر لمزيد من التفصيل : George Lenczowski- The Middle East: Policies & The Energy Crisis-American Enterprise Institute for Public Policy Research - Washington D.C. pp. 58, 59.

ناحية ، وتضمن لأجيالها القادمة اقتصاداً يتجدد تلقائياً ولا يعتمد على ثروة ناضبة ، من ناحية أخرىٰ .

قيام المنظمة :

لهذا كله أخذت فكرة إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول طابعاً عملياً عندما بدأت الاتصالات بين كل من المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا ، وهي الدول الثلاث التي ستكون فيما بعد الدول المؤسسة للمنظمة[١] . وتبلورت الفكرة في ذهن المملكة العربية السعودية ، فقدمتها مشروعاً بإتفاقية إلى كل من الكويت وليبيا في نهاية صيف عام ١٩٦٧ وتناقشت الدول الثلاث في المشروع وقررت إنشاء المنظمة ثم انتهى الأمر إلى التوقيع على الاتفاقية المنشئة في بيروت بتاريخ ١٩٦٨/١/٩ وبذلك قامت (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول)[٢] .

وباشرت المنظمة أعمالها بعد استكمال الاجراءات الدستورية اللازمة في دول الأعضاء . وعقد مجلس وزراء المنظمة اجتماعه الأول في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨ وتلت هذا الاجتماع اجتماعات أخرى عادية واستثنائية اتخذت خلالها مقررات عديدة تهدف إلى وضع الأسس والقواعد اللازمة لكي تنهض المنظمة بالأعباء الملقاة على عاتقها تحقيقاً للأهداف التي أنشأت من أجلها[٣] .

في مثل هذه الظروف المثيرة تم تأسيس المنظمة . وفي ضوء مفهوم العلاقات الدولية آنذاك واختلاف وجهات النظر العربية بشأن السياسة البترولية عموماً واستخدامه في المعركة لتحقيق أهداف الأمة العربية وانقسام الفكر

---

(١) مانع سعيد العتيبة ـ البترول وإقتصاديات الامارات العربية المتحدة . رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ المرجع السابق ص ٣٣٥ .

(٢) أنظر : Basic Facts about the OAPEC, Published by the Organization, Kuwait 1976, p.6.

كذلك : محمد طلعت الغنيمي ـ نظرات في العلاقات الدولية ، مطبعة أطلس ، ص ١٣٨ .

(٣) تقرير موجز عن نشاط المنظمة خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ ـ من منشورات المنظمة ص ١١ .

العربي إلى معسكرين مختلفين ، يمكن القول أن هذه المنظمة قد قامت لتمثل تكتل الدول العربية (التقليدية) وهي التي كانت تقود التيار المعتدل في مؤتمر (بغداد) في مواجهة سياسات الدول العربية (المتطرفة) على حد المفاهيم السياسية التي كانت سائدة آنذاك .

وقد تم إيداع نسخة من اتفاقية المنظمة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في (القاهرة) بتاريخ ١٩٦٩/١/٦ بموجب محضر إيداع. كما تم تسجيل المنظمة لدى الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٦٩/٧/٨ بموجب شهادة تسجيل رقم ٩٧٠٧ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٢ .

مقارنة مع قيام منظمة الفحم والصلب الأوروبية (ECSC)

وإذا كانت العوامل السياسية على الوجه الذي مرّ شرحه كانت هي وراء قيام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، فإن عوامل سياسية أخرى كانت هي أيضاً الحافز لانشاء منظمة الفحم والصلب الأوروبية (ECSC) التي آلت بعدئذ إلى اندماجها في المنظمة الاقتصادية الأوروبية (EEC) .

فبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وظهر نظام دولي جديد يقوم على قطبين متصارعين هما الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وفقدت أوروبا مركز السيادة في السياسة الدولية وهو المركز الذي كان قائماً إلى ما قبل الحرب ، بدأت أوروبا تبحث عن دور جديد في السياسة العالمية بعد أن تهاوى هذا الدور من ناحية ، وتحاول حل النزاعات الأوروبية المزمنة من ناحية أخرى وخصوصاً تلك النزاعات المتعلقة تأريخياً بوجود ألمانيا كقوة كبرى يمكن أن تشكل تهديداً للدول الأوروبية وخاصة فرنسا[١] . لذلك وفي عام ١٩٥٠ اقترح وزير الخارجية الفرنسي (روبرت شومان) تجميع الفحم والصلب من ألمانيا وفرنسا ووضعه تحت إشراف سلطة عليا مستقلة واحدة[٢] .

---

(١) عبد المنعم سعيد ـ الحوار العربي الأوروبي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، أيلول/سبتمبر ١٩٧٧، ص ٤٥ .

(٢) أنظر : European Community Today & Tomorrow, office for official Publications of the European communities, HM stationary office, London 1978. p. 6.

والقصد من هذا المشروع لم يكن إنهاء التنافس التأريخي بين ألمانيا وفرنسا فحسب ، بل أيضاً جعل الحرب بينهما مستحيلة مادياً ، ذلك أن الفحم والصلب هما محورا الصناعات الحربية الألمانية . ولذلك تم الاتفاق بين الدول الأوروبية الست : فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندة وبلجيكا ولوكسمبورج على إنشاء المنظمة ووقعت إتفاقية باريس في عام ١٩٥١ وأنشأت بموجبها (سلطة عليا) ومجلس وزراء وجمعية برلمانية ومحكمة عدل[١] .

وكان المقصود من الأساس أن تكون هذه المنظمة من نوع المنظمات (فوق الدول Supra National) بحيث يكون هناك سلطة (أوروبية) واحدة مسؤولة عن نشاطها ولذلك منحت (السلطة العليا) في المنظمة صلاحيات حقيقية ومستقلة تعالج فيها وبصورة مباشرة كثيراً من القضايا المتصلة بالفحم والصلب ولها أن تقترح في قضايا أخرى الإجراء اللازم على (مجلس الوزراء) الذي يمثل الدول الست الموقعة على المعاهدة[٢] .

وهكذا قامت منظمة الفحم والصلب الأوروبية كرد على التساؤل الذي ظل يؤرق السياسيين في أوروبا وهو : ماذا نفعل بألمانيا ؟ وكيف يمكن مواجهة « المعجزة الاقتصادية الألمانية » ومنعها من التحول إلى تهديد لفرنسا والسلام في العالم ؟

وبدأت المنظمة أعمالها في السنة التالية أي ١٩٥٢ وكانت ناجحة في الفحم والصلب إلى الحد الذي ازدادت فيه تجارة هاتين السلعتين بين الدول الأعضاء الست ١٢٩٪ في السنوات الخمس الأولى[٣] . وفي عام ١٩٥٧ قررت الدول الست أنه من الممكن والمرغوب توسيع قاعدة التكامل بينها إلى

---

(١) عبد المنعم سعيد ـ المرجع السابق ، ص ١٧ ـ ١٨ .

(٢) أنظر : European Community Today & Tomorrow op. cit. p.6.

(٣) أنظر : European Community Today & Tomorrow op. cit. p. 6.

قطاعات أخرى من إقتصادياتها . وجاءت المبادرة الأولى من دول (البينلوكس) التي قدمت مذكرة تدعو فيها إلى إنشاء (سوق أوروبية مشتركة) وكانت هذه الفكرة تستند إلى أن الوحدة السياسية قد برهنت على أنها صعبة التحقيق ومن ثم فلا مناص من إيجاد سياسات للمدى القصير والمتوسط فحواها تحقيق التكامل الشامل وهو الأمر الذي يمهد إلى شكل من أشكال التوحيد السياسي . وبعد أن درست هذه الفكرة من قبل وزراء خارجية الدول الست في (مسينا) في حزيران/يونيو ١٩٥٥ بدأت الفكرة بالنضوج التدريجي حتى تم إبرام معاهدتين في (روما) في ٢٥ آذار/مارس ١٩٥٧ قامت بموجبها السوق الأوروبية المشتركة (EEC) وضمت إليها منظمة الفحم والصلب الأوروبية (ECSC) التي كانت قائمة أصلا ومنظمة جديدة أخرى هي منظمة الطاقة النووية الأوروبية (Euratom) وهكذا قامت السوق التي جاءت بحريات الانتقال الأربع ما بين الدول الأعضاء وهي : البضائع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال ، وذلك للقضاء على الحواجز الاقتصادية التي تفصل الدول الأعضاء ، وكخطوة أولى نحو التوحيد السياسي فيما بينها .

وخلاصة القول إذن أن كلتا المنظمتين : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الفحم والصلب الأوروبية تدين كل منهما بقيامها إلى عوامل سياسية . ولكن بينما كانت الرغبة الأوروبية متجهة نحو السيطرة على عناصر الحرب وجعل زمامها بيد أوروبية جماعية واحدة كانت الرغبة العربية متجهة نحو إبعاد سلاح يمكن أن يستخدم في الحرب من توجيهات عربية جماعية إلى سيطرة الدول أصحاب هذا السلاح . . وهو البترول .

وحيث أن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول قد قامت لتنسيق السياسات البترولية وقراراتها بشكل جماعي وبالنسبة للدول الأعضاء المؤسسة فقط وخارج نطاق جامعة الدول العربية ، وأنها قامت على أكتاف دول عربية محافظة في حينه ، وأن في نصوص وثيقة قيامها ما يدل على رغبة الدول

المؤسسة في استبعاد الدول العربية الأخرى من التدخل في شؤونها[1] ، فإن قيامها قد أثار من الجدل والنقاش وردود الفعل على صعيد الوطن العربي ما لم يثره أي حدث ذي طبيعة مشابهة . فقد وردت تفسيرات عديدة ومتناقضة لقيامها ، وبالنسبة إلى حسابات العمل القومي أدى قيامها إلى انشقاق الدول العربية بين مؤيد متطرف ومعارض متطرف وإلى قيام تكتل بترولي عربي بشكل آخر للوقوف بوجه هذه المنظمة . ولم تقتصر المعارضة على الصعيد الرسمي للحكومات العربية فقط بل امتدت إلى الصعيد غير الرسمي المتمثل بالهيئات والمؤسسات والصحافة والمفكرين الاقتصاديين على أساس فردي .

وعلى الرغم من أن المؤسسين لم يقدروا لهذه المنظمة أن تكون ذات طابع سياسي وإنما المحرك الأساسي لقيامها كان إبعاد بترول الدول المؤسسة عن تيارات السياسة العربية ، كما لم يقصد لها أن تكون نادياً مفتوحاً للجميع ، بل جاءت عضويتها قاصرة على الدول العربية التي يشكل البترول مصدراً أساسياً ورئيسياً لدخلها القومي ، كما سيرد عند دراسة دستورها في حينه ، إلّا أن هذه الصورة غير السياسية سرعان ما تغيرت قبل حلول عام ١٩٧٣ ـ أي بعد قيام المنظمة بخمس سنوات ـ وصارت المنظمة تلعب دوراً بارزاً في السياسات والممارسة البترولية العربية[2] . ولما كانت هذه المنظمة هي تجمع نفطي دولي عربي وقد أثار قيامها ما أثار ، لذلك فإن دراسة الدور الذي تلعبه يحتم علينا أن نتناول بالتفصيل الأهداف التي ترسمها مؤسسو هذه

---

(١) أنظر : Zuhayr Mikdashi op. cit. p. 87.

(٢) انظر : Paul Stevens - OAPEC, Background, Performance and Plans - Middle East Economic Consultants, Report No. 26 Feb. 1974, Preface.

ومما يذكر أن نشاط المنظمة في مجال التعاون مع أعضائها قد امتد إلى جوانب ذات صبغة سياسية . فقد سارعت المنظمة إلى دعم موقف العراق عند تأميمه شركة نفط العراق عام ١٩٧٢ وموقف الكويت عندما واجهت صعوبات في مفاوضات الامتلاك الكامل لشركة نفط الكويت . أنظر :

مانع العتيبة . رسالة دكتوراه إلى جامعة القاهرة ـ المرجع السابق، ص ٣٤٢ .

المنظمة وردود الفعل السياسية التي ترتبت على قيامها . ولذلك فإننا سنعالج هذا الباب بفصلين على النحو التالي :

الفصل الأول ـ أهداف المنظمة وأجهزتها .

الفصل الثاني ـ آثار قيام المنظمة في العلاقات العربية .

الفصل الأول

أهداف المنظمة وأجهزتها

المبحث الأول ـ أهداف المنظمة واختصاصاتها .

المبحث الثاني ـ أجهزة المنظمة والقواعد الإجرائية .

الفصل الأول

أهداف المنظمة وأجهزتها

أحكام الاتفاقية المنشئة :

تنص ديباجة الاتفاقية المنشئة للمنظمة على ما يلي :

« إن الأقطار العربية المصدرة للبترول والموقعة على هذه الاتفاقية

إدراكا لدور البترول كمصدر رئيسي وأساسي لدخلها، عليها أن تنميه وتحافظ عليه بالشكل الذي يعود عليها بأكبر المنافع المشروعة.

ووعياً بأن البترول ثروة آيلة للنضوب وأن ذلك يلقى عليها أزاء الأجيال المقبلة تبعة الحفاظ عليه ومسؤولية استثمار الثروة المتأتية منه استثماراً اقتصادياً متنوعاً في مشاريع انتاجية وإنمائية توفر لها مقومات الحياة والازدهار .

واعتقاداً بأن الافادة الرشيدة من هذه الثروة ترتبط بالدور الذي يقوم به البترول في خدمة إقتصاديات البلدان المستهلكة له وبالتالي بمراعاة المصالح المشروعة لتلك البلدان في تزويد أسواقها بالبترول بشروط عادلة تعود بالنفع والخير على الإنسانية .

ومساهمة في تطوير صناعة الزيت العالمية وازدهارها .

وتطلعا لتحقيق التعاون الوثيق المثمر فيما بينها في تلك المجالات فقد اتفقت على ما يلي : [1] . . . . . .

وتحت عنوان (المنظمة وأهدافها وصلاحياتها) تنص المادة الثانية من الاتفاقية على ما يلي :

« هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة ، منفردين ومجتمعين ، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في أقطار الأعضاء .

وتحقيقاً لذلك تتوخى المنظمة على وجه الخصوص :

(أ) إتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها .

(ب) إتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الأقطار الأعضاء إلى الحد الذي يمكن (المنظمة) من ممارسة نشاطها .

(جـ) مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الأعضاء في أقطار الأعضاء التي تتوفر فيها إمكانيات ذلك .

(د) تعاون الأعضاء في حل ما يعترضهم من مشكلات في صناعة البترول .

---

(١) الاتفاقية المنشئة . ومن الجدير بالذكر أن كلمة (الأقطار) كانت قد اختيرت في إسم المنظمة لأن بعض أعضائها لم يكونوا دولاً عند قيامها .

(هـ) الافادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة البترول يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم في ذلك [١] .

كما نصت المادة الثالثة من الاتفاقية على ما يلي :

« لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على أحكام الاتفاقية الخاصة بمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وعلى الخصوص ما يتعلق بحقوق وإلتزامات أعضاء منظمة (أوبك) تجاهها . ويلتزم أطراف هذه الاتفاقية بقرارات منظمة (أوبك) المصادق عليها ، وعليهم التمشي بموجبها حتى ولو لم يكونوا أعضاء في منظمة (أوبك) »[٢] .

وأجازت المادة الخامسة من الاتفاقية للمنظمة « أن تعقد إتفاقات مع الأعضاء أو مع بلدان أخرى أو مع إتحاد من الدول أو مع منظمة دولية ، وعلى الخصوص إتفاقيات مشاريع مشتركة في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي في صناعة البترول » .

كما وردت الإشارة في المادة (٢٩) من الاتفاقية إلى تنسيق مواقف الدول الأعضاء وفي نطاق المنظمة وضرورة التشاور فيما يتخذونه من إجراءات إزاء الأوضاع والظروف الجارية في صناعة البترول[٣] . وفي رأينا أن هذا النص يلقى على عاتق المنظمة مهمة متابعة التطورات الدولية في صناعة البترول لكي تكون قادرة على إرشاد الدول الأعضاء إلى ما يتخذونه من

---

(١) المادة ٢ من الاتفاقية المنشئة .
وأنظر أيضاً : Middle East Economic Consultants report No 26 p.7.
ومن الجدير بالذكر أن التقارير السنوية للمنظمة تذكر هذه الأهداف بصورة مستمرة .

(٢) المادة الثالثة من الاتفاقية المنشئة للمنظمة . ومن الجدير بالذكر أن الأقطار العربية الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وليسوا أعضاء في (أوبك) هي : مصر، وسوريا ، البحرين .

(٣) أنظر المادة (٢٩) من الاتفاقية .

إجراءات إذا تطلب الأمر ذلك . كما نصت المادة (٣٤) بشكل صريح على تكليف المنظمة بالعمل عن طريق الأمانة العامة على إقامة إتصالات مناسبة بأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكذا بالمنظمات الأخرى[١] .

هذه هي في رأينا النصوص الهامة والرئيسية التي حددت أهداف واختصاصات المنظمة ، أي بكلمة أخرى المهام التي كلفتها بها الاتفاقية المنشئة .

إن النظرة الفاحصة لهذه النصوص تشير إلى أن اختصاصات المنظمة تقع في مجموعتين : الأولى الاختصاصات الاقليمية وتتضمن أهدافاً حرصت الاتفاقية على تحقيقها فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة خدمة لمصالحهم منفردين ومجتمعين . والثانية الاختصاصات على الصعيد الدولي غير العربي وهي ما تتصل بتحقيق أهداف المنظمة في العلاقات بين الأقطار العربية المصدرة للبترول وجمهور المستهلكين بما في ذلك إقامة الصلات المناسبة مع أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى .

أما الأحكام الواردة على العضوية في المنظمة والأجهزة التي تتكون منها وميزانيتها ، فقد تولتها المواد ٧ ـ ٢٧[٢] فالمادة السابعة التي انصبت على العضوية كانت قاصرة على الأقطار التي يكون فيها البترول المصدر الرئيسي والأساسي لدخلها القومي . وكان هذا النص في الأصل أضيق من أن يتسع لأقطار عربية أخرى لا يؤلف البترول مصدراً رئيسياً وأساسياً لدخلها القومي ولكنه على أية حال يشكل مصدراً هاماً لها . ولذلك تم تعديله بعدئذ لكي يفسح المجال لانضمام هذه الأقطار على ما سيرد في محله .

أما المواد ٨ ـ ٢٥ فقد عددت أجهزة المنظمة ووصفت تشكيلها

---

(١) أنظر المادة (٣٤) من الاتفاقية .

(٢) أنظر المواد في الاتفاقية المنشئة للمنظمة .

واختصاصاتها . وهذه الأجهزة هي : مجلس وزراء المنظمة والمكتب التنفيذي والأمانة العامة والهيئة القضائية .

كما أوردت المادتان ٢٦ و ٢٧ الأحكام المتعلقة بميزانية المنظمة وكيفية اعدادها ورفعها إلى مجلس الوزراء وأسلوب اعتمادها ومساهمة الأعضاء في حصصها .

وعلى هذا الأساس فإننا سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين نبحث فيهما الأهداف التي أنشأت المنظمة من أجلها والاختصاصات التي رتبتها عليها الاتفاقية المنشئة والأجهزة الرئيسية التي تتكون منها المنظمة والقواعد الاجرائية التي تعمل بموجبها على الوجه التالي :

المبحث الأول ـ أهداف المنظمة واختصاصاتها .
المبحث الثاني ـ أجهزة المنظمة والقواعد الاجرائية .

المبحث الأول

أهداف المنظمة واختصاصاتها

من الصورة التي قامت عليها المنظمة كما مرّ ذكره والظروف السياسية التي أحاطت بقيامها ، ومن دراسة ديباجة الاتفاقية ، يمكن القول أن الأهداف العامة للمنظمة كانت الحفاظ على العلاقات التعاقدية في إطار عقود امتيازات البترول والرضى بهذه العقود من ناحية وإبعاد البترول عن مداخلات الدول العربية الأخرى من ناحية ثانية وحصر العضوية بشكل قاس في الدول العربية المنتجة لا سيما الدول الصغيرة منها من ناحية أخرى . أما الاختصاصات التفصيلية للمنظمة فإن النظرة الفاحصة للنصوص الواردة في الاتفاقية المنشئة والتي تحدد أهداف المنظمة واختصاصاتها سواء في ديباجتها أو في موادها تفصح عن أفق واسع جداً وأهداف عريضة سواء على الصعيد الاقليمي فيما

بين الدول الأعضاء من ناحية أو فيما بينها وبين الدول الأخرى من ناحية أخرى . ويمكن حصر هذه الاختصاصات في مجموعتين هي الاختصاصات الاقليمية والاختصاصات الدولية نراها فيما يلي تباعاً .

أولاً ـ الاختصاصات الاقليمية :

ألقت الاتفاقية المنشئة على عاتق المنظمة مسؤولية تنمية البترول كمصدر رئيسي وأساسي للدول الأعضاء والمحافظة عليه بالشكل الذي يعود عليها بأكبر المنافع المشروعة . ونبهت إلى مسؤولية الدول الأعضاء إزاء الأجيال المقبلة وضرورة استثمار الثروة المتأتية من البترول استثماراً إقتصادياً متنوعاً في مشاريع إنتاجية وإنمائية تساهم في دعم التنمية الاقتصادية في بلدان الدول الأعضاء بما يحقق لشعوبها حياة أفضل تقوم على الرخاء والازدهار[١] .

وهذا الإلتزام الانساني الشديد الذي رتبته الاتفاقية المنشئة على الدول الأعضاء والذي يمتد على مدى أجيال لا يحتاج إلى بيان في ضرورة تلمس المنظمة لكل السبل الاقتصادية الممكنة في سبيل الوفاء به .

وفضلاً عن هذا الهدف الإستراتيجي الخطير ، فإن الهدف الرئيسي للمنظمة هو تعاون الأعضاء في مختلف النشاط الاقتصادي المتصل بالصناعة البترولية وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم وتقرير السبل والوسائل للمحافظة على المصالح المشروعة للأعضاء في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين[٢] .

وفي سبيل تحقيق هذا التعاون بين الدول الأعضاء ، يمكننا أن نستخلص من النصوص الواردة في الاتفاقية أن المنظمة مكلفة بسلوك سبل عديدة تؤدي بالتالي ليس إلى التعاون فحسب ، بل إلى توحيد السياسات

---

(١) أنظر ديباجة الاتفاقية المنشئة .

(٢) أنظر المادة الثانية من الاتفاقية المنشئة .

الاقتصادية البترولية بوجه عام . وعلى ذلك فإن الأهداف التي تتحرك المنظمة ضمن إطارها يمكن تلخيصها بما يلي :

١ ـ **تنسيق السياسات الاقتصادية البترولية** : وقد أعطت الاتفاقية لهذا الموضوع أهمية خاصة لما له من علاقة قوية في مهام المنظمة ونشاطها في خدمة الأقطار الأعضاء[١] . ولم تكتف الاتفاقية بالنص على تنسيق السياسات البترولية في الفقرة (أ) من المادة الثانية ، بل خصصت مادة مستقلة لهذا الموضوع هي المادة (٢٩) التي نصت على أن السياسات البترولية ذات أهمية مشتركة للدول الأعضاء . ورتبت عليهم التشاور فيما بينهم وفي نطاق المنظمة لتنسيق مواقفهم إزاء الظروف التي تجرى في صناعة البترول[٢] .

ولا شك أن التنسيق بين الأقطار الأعضاء سواء في تكوين سياساتها البترولية أو في إعداد وتنفيذ مخططاتها الخاصة بتنمية قطاع البترول سيؤدي إلى اتخاذ مواقف موحدة ومشتركة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية . وفي نفس الوقت يساعد الأقطار الأعضاء على التعاون والتكامل[٣] .

٢ ـ **التوفيق بين الأنظمة القانونية** : والمقصود بعملية التوفيق هذه هي السعي إلى إيجاد تناسق في التشريعات البترولية لدى الدول الأعضاء واتخاذ الاجراءات الكفيلة لتحقيق ذلك بالقدر الذي يمكن المنظمة من ممارسة نشاطها . بمعنى أن الأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها تنفيذاً للنصوص الواردة في الاتفاقية إذا ما احتاجت إلى قوانين أو أنظمة تسهل تحقيقها ، فإن للمنظمة العمل على تحقيق التناسق بين هذه الأنظمة القانونية[٤] .

٣ ـ **التدريب وتبادل المعلومات والخبرات** : نصت على ذلك الفقرة

---

(١) أنظر الفقرة (أ) من المادة الثانية من الاتفاقية .
(٢) أنظر نص المادة (٢٩) من الاتفاقية .
(٣) تقرير الأمين العام السنوي الثاني . تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، ص ٣٨ .
(٤) أنظر الفقرة (ب) من المادة الثانية من الاتفاقية المنشئة .

(جـ) من المادة الثانية من الاتفاقية المنشئة . وهذا الهدف الفرعي من الهدف الرئيسي للمنظمة يصب في الاستراتيجية العامة لها في تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء . وانطلاقاً من ذلك فإن التعاون في مجال التدريب وتبادل المعلومات والخبرات بين الأقطار الأعضاء هو أحد المهام التي تعمل المنظمة على تحقيقها[1] .

٤ ـ إنشاء المشروعات العربية المشتركة : قضت بذلك الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الاتفاقية المنشئة ، على أساس أن هذا السبيل هو أحد السبل نحو تحقيق تعاون الدول الأعضاء في مختلف أوجه الصناعة البترولية[2] . ولا شك أن القيام بإنشاء مشروعات مشتركة يحقق للدول الأعضاء استثماراً إقتصادياً منوعاً يخفف من اعتمادها على البترول الخام كمصدر وحيد لدخلها وبالتالي يقلل من سرعة نضوبه ويطيل أجل استثماره . وبهذا تكون الدول الأعضاء قد تركت منه للأجيال المقبلة ما تلقيه عليها تبعاتها حيال هذه الثروة القابلة للنضوب[3] وتكون قد التقت في هذا الهدف مع الالتزام العام الذي رتبته الاتفاقية على الدول الأعضاء .

هذه هي ، في اعتبارنا ، الاختصاصات الاقليمية الرئيسية التي وردت في الاتفاقية المنشئة والتي انصبت مباشرة على دور المنظمة في علاقاتها مع الدول الأعضاء . وبكلمة أخرى أن الاختصاصات المذكورة هي تلك التي وردت بشأنها نصوص صريحة ألقت على عاتق المنظمة الالتزام بالوفاء بها .

بقي أن نقول أن المادة (٢٩) من الاتفاقية المنشئة قد نصت على أن « سياسات الأعضاء المتعلقة بالشؤون البترولية ذات أهمية **مشتركة**» وألزمت الدول الاعضاء « بالتشاور فيما بينهم وفي نطاق المنظمة لتنسيق موقفهم وما

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي الأول . تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، ص ٧٣ ، ٧٥ .
(٢) الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الاتفاقية المنشئة .
(٣) محمد طلعت الغنيمي ـ نظرات في العلاقات الدولية العربية . المرجع السابق ، ص ١٤١ .

يتخذونه من إجراءات إزاء الأوضاع والظروف الجارية في صناعة البترول »[1] .

وقد يبدو لأول وهلة أن هذا النص ينصب على وظيفة المنظمة في التنسيق بين الدول الأعضاء في مواجهة موقف ذي طبيعة دولية ، ولكن إلزام النص بالتشاور فيما بين الدول الأعضاء وفي نطاق المنظمة يلقى على هذه الأخيرة إلتزاماً بتنسيق عملية التشاور بين الدول وتقديم المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاح عملية التشاور على الصعيد الاقليمي تمهيداً لاتخاذ الدول الأعضاء الموقف اللازم في علاقاتها الدولية في ظل الظروف أو الأوضاع التي تطرأ على الصناعة البترولية مما قصد إليه النص . ومن هنا نقول أن نص المادة المشار إليه ، بينما يحتمل التفسير على أنه من الاختصاصات الدولية للمنظمة ، فإنه في رأينا يتناول الوجهين . ولذلك فإن هذا الاختصاص هو إقليمي ودولي في الوقت نفسه ، وإنما هو ليس باختصاص إقليمي تام الوضوح كتلك الاختصاصات التي وردت بشأنها نصوص صريحة .

أما اختصاصات المنظمة على الصعيد الدولي غير العربي أي في مواجهة البلدان المستهلكة من ناحية ، أو في إقامة العلاقات بين المنظمة والمنظمات الدولية الأخرى أو أي نشاط آخر على مستوى دولي ، فقد نظمته مجموعة أخرى من النصوص وهذا ما سنراه حالاً .

بيد أنه من الجدير بالملاحظة إبتداء أن الاتفاقية المنشئة عندما حددت في موادها وبشكل واضح وتخصيص دقيق الاختصاصات الاقليمية للمنظمة وأبرزتها بشكل مواد وفقرات ظاهرة الوضوح فإنها لم تفعل الشيء نفسه بالنسبة للاختصاصات الدولية . فقد وردت هذه الأخيرة بشكل مبادىء وتوجيهات وإرشادات عامة في أسلوب وطبيعة إرساء قواعد العلاقات بين الدول الأعضاء من جهة ، والدول أو المنظمات الدولية من جهة أخرى .

---

(١) أنظر المادة (٢٩) من الاتفاقية المنشئة .

وسنرى لدى تطور البحث كيف أن سياسات الدول الأعضاء في المنظمة وتصورات أمانتها العامة والظروف السياسية والاقتصادية التي أحاطت بنشاطها قد بلورت هذه الاختصاصات الدولية في محاور ظاهرة للعيان .

ثانياً ـ الاختصاصات الدولية .

حفلت الاتفاقية المنشئة بمجموعة من النصوص التي انصبت على تنظيم علاقات المنظمة على الصعيد الدولي خارج النطاق الاقليمي فيما بين الدول الأعضاء .

فقد جاء في ديباجة الاتفاقية أن الدول الأعضاء تعتقد أن الإفادة الرشيدة من الثروة البترولية ترتبط بالدور الذي يقوم به البترول في خدمة اقتصاديات البلدان المستهلكة ، كما أنها تعتقد بمراعاة المصالح المشروعة لتلك البلدان في تزويد أسواقها بالبترول بشروط عادلة تعود بالنفع والخير على الانسانية . كما أن الدول الأعضاء ترغب في المساهمة في تطوير صناعة الزيت العالمية وازدهارها[1] .

كما جاء صدر المادة الثانية من الاتفاقية لينص بشكلٍ صريح على أن هدف المنظمة الرئيسي هو . . . توحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في أقطار الأعضاء[2] .

أما المادة الخامسة ، فقد أجازت للمنظمة أن تعقد اتفاقات مع الأعضاء أو مع بلدان أخرى أو مع إتحاد من الدول أو مع منظمة دولية ، وعلى

---

(١) أنظر ديباجة الاتفاقية المنشئة .

(٢) أنظر المادة الثانية من الاتفاقية المنشئة .

الخصوص اتفاقيات انشاء مشاريع مشتركة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول[1] .

وهذه المادة في الوقت الذي وجهت فيه المنظمة إلى أكثر من إتجاه واحد من اتجاهات اقامة العلاقات الدولية ، فإنها عادت وذكرت على وجه التخصيص أحد الأغراض الرئيسية لهذه العلاقات وهو انشاء المشاريع المشتركة مع هذه الجهات وفي مختلف النشاط الاقتصادي البترولي .

وقد سبق القول فيما مرّ من البحث عما رتبته المادة (٢٩) من الاتفاقية بشأن تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة موقف ذي طبيعة دولية .

أما المادة الحادية والثلاثون فقد نصت على أن تتجنب أجهزة المنظمة كل ما من شأنه تعكير العلاقات الخارجية للدول الأعضاء[2] . وهذا النص وان كان لا يلزم المنظمة بأي عمل تقوم به في ميدان العلاقات الدولية لانشاء علاقة ما فإنه يرتب عليها التزاما ـ سلبيا إن صح التعبير ـ بأن تمتنع عن أي عمل من شأنه أن يعكر علاقات الدول الأعضاء في الميدان الخارجي أي بكلمة أخرى أن هذا الالتزام السلبي يكرس العلاقات الخارجية الجيدة للدول الأعضاء ويحافظ على ديمومتها . إن المادة الرابعة والثلاثين قد جاءت بنص صريح رتب على المنظمة أن تعمل عن طريق الأمانة على اقامة اتصالات مناسبة بأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكذا بالمنظمات الأخرى .

وثمة التزام هام آخر رتبته الاتفاقية المنشئة على منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول يحتاج منا إلى وقفة ، وهو نص المادة الثالثة من الاتفاقية التي رتبت علاقات المنظمة بمنظمة (أوبك) ، وهو ما سبقت الاشارة اليه .

---

(١) أنظر المادة الخامسة من الاتفاقية المنشئة .

(٢) أنظر المادة (٣١) من الاتفاقية المنشئة .

فبهـذا النص حرصت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول على أن تراعي الحقوق والالتزامات الواردة في اتفاقية (أوبك) والزام أعضائها بها .

والباعث إلى ذلك في نظرنا هو حرص الأقـطار العربيـة المؤسسة للمنظمة على نفي ما قد يوجه إلى المنظمة من اتهام بأنها كتلة عربية داخل (أوبك) أو أنها انشقاق عنها يؤدي إلى اضعافها بينما ترى هذه الأقطار أنها في الوقت الذي تترك فيه الموضوعات المتعلقة بسياسات الانتاج والأسعار إلى منظمة (أوبك) فإن للمنظمة العربية أهدافاً اقليمية صرف لا يمكن تحقيقها في إطار (أوبك) .

من تحليل هذه النصوص والجمع بينها ، يمكننا أن نستشف أن الاتفاقية المنشئة قد رتبت على المنظمة التزامات مختلفة في إنشاء العلاقات الدولية بعضها ينصب على طبيعة هذه العلاقات والأهداف المتوخاة منها والبعض الآخر ينصب على الأسلوب الذي تتم به في هذه العلاقات .

فبالنسبة لطبيعة العلاقات ، يمكننا القول أن الإتفاقية المنشئة قد ألزمت المنظمة بما يلي : ـ

١ ـ **مراعاة المصالح المشروعة للدول المستهلكة** : وذلك بتوحيد جهود الأعضاء في المنظمة لايصال البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في أقطار الأعضاء في المنظمة . وهنا يتضح مدى حرص الدول العربية المؤسسة للمنظمة على تأمين وصول البترول الى الدول المستهلكة دون خلق نزاعات لا ترى الدول لـزوماً لها . وفي رأينا أن الدول المؤسسة قد أدركت ـ والشركات الامتيازية كانت لا تزال تعمل في أراضيها ـ أنه من الحكمة أن تضع نصوصاً في الاتفاقية المنشئة تطمئن الدول المستهلكة على امداداتها البترولية ، وتبرز نوايا التعاون مع كافة الأطراف المعنية بصناعة

البترول لجعلها صناعة وتجارة مزدهرة بأقل حد من النزاعات[1] وكذلك مد الجسور الاقتصادية بين المنظمة والدول المستهلكة لبناء هيكل اقتصادي بارز يمكن استغلاله لتوسيع أسواق البترول لدول المنظمة وبالتالي تأسيس مركز جذب سياسي قوي لأعضائها[2] .

٢ ـ انشاء المشاريع المشتركة : فضلاً عن إنشاء المشروعات العربية المشتركة التي نصت عليها الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الاتفاقية فإن المادة الخامسة منها أجازت للمنظمة أن تعقد اتفاقيات مع بلدان أخرى أو إتحاد من الدول أو المنظمات الدولية بشأن مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وعلى الخصوص اتفاقيات المشاريع المشتركة .

والمقصود بهذا هو الدخول في مجالات الاستثمارات المشتركة بين الدول الأعضاء في المنظمة والدول الصناعية المتقدمة ، ذلك أن الدول العربية تملك البترول وترغب في الإفادة منه في نموها الاقتصادي ، والدول الصناعية تستهدف البترول وتملك التجهيزات والمعدات والمهارات الفنية .

هذا بالنسبة لطبيعة العلاقات الدولية التي رتبتها الاتفاقية المنشئة على عاتق المنظمة ، أما أسلوب اقامة هذه العلاقات فقد تولته الاتفاقية هو الآخر ، ويمكننا أن نستخلص من النصوص المارة أسلوبين هامين لاقامة هذه العلاقات هما :

١ ـ العلاقة مع منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) : فرضت الاتفاقية المنشئة طرزاً محدداً من العلاقات بينها وبين منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وحسمت الأمر بأن ألزمت الدول الأعضاء بكل ما يصدر عن

---

(١) الشيخ أحمد زكي يماني، وزير البترول والثروة المعدنية السعودي، أنظر: MEES, 22 Nov 1968, P. 7.

(٢) الشيخ أحمد زكي يماني . مقابلة صحفية مع جريدة (السياسة) الكويتية في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٦٨ أنظر : MEES, 13 sept. 1968, PP. 6-7.

(أوبك) من قرارات مصادق عليها حتى ولو لم يكونوا أعضاء في (أوبك) وذلك على الوجه المار ذكره[1] .

٢ ـ العلاقات مع المنظمات الأخرى : وقد قضت بذلك المادة الرابعة والثلاثون من الاتفاقية المنشئة ، ويستفاد من هذا النص أن الاتصالات والعلاقات التي يقضي بها لا تتحدد بجنسية المنظمة ان كانت عربية أو غير عربية ولا بالمنطقة الجغرافية التي تنتسب اليها سواء أكانت أوروبية أو يابانية أو غير ذلك .

كما نرى أن النص يفتح المجال ضمنا للمنظمة أن تقيم الاتصالات بينها وبين المؤسسات والمعاهد ذات العلاقة بالصناعة البترولية وكذا بالمؤتمرات والندوات المعنية بهذه الصناعة .

المبحث الثاني

أجهزة المنظمة والقواعد الاجرائية

أحكام الاتفاقية المنشئة :

تناولت المادة الثامنة من الاتفاقية المنشئة الأجهزة التي تمارس المنظمة اختصاصاتها ومسؤولياتها عن طريقها وهي : مجلس الوزراء والمكتب التنفيذي والأمانة العامة والهيئة القضائية[2] .

وتولت المواد (٩) إلى (١٣) بيان الأحكام التي تنظم تكوين مجلس الوزراء واختصاصاته والقواعد الاجرائية التي تحكم ممارسته لأعماله . كما

---

(١) أنظر المادة الثالثة من الاتفاقية المنشئة .
(٢) أنظر المادة الثامنة من الاتفاقية المنشئة .

تولت المواد (١٤) إلى (١٦) الأحكام الواردة على المكتب التنفيذي ، والمواد (١٧) إلى (٢٠) ما يتعلق بالأمانة العامة .

وأخيراً نظمت المواد من (٢١) إلى (٢٥) الأحكام المتعلقة بالجهاز الأخير من أجهزة المنظمة وهو الهيئة القضائية[١] .

هذه هي المواد التي انصبت على الأجهزة الرئيسية للمنظمة وتكوينها وكيفية ممارستها لمهامها .

وحيث أن البحث في أجهزة المنظمة لن يكون كاملاً دون أن نتعرض إلى العضوية في المنظمة والتي قضت بأحكامها المادة السابعة من الاتفاقية المنشئة . لذلك سنمهد للبحث في أجهزة المنظمة بلمحة موجزة عن العضوية ثم نتناول الأجهزة تباعاً ثم نختتم هذا المبحث بكلمة عن ميزانية المنظمة التي تناولتها أحكام المادتين (٢٦) و(٢٧) من الاتفاقية المنشئة . ولذلك سنرى في هذا المبحث مسألة العضوية ، ثم نتناول الأجهزة بالترتيب التالي : مجلس الوزراء ، فالمكتب التنفيذي ، ثم الأمانة العامة ، فالهيئة القضائية . ثم كلمة في تطور ميزانية المنظمة عبر السنوات ثم مقارنة بسيطة بين هذه الميزانية وميزانية المنظمة الاقتصادية الأوروبية ، علماً بأن المقصود بميزانية منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول هو ميزانية أمانتها العامة فقط .

العضوية في المنظمة :

نصت المادة (٧) من الاتفاقية المنشئة للمنظمة على ما يلي : -

المادة السابعة :

(أ) أعضاء (المنظمة) المؤسسون هم الأطراف الموقعون على هذه الاتفاقية .

---

(١) أنظر المواد المذكورة في الاتفاقية المنشئة .

(ب) يجوز أن ينضم إلى عضوية المنظمة أي قطر عربي مصدر للبترول شريطة توافر ما يلي : ـ

١ ـ أن يكون البترول هو **المصدر الرئيسي والأساسي لدخله القومي** .

٢ ـ أن يقبل الالتزام بأحكام هذه الاتفاقية وما يطرأ عليها من تعديلات .

٣ ـ أن يوافق المجلس المشار اليه في المادة الثامنة أدناه على انضمامه بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات على أن يكون من بينها أصوات جميع الأعضاء المؤسسين[١] .

يتضح من هذا النص أن رغبة الأقطار المؤسسة وهي (الكويت والسعودية وليبيا) كانت قد انصبت على أن تكون العضوية مقصورة على الدول العربية التي يكون النفط فيها مصدراً أساسياً ورئيسياً لدخلها القومي أي بكلمة أخرى ، مصدر حياتها الذي لا تستطيع التفريط به وجعله عرضة لتقلبات وتيارات السياسة العربية العامة . وفي سنة انشاء المنظمة كانت الأقطار العربية التي ينطبق عليها النص في واقع الأمر هي : العراق ودويلات أو (إمارات) الخليج العربي كالبحرين وأبو ظبي ودبي وقطر وعمان[٢] .

وكان العراق قد دعي للدخول كعضو مؤسس إلا أنه رفض ذلك لبعض التحفظات[٣] .

كما يتضح من النص أيضاً أن الدخول إلى المنظمة من أقطار عربية أخرى تتوافر فيها شروط النص وان كان مقبولاً من حيث المبدأ ، فإن العضوية ليست تلقائية ، إذ أن أغلبية من ثلاثة أرباع المؤسسين كان يجب أن تتحقق .

---

(١) هذا النص قبل تعديل المادة (٧) الخاصة بالعضوية على ما سنرى وهو بذاته جوهر ردود الفعل التي صدرت عشية قيام المنظمة على ما ورد سابقاً .

(٢) لم يكن النفط في (الجزائر) إلى سنة ١٩٧٠ المصدر الأول لدخلها إذ أنه لم يتغلب على صناعة النبيذ الا في تلك السنة . أنظر : Zuhayr Mikdashi, op. Cit, P. 104.

(٣) أنظر : MEES,12 Jan. 1968.

وحيث أن الأعضاء المؤسسين كانوا ثلاث دول فقط ، فقد كان معنى ذلك ضرورة حصول الاجماع . ويبدو أن الدول المؤسسة قد ضيقت وحددت العضوية على هذه الشاكلة لتفادي أن يكونوا أقلية ضعيفة كما هي حالتهم في عضوية الجامعة العربية .

ولكن مع ذلك فقد كان هناك حرص كبير داخل المنظمة على انضمام أعضاء جدد تتوافر فيهم الشروط المطلوبة للعضوية وفقاً لما نصت عليه المادة السابعة في الاتفاقية المنشئة وذلك دعماً لها وترسيخاً لجذورها . وكان مجلس وزراء المنظمة قد رحب بطلبات انضمام كل من (الجزائر) و(أبو ظبي) و(دبي) و(قطر) و(البحرين) ووافق بالاجماع على قبول هذه الأقطار في عضوية المنظمة وذلك في اجتماعه الاستثنائي بتاريخ ٢٤ مايو ١٩٧٠[١] وكانت (الجزائر) قد استطاعت الدخول إلى المنظمة على أساس أن البترول قد فاق النبيذ بكونه مصدر رئيسي لدخلها القومي اعتباراً من عام ١٩٦٩[٢] .

ولكن في مايو ١٩٧٢ انسحبت كل من (دبي) و(أبو ظبي) كأعضاء منفردين ودخلتا مرة ثانية في المنظمة ضمن عضوية الامارات العربية المتحدة ، وهي مسألة شكلية صرف[٣] . وبقي النص حائلاً دون دخول الجمهورية العربية المتحدة وسوريا إلى عضوية المنظمة .

تعديل النص الخاص بالعضوية :

ولما كانت هناك دول عربية بترولية أخرى لها أهميتها الخاصة ولكن البترول فيها لا يمثل المصدر الأساسي والرئيسي لدخلها القومي ، ورغبة في توسيع قاعدة المنظمة واتاحة الفرصة لهذه الدول للانضمام إلى عضويتها فقد

---

(١) تقرير موجز عن نشاط المنظمة خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٣ اصدار منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ص ١١

(٢) أنظر Middle East Economic Consultants Report No. 26 Feb. 1976, P. 3

(٣) أنظر Middle East Economic Consultants Report No. 26, op. Cit. P. 2

قرر مجلس وزراء المنظمة في ٩ /١٢ /١٩٧١ تعديل الفقرة الفرعية (١) من الفقرة (ب) من المادة السابعة من اتفاقية المنظمة والخاصة بالعضوية بحيث يصبح النص :

« أن يكون البترول مصدراً هاماً للدخل القومي » . بدلاً من أن « يكون هو المصدر الرئيسي والأساسي للدخل القومي »[١] .

وهذا التعديل الجوهري على المادة الخاصة بالعضوية فسح المجال لكل من سوريا ومصر للدخول الى المنظمة في عام ١٩٧٢ و١٩٧٣ على التوالي[٢] .

ولما كانت كل الأقطار العربية المنتجة للنفط قد انضمت فعلاً إلى المنظمة أو طلبت الانضمام إليها قبل نهاية عام ١٩٧٢ قرر العراق الانضمام هو أيضاً . وقد تمت موافقة مجلس وزراء المنظمة على انضمام العراق وسوريا ومصر اعتباراً من عام ١٩٧٢ إلا أن وثائق التصديق الخاصة بجمهورية مصر العربية أودعت في وزارة خارجية الكويت في مطلع عام ١٩٧٣ وبالتالي أصبحت عضواً من ذلك التأريخ[٣] . وهكذا وقبل نهاية عام ١٩٧٣ ازداد أعضاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول من ثلاثة أقطار إلى عشرة تضم معظم الأقطار المنتجة للبترول في الوطن العربي[٤] .

وفي هذا يقارن الأمين العام للمنظمة بينها وبين (المنظمة الاقتصادية الأوربية) EEC فيقول : « إننا نقارن منظمتنا بالمنظمة الاقتصادية الأوروبية ولكن هذه الأخيرة انتظرت عشرين عاماً لكي يزيد عدد أعضائها من ستة إلى

---

(١) تقرير موجز عن نشاط المنظمة خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ . من منشورات المنظمة ص ١١ .
كذلك : Middle East Economic Consultants Report No 26, Op. cit. p. 3

(٢) أنظر : Basic Facts about The OAPEC. من منشورات المنظمة ـ الكويت ١٩٧٦ ص ٦ .

(٣) تقرير موجز عن نشاط المنظمة خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ . من منشورات المنظمة ص ١١ .

(٤) Middle East Economic Consultants Report No. 26 Feb. 1976, P. 3.

تسعة أعضاء بينما منظمتنا زادت عضويتها بأقل من خمس سنوات من ثلاثة أعضاء الى عشرة أعضاء وهم الأعضاء الحاليين »[1] .

ولكن هذا التعديل الجوهري للمادة السابعة والخاصة بالعضوية وإن كان قد تمخض عن تطورات هامة في عضوية المنظمة فاتسعت قاعدتها وازدادت قوة إلّا أنه أبقى على جانب خطير آخر من هذه المادة . فالاتفاقية المنشئة تقوم على مبدأ المساواة في العضوية من حيث الحق في التصويت ، بيد أنها فرقت بين نوعين من العضوية : عضوية التأسيس والعضوية العادية ، وقد رتبت هذه التفرقة آثاراً قانونية إذ أعطت للأقطار المؤسسة حق (النقض) ضد قبول أي قطر جديد في المنظمة[2] ، كما منحت أحكام الاتفاقية امتيازات أخرى لعضوية التأسيس فلا يكتمل نصاب مجلس وزراء المنظمة إلّا بحضور عضوين مؤسسين على الأقل[3] ولا يجوز اصدار اللوائح أو اتخاذ القرارات في الأمور الموضوعية إلّا إذا كان من بين الأغلبية المطلوبة صوتا عضوين مؤسسين على الأقل[4] .

كذلك نصت المادة السابعة الخاصة بالعضوية على أن من شروط العضوية قبول الالتزام بأحكام الاتفاقية وما يطرأ عليها من تعديلات . وهذا الشرط معناه حرمان القطر الذي يريد الانضمام من أن يقرن انضمامه بأية تحفظات[5] .

ولم تعالج الاتفاقية حق الانسحاب من عضوية المنظمة ، ربما على أساس أن الروابط القومية الوثيقة بين الأقطار العربية والشعور المشترك يجعل

---

(١) على عتيقة ـ الأمين العام للمنظمة عن : محمد علي السقاف . رسالة دكتوراة بالفرنسية مقدمة إلى جامعة (باريس) بعنوان :: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول من الناحية القانونية ، ١٩٧٧ ، ص ٢٥ .

(٢) أنظر الفقرة الفرعية (٣) من الفقرة (ب) من المادة السابعة من الاتفاقية .

(٣) الفقرة (ب) من المادة ١١ من الاتفاقية .

(٤) الفقرة (حـ) من المادة ١١ من الاتفاقية .

(٥) محمد طلعت الغنيمي ـ نظرات في العلاقات الدولية العربية ، مطبعة أطلس ص ١٥٠ .

أمر الانسحاب من المنظمة بعيد الاحتمال إلى درجة لا يستدعى وجود نص سابق لتنظيم انسحاب لا يتوقع حصوله . والخلاصة فإن هذه المنظمة الفتية قد شهدت تطورات في رقعة عضويتها لم تكن في حسبان الأعضاء المؤسسين وهم السعودية والكويت وليبيا (الملكية) . فالاهتمام الرئيسي لهذه الأقطار الثلاث كان في الأصل منصباً على انشاء كيان استشاري خاص بهم يمكنهم وحدهم ، بدلاً من الأغلبية المتطرفة في اجتماعات الجامعة العربية ، من اتخاذ القرارات المتعلقة بمواردهم الحيوي الوحيد . . وهو البترول[١] .

ولكن بعد الاطاحة بالنظام الملكي في ليبيا عام ١٩٦٩ وظهور النظام الجديد بقيادة العقيد معمر القذافي ، تعرضت المنظمة بصورة عامة والعضوية فيها بوجه خاص إلى تغييرات . وكانت النتيجة أن تغير الأساس السياسي الذي قامت عليه وهو اقتصارها على عدد من الأنظمة العربية المحافظة . ولم تكتف ليبيا بعد انهيار النظام الملكي بالبقاء في المنظمة فحسب ، بل كانت العامل النشط في توسيع رقعة العضوية لتشمل ليس فقط الأقطار العربية ذات الأنظمة التقليدية ولكن ـ وبالحاح من النظام الليبي الجديد ـ أقطاراً كالجزائر والعراق ومصر وسوريا[٢] .

وما يزال هناك قطران عربيان منتجان للبترول وتنطبق عليهما شروط العضوية في المنظمة هما : تونس ويبلغ انتاجها حوالي ٥ ملايين طن سنوياً وسلطنة عمان ويبلغ انتاجها حوالي ٢٠ مليون طن سنوياً .

أما تونس فلم تطلب الانضمام إلى عضوية المنظمة ، ولكننا نعتقد أن طلبها سيلقي ترحيباً من الدول الأعضاء إذا ما حصل[٣] . وأما سلطنة عمان

---

(١) أنظر : Richard Johns-OAPEC aims at greater coordination. Financial Times 26 sept. 1977, P. 16

(٢) أنظر : Richard Johms- Ibid

(٣) وافقت المنظمة على قبول عضوية تونس في تتمة الاجتماع السنوي السابع والعشرين في ٦ مارس ١٩٨٢ .

فهي الأخرى لم تتقدم بطلب للانضمام ربما لأنها ما زالت أقل ارتباطاً بالعمل الجماعي العربي وأن سياساتها في هذا الميدان تسير على مهل . وباتساع رقعة العضوية في المنظمة على الوجه المذكور من الدول الثلاث المؤسسة إلى عضويتها الحالية التي تضم عشر دول عربية ، فإن المنظمة قد اقتربت كثيراً من المنظمة البترولية العربية التي كانت مقترحة أصلاً في منتصف الستينات كما مر ذكره[1] .

وبعد أن عالجنا مسألة العضوية في المنظمة ننتقل الآن إلى بحث أجهزتها الرئيسية وهي مجلس الوزراء والمكتب التنفيذي والأمانة العامة والهيئة القضائية التي نراها تباعاً فيما يلي من البحث .

أولاً ـ مجلس وزراء المنظمة .

تكوين المجلس واختصاصاته :

تنص المادة التاسعة من اتفاقية المنظمة على ما يلي : ـ

« المادة التاسعة ـ يتكون (المجلس) من ممثل واحد عن كل قطر من الأقطار الأعضاء هو وزير البترول أو من يقابله مستوى في المسؤولية عن شؤون البترول. ويجوز أن يرافق الممثل إلى اجتماعات المجلس عدد من المساعدين » .

كما نصت المادة العاشرة على أن : (المجلس) هو السلطة العليا في المنظمة وهو الذي يرسم سياساتها العامة ويوجه نشاطها ويضع القواعد التي تسير عليها . ومع عدم الاخلال بعمومية الفقرة السابقة من هذه المادة يختص المجلس بما يلي : ـ

---

(١) محمود رشدي ـ مستشار المنظمة . مقابلة معه في الكويت بتاريخ ٢٥ / ٩ / ١٩٧٧ .

(أ) البت في طلبات الانضمام (للمنظمة) والموافقة على دعوة أقطار مصدرة للبترول لحضور اجتماعاته .

(ب) اتخاذ القرارات والتوصيات وابداء المشورة فيما يتعلق بالسياسه العامة (للمنظمة) أو بموقف (المنظمة) أو موقف عضو معين أو أعضاء معينين فيها حيال موقف أو قضية أو مواقف أو قضايا معينة .

(جـ) اختيار المفاوضين وتشكيل اللجان التي تتفاوض باسم (المنظمة) .

(د) اقرار ما تتوصل إليه (المنظمة) من مشروع اتفاقيات .

(هـ) اصدار اللوائح اللازمة وتعديلها .

(و) اقرار مشروع الميزانية السنوية (للمنظمة) والمصادقة على الحساب الختامي .

(ز) تعيين الأمين العام والأمناء المساعدين .

(ح) مراقبة وتوجيه أعمال (المكتب) و (الأمانة) .

(ط) الأمور التي لم ينص صراحة في هذه الاتفاقية أو في اللوائح على اختصاص جهاز آخر بها »[1] .

انعقاد المجلس ورئاسته :

تنص المادة (١٣) من الاتفاقية المنشئة على ما يلي : ـ

(أ) ينعقد (المجلس) في مقر (المنظمة) ويجوز أن ينعقد في اقليم أي عضو من الأعضاء أو أي بلد آخر إذا ما رأى داعياً لذلك .

(ب) يجتمع المجلس مرتين على الأقل كل سنة ويجوز أن ينعقد في

---

(١) المادة (١٠) من الاتفاقية .

دورات غير عادية بناء على طلب أحد الأعضاء أو الأمين العام .

(جـ) يتولى ممثلو الأقطار الأعضاء رئاسة (المجلس) بالتناوب حسب الترتيب الأبجدي للأقطار التي يمثلونها وذلك لفترات كل منها سنة واحدة[١] .

من دراسة نصوص المواد سالفة الذكر ، يتبيّن أن مجلس وزراء المنظمة والذي يتكون من وزراء البترول أو من يقابلهم في الدول الأعضاء هو السلطة العليا في المنظمة وهو الذي يرسم سياساتها العامة ويوجه نشاطها ويضع القواعد التي تسير عليها . كما أنه مخول باتخاذ القرارات والتوصيات فيما يتعلق بموقف المنظمة وسياستها العامة . ولكن المادة (١٠) الفقرة (ب) ، التي انصبت على صلاحية المجلس باتخاذ القرارات والتوصيات المذكورة لم تميز ما بين الأمور التي يتخذ بها المجلس قراراته وبين تلك التي له فيها ابداء التوصيات والمشورة فقط[٢] .

أما انعقاد المجلس فيجري في مقر (المنظمة) الذي هو (الكويت) كما هو معروف ولكن للمجلس أن يعقد اجتماعاته في اقليم أي عضو من الأعضاء أو أي بلد آخر . ومعنى ذلك أن للمجلس أن يعقد اجتماعاته في أي بلد سواء أكان عربياً أم لم يكن . كما يجتمع المجلس مرتين في السنة على الأقل وهو أمر وجوبي حسب نص المادة ١٣ (ب) وله أن ينعقد في دورات غير عادية اذا استدعت الشروط الواردة في المادة المذكورة . أما رئاسته فهي بالتناوب حسب التسلسل الأبجدي للأقطار الأعضاء[٣] .

ويشابه مجلس وزراء المنظمة (السلطة العليا) لمنظمة الفحم والصلب الأوروبية ECSC ذلك أنه ما أن تم تأسيس السوق الأوروبية المشتركة وبدأت

---

(١) المادة (١٣) من الاتفاقية .

(٢) الفقرة (ب) من المادة ١٠ من الاتفاقية .

(٣) التسلسل الأبجدي المعتمد كما يظهر في التقارير السنوية للمنظمة هو الآتي : دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، الجزائر ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العراقية ، دولة قطر ، دولة الكويت ، ليبيا ، مصر .

أعمالها حتى أنيطت مسؤولية الاشراف على عملياتها وتطويرها بالسلطة العليا The High Authority وشأنها في ذلك شأن مجلس وزراء المنظمة فهي تنظر في السياسات العامة للسوق المشتركة وتضع الأهداف بعيدة المدى التي تضمن مصالح الدول الأعضاء . وللسلطة العليا صلاحيات اتخاذ القرارات والتوصيات وابداء الرأي . فقد كان من أول أهداف السلطة العليا توحيد السوق الأوروبية للفحم والصلب[1] وهو أمر تعمل على تحقيقه إلى حد ما ومن بعض الوجوه منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

التصويت في المجلس :

تنص المادة (١١) من الاتفاقية على ما يلي :

(أ) لكل عضو من أعضاء (المنظمة) صوت واحد .

(ب) يشترط لاكتمال نصاب اجتماعات المجلس حضور ممثلي ثلاثة أرباع الأعضاء جميعاً على أن يكون من بينهم عضوان مؤسسان على الأقل .

(جـ) تصدر اللوائح عن (المجلس) وتتخذ القرارات في الأمور الموضوعية بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الأعضاء جميعاً على أن يكون من بينها صوتا عضوين مؤسسين على الأقل .

(د) تتخذ قرارات (المجلس) في الأمور الاجرائية وتتبنى توصياته ومشوراته بالأغلبية العادية لأصوات الأعضاء جميعاً .

(هـ) يحدد (المجلس) بالأغلبية العادية لأصوات الأعضاء جميعاً ما يعتبر من الأمور الموضوعية أو الاجرائية .

يتبين من هذا النص أن الحق في التصويت في المجلس هو واحد لكل

---

(١) أنظر : Usama al-Jamali. Energy Policy of the ECSC, attitudes and Responses of the high authority. Phd. Thesis submitted to the Fletcher School of Law and Diplomacy, 1974, p. 152.

الأعضاء ، بمعنى أن هذا النص يقيم المساواة في العضوية من حيث هذا الحق . ولكن بقية الفقرات قد فرقت بين الأعضاء إذ اشترطت لاكتمال النصاب في اجتماعات المجلس حضور ممثلي ثلاثة أرباع الأعضاء جميعاً من بينهم عضوان مؤسسان . كما ميزت هذه المادة بين القرارات في الأمور الموضوعية والقرارات في الأمور الاجرائية واشترطت في الأولى أغلبية لثلاثة أرباع الأصوات من بينهم عضوان مؤسسان .

ويؤكد هذا النص مرة أخرى ـ كما سبق للمادة التي تتناول العضوية ـ حرص الأقطار المؤسسة على أن تكون هذه المنظمة قوية وأن يبقى زمامها بيد تلك الأقطار العربية التي تعتمد اعتماداً كلياً على البترول في تحقيق وارداتها .

وبينما نجد أن أحكام التصويت في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول تمنح صوتاً واحداً لكل دولة عضو بصرف النظر عن أي اعتبار آخر فيما عدا المواقع الأفضل للدول المؤسسة ، في بعض النصوص الأخرى ، فإن الصورة في منظمة الفحم والصلب الأوروبية ECSC تختلف ، ففي البداية نصت المادة (١٤) من المعاهدة على أن (السلطة العليا) للمنظمة هي الجهاز الرئيسي لاتخاذ القرارات[١] وكانت الاقتراحات التي تقدم من أحد أعضائها توزع مكتوبة على الأعضاء الآخرين وتعتبر معتمدة ما لم يصدر عليها اعتراض من الآخرين[٢] . والقاعدة العامة في مداولات السلطة هي الأخذ بالأغلبية[٣] . وبعد أن توسعت المنظمة المذكورة وانشأت منظمتان أخريان هما : المنظمة الاقتصادية الأوروبية EEC ومنظمة الطاقة النووية الأوروبية

---

(١) أنظر : B.A. Wortley, An Introduction to the Law of the European Economic Community, Manchester University Press, Oceana 1972, p. 99.

(٢) أنظر : Anthony Parry and Stephen Hardy, EEC Law, Sweet and Maxwell, London 1973, p. 34.

(٣) محمد طلعت الغنيمي ـ في التنظيم الدولي . منشأة المعارف . الاسكندرية ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٤١ ـ ١٢٤٢ .

Euratom واندمجت المنظمات الثلاث بما أصبح يعرف بالسوق الأوروبية المشتركة وبعد دخول أعضاء جدد اليها وازدياد رقعة العضوية من الدول الست المؤسسة لمنظمة الفحم والصلب الأوروبية إلى الدول التسع حالياً ، صححت عملية التصويت بشكل يحمي مصالح الدول الأعضاء الصغار فأصبحت الأصوات كالآتي :

لكل من : فرنسا وألمانيا وايطاليا والمملكة المتحدة	١٠ أصوات
لكل من : بلجيكا وهولندة	٥ أصوات
لكل من : الدنمرك وايرلندة	٣ أصوات
لوكسمبورج وحدها	٢ صوت
المجموع	٥٨ صوتاً

وذلك لتحقيق توزيع أقرب إلى العدالة بين الدول الأعضاء كل حسب ثقلها الاجمالي في المنظمة الأوروبية[١] .

وتشترط الأغلبية ما لا يقل عن ٤١ صوتاً من مجموع ٥٨[٢] . واذا كان التصويت على اقتراح مقدم من (الهيئة) Commission فإن مجموع ٤١ صوتاً يجب أن يتحقق . وإذا كان التصويت يجري على اقتراح من غير الهيئة ، فإن القاعدة المذكورة يجب أن تكون مصحوبة بتأييد ست دول[٣] .

---

(١) انضمت اليونان إلى عضوية السوق الأوروبية المشتركة بصورة رسمية في ١ / ١ / ١٩٨١ بعد أن كانت مستندات العضوية قد استكملت في ٢٨ / ٥ / ١٩٧٩ وبهذا اصبحت العضو العاشر في السوق .

(٢) أنظر : Dennis Swann, The Economics of the common Market, 3th ed., Penguin Modern Economic Texts 1975, p. 42.

كذلك : European Community Today and Tomorrow. Office for official Publications of the European Communities, HM Stationary Office, London 1978, pp. 13- 14.

(٣) أنظر : Dennis Swann, Ibid.

ويلاحظ أن هذا النظام يحقق التوازن بين الكبار والصغار في المنظمة ، فهو من ناحية لا يسمح للأربعة الكبار (فرنسا وألمانيا وايطاليا والمملكة المتحدة) أصحاب مجموع ٤٠ صوتاً بأن يفرضوا ارادتهم على الأعضاء الآخرين ، ومن ناحية أخرى لا يسمح بقيام ائتلاف بين الدول الصغيرة للتفوق على الأربعة الكبار[١] . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فاننا نجد أنه بينما جاءت الاتفاقية المنشئة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول من النوع (الجامد) الذي لا يمكن تعديله إلا بنصوص جديدة يتمخض عنها تشريع جديد ، فإن اتفاقية منظمة الفحم والصلب الأوروبية ثم تطورها إلى اتفاقية المنظمة الاقتصادية الأوروبية قد جاءت (مرنة) فقد تضمنت هذه الاتفاقية الأخيرة ٤٦ موضوعاً تتطلب الاجماع خلال المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية ثم تناقص عدد هذه المواضيع إلى ٣٤ في المرحلة الثانية ثم إلى ٢٧ في المرحلة الثالثة والأخيرة . ومعنى ذلك أن الفكرة الرئيسية التي سيطرت على المؤسسين هي أنه كلما تدعمت الثقة بين الأطراف المتعاقدة كان ذلك ادعى إلى استخدام قاعدة الأغلبية في التصويت بدلا من قاعدة الاجماع وهو أمر يمنح عملية صنع القرارات قوة وسرعة بما هو في صالح الأغلبية الذي يضمنه وزن الأصوات على الوجه سالف الذكر[٢] . وما يجري العمل به الآن هو الابتعاد كلما أمكن في مجلس وزراء المنظمة الاقتصادية الأوروبية عن قاعدة الاجماع والأخذ ، بدلا منها ، بقاعدة الأغلبية ، ذلك أن المجلس يعي المخاطر التي تترتب على الاصرار على حصول الاجماع في اتخاذ القرارات[٣] . ومتى ما صدرت موافقة المجلس على نظام أو توجيه معين صارت لهذا القوة القانونية الملزمة بالنسبة للأعضاء في المنظمة[٤] .

---

(١) عبد المنعم سعيد ـ الحوار العربي الأوروبي . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٧٧ ، ص ٢٦ .

(٢) عبد المنعم سعيد . المرجع السابق ص ٤٢ .

(٣) أنظر : European Community Today and Tomorrow, op. cit. pp. 13- 14.

(٤) أنظر : Dennis Swann, op. cit., p. 40.

والمقارنة عند هذا الحد تفرض علينا الاعتراف بأمرين :

الأول ، هو الطريقة الفريدة التي خصصت بها الأصوات للدول الأعضاء في المنظمة الأوروبية ، بحيث أنها حققت التوازن ـ أو شيئاً منه على أقل الاحتمالات ـ بين الدول الكبرى وهي انجلترا وألمانيا وفرنسا وايطاليا ، والدول الصغرى الأخرى في المنظمة . فلا الدول الكبرى تستطيع بمجموع أصواتها أن تفرض رأياً على المنظمة ، ولا الدول الصغرى بكل أصواتها تستطيع ذلك من دون اثنين على الأقل من أصوات الدول الكبرى .

الثاني ، هو الرغبة في الابتعاد التدريجي عن قاعدة الاجماع والانتقال بدلا منها إلى قاعدة الأغلبية . وهذا إن دل على شيء ، فإنما يدل على الرغبة الجادة في التوحيد لدى المنظمة الأوروبية ، وهو أمر ما أحوجنا إليه ليس في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، بل في كل جوانب ومجالات العمل العربي الواحد .

قرارات المجلس وتوصياته :

نصت المادة (١٢) من اتفاقية المنظمة على ما يلي : ـ

(أ) تطبق اللوائح تطبيقاً عاماً يلتزم به كافة الأعضاء .

(ب) تكون القرارات ذات قوة ملزمة بالنسبة لمن تعنيهم تلك القرارات .

(جـ) التوصيات التي يتخذها (المجلس) ليس لها صفة الالزام وكذا ما يبديه المجلس من مشورة .

(د) مع عدم الاخلال بأحكام المادة الثالثة والعشرين[1] من هذه الاتفاقية يجب أن ينص في القرار الملزم لعضو من الأعضاء على تضامن

---

(١) المادة (٢٣) من الاتفاقية هي المادة التي تعدد اختصاصات (الهيئة القضائية) وهي من أجهزة المنظمة على ما سنرى فيما بعد .

جميع الأعضاء مع العضو المعني وأن يقترن هذا ، اذا طلب العضو المعني بضمانات من (المنظمة) لدرء ما قد يتعرض له من ضرر وباسهام جميع الأعضاء في تحمل عبء الضرر إذا ما تحقق .

(هـ) يخضع ما له صفة الالزام مما يصدر عن (المجلس) من لوائح أو قرارات للابرام من قبل السلطات المختصة في الأقطار الأعضاء وذلك وفقاً للأصول القانونية المرعية .

ولا يثير هذا النص غموضاً من حيث تطبيق قرارات مجلس وزراء المنظمة وتوصياته . فالمجلس يصدر اللوائح والقرارات والتوصيات . وتطبق اللوائح تطبيقاً عاماً يلتزم به كافة الأعضاء . واللوائح تكون عادة ذات طبيعة تنظيمية واجرائية . أما القرارات فهي ذات قوة ملزمة بالنسبة لمن تعنيهم . وبطبيعة الحال فإن من تعنيهم هذه القرارات هي الدول الأعضاء ، ذلك أن مجلس وزراء المنظمة يتكون من وزراء البترول أو من يقابلهم مستوى في المسؤولية ولذلك فهؤلاء يمثلون دولهم ويتكلمون باسمها . أما الفقرة (د) من هذه المادة فتثير أمراً هاماً ، ذلك أنها تنص على تضامن جميع الأعضاء مع (العضو المعني) ويقترن هذا التضامن بضمانات من المنظمة لدرء ما قد يتعرض له العضو من ضرر وباسهام جميع الأعضاء في تحمل عبء الضرر اذا ما تحقق .

وعندنا أن المقصود بهذا النص سيما وهو يشير إلى أحكام المادة (٢٣) من الاتفاقية[١] وهي التي تتناول المنازعات بما فيها التي قد تثور بين أي عضو من الأعضاء وبين شركات البترول التي تعمل في اقليمه ، هذا النص قد تحسب لما قد يلاقيه القطر العضو من مشقات ومتاعب جراء اتخاذ موقف وطني سليم مع شركات البترول . وبالتالي فإنه يقرر تضامن الأعضاء فيما بينهم لدعم العضو الذي قد يتعرض إلى ضرر بل وبإسهام جميع الأعضاء في

(١) هذه المادة تعدد اختصاصات الهيئة القضائية .

تحمل عبء مثل هذا الضرر . وهنا يمكن أن نقرر مدى التكاتف والتضامن الذي جاءت به هذه الاتفاقية ، اذ تلجأ الشركات عادة ـ في حالة خلافها مع البلد المضيف ـ إلى العديد من اجراءات الضغط المادي كما حصل عند تأميم النفط الايراني عام ١٩٥١ وما تلاه من مقاطعة الشركات والاجراءات العنيفة التي اتخذتها حينئذ على الوجه الذي صار معروفاً . كذلك عندما اتخذت مجموعة شركات نفط العراق موقفها من تأميم عمليات شركة نفط العراق في ١ حزيران / يونيو ١٩٧٢ . وتقرر الفقرة (هـ) من المادة (١٢) من الاتفاقية أن ما له صفة الالزام في اجراءات المجلس سواء أكانت لوائح أو قرارات فإنه يخضع للابرام من قبل السلطات المختصة في الأقطار الأعضاء وذلك حسب الأشكال الدستورية في الدولة العضو . ولنا على نص هذه الفقرة جملة تحفظات ستأتي في موضعها من الدراسة .

والمعروف أن قرارات المنظمة سرية ولكن ملامحها العامة يسمح لها بالظهور في الصحف والمصدر الرئيسي لما يمكن أن يسمى (وجهات النظر الرسمية للمنظمة) هو التقرير السنوي الذي يجب أن تتم عليه موافقة مجلس وزراء المنظمة[١] .

ومسألة اتخاذ القرارات في المجلس هي في جوهرها عملية (اقناع) . فالمنظمة ليست لها السلطة أو الوسائل المباشرة لفرض أي أمر على أعضائها . بل بالعكس فإن الأعضاء هم الذين يؤثرون في المنظمة . ومعنى ذلك أن أي مشروع أو دراسة يجب أن يوافق عليه الأعضاء باعتباره من مصلحتهم . واللجان التي تؤلف لدراسة المواضيع قبل تقديمها للمجلس تكون عادة مؤلفة من اخصائيين هم في الواقع مستشارون لوزراء البترول في الدول الأعضاء[٢] وبالتالي تحصل المنظمة على الخبرة اللازمة من دراسة

---

(١) أنظر : Middle East Economic Consultants Report No 26, p. 28.

(٢) أنظر : Ibid.

المشاريع من قبل أخصائيي وزارات البترول للدول الأعضاء وعلى الدفع اللازم لتحقيق هذه المشاريع لأن الدراسات تجري في نفس الوقت في مكانها الصحيح من الهيكل المسؤول في الوزارات[١] .

وفي ضوء الطريقة التي تتخذ بها قرارات المنظمة ، يمكن أن نرى أن أي قرار يحتاج - في أحسن الحالات - إلى اجماع وفي أسوأها إلى عدم وجود معارضة من مجموعة من الدول الأعضاء . وأن تفهم هذه الملامح العامة لعمل مجلس الوزراء يوضح إلى حد بعيد الدور غير السياسي للمنظمة .

ولقد عقد مجلس وزراء المنظمة عشرين اجتماعاً كان الاجتماع العشرون في ٩ آيار / مايو ١٩٧٨[٢] .

مقارنة :

من دراسة المواد التي تنظم أعمال (المجلس) في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، يتضح أن اختصاصاته التشريعية تتخذ شكل القرارات والتوصيات وإبداء المشورة . وأن القرارات ذات قوة ملزمة بالنسبة لمن تعنيهم أما التوصيات فليس لها صفة الالزام وكذلك ما يبديه المجلس من مشورة .

وهذه الاختصاصات تشابه إلى حد كبير اختصاصات المجلس الوزاري لمنظمة الفحم والصلب الأوروبية والهيئة التي تدير شؤون المنظمة (وهي السلطة العليا للمنظمة سابقاً قبل الاندماج في المنظمة الاقتصادية الأوروبية (EEC) إذ أن كلاً منهما يمكن أن يصدر الآتي : [٣]

---

(١) أنظر : Ibid.

(٢) عدد الاجتماعات عند اعداد هذا الكتاب . وقد بلغ العدد الآن ٢٧ اجتماعاً لغاية آذار / مارس ١٩٨٢ .

(٣) أنظر : European Community Today & Tomorrow op. cit. p. 12.

١ ـ أنظمة تصبح تلقائيا قانوناً للمنظمة الأوروبية .

٢ ـ توجيهات وهي ملزمة للدول الأعضاء من حيث تطبيقها ولكنها تترك للدول اختيار وسيلة التنفيذ .

٣ ـ القرارات وهي ملزمة لأولئك الموجهة إليهم (الدول الأعضاء أو المشاريع أو الأفراد) .

٤ ـ التوصيات والآراء . وهي ليست ملزمة .

فقد نصت المادة (١٤) من معاهدة منظمة الفحم والصلب الأوروبية على أن « القرارات ملزمة من جميع الوجوه أما التوصيات فهي ملزمة من حيث أهدافها لا من حيث اختيار وسيلة التطبيق . أما الآراء فهي ليست ملزمة »[١] .

وعملية اتخاذ القرارات تبدأ من (الهيئة) وهي السلطة العليا سابقاً[٢] . وتقوم الهيئة بمقتضى الصلاحيات المخولة لها في المعاهدة المنشئة للمنظمة بتقديم مقترحات إلى مجلس الوزراء لدراستها ومن ثم إصدار قرارات بناء عليها . ولكن هنالك من القرارات التفصيلية التي يتطلبها تنفيذ السياسات المتفق عليها ، وهذه يتم اتخاذها من قبل (الهيئة) وفقاً لمسؤولياتها في إطار السلطات التي خولتها إياها نصوص المعاهدات[٣] . وإذا وافق المجلس على مقترحات الهيئة فإن الاقتراح يشرع وينشر في الجريدة الرسمية وتصبح له قوة القانون[٤] .

وهنا نودّ أن نبدي ملاحظتين :

الأولى ـ أن عملية صنع القرارات في كلتا المنظمتين (منظمة الأقطار

---

(١) أنظر : Usama Al Jamali-op . cit. p. 152.

(٢) عبد المنعم سعيد ـ المرجع السابق ص ٤٢ .

(٣) عبد المنعم سعيد ـ المرجع السابق ص ٤٢ .

(٤) أنظر : Dennis Swann-op. cit. p. 36.

العربية المصدرة للبترول والمنظمة الأوروبية) متشابهة . فما تقدمه السلطة العليا (الهيئة الآن) من مقترحات إلى مجلسها الوزاري تقوم به على نفس النحو الأمانة العامة في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . الفارق الرئيسي في هذه العملية هو أن السلطة العليا أو (الهيئة) في المنظمة الأوروبية مخولة هي الأخرى ، فضلاً عن المجلس الوزاري ، بصلاحية اتخاذ القرارات والتوصيات والتوجيهات بينما لا نرى مثل هذه الصلاحيات لدى الأمانة العامة في المنظمة العربية موضوع البحث .

الثانية ـ إن المجلس الوزاري للمنظمة الأوروبية وإن كان يختص باتخاذ القرارات الرئيسية والهامة ، فإن السلطة العليا لمنظمة الفحم والصلب الأوروبية بعد إندماج المنظمة في المنظمة الاقتصادية الأوروبية أو ما أصبح يعرف بالسوق الأوروبية المشتركة لم تجرد من صلاحياتها بل استبقت الكثير منها أسوة بالمجلس الوزاري ، ذلك أن معاهدة منظمة الفحم والصلب الأوروبية (ECSC) بقيت كتركة ثمينة بعد الاندماج واستفادت المنظمات الأخرى من التجارب والمعرفة التي تراكمت لدى منظمة الفحم والصلب الأوروبية في مجال وضع القواعد والسياسات ، فالمعاهد المذكورة كانت مفصلة جداً ، بينما جاءت معاهدة المنظمة الاقتصادية الأوروبية (EEC) مقتضبة وهيكلية ولا تحوى سوى المبادىء العامة فقط[1] .

وخلاصة القول هي أن المجلس الوزاري في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول هو الجهاز الوحيد الذي له سلطة إتخاذ القرارات والتوصيات وإبداء المشورة . وحتى قراراته فهي ليست ملزمة إلّا لمن يعنيهم الأمر ، أما في المنظمة الأوروبية فإن قرارات المجلس الوزاري لها صفة القانون وكذلك قرارات الهيئة (السلطة العليا سابقاً) ، فهي في الحالين تخاطب الحكومات والمؤسسات والأفراد . وهذا هو الفارق بين المنظمات (فوق الدول) كما هي

---

(١) أنظر : Usama Al Jamali, op. cit. pp. 375-378.

الحال في المنظمة الأوروبية والمنظمات (بين الحكومات) ، كما هي منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

بقي أن نقول أن المجلس الوزاري في المنظمة الأوروبية ليس ثابتاً بل يختلف الوزراء في الحضور حسب الموضوع الذي تجرى مناقشته . فمثلاً وزراء الزراعة يحضرون الاجتماعات حول الشؤون الزراعية ووزراء النقل حول شؤون النقل وهكذا[١] .

أما مجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول فهو ثابت ويتكون من وزراء البترول أو من يقابلهم مستوى فى شؤون البترول .

ثانياً ـ المكتب التنفيذي :

تكوين المكتب التنفيذي وإختصاصاته :

نصت المادة الرابعة عشرة على ما يلي :[٢]

« يتكون المكتب من ممثل واحد عن كل قطر من الأقطار الأعضاء يعينه القطر المعني ويتولى الممثلون رئاسة المكتب وفقاً للترتيب الأبجدي للأقطار الأعضاء وذلك لفترات كل منها لمدة سنة واحدة » .

كما نصت المادة الخامسة عشرة على ما يلي[٣] :

« يختص المكتب في الأمور التالية :

(أ) النظر في الشؤون المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية وممارسة (المنظمة) لنشاطها واختصاصاتها .

---

(١) أنظر : European Community Today & Tomorrow, op. cit. p. 12.

(٢) الاتفاقية المنشئة .

(٣) الاتفاقية المنشئة .

(ب) رفع ما يراه من توصيات وإقتراحات إلى (المجلس) بشأن الأمور التي تدخل في نطاق هذه الاتفاقية .

(جـ) إقرار نظام موظفي (الأمانة) وكذا إجراء ما يراه مناسباً من تعديلات عليه وذلك بعد التشاور مع الأمين العام .

(د) النظر في مشروع الميزانية السنوية (للمنظمة) ورفعها (للمجلس) مشفوعة بملاحظات الأمين العام .

(هـ) إعداد جدول أعمال (المجلس) .

(و) ما يعهده (المجلس) إليه من إختصاصات أو مهام أخرى » .

من هذه النصوص نجد أن المكتب يشابه من حيث تكوينه مجلس وزراء المنظمة وحيث أن المجلس هو السلطة العليا في المنظمة نستنتج أن المكتب التنفيذي هو جهاز أدنى من المجلس ، أو بعبارة أخرى هو صلة الوصل بين مجلس الوزراء والأمانة العامة للمنظمة[1] .

كما يتضح أن المكتب جهاز إجرائي وليس جهازاً لرسم السياسات ، ذلك أنه يختص بتطبيق الاتفاقية ورفع ما يراه من توصيات واقتراحات إلى المجلس . كما أنه يمارس من الأمور الاجرائية ما هو مألوف عادة في الأجهزة التنفيذية كإقرار نظام الأمانة العامة بعد التشاور مع الأمين العام والنظر في مشروع ميزانية المنظمة وإعداد جدول أعمال مجلس الوزراء .

والذي جرى التواضع عليه في ترشيح أعضاء المكتب هو أن يكونوا وكلاء وزارات البترول في الدول الأعضاء ، وهذا بذاته يؤكد المكانة الثانية للمكتب بعد مجلس الوزراء على ما قلناه سابقاً . وقد جرت العادة على أن يعد المكتب جدول أعمال المجلس وبذلك يوفر على هذا الأخير كثيراً من

---

(١) أنظر الفقرات (ب) و(هـ) و(و) من إختصاصات المكتب ، المادة الخامسة عشرة من الاتفاقية .

العمل التحضيري . ثم يقوم المكتب بتعميم جدول الأعمال قبل إجتماع المجلس لإطلاع الوزراء حتى يتسنى للوزير أن يناقش هذا الجدول مع حكومته . ولقد بدا أن هذه الطريقة تساعد على إتخاذ القرارات من قبل المجلس بيسر وسرعة، وهذه مسألة هامة نظراً لضيق وقت وزراء البترول ولأن مجلس وزراء المنظمة لا ينعقد إلّا بالحدود والتوقيتات الواردة في الفقرة (ب) من المادة الثالثة عشرة من الاتفاقية[1] . والذي يساعد على إتخاذ القرارات السريعة ـ وهو أمر حيوي بالنسبة لأداء المنظمة ـ أن الأمين العام يعمل كأمين سر اجتماعات مجلس الوزراء والمكتب التنفيذي في آن واحد[2] أثناء انعقاد أيهما . وهذه في نظرنا مسألة هامة للغاية وتساعد على إدامة نشاط المنظمة وفعاليتها وسرعة إتخاذ قراراتها . فبينما يكون الاتصال الرسمي للأمين العام بمجلس وزراء المنظمة هو ـ بحسب الهيكل الاداري للمنظمة ـ عن طريق المكتب التنفيذي ، نجد أن حضور الأمين العام كأمين سر المكتب ثم حضوره كأمين سر مجلس الوزراء يمنح المنظمة ـ وأمانتها العامة بالذات ـ درجة عالية من الحضور والتأثير في سرعة الأداء وإتخاذ القرارات .

إنعقاد المكتب وإجراءاته :

تنص المادة (١٦) من الاتفاقية على ما يلي :

« (أ) ينعقد (المكتب) بدعوة من رئيسه قبل كل إجتماع من إجتماعات (المجلس) في موعد يسمح بإعداد جدول أعمال (المجلس) .

(ب) يجوز أن يعقد المكتب اجتماعين في مواعيد أخرى وذلك بدعوة من رئيسه بناء على طلب عضو من الأعضاء أو الأمين العام .

(جـ) ينعقد (المكتب) في مقر (المنظمة) ويجوز أن ينعقد في إقليم

---

(١) أنظر Middle East Economic Consultants Report No. 26 pp. 27-28.

(٢) الفقرة (ب) من المادة (١٩) من الاتفاقية تنيط بالأمين العام أعمال أمانة سر (المجلس) و (المكتب) أثناء انعقاد أيهما .

أي قطر من الأقطار الأعضاء أو أي بلد آخر إذا رأى ذلك مناسبا .

(د) يصدر (المكتب) قراراته بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء جميعاً طبقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة (أ) من المادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية » .

يتضح من هذا النص أن (المكتب) يعقد إجتماعاته بتنسيق مع اجتماعات المجلس ، ذلك أنه ينعقد أصلاً مرتين في السنة لأن المجلس ينعقد بهذه التوقيتات وقد نصت الفقرة (أ) من المادة (١٦) على إنعقاد المكتب بقولها : « قبل كل إجتماع من إجتماعات المجلس » . ومعنى ذلك أن المكتب ينعقد تمهيداً لاجتماعات المجلس وهو أمر منطقي لأن المكتب مسؤول ـ فيما بين مسؤولياته الأخرى ـ عن إعداد جدول أعمال المجلس . كما للمكتب أن ينعقد في مواعيد أخرى بناء على دعوة من رئيسه أو طلب من أحد أعضاءه أو الأمين العام . والنص على ذلك في نظرنا مفيد للغايات إذ أن تخويل الأعضاء والأمين العام حق طلب إجتماع المكتب يخلع على أدائه الكثير من النشاط والحيوية ويجعله نابضاً ومتحركاً لمواجهة العديد من الاحتمالات التي تستدعي اجتماعه مما يراه عضو من أعضاءه والأمين العام .

وينعقد المكتب في مقر المنظمة بالكويت أو أي إقليم آخر من أقاليم الدول الأعضاء كما له أن ينعقد في أي بلد آخر شأنه في ذلك شأن اجتماعات مجلس الوزراء . ويصدر المكتب قراراته بأغلبية ثلثي أصوات الأعضاء جميعاً حسبما ورد في الفقرة (أ) من المادة الحادية عشرة من الاتفاقية[1] .

تعقيب :

إذا اعتبرنا أن مجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

(١) هكذا ورد نص الفقرة (د) من المادة السادسة عشرة وهو يحيل إلى الفقرة (أ) من المادة الحادية عشرة التي تمنح لكل عضو من أعضاء المنظمة صوتاً واحداً في اجتماعات (مجلس الوزراء) . وعليه فإن هذا الحكم الأخير ينطبق على التصويت في اجتماعات المكتب .

شبيهاً بالمجلس الوزاري للمنظمة الاقتصادية الأوروبية ، وأن الهيئة فيها (السلطة العليا سابقاً) تقارن في مسؤولياتها الأمانة العامة في المنظمة العربية موضوع الدراسة ، فإننا نتساءل أين يقع (المكتب التنفيذي) في هذه المقارنة ؟ وكرد سريع نقول أن هذا المكتب ليس له شبيه في تشكيلات المنظمة الاقتصادية الأوروبية ، فلا هو يرقى في صلاحياته وقوته إلى مرتبة مجلس الوزراء ولا هو جهاز دائم وقائم كالأمانة العامة لكي يقوم بمهامها أو بجزء منها بشكل متتابع وعلى صعيد العمل اليومي .

ويبقى أن نؤكد إذن أنه جهاز وسيط بين الأمانة العامة ومجلس وزراء المنظمة يقوم في كل إجتماع من إجتماعاته بالتحضير لإجتماعات المجلس الوزاري والتوصية لهذا الأخير بما يقتنع به من إقتراحات الأمانة العامة .

ولكننا نلاحظ أن الفقرتين (أ) و (ب) من المادة الخامسة عشرة من الاتفاقية المنشئة قد منحت هذا المكتب إختصاصات هامة هي « النظر في الشؤون المتعلقة بتطبيق الاتفاقية وممارسة المنظمة لنشاطها واختصاصاتها» و « رفع ما يراه من توصيات وإقتراحات إلى المجلس بشأن الأمور التي تدخل في نطاق هذه الاتفاقية » . وفي نظرنا أن هذا اختصاص واسع وخطير ويتطلب جهازاً قائماً ليس كالمكتب التنفيذي الذي لا يجتمع إلا مرتين كل سنة ويحضره ممثلون عن الدول الأعضاء يجوز ألا يكونوا هم أنفسهم في كل إجتماع . فهل أن النصوص الواردة في الاتفاقية المنشئة قد خاطبت المكتب بما لا قبل له فيه ؟ أم أن المكتب إدراكاً منه لطبيعته قد وجد أن ممارسة هذه الاختصاصات ليست أمراً قابلاً للتطبيق العملي بوجود الأمانة العامة كجهاز مستمر وقائم ، ولذلك فقد جرى التواضع عبر السنين على أن يتنازل لها عن هذه الاختصاصات ؟ أم أن المكتب قد ارتضى لنشاطه بما هو أقل مما أباحته له شرعية النص ؟ . قد يكون الرد على هذه التساؤلات في كل هذه الأسباب مجتمعة .

ثالثاً ـ الأمانة العامة :

الأمين العام وتكوين الأمانة ومقرها :

وتنص المادة (١٨) من الاتفاقية على[١] :

(أ) يتولى إدارة الأمانة العامة أمين عام يعاونه عدد من الأمناء المساعدين لا يتجاوز ثلاثة إلى أن يقر (المجلس) زيادة العدد .

(ب) يشترط في الأمين العام والأمناء المساعدين أن يكونوا من رعايا الأقطار الأعضاء وأن تتوفر فيهم الخبرة الكافية في الشؤون البترولية ، ولا يجوز أن يختار أكثر من اثنين منهم من جنسية واحدة .

(جـ) يعين الأمين العام بقرار من (المجلس) لمدة ثلاث سنوات قابلة للتمديد لمدة أو مدد أخرى . ويعين الأمناء المساعدون بقرار من (المجلس) لمدة أربع سنوات قابلة للتمديد لمدة أو مدد أخرى .

(د) الأمين العام هو الناطق الرسمي بإسم (المنظمة) وهو الممثل القانوني لها في حدود الصلاحيات المخولة له بموجب هذه الاتفاقية وما يصدر بمقتضاها من لوائح وقرارات وتوجيهات . ويكون الأمين العام مسؤولاً عن مباشرة مهام وواجبات منصبة أمام (المجلس).

كما نصت المادة (١٧) من الاتفاقية على ما يلي[٢] :

(أ) تتكون (الأمانة) من الادارات واللجان التي تحددها اللوائح وتضطلع بالجوانب التخطيطية والادارية والتنفيذية لنشاط (المنظمة) وفقاً للوائح وتوجيهات المجلس .

(ب) مقر (الأمانة) هو مقر (المنظمة) .

---

(١) الاتفاقية المنشئة .

(٢) المصدر أعلاه .

ويستفاد من هذه النصوص أن الأمين العام يعين بقرار من مجلس وزراء المنظمة وأن ولايته تمتد إلى مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أخرى ـ أي ثلاث سنوات ـ أو مدد أخرى . وهذا النص قد أتاح لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أن تتمتع بأمانة عامة مستمرة ومستقرة لفترة ليست قصيرة من الزمن .

كما أن للأمين العام أمناء مساعدون لا يتجاوزون ثلاثة فيما عدا ما يقرره المجلس من زيادة[1] ويعين الأمناء المساعدون لمدة أربع سنوات هي الأخرى قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى .

وتتكون الأمانة من الإدارات واللجان التي تحددها اللوائح . ويتكون الهيكل الاداري الحالي للأمانة من الادارات التالية :

الادارة الاقتصادية ، الإدارة القانونية ، الإدارة الفنية[2] ، الإدارة الإدارية والمالية .

وفي الأمانة علاوة على الإدارات المذكورة وحدات تختص كل منها بناحية معينة من نواحي نشاط الأمانة هي في الوقت الحاضر : وحدة المكتبة والتوثيق ووحدة التدريب ووحدة الطاقة . وحيث أن للأمين العام حالياً أمينان مساعدان فقد جرى ربط هذه الادارات والوحدات بكل أمين مساعد منهما حسب مقتضيات الملائمة الادارية والاختصاصية[3] .

ومقر (الأمانة) هو مقر (المنظمة) وبالتالي فهو (الكويت) .

وبموجب نص المادة (١٩) من الاتفاقية تنحصر مسؤوليات الأمين العام بادارة الأمانة وتوجيهها والأشراف الفعلي على كافة وجوه نشاطها وتنفيذ ما

---

(١) في الأمانة العامة حالياً أمينان مساعدان فقط بينما النص يسمح بثلاثة .

(٢) كانت هذه هي تسميتها إلى عهد قريب ثم بدلت إلى (إدارة الصناعات الهيدروكربونية) .

(٣) ترتبط الادارات : الاقتصادية والقانونية والاعلام ووحدة المكتبة والتوثيق بأمين مساعد، وترتبط الادارة المالية والفنية والتدريب والطاقة بأمين مساعد .

يعهد إليه (المجلس) به من مهام ، وتقوم دوائر ولجان الأمانة بعملها وفقاً لتعليماته وتوجيهاته في حدود الصلاحيات المخولة له . وفضلاً عن ذلك فقد سبق القول أن الأمين العام هو أمين سر (المجلس) و(المكتب) أثناء انعقاد أي منهما ، ولكن يجوز له أن ينيب عنه أحد الأمناء المساعدين للقيام بأعمال أمانة سر (المكتب) . ومن مفهوم المخالفة لذلك فلا يجوز للأمين العام أن ينيب عنه أحدا في أمانة سر (المجلس) . وفي الاتفاقية أحكام أخرى تتصل بالكيفية التي يمارس بها الأمين العام والأمناء المساعدون وظائفهم والالتزامات المترتبة عليهم والامتيازات التي يتمتعون بها بحكم مواقعهم الوظيفية في المنظمة فنحيل عليها[1] .

ولعل من أبرز ما يحمد للاتفاقية المنشئة في موضوع الأمانة العامة هي أنها تحاشت الخطأ الذي وقعت به (أوبك) عندما جعلت مدة ولاية الأمين العام سنة واحدة وبذلك فقدت الأمانة العامة في (اوبك) عنصر الاستقرار والديمومة .

ويعزو الكثير من الكتاب ـ وبحق ـ أن الأداء المتسارع للمنظمة ولا سيما بعد عام ١٩٧٣ يعود إلى هذا النص . بينما يرون أن التدني في مستوى فعالية (أوبك) بالمقارنة مع سرعة أداء المنظمة هو في الحقيقة راجع إلى قصر مدة ولاية الأمين العام . فالتغيير السريع قد حرم المنظمة من عنصر التخطيط للمدى البعيد[2] .

وهذه الفترة الطويلة نسبياً لولاية الأمين العام للمنظمة ربما كانت مقصودة لدى مشرع الاتفاقية المنشئة ، ذلك أن أهداف هذه المنظمة بعيدة المدى وتستوجب الدراسة المتأنية والمتابعة الطويلة المستمرة التي تستغرق وقتاً وجهداً كبيرين .

---

(١) أنظر المادة (٢٠) (أ) ، (ب) ، (حـ) من الاتفاقية .

(٢) أنظر : Middle East Economic Consultants Report No. 26, P. 5.

وقد استطاعت الأمانة العامة من أن تبلور أهداف المنظمة إلى اتجاهات معينة وواضحة . وللوصول إلى هذه الأهداف فقد تجنبت المنظمة العديد مما ينسب إليها من بعض الكتاب . فالواقع أن المنظمة تحاشت الاتهام بأنها بديل لمنظمة (أوبك) ودأبت على التأكيد بأنها ليست بائعة للبترول وليس لديها أموالاً فائضة للاستثمار كما أنها لا تتعاطى تسعير البترول ولا اتخاذ قرارات حظرة ولا تنفيذ مثل هذا الحظر[١] . وفي هذا ربما كان هناك تشابه بين الأمانة العامة للمنظمة والسلطة العليا لمنظمة الفحم والصلب الأوروبية إذ استطاعت هذه الأخيرة وفي ظل أهداف ونصوص عامة من تفسير وبلورة أهداف المنظمة حسب الحاجات والظروف الاقتصادية لتحقيق تضامن ونمو المصالح الأوروبية المشتركة[٢] .

ولكن القياس بين الأمانة العامة والسلطة العليا لمنظمة الفحم والصلب الأوروبية (الهيئة حالياً بعد الاندماج في السوق الأوروبية المشتركة) يبقى مع الفارق ، ذلك أنه بينما نجد أن الأمانة العامة تضطلع بالجوانب التخطيطية والادارية والتنفيذية لنشاط المنظمة وفقاً للوائح وتوجيهات المجلس[٣] وهو ما يكاد أن يكون كل ما نصت عليه الاتفاقية المنشئة من اختصاصات الأمانة العامة ، نرى أن (السلطة العليا) هي الجهاز التنفيذي المحرك للمنظمة ، فلها أن تأخذ المبادرة وتتخذ القرارات وتتحمل المسؤوليات[٤] فقد نصت المادة (١٤) من اتفاقية منظمة الفحم والصلب الأوروبية على أن السلطة العليا هي الهيئة الوحيدة التي تضع الأدوات القانونية ولا يعدو دور المجلس الوزاري

---

(١) على عتيقة ـ الأمين العام للمنظمة . حديثه في ندوة التعاون بين فرنسا . والعالم العربي . من منشورات المنظمة ص ١٨ .

(٢) أنظر Usama Al Jamali - Phd Thesis Submitted to the Fletcher School of Law and Diplomacy, 1974, P. 180.

(٣) أنظر الفقرة (أ) من المادة السابعة عشرة من الاتفاقية .

(٤) محمد طلعت الغنيمي ـ في التنظيم الدولي ـ منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ ، ص ١٢٤١ .

الطبيعة الاستشارية أو القيام بالتصديق[1]. وبموجب نص المادة (٨) من الاتفاقية تعتبر (السلطة العليا) هي المسؤولة عن ضمان تحقيق الأغراض المنصوص عليها في الاتفاقية وهي في القيام بمهامها تتمتع بدرجة من الاستقلال بشأن الاجراءات التي تتخذها لبلوغ الأغراض المنصوص عليها في الاتفاقية[2] .

وتلجأ السلطة العليا في تنفيذ صلاحياتها إلى وسائل مباشرة وأخرى غير مباشرة . فالأولى هي ما منحته اياها اتفاقية منظمة الفحم والصلب الأوروبية من صلاحية اصدار قرارات أو توصيات أو آراء ودرجة الالزام في كل منها ، وقد كان المجال الرئيسي الذي أستخدمت السلطة العليا فيه صلاحياتها المباشرة لتنفيذ سياساتها هو في السيطرة على الأسعار وتنظيم هيكل السوق ، وقد أيدت محكمة العدل الأوروبية هذه الصلاحية في أحد قراراتها[3] . أما الوسائل غير المباشرة فلعل أهمها هو الدور الذي تلعبه السلطة العليا في تحقيق الاجماع بين الأطراف المعنية وذلك خلال عملية صنع القرارات[4] . وهنا يشابه عمل السلطة العليا عمل الأمانة العامة ، ذلك أن هذه الأخيرة وهي مجردة من أية صلاحية لاتخاذ القرارات أو اصدار التوجيهات لا تملك سوى أن تلجأ إلى وسائل (الاقناع) للحصول على موافقات الدول الأعضاء على فكرة أو سياسة معينة وهي ما تزال مقيدة بذلك كقاعدة أساسية ، أما السلطة العليا لمنظمة الفحم والصلب الأوروبية ، فبالرغم من أن دورها يتضمن (اقناع) الدول الأعضاء بأفكارها واقتراحاتها وكانت الدول الأعضاء ترى أن هذه هي القاعدة الأساسية إلّا أن السلطة العليا استطاعت أن تفلت من هذا القيد وتؤكد الصلاحيات المخولة لها بموجب الاتفاقية واستقلالها عن

---

(١) أنظر - B.A. Wortley-An Introduction To the Law of the European Economic Community op. cit. P. 99.

(٢) أنظر : Usama Al Jamali op. cit. P.155

(٣) أنظر : Usama Al Jamali op. Cit, P. 153

(٤) أنظر : Usama Al Jamali Op. cit. P. 157

الحكومات . ففي عام ١٩٥٩ عندما اتخذ كل من مجلس الوزراء والسلطة العليا وجهات نظر مختلفة من أزمة الفحم ، كان رأي السلطة العليا أن الصلاحيات لدى كل من الجهازين يجب أن تتحدد بعناية وأن جميع الأطراف يجب أن تعمل ضمن نصوص المعاهدة للوصول إلى قرارات بناءة تتماشى مع أغراضها . وأنه إذا ما اقتضى الأمر تعديل تلك النصوص فإن أسلوب التعديل منصوص عليه هو الآخر في المعاهدة . وأكدت السلطة العليا قناعتها التامة أنها لن تستطيع الوفاء بمسؤولياتها إذا كانت الوسيلة الوحيدة التي بأيديها هي (الاقناع) . وإذا كانت أعمال المنظمة لا تتم إلّا بالاجماع ، فقد أثبتت التجارب حتى عام ١٩٥٩ وفي مختلف مجالات الفحم والصلب ، صعوبة وصول الحكومات الى حل يرضى متطلبات المعاهدة عن طريق المفاوضات ، وعليه فالمبدأ الأساسي ـ كما قالت السلطة العليا ـ هو ما نصبت عليه المادة (٩) من المعاهدة وهو أن عمل السلطة العليا هو من نوع الأعمال (فوق الدول)[١] . وهنا يكمن الفارق الرئيسي بين السلطة العليا والأمانة العامة وهو أمر نابع من الاختلاف في طبيعة كل من المنظمتين من حيث الطبيعة القانونية.

رابعاً ـ الهيئة القضائية :

ـ تشكيل الهيئة وقضاتها .

وهي الجهاز الرابع من أجهزة المنظمة وقد تولت المواد ٢٢ ـ ٢٥ من الاتفاقية تنظيم أحكامها على الوجه التالي :

فقد نصت المادة الحادية والعشرون[٢] « ترتبط بالمنظمة هيئة قضائية يتفق الأطراف الموقعون على هذه الاتفاقية على كيفية تشكيلها والقواعد التي

---

(١) أنظر : Usama Al Jamali op. Cit. PP. 318-320.

(١) المادة ٢١ من الاتفاقية .

تنظمها وذلك في بروتوكول خاص يلحق بهذه الاتفاقية ، ويشار اليها فيما يلي باسم (الهيئة) » .

أما المادة الثانية والعشرين فقد نصت على ما يلي :[1] « يختار قضاة الهيئة من الأشخاص الذين لا يشك في حيدتهم وتتوفر فيهم الشروط اللازمة لشغل أعلى المراكز القضائية في بلادهم ، أو يكونوا من الفقهاء ذوي السمعة الدولية . ويعين (المجلس) القضاة وفقاً للشروط وطبقاً للاجراءات التي ينص عليها البروتوكول الخاص بالهيئة .

ويحلف القضاة أمام (المجلس) يمينا على الحيدة والنزاهة واحترام البروتوكول الخاص بالهيئة » .

فالهيئة القضائية اذن الجهاز القضائي التابع للمنظمة ، يتفق الأطراف الموقعون على الاتفاقية على كيفية تشكيل هذا الجهاز في بروتوكول لاحق . ويبدو أن الأقطار المؤسسة قد أدركت الصعوبات التي تجابه قيام مثل هذه الهيئة وربما كانت أول اداة قضائية من نوعها يجري تشكيلها ضمن مجموعة الأقطار العربية وما يحف بذلك من مشكلات . لذلك وجدت هذه الأقطار أنه من الحكمة ارجاء تشكيل هذه الهيئة ووضع القواعد التي تنظمها في اتفاقية أخرى تلحق بالاتفاقية المنشئة للمنظمة كبروتوكول خاص . وقد صدق حساب الأقطار المؤسسة في توقع مثل هذه الصعاب على ما سنرى .

أما قضاة هذه الهيئة فيشترط أن يكونوا من الأشخاص الذين لا يشك في حيدتهم وتتوافر فيهم الشروط اللازمة لشغل أعلى المراكز القضائية في بلادهم ، أو من الفقهاء ذوي السمعة الدولية . ولم يحدد النص جنسية معينة لهؤلاء القضاة ولذلك يفترض أنه من الممكن أن يكونوا من غير العرب ، على أن المفهوم من سياق الاتفاقية ونصوصها وقيامها أن هؤلاء القضاة ينبغي أن يكونوا من أبناء البلاد العربية .

---

(١) المادة ٢٢ من الاتفاقية .

اختصاصات الهيئة القضائية :

نظمت المادة (٢٣) من الاتفاقية اختصاصات الهيئة كما يلي[١] :

« ١ - تختص (الهيئة) بنظر المنازعات التالية :

(أ) المنازعات التي تتعلق بتفسير وتطبيق هذه الاتفاقية وتنفيذ الالتزامات الناشئة عنها .

(ب) المنازعات التي تنشأ بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة في مجال النشاط البترولي .

(حـ) المنازعات التي يقرر (المجلس) اختصاص الهيئة بنظرها .

٢ - ويجوز بناء على اتفاق أطراف النزاع عرض المنازعات التالية على الهيئة للفصل فيها :

(أ) المنازعات التي تنشأ ما بين أي عضو وبين شركات البترول التي تعمل في أقليم ذلك العضو .

(ب) المنازعات التي تنشأ ما بين أي عضو وبين شركة بترول تابعة لأي عضو آخر .

(حـ) المنازعات التي تنشأ ما بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة عدا ما نص عليه في البند (١) من هذه المادة » .

ولا تثير الفقرة (١) من هذه المادة اشكالاً في التفسير أو التطبيق ، ذلك أنها تنيط بالهيئة القضائية نظر المنازعات التي تتعلق بتفسير وتطبيق نصوص الاتفاقية والمنازعات الناشئة عن الالتزامات المترتبة عليها . كما أنها تخص الهيئة بنظر المنازعات التي تثور بين عضوين أو أكثر من أعضاء المنظمة وتحصر هذه النزاعات في المجال البترولي فقط . وهذا الاختصاص وجوبي .

ولكن الفقرة (٢) من المادة نفسها والتي تجيز للهيئة ، بناء على اتفاق أطراف النزاع ، النظر في المنازعات التي تنشأ ما بين أي عضو وبين شركات البترول التي تعمل في أقليم ذلك العضو والمنازعات التي تنشأ ما بين أي

---

(١) المادة ٢٣ من الاتفاقية المنشئة .

عضو وبين أي شركة بترول تابعة لعضو آخر ، هذا الاختصاص يثير قدراً كبيراً من الصعوبة في التطبيق لأنه يمنح الهيئة ولاية قانونية تعلو على الولاية القانونية للتشريع الداخلي كما أنه ـ هذا الاختصاص ـ يمنح الولاية نفسها للهيئة في نظر منازعات تكون أحد أطرافها شركات أجنبية كانت وما تزال في بعض أقطار الوطن العربي لا تعترف بسلطان القانون الداخلي في فض منازعاتها وتضمنت كل عقود امتيازاتها نصوصاً على قبول التحكيم .

وبتلخيص تام يمكن القول أن لهذه الهيئة اختصاصات من ثلاثة أنواع : اختصاصات وجوبية نصت عليها الفقرة الأولى من المادة (٢٣) واختصاصات جوازية وذلك عند النظر في نزاع يتفق طرفاه أو أطرافه على أن تنظر به الهيئة وذلك على الوجه الوارد في الفقرة الثانية من المادة المذكورة . واختصاص استشاري يتعلق ببيان الرأي القانوني فيما يحال على الهيئة من قبل مجلس الوزراء[١] .

ولكن قيام هذه الهيئة لم يكن بالأمر اليسير بالنظر للصعوبات التي حفت بالاتفاق على صلاحيتها ونطاق عملها[٢] . وكان أول من عارض تشكيلها عند انشاء المنظمة العراق ، إذ كان اعتراضه على تشكيل هذه الهيئة من جملة التحفظات التي أبدتها الحكومة العراقية وهي كما سلف القول العضوية ومقر المنظمة[٣] .

ولكن الحاجة لقيام هذه الهيئة كانت تبدو ملحة ومناسبة لتسوية النزاعات المزمنة بين الحكومات أو بين الحكومات والشركات في مجالات مثل الحدود وتفسير الاتفاقيات وكلها من الأمور التي عكرت صفو العلاقات السياسية لزمن طويل[٤] .

---

(١) نشرة المنظمة ـ السنة الرابعة ـ العدد ٦ ، حزيران / يونيو ١٩٧٨ ، كلمة العدد .

(٢) أنظر : Middle East Economic Consultants. Report No. 26, P. 27

(٣) أنظر : MEES 12 Jan. 1968, PP. 3,4

(٤) أنظر : Ibid.

وكانت الخطوات الأولية نحو اعداد هذه الهيئة قد تمت فعلاً[1] إذ أبدى مجلس وزراء المنظمة اهتمامه باعداد البروتوكول الخاص بالهيئة القضائية وكلف الأمانة العامة بدعوة لجنة قانونية ممثلة للدول الأعضاء لتحضير مشروع هذا البروتوكول . وقد أعدت اللجنة هذا المشروع في ٩ / ٩ / ١٩٧٣ ورفع إلى مجلس وزراء المنظمة حيث إرتأى في اجتماعه الحادي عشر المنعقد في ٨ / ١٢ / ١٩٧٣ وبناء على توصية المكتب التنفيذي أن تدعى هذه اللجنة للاجتماع من جديد وأن توضع أمامها بعض الدراسات التي كلفت الأمانة العامة باعدادها عن الهيئات القضائية المشابهة . وبناء على ذلك اجتمعت اللجنة المذكورة في أواخر عام ١٩٧٤ وانتهت إلى وضع تقريرها الذي أرفق به مشروع البروتوكول بعد إجراء التعديلات التي أقرتها اللجنة عليه ، على أن تتولى الأمانة العامة عرض هذا المشروع على مجلس وزراء المنظمة لاتخاذ ما يراه مناسباً[2] . وقامت الأمانة العامة بعرض ما توصلت اليه اللجنة على مجلس الوزراء في اجتماعه الثالث عشر بتاريخ ٢٠ / ١١ / ١٩٧٤ ، حيث ارتأى المجلس بعد مناقشته لمختلف وجهات النظر تشكيل وزارية من بعض أعضاءه للوصول إلى الصيغة النهائية للبروتوكول[3] .

وتقرر أن يعقد في (الطائف) بالمملكة العربية السعودية في الحادي والثلاثين من أغسطس ١٩٧٧ اجتماع لمناقشة مشروع بروتوكول الهيئة القضائية هذه وذلك من أجل الوصول إلى رأي موحد بشأن الملاحظات التي أبدتها بعض الدول على المشروع المذكور . وقد تمت الدعوة للاجتماع من قبل الشيخ أحمد زكي يماني وزير البترول السعودي وذلك خلال الاجتماع

---

(١) على عتيقة ـ الأمين العام للمنظمة في حديثه في ندوة التعاون بين فرنسا والعالم العربي ص ٢١ .

(٢) التقرير السنوي الأول للأمين العام للمنظمة المرفوع إلى الاجتماع الثالث عشر لمجلس الوزراء . نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٤ ، ص ٧٥ ـ ٧٧ .

(٣) التقرير السنوي الثاني الأمين العام للمنظمة المرفوع إلى الاجتماع الخامس عشر لمجلس الوزراء . توفمبر (تشرين الثاني) ١٩٧٥ ، ص ٦١ .

الثامن عشر لمجلس وزراء المنظمة الذي عقد في القاهرة في آيار (مايو) ١٩٧٧[١] .

واجتمعت اللجنة الوزارية المذكورة في (الطائف) في الموعد المحدد للنظر في بعض الآراء والملاحظات التي أبديت من قبل بعض الدول الأعضاء بشأن مشروع بروتوكول الهيئة القضائية ، وقد تمثلت في اللجنة كلا من : المملكة العربية السعودية ، الكويت ، مصر ، دولة الامارات ، الجزائر ، العراق بحضور وفد من الأمانة العامة للمنظمة . وقد توصلت اللجنة بالاجماع إلى صيغة نهائية لمشروع البوروتوكول بعد ادخال بعض التعديلات عليه تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء في اجتماعه في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ للتوقيع عليه وارساله إلى حكومات الدول الأعضاء للمصادقة[٢] .

ولكن مجلس وزراء المنظمة نظر في هذه المسألة في اجتماعه العشرين الذي انعقد في الكويت في ٩ آيار / مايو ١٩٧٨ وتم التوقيع على بروتوكول الهيئة القضائية للمنظمة[٣] .

وقد نص البروتوكول على انه يصبح نافذا بأقرب الأجلين : اليوم التالي لتاريخ إكمال إيداع وثائق تصديق الدول الأعضاء عليه ، أو مضي سنتين من التاريخ المبين أعلاه . وقد اكتمل إيداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة للمنظمة بتاريخ ١٩/٤/١٩٨٠ وأصبح البروتوكول نافذا في اليوم التالي لذلك أي بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨٠[٤] .

وكان التوقيع بالاجماع على بروتوكول الهيئة واحداً من أبرز النتائج المهمة للاجتماع المذكور . وتبرز أهمية الهيئة ليس فقط من كونها أحد الأجهزة الأربعة المكونة للمنظمة ، بل أيضاً لأنها أول (محكمة عربية بين

---

(١) أنظر : OAPEC, News Bulletin- August / Sept. 1977, p. 2.

(٢) نشرة المنظمة، السنة الثالثة، العدد ١٠، تشرين أول /أكتوبر ١٩٧٧، ص ٢ كذلك: MEES, 12 sept. 1977, P. 9

(٣) نشرة المنظمة ، السنة الثالثة ، العدد ١٠ تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٧ ص ٢ . كذلك : MEES, 12 Sept. 1977, p. 9 .

(٤) نشرة المنظمة ، السنة الرابعة . العدد ٦ ، حزيران / يونيو ١٩٧٨ ، ص ٢ .

دول ذات سيادة) ولأنها ظهرت بعد جهود ودراسات امتدت لعدة سنوات ، ولأنها كذلك تفسح المجال لحسم المنازعات المتعلقة بالشؤون النفطية مما يساعد على عدم توسيع شقة الخلافات ويحول دون تطورها إلى حدٍ ما كان ليحصل لو تم النظر فيها من قبل جهة متخصصة في وقت مبكر .

أحكام الهيئة وحجيتها :

تولت تنظيم ذلك المادة الرابعة والعشرون من الاتفاقية المنشئة اذ نصت على أن « تعتبر أحكام الهيئة نهائية وملزمة وذات حجية على طرفي النزاع وتكون لها بذاتها قوة تنفيذية في أقاليم الدول الأعضاء . على الطرف المعني أن يتقدم بالحكم الى الجهة المحلية المختصة للتنفيذ . وعلى السلطات المحلية المختصة لدى التأكد من رسمية الوثيقة أن تقوم بتنفيذ الحكم » .

ولذلك فإن أحكام الهيئة نهائية وتتمتع بحجية مطلقة وقوة في التنفيذ في أقاليم الأعضاء .

ومنحت المادة الخامسة والعشرون قضاة الهيئة الحصانات والامتيازات الدبلوماسية في أقاليم أعضاء (المنظمة) .

مقارنة :

والآن وقد كتب لهذه الهيئة أن تولد ، فإن بعض الكتاب يرى أنها ستكون شبيهة بمحكمة المنظمة الاقتصادية الأوروبية EEC ويقدر أنها ستستطيع الاسهام في تطوير القانون (فوق الدول Super National) إلى الحد الذي تكن فيه للهيئة الولاية على المحاكم الوطنية في حسم النزاعات سواء بين الأقطار الأعضاء أو بين أي قطر والشركات الأجنبية[1] . ونحن من هذا الرأي فهناك تشابه كبير بين الهيئة القضائية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وبين محكمة العدل الأوروبية التابعة للمنظمة الاقتصادية الأوروبية EEC. فقد تم تأسيس هذه المحكمة مع قيام منظمة الفحم والصلب الأوروبية

(١) أنظر : Zuhayr Mikdashi-The Community of oil Exporting Countries, op, cit., P.106

كجزء من أجهزة تلك المنظمة ولكنها الآن تقوم بالمهام القانونية لكل من المنظمات الثلاث في المنظمة الاقتصادية الأوروبية . وتتألف من تسعة قضاة يعينون لمدة ٦ سنوات ويمثل كل منهم دولة من دول المنظمة . والقضاة مستقلون ولا تتعرض أحكامهم لأي تعقيب ويكتمل نصاب المحكمة بحضور سبعة قضاة[١] .

ويمكن ايجاز مهام هذه المحكمة الاوروبية بمراجعة شرعية أعمال مجلس الوزراء والهيئة (السلطة العليا سابقاً) والحكومات الأعضاء وذلك في ضوء التزاماتهم في المنظمة . فإذا ما أيدت المحكمة اتهاماً ما فإن القانون أو التعليمات المعنية يمكن اعلان بطلانها . كما يمكن أن يثور الاتهام في حالة مخالفة أية حكومة أو مؤسسة لنصوص المعاهدات وشروطها ويمكن أيضاً تقديم الشكاوى من قبل المؤسسات والحكومات والأفراد في بعض الأحوال[٢] .

وتتخذ قرارات المحكمة بأغلبية الأصوات . ويطبق حكم المحكمة في الدول الأعضاء ويفرض بالقوة من جانب حكامها . ومما يلفت النظر أنه ، حتى الآن ، قد قبل الأطراف المتنازعون معظم أحكام المحكمة وذلك تطبيقاً لسيادة قانون المنظمة على القوانين الداخلية ذلك أن النصوص المنشئة للمحكمة تؤكد تفوق أحكامها وأن لها « قوة إلزامية » و « قابلة للتطبيق بصورة مباشرة » في كل دولة عضو[٣] . والواقع فإن هذه المسألة ما تزال لها أصداؤها داخل دول المنظمة إذ بينما نجد أن الدساتير الفرنسية والهولندية تنص على تفوق الاتفاقيات الدولية ، ومن بينها إتفاقيات المنظمة الأوروبية على أي من القوانين الداخلية التي تعارضها ، فإن الموقف في كل من ألمانيا وإيطاليا

---

(١) أنظر : Dennis Swan, op cit.. P. 43

(٢) عبد المنعم سعيد ـ المرجع السابق ص ٤٠

(٣) أنظر : عبد المنعم سعيد ـ المرجع السابق ، ص ٤١ .

وبلجيكا يعدّ أقل وضوحاً ، ولكن تبين من القضايا التي نظرت حديثاً في هذه الدول أن محاكمها تأخذ بفكرة أسبقية قانون المنظمة على نحو متزايد[1].

أما بالنسبة للهيئة القضائية التابعة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، فإنه يبقى أن نرى بعد أن تمارس مهامها وتصدر ما تقتضيه الأحوال من أحكام وفتاوى ، مدى القوة الإلزامية التي تتمتع بها هذه الأحكام في أقاليم الدول الأعضاء . ونعتقد بجزم أنه ما لم تكن لأحكام الهيئة المكانة الأعلى على القوانين الداخلية ، فإن الدور المأمول من هذه الهيئة أن تلعبه في خلق المناخ الاتحادي، في المسائل الاقتصادية عموماً والبترولية بوجه خاص ، لن يتحقق ناهيك عما يمكن أن يطمح إليه أصحاب الفكر الوحدوي العربي من مساهمة هذه الهيئة في دفع مسيرة التوحيد السياسي .

ميزانية المنظمة :

تناولت الاتفاقية المنشئة أحكام ميزانية المنظمة بمادتين هما المادة (٢٦) والمادة (٢٧) . وقد نصت المادة (٢٦) على ما يلي[2] :

« يعد الأمين العام مشروع الميزانية السنوية (للمنظمة) **ويرفعها** للمجلس عن طريق المكتب في موعد أقصاه نهاية سبتمبر من السنة السابقة على تنفيذ الميزانية . فإذا لم يعتمد (المجلس) الميزانية قبل بدء السنة المالية وجب العمل بميزانية السنة السابقة على أساس شهري إلى أن يعتمد (المجلس) الميزانية الجديدة »[3] .

---

(١) عبد المنعم سعيد ـ المرجع السابق ص ٤١ .
(٢) أنظر المادة (٢٦) من الاتفاقية المنشئة .
(٣) أنظر المادة (٢٦) من الإتفاقية المنشئة .

كما نصت المادة (٢٧) منها على أن « يساهم أعضاء المنظمة في ميزانية المنظمة بحصص متساوية »[١] .

ومن الجدير بالذكر أن الميزانية الادارية للأمانة العامة للمنظمة قد تطورت من مبلغ معتمد قدره ـ /٩٧٤ و ٢٩ دينار كويتي في سنة ١٩٦٨ ، أي عند قيام المنظمة ، إلى مبلغ معتمد قدره ـ/٣٤٥,٥٨٢ دينار كويتي في عام ١٩٧٤[٢] وإلى مبلغ قدره ـ /٧٩٦,٠٠٠ دينار كويتي في سنة ١٩٧٥[٣] إلى مبلغ قدره ـ /١,٣٢٧,٠٠٠ دينار كويتي في عام ١٩٧٦ ثم إلى ـ /١,٤٦٠,٠٠٠ دينار كويتي في عام ١٩٧٧ . ولقد شهد عام ١٩٧٤ تزايداً في نشاط المنظمة وذلك في أعقاب القرارات البترولية الهامة لعام ١٩٧٣ وبداية عام ١٩٧٤ على الوجه المعروف مما اقتضى تطوير جهازها الفني والاداري كي تتمكن من النهوض بالأعباء التي ألقيت على عاتقها وتمكنت الأمانة العامة من الحصول على بعض الكفاءات العربية وأشغلت معظم الوظائف التي كانت شاغرة وذلك باعتماد أسلوب جديد في التعيين لا يكون مقصوراً على ترشيحات الدول الأعضاء كما كان الأمر في السابق . واستحدثت تغييرات هيكلية في تنظيم الأمانة العامة وبعض الوظائف المساعدة مما وجد ضرورياً لتنامي عمل المنظمة[٤] .

وبينما كان عدد موظفي الأمانة العامة ٩ موظفين في آخر عام ١٩٦٨

---

(١) أنظر المادة (٢٧) من الاتفاقية المنشئة .

(٢) تقرير الأمين العام السنوي الأول . تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، ص ٩٣ .

(٣) تقرير الأمين العام السنوي الثاني . تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، ص ٦٨ .

(٤) تقرير الأمين العام السنوي الأول . تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، ص ٨٩ ومن الجدير بالذكر أن ميزانية (المنظمة الاقتصادية الأوروبية EEC) لعام ١٩٧٨ كانت ٧,٦٠٧ مليون استرليني كإلتزامات مالية . والمقارنة هنا مع الفارق ذلك أن هذه الميزانية هي ميزانية المنظمة الأوروبية بأسرها أما الأرقام المذكورة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول فهي الميزانية الادارية للأمانة العامة فقط ، أنظر : European Community Today & Tomprrow, op. cit., p.16

أصبح ٥٠ موظفاً في عام ١٩٧٤ ثم ازداد إلى ٧٥ موظفاً في عام ١٩٧٥ . أما العدد الحالي لموظفي الأمانة العامة حالياً فيبلغ ١١٣ موظفاً . وكمقارنة مع منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) فإن عدد موظفي هذه الأخيرة لا يتجاوز ثلاثين موظفاً في الوقت الحاضر .

بهذا نكون قد بحثنا في كل ما يمكن أن يذكر بإيجاز في اختصاصات المنظمة وأجهزتها . وفي ضوء هذا الوصف نجد من المناسب أن نتعرف على ما تعنى هذه المنظمة وما هي طبيعتها ووضعها القانوني ، وقبل أن نختتم هذا الفصل نتناول ذلك بإيجاز أيضاً فيما يلي من البحث .

طبيعة المنظمة ووضعها القانوني :

طبيعتها :

لأجل أن نتوصل إلى تشخيص طبيعة هذه المنظمة لا بد لنا من التعرف أولاً إلى التعريفات التي يسوقها الفقهاء للمنظمات الدولية . فهناك من يعرفها بأنها (المؤسسات المختلفة التي تنشئها مجموعة من الدول على وجه الدوام للاضطلاع بشأن من الشؤون الدولية العامة المشتركة)[١] . وفي تعريف آخر أنها : (هيئات تنشئها مجموعة من الدول للإشراف على شأن من شؤونها المشتركة وتمنحها اختصاصاً ذاتياً معترفاً به تباشره هذه الهيئات في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء نفسها)[٢] . وفي تعريف ثالث أن المنظمة الدولية هي (هيئة دائمة تشترك فيها مجموعة من الدول رغبة في السعي في تنمية بعض مصالحها المشتركة ببذل مجهود تعاوني تتعهد بسببه أن تخضع لبعض القواعد القانونية لتحقيق هذه المصالح)[٣] .

---

(١) علي صادق أبو هيف ـ القانون الدولي العام ـ الاسكندرية ١٩٧١ عن : محمد طلعت الغنيمي . التنظيم الدولي . منشأة المعارف . الاسكندرية ١٩٧٤ ، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠ .

(٢) محمد حافظ غانم ـ المنظمات الدولية ، القاهرة ١٩٥٨ عن : الغنيمي المرجع السابق .

(٣) بطرس بطرس غالي ـ التنظيم الدولي ، المكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٦ ص ٧٣ .

ونكتفي بهذا القدر من التعريفات للوصول إلى العناصر الأساسية المكونة للمنظمة الدولية . ويبدو بصورة واضحة أن هذه التعريفات تتفق على أن العناصر التي تتكون منها المنظمات الدولية هي أنها تنشأ بين مجموعة من الدول وأن النية من إنشائها تنصرف إلى الدوام والاستمرار وأن مهمتها هي الاشراف على شأن من الشؤون المشتركة لهذه الدول وتنمية بعض مصالحها . والدستور الذي يحكم نشاط المنظمة عادة هو إتفاقية إنشائها والتي تصبح بعدئذ (معاهدة) جماعية تخضع للاجراءات الدستورية المعروفة لإبرام المعاهدات داخل كل دولة من الدول الأعضاء حتى يصبح لهذه المعاهدة أثراً في العلاقات الدولية[1] . وبالنظر إلى تكاثر المنظمات الدولية في عصرنا الحالي ، فإن الأمر قد صار يستدعي التمييز بينها للتعرف على طبيعتها . وهذا التكاثر قد جعل الوصول إلى تصنيف مقنع للمنظمات الدولية أمراً ليس بالبساطة كما يبدو ، ذلك أن تداخل مسؤولياتها يجعلها تستعصي على أي تصنيف حاسم . ولعل التصنيف الممكن الآن هو أن نفرق بين المنظمات ذات الطابع العالمي كالأمم المتحدة والمنظمات ذات الطبيعة المشابهة ، وبين المنظمات الاقليمية التي تنشأ في إقليم واحد مثل المجلس الأوروبي أو السوق الأوروبية المشتركة وما دخل في هذه الأخيرة من منظمات كمنظمة الفحم والصلب الأوروبية (ECSC) .ومع هذا يرى بعض الفقهاء أنه حتى هذا التصنيف سيصبح أقل أهمية بمرور الزمن لأن النزعة العامة للمنظمات ذات الطابع العالمي تسير باتجاه إنشاء أجهزة إقليمية خاصة بها[2] . ومعيار التمييز المقترح ما بين المنظمات الدولية هو ما إذا كانت المنظمة فوق الدول (Supra National) أم لا ، والمنظمات (فوق الدول) هي تلك التي تملك سلطة إصدار القرارات الملزمة للأفراد والمؤسسات والمشاريع وحكومات الدول الأعضاء . وكمثل على ذلك منظمة الفحم والصلب الأوروبية (ECSC) على

---

(١) محمد طلعت الغنيمي ـ التنظيم الدولي ، المرجع السابق ص ٢١٤ وما بعدها .

(٢) أنظر : J.G. Starke, Introduction to International Law, 7 th Edition, Butterworths, London 1972 pp. 570 - 571.

قدر تعلق الأمر بالقرارات المتصلة بالحديد والفحم في أقاليم الدول الأعضاء . ومثال آخر السوق الأوروبية المشتركة التي قامت بموجب إتفاقية (روما) في ٢٥ آذار/مارس ١٩٥٧[١] أما المنظمات الدولية التي ليست من هذا النوع (فوق الدول) فإنها تعمل وتنفذ القرارات من خلال الدول الأعضاء . وهنا تبرز إلى النقاش مسألة التمييز بين المنظمة الدولية والمؤسسة الدولية . وهذا الفرق هو أن المنظمة الدولية أداة تعاون وتنسيق ورسم لسياسات الحكومات الأعضاء ، بينما المؤسسة هي أداة تنفيذ[٢] .

ولكن العيب في هذا التمييز هو أن عبارة (فوق الدول) (Supra National) كثيراً ما يساء فهمها[٣]، وهو أمر طبيعي لأنها تستند إلى نظام قانوني ناشىء يجد أساسه من المصالح المشتركة بين الدول[٤].

من هذا العرض الموجز نرى أن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لا تختلف في طبيعتها عن الطبيعة الاعتيادية للمنظمات الدولية في أنها قامت بين مجموعة من الدول وبموجب معاهدة دولية أو إتفاقية دولية منشئة وذلك لتتولى رعاية مصالح مشتركة بين هذه الدول عن طريق التعاون والتنسيق ، وأن نية الدول التي أنشأتها إنصرفت إلى دوام قيامها ، ولذلك فالمنظمة موضع بحثنا هي منظمة دولية فيما بين الحكومات (Inter-Govérnmental) بالمعنى المعروف في الإطار القانوني الدولي العام ولكنها منظمة عربية إقليمية تختص بمعالجة السياسات المتعلقة بأهم مورد من موارد الثروة المعدنية للدول أعضاءها . وربما يمتد سند قيامها إلى الحوافز الواردة في المادة (٥٢) من ميثاق الأمم المتحدة التي شجعت على قيام مثل هذه المنظمات الاقليمية[٥] .

---

(١) أنظر : J.G. Starke. op. cit. pp. 570-571.

(٢) محمد طلعت الغنيمي ـ التنظيم الدولى ، المرجع السابق ، ص ٢١٤ وما بعدها .

(٣) أنظر : J.G. Starke. op. cit. - Supra note

(٤) أحمد القشيري ـ الاستقرار والتطور في الأساليب القانونية المستخدمة من قبل الدول الآخذة في التصنيع . مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد ٢ ص ٧٦ .

(٥) في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة (التنظيمات الاقليمية) نصت المادة (٥٢) على ما=

مقارنـــات :

ولكن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول برغم كونها منظمة عربية فهي تختلف عن الجامعة العربية مثلاً ذلك أن هذه الأخيرة تضم جميع الدول العربية بقطع النظر عن أية صفة بينما منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول تضم الدول العربية التي تصدره فقط[١] . وهي تختلف أيضاً عن منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) من حيث المعيار الاقليمي فبينما نجد أن المنظمة العربية تضم دولاً أعضاء ينتمون إلى منطقة واحدة من العالم هي الوطن العربي وبحدود سياسية تكاد أن تكون مشتركة نجد أن (الأوبك) تجمع دولاً من الشرق الأقصى مثل (أندونيسيا) ومن الوطن العربي كالدول العربية الأعضاء فيها وأفريقيا كما في حالة (نيجيريا) وأميركا اللاتينية كما في حالة (فنزويلا)[٢] .

فضلاً عن ذلك فإن أهداف المنظمة تختلف عن أهداف (أوبك) ، ذلك أن هدف هذه الأخيرة ـ وفي الحقيقة الحافز الأساسي لقيامها ـ كان ضبط الأسعار وضمان دخول مستقرة للحكومات المنتجة ، أما المنظمة العربية فهدفها تحويل الثروة البترولية إلى إقتصاد متجـدد ومزدهـر يضمن الحياة والاستقرار للأجيال القادمة . بكلمة أخرى فإن المنظمة العربية تتوخى أهدافاً (بعيـدة المدى) بينمـا تتوخى (أوبـك) أهدافـاً وموضـوعـات (قصيـرة المدى)[٣] .

يلي : « أ . ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الاقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الاقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد (الأمم المتحدة) ومبادئها » . ـ الميثاق .

(١) محمد علي السقاف ـ رسالة دكتوراه بالفرنسية مقدمة إلى جامعة باريس بعنوان : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول من الناحية القانونية ، ١٩٧٧ ص ٨٦ وما بعدها .

(٢) أنظر : Mana Otaiba-Organization of the Petroleum Exporting countries-Abu Dhabi 1971, p. 9

(٣) علي عتيقة ـ الأمين العام للمنظمة . مجلة البترول ، المجلد ١٤ ، العدد ٢ (آذار/مارس ـ نيسان/إبريل) ١٩٧٧ ص ١٠ .

وبالتالي فإن أقرب مؤسسة مقارنة للمنظمة العربية هي منظمة الفحم والصلب الأوروبية ECSC ذلك أن كلتا المنظمتين تستهدف التعاون الاقليمي وأن لها درجة من الاستقلال القانوني وتستطيع أن تبرم الاتفاقيات مع الأقطار الأعضاء أو أية أقطار أخرى أو أي إتحاد دولي أو منظمة دولية كما أن كلتا المنظمتين قد قامتا لبواعث سياسية[1] ، فبينما أنشأت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بعد حرب حزيران/يونيو١٩٦٧ ، فإن منظمة الفحم والصلب الأوروبية كانت قد أنشأت للحلول محل العداء الألماني ـ الفرنسي التأريخي والاستعاضة عنه بالتعاون الاقتصادي المخلص مع توفير حقوق والتزامات متساوية[2] . كل هذا صحيح ولكن يبقى أن بين منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والمنظمة الأوروبية المذكورة أوجه خلاف ينبغي التعرف عليها بإيجاز فيما يلي :

١ ـ أن منظمة الفحم والصلب الأوروبية تجمع إقليمي لمستهلكين ومنتجين ، بينما منظمة الأقطار العربية تضم أقطاراً كلها منتجة مصدرة .

٢ ـ يجمع أقطار (الأوابك) القليل من التشابه في أنظمتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بعد أن توسعت عضويتها وانضمت إليها أقطار عربية غير الأقطار المؤسسة .

٣ ـ كانت منظمة الفحم والصلب الأوروبية قد أنشئت من قبل حكومات لا تحد من حقوقها ومسؤولياتها تجاه صناعاتها الوطنية إتفاقيات إمتيازية مع شركات أجنبية كتلك التي كانت تحد الحكومات المضيفة الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

---

(١) أنظر : Zuhayr Mikdashi, op. cit. p. 108.

(٢) أنظر : Ibid

وأنظر أيضاً : An European community - Why?

European file 1/79 Jan. 1979 Published by commission of the European Communities-Directorate General for information. Brussels, p. 2.

٤ ـ إن سلطة منظمة الفحم والصلب الأوروبية ووزنها الاقتصادي بالنسبة إلى أية شركة أو صناعة ضمن نطاق المؤسسة الأوروبية أكبر من سلطة معظم حكومات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول تجاه الشركات الأجنبية التي عملت في أقاليمها عند قيام المنظمة .

٥ ـ إن منظمة الفحم والصلب الأوروبية مؤلفة من دول صناعية متقدمة ذات اقتصاد متنوع ، بينما أقطار المنظمة العربية هي مجموعة من الدول النامية تعتمد بشكل أساسي على تصدير سلعة واحدة .

هذه لمحات موجزة في بعض أوجه الاختلاف بين المنظمة العربية موضوع البحث ومنظمة الفحم والصلب الأوروبية أوردناها على قدر تعلق الأمر بالإطار العام للمنظمتين . ولا شك أن هناك نقاط اختلاف تفصيلية سواء في صلاحيات وسلطات كل من المنظمتين أو في أجهزتها سنحاول إيراد بعض منها في موضعه . وأياً كان الأمر فإننا نرى أن قيام هذه المنظمة بحد ذاته وبقطع النظر عن أية تفصيلات جزئية في إتفاقيتها المنشئة هو أمر وحدوي ويخدم أغراض المجموعة العربية بعيدة المدى . وعلى حد قول السيد (جين مونيه) الذي كانت أفكاره هي التي آلت إلى قيام منظمة الفحم والصلب الأوروبية فإن « الرجال يذهبون . . . أما المؤسسات فحياتها أطول من حياة الأشخاص . والمؤسسات إذا كانت جيدة فإنها قادرة على تجميع الحكمة ونقلها إلى الأجيال المتعاقبة[١] » وليس الغرض من هذا التجمع « توحيد الدول بل توحيد الشعوب »[٢] .

---

(١) أنظر : Zuhayr Mikdashi, op. cit. p. 95

(٢) An European Community - Why?
European file 1/79 Jan 1979 Published by commission of the European communities. Directorate - General for information. Brussels p. 3.

الوضع القانوني للمنظمة :

أما الوضع القانوني للمنظمة ، فقد نظمته أحكام المادة (٤) من الاتفاقية التي نصت على ما يلي :

المادة الرابعة :

(أ) تتمتع (المنظمة) بشخصية اعتبارية وبأهلية حقوقية تخولها القيام في إقليم كل عضو بكافة صلاحيات الأشخاص الاعتباريين . ويجوز (للمنظمة) على وجه الخصوص أن تحوز الأموال المنقولة والثابتة وأن تتملكها وأن تأتي كافة التصرفات القانونية كما أن لها أن تقاضي بإسمها الخاص .

(ب) تتمتع (المنظمة) في أقاليم الأعضاء بالحصانات والامتيازات اللازمة لتحقيق أهدافها وممارسة نشاطها ، وتكون المباني التي تشغلها ذات حصانة . ويجرى تحديد ذلك بالتفصيل في بروتوكول يلحق بهذه الاتفاقية[١] .

ومعنى هذا أن المنظمة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة وبأهلية قانونية تخولها القيام بالتصرفات وممارسة الصلاحيات المخولة للأشخاص الاعتباريين، كما أنها تتمتع في أقاليم الأعضاء بالحصانات والامتيازات اللازمة لتسهيل وتحقيق أهدافها وممارسة نشاطها . ويعتبر موظفو المنظمة بمثابة موظفين دوليين . كما تتمتع المنظمة بأهلية محلية وإن صح القول أنها تتمتع بشخصية دولية في نطاق المجتمع الدولي الذي يضم الأقطار الأعضاء وذلك تأسيساً على نظريات (الحقوق المضمرة)[٢] .

---

(١) الاتفاقية المنشئة ـ من منشورات المنظمة . وقد تم توقيع البروتوكول المشار إليه في ١٩٦٩/٧/١٢ ووقعه عن الكويت السيد عبد الرحمن سالم العتيقي وعن السعودية الشيخ أحمد زكي يماني وعن ليبيا السيد خليفة علي موسى .

(٢) محمد طلعت الغنيمي ـ نظرات في العلاقات الدولية العربية ـ مطبعة أطلس ص ١٥١ .

وهكذا فإن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في طبيعتها ووضعها القانوني ما هي إلا مظهر من مظاهر إتصال القانون الدولي والتنظيم الدولي بالتنمية الاقتصادية العالمية التي هي بدورها من مظاهر ما بعد الحرب العالمية الثانية وإتجاه المجموعة الدولية نحو الإنشاء والتعمير والاعتراف الذي ورد في إتفاقية (بريتون وودز) Britton woods بأن التنمية الاقتصادية تقع مسؤوليتها على عاتق الجماعة الدولية وكانت هذه بداية تأسيس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ثم تتابعت الأجهزة الدولية[1] .

(١) محمد طلعت الغنيمي ـ التنظيم الدولي . منشأة المعارف ، الاسكندرية ١٩٧٤ ص ٦٦ ـ ٦٨ .

الفصل الثاني

آثار قيام المنظمة على العلاقات العربية

المبحث الأول ـ الآثار على الصعيد الرسمي العربي (قيام تجمع شركات البترول الوطنية) .

المبحث الثاني ـ أصداء الاستقطاب العربي في الأوساط البترولية العربية

الفصل الثاني

آثار قيام المنظمة على العلاقات العربية

لم يقابل قيام المنظمة على الشكل المذكور وفي الظروف التي قامت بها ، بالارتياح في معظم الدول العربية الأخرى بوجه عام والدول العربية البترولية بوجه خاص .

وكان العراق قد ساهم في مؤتمر (بغداد) الذي انعقد في أعقاب هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ ونوقشت فيه مسألة استخدام البترول كسلاح في المعركة ، وكان من أقطاب سياسة التشدد مع شركات البترول الغربية والحظر النفطي المقترح فرضة على الدول المتعاطفة مع إسرائيل وانضمت إلى هذه السياسة الجزائر. والعراق بذاته ـ كما هو معروف ـ من أكبر الدول العربية المصدرة للبترول ، وعضوية المنظمة حتى على الصورة التي وردت في إتفاقية إنشائها قبل التعديل تسمح له بالانضمام إليها وتنطبق عليه شروطها . ولكن الاعتبارات التي مهدت لقيام المنظمة والمفاهيم التي قامت عليها كما مر ذكره جعل الدول العربية البترولية الأخرى تعتبرها محوراً نفطياً خاصاً يتحدى سياساتها البترولية التحررية ومحاولاتها للتجمع النفطي بشكل لا يخضع إلى سيطرة الاحتكارات الأجنبية . ولذلك كان العراق أول من تحرك لمجابهة وتحدي هذه المنظمة ونادى بقيام تجمع بترولي آخر من شركات البترول

الوطنية في الدول العربية ذات الاتجاه المتشدد مع الاحتكارات البترولية الأجنبية .

ولم تكن ردود الفعل على قيام المنظمة قاصرة على الحكومات وعلى الصعيد الرسمي الذي تنعكس عليه ويتأثر بسياسات تلك الدول بطبيعة الحال ، بل أن قيامها قد أثار تعليقات وتصريحات ودراسات كثيرة في الأوساط الاقتصادية العربية وغير العربية .

وعلى هذا الأساس فإننا سنتناول هذا الفصل بمبحثين :

المبحث الأول ـ الآثار على الصعيد الرسمي العربي (قيام تجمع شركات البترول الوطنية) .

المبحث الثاني ـ أصداء الاستقطاب العربي في الأوساط البترولية العربية .

المبحث الأول

الآثار على الصعيد الرسمي العربي

(تجمع شركات البترول الوطنية)

الاتفاقية العراقية ـ الجزائرية :

بعد أقل من عشرين يوماً من قيام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول قام العراق والجزائر برد فعل فوري اذ تم في (بغداد) وبتاريخ ١٩٦٨/٢/١[١] توقيع اتفاقية بين شركات النفط الوطنية في كل من البلدين (الآينوك والسوناطراك)[٢] وذلك لتحقيق أقصى حدود التعاون في الشؤون

---

(١) انظر: Zuhayr Mikdashi, op.cit., p.88.

(٢) الآينوك هي اللفظ العربي للحروف التالية: INOC وتعنى بالانجليزية Iraq National Oil =

النفطية باتباع سياسة بترولية مستقلة لمصلحة الأمة العربية[١] . وجعلت الاتفاقية مفتوحة لانضمام كل شركات البترول الوطنية العربية التي تتبع سياسة وطنية مستقلة غير خاضعة للاحتكارات العالمية ولا تستخدم لتوسيع المخططات الاستعمارية وسيطرتها على الأقطار العربية[٢] .

وبهذا فقد بدا حينذاك وكأن تجمعاً نفطياً « ثورياً » في العالم العربي قد ظهر للوجود لتحدي الجبهة الممثلة بمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول المكونة من الأنظمة العربية « التقليدية » .

وأعلن بعد اتفاقية الشركات الوطنية هذه أن العراق قد دعى رسمياً كلا من سوريا وج . ع . م للانضمام إلى الاتفاقية الجديدة[٣] وجاءت اتفاقية التعاون النفطي السورية ـ الجزائرية التي عقدت في حزيران / يونيو ١٩٦٨ ووصفها السيد يوسف الحسن وزير النفط السوري بأنها مثال راسخ للتعاون النفطي العربي لتطوير وتسويق الموارد البترولية دون مساعدة (الكارتل) النفطي العالمي وبمعزل عن سياسات الشركات الاحتكارية[٤] ، فكانت بذلك عاملاً مساعداً على بلورة التكتل البترولي الجديد .

وقد تابعت الصحف التعليقات على قيام المنظمة الجديدة (منظمة شركات البترول الوطنية) والاتفاقية العراقية ـ الجزائرية التي أنشأتها ووصفت الصحف هذه المنظمة بأنها محور نفطي جديد لمواجهة قيام منظمة الأقطار

= Company أما السوناطراك فهي أيضا اللفظ العربي للحروف التالية SONATRACH وهي بالفرنسية Société Nationale de Transport et de la Commercialization des Hydro-carbons.

(١) أنظر: Zuhayr Midkashi, op.cit., Supra note.

(٢) أنظر: Ibid.

(٣) أنظر: MEES, 23 Feb 1968 also: Mikdashi, op.cit., p.88.

(٤) أنظر: MEES, 6 Dec. 1968, p.3.

العربية المصدرة للبترول التي استبعدت الجزائر من عضويتها ورفض العراق الانضمام اليها[١] .

ومما عزز هذه الاستنتاجات قيام رئيس شركة النفط الوطنية العراقية بجولة إلى الجزائر والجمهورية العربية المتحدة وتصريحه أن الجولة تستهدف تنفيذ الاتفاقية المعقودة بين الشركات الوطنية حتى صار ينظر إلى هذه الزيارات على أنها جزء من محاولة العراق تكوين محور جديد لتحقيق الموازنة مع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول[٢] .

اتفاقية شركات البترول الوطنية :

تكللت جهود العراق بالنجاح عندما عقدت اتفاقية للشركات الوطنية بتاريخ ٧ / ١ / ١٩٧٠ وقد تضمنت هذه الاتفاقية بشكل خاص مواضيع تنسيق سياسات التسويق الخارجي ودراسة المشاريع المشتركة وتبادل الخبرات والمعلومات وبعض الأحكام الاجرائية[٣] .

---

(١) MEES, 2 Feb. 1968.

ويعزى رفض العراق الانضمام إلى عضوية منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول إلى أسباب عدة منها (العضوية) كما أوردتها الاتفاقية المنشئة فقد صرح رئيس مجلس ادارة شركة النفط الوطنية العراقية في مقابلة صحفية مع السيد (ايان سايمور) مندوب MEES أن تحفظات العراق « تنصب على العضوية إذ يستبعد النص الحالي انضمام الجزائر والجمهورية العربية المتحدة. ولذلك فنحن نفضل أن تكون صيغة العضوية كما هي في منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك)» MEES Supplement, 19 Jan. 1968.

كما كان العراق قد طلب أن يكون مقر المنظمة في (بغداد) إلا أن طلبه هذا رفض فقد صرح السيد عبدالرحمن سالم العتيقي وزير المالية والنفط الكويتي في جلسة مجلس الأمة الكويتي لمناقشة الاتفاقية يوم ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٨ بما يلي: « كان العراق سينضم الى الاتفاقية لو أن طلبه بجعل (بغداد) مقرا لها كان قد قبل، ولكننا لم نستطع تجاهل إصرار كل من السعودية وليبيا أن تكون (الكويت) مقرا للمنظمة بسبب استقرارها وأمنها.

انظر: MEES, 14 June 1968, pp.2- 8.

(٢) أنظر: MEES, 8 March 1968, p.10.

(٣) أنظر: MEES, 29 May 1970, p.4.

فقد عقد ممثلو الشركات الوطنية لكل من العراق وليبيا والجزائر والجمهورية العربية المتحدة مؤتمراً في بغداد انتهى بتوقيع الاتفاقية المارة أعلاه وهي تضم الشركات التالية : شركة النفط الوطنية العراقية INOC ومؤسسة البترول الليبية LIPETCO والمؤسسة المصرية العامة للبترول EGYPC والشركة الجزائرية الحكومية للبترول SONATRACH .

وقد ورد في البيان المشترك عقب توقيع الاتفاقية على أن الشركات الأعضاء « ستتعاون فيما بينها لدعم بعضها البعض كلما تعرض أحدها أو بعضها إلى ضغوط من الشركات البترولية الأجنبية . كما أن هذه المنظمة مفتوحة لانضمام أية وكالة نفطية لدولة عربية أخرى »[١] .

وهكذا فقد بدا مؤتمر بغداد ـ من بعض الأوجه ـ على أنه ذروة جهود طويلة لتأسيس تجمع نفطي « ثوري » لموازنة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وذلك من شركات البترول الوطنية « بشرط أن تتبع هذه الشركات سياسة نفطية مستقلة لا تخضع للاحتكارات العالمية »[٢] .

وقد صرح السيد مصطفى الكخيا رئيس مؤسسة البترول الليبية في ١٣ / ١ / ٧٠ أن الأغراض الأساسية لمنظمة شركات البترول الوطنية هي :

١ ـ تبادل القوانين والأنظمة المتعلقة بالصناعة النفطية في كل أقطار المنظمة .

٢ ـ تبادل المعلومات النفطية .

٣ ـ تبادل الوثائق المتصلة بابرام الاتفاقيات مع الشركات والمؤسسات الأجنبية .

٤ ـ تبادل الفنيين .

---

(١) أنظر: Ibid.

(٢) أنظر: MEES, 9 Jan. 1970, p.1.

٥ ـ تنسيق سياسة التسويق الخارجي .

٦ ـ عقد مؤتمرات كل سنتين من قبل ممثلي الشركات الوطنية .

٧ ـ دراسة المشاريع المشتركة .

كما حيا قيام هذه المنظمة كل من الدكتور سعدون حمادي وزير النفط العراقي والدكتور طاهر الحديدي وكيل وزارة الصناعة في الجمهورية العربية المتحدة ، والسيد موسى القبيلي في شركة النفط الجزائرية والسيد مصطفى الكخيا رئيس مؤسسة البترول الليبية[١] .

وقد كان المأمول أن قيام هذا التجمع لشركات البترول الوطنية سيؤلف وحدة متماسكة ومترابطة تشابه إلى حد كبير (كارتل) الشركات الأجنبية في تناسق سياساتها وتماسك اجراءاتها ووحدة صفها الذي عانت منه الكثير الدول العربية المنتجة للبترول قبل أن تستطيع من كسر طوق هذا الاحتكار على ما ورد فيما سبق .

إلا أن تجمع هذه الشركات لم يوفق في تحقيق هذا الهدف لأسباب أهمها العلاقات بينها وبين وزارات البترول في دولها . ذلك أن النفط في الأقطار العربية موضوع هو في قمة اهتمامات الدول المنتجة الأمر الذي يجعل السياسات المرتبطة به هي في الواقع في قبضة رئاسة الدولة وليست في يد وزارات النفط المعنية لأن هذه الوزارات ليست سوى أجهزة تنفيذية لما تقرره القيادات العليا في تلك الدول فإذا ما انتقلت السلطة التنفيذية في تنسيق السياسات البترولية وتوحيدها إلى أيدي الشركات الوطنية وتجمعها المشار إليه وأنيطت بهذا التجمع اعداد الدراسات اللازمة والتوصيات الضرورية في اتباع سياسات نفطية معينة فقدت وزارات النفط قسطاً كبيراً من مكانتها . ولذلك قاومت الوزارات توسيع رقعة هذه الشركات وتجمعها مما أدى إلى درجة من

---

(١) أنظر: MEES, 16 Jan. 1970, pp. 1-2.

الجمود في نشاطها . وهكذا نرى كيف أن الصراع الداخلي على النفوذ قد حد من الدور النشط والفعال الذي كان من الممكن أن تقوم به هذه الشركات وتجمعها اضافة إلى عوامل أخرى جعلت من منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أكثر فاعلية ونشاطاً على ما سنرى[1] .

وأيا كان الأمر فإن محوراً نفطياً جديداً قام ليمثل المواجهة التي مارستها الأنظمة « الثورية » في مقابل تكتل الأنظمة « المحافظة » في موضوع هو من أخطر ما يهم الدول العربية هو موضوع البترول . وعلى الرغم من أن هدف كل من المجموعتين واحد إلا أنهما تختلفان في الأسلوب للوصول إلى هذا الهدف الأمر الذي أدى إلى هذا الاستقطاب وهو على أية حال مثال لما قد تؤدي إليه وجهات النظر السياسية المختلفة وقيام ما يدعى بالتوازن الدولي ولو على صعيد المجموعة العربية فقط .

فالمجموعة « المحافظة » ترى أن الأسلوب يجب أن يتخذ سبيلاً هادئاً ومتدرجاً . بينما ترى المجموعة « الثورية » أن التعامل مع الشركات ينبغي أن يكون حاسماً وسريعاً وجذرياً .

وفي هذا يقول وزير البترول والثروة المعدنية السعودي الشيخ أحمد زكي يماني : « يتفق المعسكران النفطيان العربيان في الهدف ولكن أسلوبهم يختلف عن أسلوبنا . فهم يرغبون في الوصول إلى الهدف بأقصر طريق وباستخدام وسائل نحن لا نراها مناسبة . فنحن نخطط بعناية وللمدى البعيد في الوصول إلى أغراضنا بينما لا أرى مثل هذا التخطيط في الجانب الآخر »[2] .

وقد رحب الشيخ يماني بتأسيس مجموعة شركات البترول الوطنية

---

(١) محمود رشدي ـ مستشار المنظمة، مقابلة في الكويت في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٧٧ .

(٢) الشيخ أحمد زكي يماني ـ من حديثه في ندوة الجامعة الأمريكية، بيروت ٣ حزيران ١٩٦٨ عن MEES Supplement 7 June 1968.

فقال : « إننا نرحب بمثل هذه المبادرة وسنمد أيدينا للتعاون مع تجمع شركات البترول الوطنية بصرف النظر عن أي خلاف في الآراء حول الوسائل التي ينبغي اتباعها . فنحن نعتقد أننا جميعاً نكافح لتحقيق الهدف نفسه وهو تحقيق الرخاء لشعوبنا ، فنحن بالتالي جميعاً عرب توحدنا روابط الدم والمصير المشترك »[١] .

وقد كان أهم بواعث العراق لمقاومة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول هو مسألة العضوية ، فقد كانت رغبة الحكومة العراقية أن تكون المنظمة مفتوحة لكل الأقطار العربية بصرف النظر عن حجم الانتاج ، بينما كان من رأي الأقطار المؤسسة أن قيمة المنظمة ليست في عدد الأعضاء بل في قيمة النفط المنتج وحجم الاحتياطات[٢] .

حل مسألة العضوية وأثره في تجمع الشركات :

كان اندلاع الثورة الليبية في الأول من أيلول / سبتمبر ١٩٦٩ واعلان النظام الجمهوري على أنقاض النظام الملكي ، قد غير الأمور داخل المنظمة وتزعزع الأساس (التقليدي) الذي قامت عليه ، ففقدت المنظمة بعداً مهماً من أبعاد تناسقها ، وذلك هو وحدة النظم السياسية للأقطار المؤسسة[٣] فصار الطريق ممهداً لعضويات أوسع[٤] بمعنى أن مسألة العضوية التي أججت المقاومة العراقية قد باتت على وشك الحل . إذ وقفت الحكومة الليبية الجديدة إلى جانب قبول أقطار عربية جديدة في المنظمة ولم تستطع المملكة العربية السعودية والكويت تجاهل الرغبة الليبية ، فقررت المنظمة في أيار /

---

(١) من تصريحه لجريدة (السياسة) الكويتية في ٨ نوفمبر ١٩٦٨، عن : -
MEES 15 Nov. 1968, p.12.

(٢) الشيخ أحمد زكي يماني
MEES, 13 Sep. 1968, pp.6-7.

(٣) أنظر:
Zuhayr Mikdashi, op.cit., p.90.

(٤) أنظر:
Middle East Economic Consultants, Report No.26, Feb. 1976, p.3.

مايو ١٩٧٠ قبول الجزائر والبحرين وأبو ظبي ودبي وقطر في عضويتها[١] . ثم قرر مجلس وزراء المنظمة تعديل النص الخاص بالعضوية في الاتفاقية المنشئة وذلك في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ فانضمت كل من سوريا ومصر ، وبعدها قرر العراق الانضمام هو أيضاً وذلك على الوجه السابق بحثه . وفي رأينا أن حل مشكلة العضوية ـ وهي التي أثارت حفيظة الدول العربية الأخرى ـ وانضمام كل الأقطار العربية المصدرة للبترول بما فيها كتلة المتشددين والذين قام على أكتافهم تجمع الشركات الوطنية قد آل إلى أمرين :

الأول ـ بعد أن لعب تجمع الشركات هذا الدور الهام في اعادة موازين العلاقات البترولية العربية إلى طبيعتها واستعاد وحدة الصف العربي بأن فتح المجال لتعديل نص العضوية في المنظمة وانضمت اليها الدول العربية البترولية الأخرى ، فإن اهتمام الدول العربية بدأ ينصب بالدرجة الأولى على هذه الشركات وتنشيطها والأخذ بيدها وليس على تجمع الشركات . ولم يصل إلى أيدينا ما يشير بشكل بارز إلى ايلاء الدول العربية أي اهتمام خاص بهذا التجمع ولعلها تركت ذلك للمنظمة وسيأتي .

الثاني ـ أن المنظمة بدأت هي نفسها تولي اهتمامها لشركات البترول الوطنية في الدول الأعضاء كجزء من المهام التي كلفتها بها الاتفاقية المنشئة ، وهي عملية تنسيق السياسات الاقتصادية البترولية للدول الأعضاء حسبما جاء في الفقرة (أ) من المادة الثانية من الاتفاقية . وصارت المنظمة في بحوثها وكتابات خبرائها تدعو إلى اقامة اتحاد لمؤسسات البترول الوطنية كوسيلة لتدعيم التعاون بينها بما يكفل تبادل المعلومات والخبرات والتجارب كما كانت تفعل الشركات الأجنبية لضمان استفادة كل مؤسسة من تجارب الأخرى

---

(١) أنظر المبحث الثاني من الفصل الأول من هذا الباب (العضوية).

منعاً لتكرار الأخطاء وتفادياً لسلبيات صناعة البترول[1] . كما تدعو المنظمة إلى تقييم أداء شركات البترول الوطنية من خلال وضع المعايير الصحيحة لهذا التقييم ودراسة نشاط الشركات على ضوء تلك المعايير[2] .

ومن ناحية ثانية فإن تجمع الشركات هذا لم يترعرع ويشتد ساعده مثل ما كان (كارتل) الشركات الأجنبية ، لأن الشركات الوطنية لا تعمل على أساس تجاري بالشكل المعروف بل هي أجهزة حكومية أو وكالات حكومية خاضعة لسلطة الحكومة[3] .

يضاف إلى ذلك ما سلف ذكره من الصراع الدي ينشب بين الشركات الوطنية ووزارات النفط في الأقطار العربية كالصراع الذي نشب في (أبو ظبي) وفي المملكة العربية السعودية ، إذ في هذه الأخيرة كانت الوزارة هي المهيمنة على شؤون البترول ثم ظهرت شركة (بترومين) وبرز الصراع إلى السطح .

والواقع أنه من هذا التنافس بين المؤسسات المسؤولة عن البترول نشأت فكرة (المجالس العليا للبترول) فظهر مثل هذا المجلس أولاً في المملكة العربية السعودية ثم في (أبو ظبي) ثم في الكويت ، والغرض من هذه المجالس هو احتواء الصراع بايجاد مظلة عليا تجمع بين المراكز المسؤولة : الوزارات والشركات الوطنية .

---

(١) محمود سيد أمين ـ الأمين العام المساعد للمنظمة. نحو إقامة اتحاد لمؤسسات البترول الوطنية. نشرة المنظمة، تموز/ يوليو ١٩٧٧، ص ١٨ .

(٢) محمود سيد أمين ـ تقييم أداء شركات البترول الوطنية، نشرة المنظمة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧، ص ٢٠ .

(٣) محمود سيد أمين ـ الأمين العام المساعد للمنظمة، مقابلة في الكويت في ١١/١٠/١٩٧٧.
وانظر في علاقات الشركات الوطنية بالحكومات: حسن زكريا ـ شركات النفط الوطنية، بعض أوجه العوامل الداعية لها وبنيتها القانونية وادارتها وحدود اختصاصاتها. مجلة النفط والتعاون العربي، العدد الرابع ١٩٧٨، ص ٣٧ وما بعدها.

ويمكننا القول أنه فضلاً عن السبب الرئيسي وهو تحقق أهداف هذا التجمع في مواجهة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وفتور حماس الدول التي أنشأته نحو تدعيمه وتقويته سياسياً ، فإنه على الصعيد التجاري المهني لم يزدهر تجمع الشركات الوطنية كما كان مأمولاً للسببين المذكورين .

والملاحظ أن شركات البترول الوطنية تنشط في الدول التي لا يكون البترول مصدراً رئيسياً لها اذ يكون اشراف الدولة عليها نسبياً كما هي الحال في مصر والجزائر ، أما في الأقطار التي يكون البترول فيها المصدر الرئيسي الوحيد للدخل القومي فإن ازدهار الشركات الوطنية أمر غير محتمل[1] .

وهكذا نجد أنه بينما كان المنظور أن يكون تجمع شركات البترول الوطنية للدول المتطرفة جبهة مناهضة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول على صعيد العلاقات العربية ، فإنه بعد أن حقق أغراضه في استعادة وحدة الصف العربي تحت مظلة المنظمة كما أرادت الدول التي أقامت تجمع الشركات انحدر دور هذا التجمع وصارت المنظمة نفسها هي التي تشجع على تنشيطه وتقويته واقامة هيكل موحد له ينسق السياسات البترولية للشركات ليشابه ما كان الحال لدى (كارتل) الشركات الاحتكارية الأجنبية .

ولكن مقاومة قيام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول إذا كانت قد تمثلت على صعيد العلاقات الرسمية بالدعوة إلى قيام هذا التكتل البترولي المقابل فإن هذه المقاومة قد امتدت إلى الأوساط السياسية والاقتصادية غير الرسمية على ما سنرى جانباً منها في المبحث التالي .

---

(١) محمود سيد أمين، مقابلة في الكويت ١٩٧٧/١٠/١١ .

المبحث الثاني

اصداء

الاستقطاب العربي في الأوساط البترولية العربية

مثلما أثار قيام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول من آثار على الصعيد الرسمي العربي وانقسام في الصف العربي إلى مؤيد لقيام المنظمة من المسايرين للأنظمة التقليدية والأسلوب المعتدل مع شركات البترول الأجنبية ، ومعارض لقيامها من الدول التي تنتهج خطاً متشدداً في موضوع البترول وسياسة ترمي إلى التحرر من الاحتكارات الأجنبية ، فإن هذا الانقسام امتد إلى الأوساط البترولية والاقتصادية العربية . فظهرت من الكتابات والبحوث والتصريحات ما يعارض ويهاجم المنظمة الوليدة ومنها ما لم يعارضها ولكنه أيد تجمع شركات البترول على أساس التمييز بين وظيفتي المنظمة والتجمع ومنها تصريحات وآراء شخصية لمسؤولين من الدول الثلاث التي أنشأت المنظمة ، نقتبس في هذا المبحث شيئاً منها لكي نلقي الضوء على ردود الفعل التي تمخض عنها قيام المنظمة ونستكمل بذلك الصورة التي مهدت لقيامها والظروف السياسية التي أحاطت بها وآراء الأوساط الاقتصادية العربية فيها وفي تجمع شركات البترول الوطنية ولذلك نرى فيما يلي بعضاً من آراء المعارضين لقيام المنظمة وتعليقاً على قيام تجمع الشركات وتصريحات بعض المسؤولين في الدول المؤسسة .

أولاً ـ معارضة لقيام المنظمة :

قلنا أن الأوساط الاقتصادية العربية قد انقسمت هي الأخرى بشأن نشأة المنظمة إلى فريقين ، مؤيد ومعارض ، وعلى الرغم من أن التأييد لهذه المنظمة قد ورد اجمالاً من المصادر الرسمية فقط ، إلاّ أن معارضة انشاءها انعكست على الفكر العربي والصحافة العربية الاقتصادية هي الأخرى . فقد هاجمت مجلة (النفط والغاز العربي) فكرة انشاء هذه المنظمة وقالت « إن

هذه المنظمة ستكون احدى وكالات الجامعة العربية بل وكالة أخرى تتخذ قرارات لا تنفذ »[1] كما أوردت انتقادات أخرى هي : ـ

١ ـ أنها تمنح شركات النفط الأجنبية الفرصة لاستعداء الدول غير العربية في منظمة الدول المصدرة للبترول (ألأوبك) على الدول العربية الأعضاء فيها .

٢ ـ أن هذه المنظمة الجديدة ستكيد لمنظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) لأنها ستشكل جبهة منفصلة من مجموعة الأقطار العربية ضمن المنظمة القديمة (الأوبك) .

٣ ـ أن المنظمة الجديدة بسماحها للدخول في عضويتها (للمحميات) العربية في الخليج العربي ستخلع نوعاً من الاستقلال الظاهري على هذه المحميات (وهي ليست مستقلة بعد) وذلك بدخولها لعضوية المنظمة كدول مستقلة وبذلك ستقتل طموحها للاستقلال الحقيقي[2] .

وهاجمها الدكتور (نقولا سركيس) الخبير الاقتصادي المعروف بمقال في مجلة (الحرية) البيروتية انتقد فيه القياس بين المنظمة هذه والمنظمة الاقتصادية الأوروبية EEC وهو ما قال به الشيخ أحمد زكي يماني وزير البترول السعودي ذلك أن المنظمة (والكلام لا يزال للدكتور سركيس) بفكرتها وأهدافها تتناقض مع حاجات وواقع الاقتصاد العربي ثم يناقش ما هو بنظره قصور المنظمة من النواحي الجغرافية والبشرية والاقتصادية ـ المالية والنواحي السياسية نقتطف فيما يلي بعض حججه بايجاز[3] :

---

(١) أنظر: MEES 17, Nov. 1967.

(٢) أنظر: Ibid.

(٣) أنظر: MEES 9 Feb. 1968, pp.7-8.

١ ـ فمن الناحية الجغرافية يعتبر الشريان الرئيسي لنقل البترول العربي إلى أوروبا هو (قناة السويس) أو خطوط الأنابيب عبر سوريا والأردن ولبنان . وهذه الحقيقة الجغرافية تفرض التعاون بين الدول العربية المنتجة منها وتلك التي تمر فيها وسائل النقل الرئيسية ، ولكن الاتفاقية لم تشر لا ضمنا ولا صراحة إلى مشكلة نقل البترول بل بالعكس فإنها حرمت من عضويتها كل البلاد العربية التي يمر منها النفط .

٢ ـ ومن الناحية البشرية فإن سكان الأقطار العربية المصدرة للبترول يشكلون ٣٠٪ من سكان المشرق العربي . إن هذه الحقيقة تمنع بموجب المباديء الاقتصادية من انشاء مصافي للبترول أو صناعات بتروكيماوية ضخمة في بلد لا يزيد تعداد سكانه بضعة آلاف مثل (أبو ظبي) أو نصف مليون مثل (الكويت) أو مليون ونصف مثل (ليبيا) . وحيث أن النفط لا يساهم في ازدهار الاقتصاد العربي إلا إذا تبودلت الخبرات والمعلومات والاختصاصات وحتى ـ إلى حد ما ـ الأيدي العاملة ، لذلك فإن المنظمة ستقود أعضاءها إلى حالة من الانعزال ضمن المجموعة العربية إذ أن ميثاق انشائها قد أهمل أية اشارة حول حركة وانتقال الأيدي العاملة والخبرات فيما بين الأقطار الأعضاء .

تعليق :

يبدو لنا من هذا النقد بالذات أن الدكتور سركيس كان قد كتبه قبل أن يطلع اطلاعاً دقيقاً على نصوص الاتفاقية المنشئة ، ذلك أن نص الفقرة (حـ) من المادة الثانية قد قضى أن من أهداف المنظمة مساعدة الدول الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات واتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الأعضاء في أقطار الأعضاء التي تتوفر فيها امكانيات ذلك .

وإذا صح نقد الدكتور سركيس على العلاقات وتبادل المعلومات والخبرات والانتقال البشري بين دول المنظمة من جهة والدول الأخرى من

جهة ثانية فإنه لا يصح فيما بين دول المنظمة نفسها بموجب النص المذكور على ما سنرى بعدئذ في دراسة دور المنظمة في دعم التعاون الاقليمي فيما بين الدول الأعضاء .

٣ ـ أما من الناحية الاقتصادية فيلاحظ الدكتور سركيس الثغرة الكبيرة بين الأقطار العربية المنتجة للبترول وفائض عوائدها وبين الأقطار العربية الأخرى التي يسير ميزان مدفوعاتها من سيء إلى أسوأ كل عام . وكان هذا ، في اعتباره ، هو السبب الذي دعى إلى النداء بتأسيس منظمة عربية بترولية شاملة يكون غرضها الأول تسهيل استثمار عوائد البترول حيثما كانت الحاجة في الوطن العربي[١] . وهذه الثغرة ذاتها هي التي حدت بالكويت إلى إنشاء (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية) في عام ١٩٦١ . فالمنظمة بالتالي ليست سوى ناد للاغنياء من الأقطار العربية .

٤ ـ أما من الناحية السياسية فإن المنظمة تمثل الجانب العربي الذي يؤمن بالتفاوض مع شركات الاحتكارات الأجنبية والاستمرار في هذه السياسة رغم أنه قد ثبت أصلاً أنها عقيمة لأن المفاوضات لم تثمر أية نتائج ايجابية .

ويخلص الدكتور سركيس إلى القول أن المنظمة الجديدة لا لزوم لها بوجود منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وينتهي إلى أنه حتى لو افترضنا جدلاً ضرورة قيام هذه المنظمة فإنه لا سبب هناك لاستبعاد الجزائر والجمهورية العربية المتحدة وفيما بعد سوريا[٢] .

---

(١) أنظر ما سبق قوله في المحاولات الأولى لانشاء تكتل بترولي عربي ضمن اطار جامعة الدول العربية فيما سبق من البحث. كذلك: دراسة عن مشروع اقامة منظمة عربية للبترول، صادرة عن المؤسسة المصرية العامة للبترول. أيار/ مايو ١٩٦٨ .

(٢) لمزيد من التفصيلات أنظر خلاصة وافية لبحث الدكتور سركيس في:
MEES, 9 Feb. 1968, pp.7-8.

ثانياً ـ تعليقات على تجمع شركات البترول الوطنية :

وبينما كانت الانتقادات توجه إلى المنظمة الناشئة على الوجه الذي بيناه سابقاً ، فإن تجمع شركات النفط الوطنية الذي دعى اليه العراق وتمخض عن الاتفاقية العراقية ـ الجزائرية في ١ شباط ١٩٦٨ لم يسلم هو الآخر من تباين الآراء ، فقد أيده زعماء دول المنظمة ذاتها ووجدوا في هذا التجمع مصلحة للعرب في تنسيق سياسات الشركات الوطنية . وعارضه آخرون على أساس أنه منافس للمنظمة ورد فعل لها .

فقد أجاب الشيخ أحمد زكى يماني وزير البترول السعودي على سؤال حول امكانية حصول التداخل بين فعاليات المنظمة وبين اتحاد أو تجمع الشركات الوطنية أنه لا يرى أي تناقض أو نزاع بين الأثنين . فالأولى ستكون (سوقاً بترولية مشتركة) أما الثاني فسيكون ساحة للتنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات وبالتالي قد يكون هذا التنسيق أساساً للقيام بمشاريع مشتركة يتم تنفيذها من الشركات الوطنية[١] .

وعلق على تجمع الشركات الوطنية الدكتور محمود سيد أمين اذ يلاحظ أن هذا التجمع وسيلة لتفادي بعثرة الجهود والمنافسة في السوق البترولية . فالمنظمة تضم أقطاراً ما زالت الشركات الأجنبية تعمل في أراضيها وهذه حقيقة تحتم عليها تنسيق علاقاتها وجهودها لحماية مصالحها في مواجهة هذه الشركات[٢] ـ واقترح الدكتور أمين ـ فضلاً عن تأييده لقيام تجمع الشركات الوطنية ـ أن يتبع هذا التجمع بمبادرات أخرى لترسيخ التعاون فيما بينها . فهذه الشركات ما زالت وليدة وقابلياتها محدودة وعرضة للوقوع في الخطأ ولذلك يترتب عليها أن تتجمع وتختصر الطريق إلى اهدافها . فالهدف

---

(١) أنظر: MEES 22 Nov. 1968, p.5.

(٢) أنظر: MEES 22 March 1968, pp.8, 9.

المشترك بينها جميعاً هو الدخول إلى السوق البترولية العالمية لتصريف نفطها وهذا يتطلب معرفة واطلاعاً واسعين ولذلك فإن الشركات ستوفر على نفسها الكثير من الجهد والمال إذا تعاونت فيما بينها ، فالاقتصاديون قد حذروا من المنافسة في السوق الأمر الذي يؤدي إلى فائض من النفط وبالتالي إلى ركود الأسعار وهو أمر لا يعود بالضرر إلا على الأقطار المصدرة نفسها .

وفي معرض المقارنة بين منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وتجمع الشركات الوطنية ، يرى الدكتور أمين أن هذا التجمع لا يتعارض مع المنظمة لأن هدف هذه الأخيرة هو تنظيم العلاقة بين الأقطار الأعضاء والشركات الأجنبية التي ما زالت تعمل على أراضيها بينما هدف تجمع الشركات الوطنية هو تنظيم العلاقة فيما بينها لتقوية أسس الصناعة البترولية الوطنية وتعبيد الطريق لمواجهة الاحتكارات النفطية العالمية[١] .

ومن ناحية أخرى وجهت لتجمع الشركات الوطنية انتقادات منها أن هذا التجمع لا يتمتع بالشخصية القانونية وهي التي تمنحه الأهلية للدخول في الاتفاقيات وابرام العقود التجارية والمعاملات وغيرها . وأن عمل تجمع الشركات الوطنية ليس له طابع رسمي بل هو أسلوب غير مباشر بينما تملك منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الشخصية القانونية والسلطة للقيام بالمبادرات والدراسات اللازمة لقيام مشاريع مشتركة والدخول في الاتفاقيات والعقود التجارية[٢] .

والذي نراه أن المبادرة العراقية لتشكيل تجمع من شركات البترول الوطنية في الأقطار العربية النازعة إلى التحرر التام من نفوذ الاحتكارات الأجنبية، كانت رداً سياسياً على التجمع النفطي للأقطار العربية (التقليدية) من ناحية وموازنة

---

(١) محمد سيد أمين ـ الأهرام ـ ١٥ مارس ١٩٦٨ .
للاطلاع على خلاصة به أنظر: MEES 22 March 1968, pp.8, 9.

(٢) الشيخ أحمد زكي يماني عن: MEES 22 Nov. 1968, p.5.

اقتصادية بقيام تنظيم مقابل من ناحية أخرى لتعميق الاتجاه الوطني الصرف لسياسات شركات البترول الوطنية بمعزل عن نفوذ الاحتكارات الأجنبية.

وصفوة القول يمكننا أن نستنتج من هذه الدراسة أن الأقطار العربية المؤسسة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول قد حرصت على تكوين جبهة (محافظة) لحماية مواردها الذاتية والانطواء عليها والابتعاد بها عن تيارات السياسات العربية بقيادة الدول العربية الأكثر نفوذاً في المجموعة العربية . ولتعزيز هذا الرأي نورد ادناه جانباً من تصريحات مسؤولي الدول الأعضاء المؤسسين وهي تعكس بوضوح اصرار هذه الدول على ابعاد البترول عن أن يزج في تيارات ومرامي السياسات العربية أو تلك التي تبنتها الأنظمة العربية الأخرى . فقد قالت نشرة MEES في تعليقها على قيام هذه المنظمة : « أن منتجي النفط في الدول العربية ـ فيما عدا العراق والجزائر ـ قد أظهروا جبهة موحدة للدفاع عن أسلوبهم الذرائعي المعتدل . Their moderate and pragmatic approach.

وعليه فإن تأسيس هذه المنظمة يمكن أن ينظر اليه على أنه تعزيز للجبهة التي اتخذت شكلها الأول في مؤتمر (بغداد) كما أنه يدعم وبقوة المبدأ الذي نودي به من أن المسؤولية الأساسية للقرارات المتعلقة بالسياسة البترولية العربية يجب أن تبقى في قبضة أولئك الذين ينتجونه ويعتمدون عليه كمصدر وحيد للدخل»[1].

ثالثاً ـ تصريحات عن الدول المؤسسة .

أما تصريحات المسؤولين في حينها فإنها تؤكد صحة ما ذهبنا إليه ، وفيما يلي نقتطف بعضاً منها :

---

(١) أنظر: MEES, 12 Jan. 1968, p.3.

١ ـ ففي جلسة مجلس الأمة في الكويت لمناقشة اتفاقية المنظمة يوم ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٨ هوجمت الاتفاقية على أساس أنها تتخذ خطا معاكسا لسياسات معظم الدول العربية ، أجاب وزير المالية والنفط الكويتي بأن الكويت كانت هي التي اقترحت انشاء كتلة عربية من منتجي النفط تشابه (المنظمة الاقتصادية الأوروبية EEC)[١] وقد أيدت السعودية وليبيا اقتراح الكويت . أما العضوية فهي مفتوحة لأي قطر عربي يكون البترول هو (المصدر الأساسي لدخله) . فنحن ـ والكلام ما يزال للوزير ـ «لسنا مستعدون للخضوع إلى نفوذ وتأثير أية دولة أخرى هي منتج صغير للنفط ولكنها تسيطر على الأعضاء الآخرين »[٢] .

٢ ـ وفي الاجتماع السادس عشر للجنة خبراء البترول في القاهرة ما بين ١١ ـ ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ جرى تمثيل الأقطار العربية الكبرى المصدرة للبترول وهي : السعودية والكويت وليبيا بوفد موحد من منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وكان من بين جدول أعمال اللجنة النظر في مشروع الجمهورية العربية المتحدة لانشاء منظمة عربية للبترول في ظل الجامعة العربية . وفي المناقشات حول هذا المشروع رفضت الأقطار الثلاثة المؤسسة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الانضمام إلى المنظمة المقترحة على أساس أن لهذه الأقطار (منظمتهم الخاصة بهم أصلاً) . كما أنها لن تشترك في أية مشاريع تشابه المشاريع التي هي قيد الدراسة في المنظمة نفسها[٣] .

---

(١) سبق إيراد العديد من أوجه التشابه بين المنظمة الناشئة والمنظمات الأوروبية مثل الـ EEC فكلاهما يدين بوجوده إلى اعتبارات سياسية ويستهدف التعاون الاقليمي وله درجة من الاستقلال القانوني يؤهله لاجراء التصرفات القانونية كشخصية معنوية ذات أهلية . أنظر:

Zuhayr Mikdashi, op.cit., p.108.

كذلك: محمد طلعت الغنيمي ـ التنظيم الدولي ـ منشأة المعارف ١٩٧٤ . ص ١٢٤٦ ـ ١٣٢٧ .

(٢) أنظر MEES, 14 June 1968, pp.7- 8.

Also:

Zuhayr Mikdashi, op.cit., p.107.

(٣) أنظر: MEES 24 Jan. 1969, p.9.

٣ ـ أما الشيخ أحمد زكي يماني وزير البترول السعودي فقد رد في مقابلة صحفية بصفته الأمين العام المؤقت للمنظمة بما يلي :

« نحن بانتظار استكمال الاجراءات الدستورية لقيام اتحاد الامارات العربية اذ سنرحب بها عضواً في منظمتنا . وحتى ذلك الحين فإن الأعضاء الثلاثة الحاليون بمواردهم واحتياطاتهم النفطية يؤلفون قاعدة أكثر من مناسبة لبناء منظمة قوية. فهذه المنظمة ليست منظمة سياسية حيث يكون لعدد الأصوات المقام الأول وإنما هي منظمة اقتصادية لا تتكلم بعدد الأصوات أو عدد الأعضاء أو أية اعتبارات أخرى بل تتكلم بأطنان وبراميل البترول[١] » وحيث أن أعضاءها يعتمدون على البترول كمصدر رئيسي وأساسي لدخلهم القومي فإن قرارات المنظمة فيما يتعلق بالسياسة البترولية ستكون قرارات مدروسة بعناية بالغة وغير خاضعة لما يتخذ من قرارات مفاجئة[٢] أي أن من حوافز انشاء هذه المنظمة حماية أعضاءها من القرارات المستعجلة التي قد تتخذ وتتأثر بها الأقطار العربية المصدرة للبترول وربما دون استشارتها .

٤ ـ كما صرح السيد ابراهيم الهنقاري وكيل وزارة البترول الليبية في مقابلة صحفية رداً على سؤال حول الدور الذي ستلعبه منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بأن لهذه المنظمة دوراً كبيراً فهي ستكون الأداة لتنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وبصورة خاصة في المسائل التي تتطلب قرارات ذات أثر بعيد المدى على اقتصاديات هذه الأقطار . أما بالنسبة للدول المستهلكة ، فقال اننا لا غنى لنا عنهم فنحن لدينا البترول وهم لديهم

---

(١) أنظر: MEES 22 Nov. 1968, p.5.

(٢) أنظر: MEES 13 Sept. 1968, pp.6-7.

في مقابلة صحفية له مع جريدة (السياسة) الكويتية في (بغداد) بعد الاجتماع الوزاري الأول للمنظمة الذي انعقد في (الكويت) ما بين ٩ ـ ١١ سبتمبر ١٩٦٨ وقد قيل في حينها أن زيارة الشيخ يماني للعراق كانت محاولة اقناع المسؤولين بالانضمام للمنظمة.

السوق وأيا من الاثنين لا معنى له بدون الآخر . ثم تمنى أن تدرك الدول العربية النفطية الأخرى هذه الحقيقة وتنضم إلى عضوية المنظمة فتزيدها قوة[1] .

فيما مر أعلاه رأينا الآثار السياسية التي ترتبت على قيام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وكيف أن انقسام السياسة البترولية العربية أدى إلى قيام تجمع بترولي آخر لمناهضة المنظمة ومقاومتها وكيف انعكست هذه الآثار على التفكير الاقتصادي البترولي العربي على الصعيد غير الرسمي .

وفي هذه الظروف السياسية المثيرة والمشاعر والمبادرات التي تميزت بروح الدفاع عن النفس من قبل أنظمة عربية مقابل أنظمة عربية وبروز نزعة شديدة للنأي بالسياسات البترولية عن تأثيرات السياسة العربية العامة بالنسبة إلى أقطار عربية تعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على البترول ، ولدت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

تلخيص وتعقيب
على الباب الأول

لا شك أن بذور مثل هذه المنظمة كانت موجودة بوضوح لدى الدول العربية الصغيرة الغنية بتروليا . ذلك أنها ذات اقتصاد وحيد الجانب وتعتمد اعتماداً كلياً على البترول كمورد وحيد وأساسي ورئيسي لدخلها القومي .

ولقد حاولت هذه الدول منذ ظهور البترول لديها بكميات تجارية التحسب للأجيال القادمة بأن تنشىء مشاريع مشتركة فيما بينها لخلق اقتصاد يتجدد تلقائياً وذلك عن طريق تنظيم يجمع بينها ويحقق لها هذه الأهداف .

وكان بطء (الجامعة العربية) في تحقيق ما ترمي إليه هذه الدول مصدر

---

(١) ابراهيم الهنقاري ـ أنظر نص المقابلة في:
MEES, 22 Nov. 1968, pp.2- 4.

تذمر ومعاناة . ويعود فشل الجامعة في ذلك أما إلى نفوذ الدول العربية الأكبر أو إلى قدرة دول عربية صغرى وغير نفطية في احباط مشاريع الدول النفطية في رحاب الجامعة .

من هذا المنطلق قررت الدول المؤسسة الثلاث انشاء منظمة عربية للدول المصدرة للبترول للابتعاد بالبترول عن خضم السياسات العربية وقراراتها المفاجئة . فولدت (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول) في ١٩٦٨/١/٩ بتوقيع اتفاقية انشائها في بيروت .

ولما قامت المنظمة على المفاهيم والأسس التي قامت عليها ، ثارت ثائرة المعسكر النفطي العربي المتشدد مع هذه الاحتكارات وقام تجمع نفطي ثان من شركات البترول الوطنية في دول هذا المعسكر . ولكن باندلاع الثورة الليبية في الأول من أيلول / سبتمبر ١٩٦٩ فقدت المنظمة القاسم السياسي المشترك الذي كان يجمع بين دولها الثلاث . ولم تنسحب ليبيا من المنظمة بعد قيام النظام الجمهوري فيها . وهنا يصح التساؤل عن الأسباب التي أبقت ليبيا في المنظمة رغم أن المنظمة قد قامت في الأصل على أساس النظم العربية المحافظة ؟ وللرد على هذا التساؤل نقول أن هذا من الأدلة على أن المصالح العربية الأساسية والفكر الوحدوي العربي والمشاعر القومية كانت دوما أقوى من الأنظمة . والأمر الثاني أن ليبيا ببقائها في المنظمة كانت عاملا نشطا في ادخال أعضاء جدد بما فيهم سورية ومصر . ثم وافق العراق على الانضمام اليها بعد أن كان قد دعى الى ذلك في الأصل ورفض لتحفظات معينة[1] . ولم تهدأ ثائرة الدول العربية الأخرى حتى تم تعديل النص الخاص بالعضوية وصار بالامكان انضمام دول عربية هامة ولو أن البترول لا يشكل مصدرا رئيسيا لدخلها القومي .

ولا شك أن أكبر انجاز حققته المنظمة في السنوات الخمس الأولى من عمرها هو اتساع قاعدة عضويتها من ثلاثة إلى عشرة أقطار عربية تمثل الجزء

---

(١) الشيخ أحمد زكي يماني: MEES, 12 Jan. 1968.

الأكبر من سكان وثروات الوطن العربي حتى أصبحت هذه القاعدة العريضة توفر للمنظمة مجموعة عناصر اقتصادية وبشرية وجغرافية تكمل بعضها البعض بشكل يمكن أن يجعل القطاع البترولي قاعدة مشتركة متينة للتنمية والتطور ليس في الأقطار الأعضاء فحسب بل وفي الوطن العربي بأسره[1]. فالدول الأعضاء تجمع فيما بينها أكبر مصدري البترول وأصغرهم (المملكة العربية السعودية والبحرين) وأكثرهم ازدحاماً بالسكان وأقلهم (مصر والامارات العربية المتحدة) وبعض الأعضاء من الدول الزراعية مثل مصر وسوريا والجزائر وليبيا بينما البعض الآخر ليس له قاعدة زراعية مثل الكويت ، وبعض الأعضاء قريب جغرافياً من أوروبا والبعض الآخر يقع في قلب منطقة الخليج العربي . إن الوجه الايجابي لهذا التباين هو الذي يجعل الدول الأعضاء يكمل بعضها بعضاً في معظم القطاعات الاقتصادية ولا سيما البترول .

ونعود نتساءل لماذا هدأت ثائرة الدول العربية المعارضة لقيام المنظمة بعد انضمامها اليها ؟ وما سبب هذه الرغبة الملحوظة في الاشتراك بمنظمة واحدة وتفضيلها على قيام تجمع بترولي آخر مناوىء ؟ ونرد بالقول أن جذور العلاقات العربية التي تستمد حياتها من أعماق الأمة العربية التي تشترك في اللغة والتاريخ والحضارة والأخطار والمستقبل ، هذه الجذور هي التي ترفض أي نشاط سياسي يؤدي إلى استقطاب الدول العربية وانقسامها في شأن من الشؤون الأساسية في حياة هذه الأمة مثل البترول ، رغم أنها تقبل الانقسام واختلاف الرأي في شؤون أخرى أقل حيوية وأهمية .

وعندما تحققت للدول العربية المصدرة للبترول عوائد مجزية بعد قرارات عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤ سهلت عليها عملية الانماء الاقتصادي والاجتماعي والتطوير في مختلف مجالات الحياة لديها بل ومساعدة الدول النامية الأخرى : وكانت الدول العربية المصدرة للبترول سباقة في هذا

(١) تقرير الأمين العام السنوي الأول. تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ص ١٥.

المجال . ونقرأ في التقرير السنوي الأول للأمين العام أن هناك عدداً لا يستهان به من الصناديق العربية للتمويل والتنمية قد تم تأسيسها وعدداً آخر زيد رأس ماله[1] . وتستمر الدول العربية في إقامة صناديق مالية واستثمارية جديدة كمشاريع عربية مشتركة ودعم ما هو موجود منها لتنظيم المساعدات وتطويرها[2] .

أما على الصعيد الداخلي للمنظمة فيحمد لمشرع الاتفاقية المنشئة أمران :

الأول : النص على مدة ولاية الأمين العام بثلاث سنوات وهو عامل منح الأمانة العامة للمنظمة عنصر الاستقرار والدوام وأكد المفهوم الذي قامت عليه المنظمة ـ بخلاف منظمة (أوبك) ـ من أنها تتناول الأهداف بعيدة المدى في التخطيط لاقتصاديات الدول العربية الأعضاء خاصة والوطن العربي بوجه عام .

الثاني : انشاء وقيام (الهيئة القضائية) التابعة للمنظمة والتي طال انتظار قيامها حتى قامت وأعتبرت بذلك أول (محكمة عربية) بين دول ذات سيادة تفسح المجال لفض النزاعات التي تتعلق بالشؤون البترولية، ليس بين الدول الأعضاء فحسب، بل وبينها وبين الشركات التي لا يزال منها من يعمل على أقاليمها .

وبهذا نختتم الباب الأول ، وننتقل إلى الباب الثاني لنرى الدور الذي تلعبه المنظمة في دعم التعاون الاقليمي في ضوء الاختصاصات التي أولتها اياها الاتفاقية المنشئة والأهداف التي أعلنت للسعي لتحقيقها .

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي الأول ـ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ، ص ٣٩ ـ ٤٣ .

(٢) تقرير الأمين العام السنوي الثاني ـ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، ص ٢٧ .
وانظر الجداول بالصناديق العربية للانماء الاقتصادي ص ٢٨ ـ ٢٩ .

الباب الثاني

دور المنظمة في دعم التعاون الأقليمي بين الدول الأعضاء

الفصل الأول : تنسيق السياسات الاقتصادية البترولية للدول الأعضاء .

الفصل الثاني : التوفيق بين النظم القانونية للدول الأعضاء .

الفصل الثالث : إنشاء المشروعات العربية المشتركة .

الباب الثاني

دور المنظمة في دعم التعاون الاقليمي بين الدول الأعضاء

المنظمات الدولية ودعم التعاون الاقليمي :

من المعروف أن أشخاص القانون الدولي ليسوا الأشخاص الطبيعيون فقط بل المنظمات الدولية أيضاً . وكما تحكم الدولة نصوص الدستور ، فإن المنظمات تحكمها مجموعة من القواعد يمكن تسميتها بالقانون الدستوري الدولي . International Constitutional Law .

ولهذه المنظمات واجبات هامة بالنيابة عن الجماعة الدولية سواء أكانت على نطاق العالم أو على النطاق الاقليمي[١] . وللمنظمات الدولية شخصية قانونية ولذلك فلها ذاتيتها الخاصة في علاقاتها بالدول سواء أكانت هذه الدول أعضاء في المنظمة أم كانت من الدول الغير . وما يصدر عن المنظمة من تصرفات إنما يصدر عنها بوصفه إرادة ذاتية أو شخصاً قانونياً متميزاً[٢] .

ولذلك فإن إنشاء منظمة دولية يترتب عليه تطوير في العلاقات بين الدول

---

(١) أنظر: J.G. Starke, Introduction to International Law,7th Ed., Butterworths — London 1972 p.561- 563.

(٢) محمد طلعت الغنيمي ـ التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٧٤، ص ٤٦٠ .

التي أنشأتها وإنتقال هذه العلاقات من طبيعة العلاقات الدولية الجماعية إلى علاقة دستورية يوحدها الاتفاق المنشىء للمنظمة[١] .

ولعل إنشاء أية منظمة دولية يرتب تعديلاً في توزيع الاختصاصات مظهره الأوّل هو توزيع الاختصاصات ما بين المنظمة والدول الأعضاء . ومظهره الثاني هو توزيع الاختصاص داخل المنظمة نفسها . أما مسألة توزيع الاختصاصات ما بين المنظمة الدولية والدول الأعضاء فقد أثارت جدلاً حول ما إذا كانت هذه العلاقة تشكل توزيعاً في الاختصاص أم أنها تمنح المنظمة الدولية اختصاصات جديدة . ويستعر هذا الجدل بوجه خاص بالنسبة للمنظمات ذات السلطات الواسعة[٢] . ولعل الطريقة التي تسير عليها دساتير المنظمات الدولية هي الأكثر إنتشاراً في توزيع الاختصاصات فهي تعدد الاختصاصات واحداً واحداً استجابة لمبدأ التخصص الذي يحكم نشاط المنظمة الدولية . وبالتالي فإن الدور الذي تلعبه المنظمة يمكن أن يعرّف بالرجوع إلى وظائفها ومسؤولياتها القانونية التي ترد في دساتيرها وذلك جرياً وراء المبدأ القائل بأن اختصاصات أية هيئة ترد في وثيقة إنشائها . ومن هنا يمكن القول أن الفعاليات التي تمارسها أية منظمة دولية هي مرادف للغرض الذي قامت من أجله[٣] .

بيد أن هناك فارقاً في صلاحيات المنظمات الدولية عنها في الدول . فبينما تمارس الدول ، بحق السيادة ، كل التصرفات التي يمنحها إياها هذا الحق فإن الأمر على العكس في المنظمات الدولية ، ذلك أن أية وظيفة ليست مدرجة في دستورها هي خارج صلاحياتها بداهة Prima Facie[٤] ، وبالتالي فلا يمكن لأية منظمة دولية أن تتجاوز نطاق ميثاقها بل تظل خاضعة لمنشئيها .

---

(١) أنظر في العناصر المشتركة للمنظمات الدولية: الدكتور بطرس غالي، التنظيم الدولي، ١٩٥٦، مكتبة الانجلو المصرية ص ٧٥ ـ ٧٦ كذلك الغنيمي المرجع السابق.

(٢) الغنيمي ـ المرجع السابق ص ٤٢٤ ـ ٤٢٥.

(٣) أنظر: J.G. Starke, op.cit., p.567.

(٤) أنظر: J.G. Starke, op.cit., p.567.

وكل تغيير جوهري في هذه الاختصاصات لا بد أن توافق عليه الدول الأعضاء ، بل أن الدول الأعضاء تملك أن تضع نهاية لحياة المنظمة[١] .

وبكلمة أخرى فإن المبدأ الذي يحكم الدور الذي تلعبه المنظمة في دعم التعاون بين الدول الأعضاء هو ممارسة تخصصها لأن اختصاصات المنظمة إنما تمنح لها بقصد تحقيق أهداف معينة هي السبب في خلق المنظمة . وغاية ما يمكن أن تسهم به الدول الأعضاء في تحقيق أهداف المنظمة هو عن طريق ممارسة اختصاصات (سلبية) إن صح التعبير وذلك بالامتناع عن بعض التصرفات التي هي من صميم اختصاص المنظمة[٢] .

ويسود الاعتقاد في الوقت الحاضر أن المنظمات الدولية المعاصرة ما هي إلّا أدوات تجمع الدول نحو تحقيق غرض موحد[٣] وتنحصر مهامها بما يسمّى بالوظيفة التنشيطية Promotional مع درجة بسيطة من الفعاليات العملية Operational Activities كما هو الحال في منظمة الزراعة والغذاء الدولية FAO ومنظمة العمل الدولية ILO وهناك عكس ذلك من المنظمات ما هو مكلف بنشاطات عملية[٤] . أما المنظمات الإقليمية فيكون غرضها عادة ذا وجهين : تكاملي Integrative ووظيفي Functional وذلك مثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC (السوق الأوروبية المشتركة)[٥] . ويمكن القول أن من هذا الصنف من المنظمات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

وصفوة القول يمكن إيجاز المبادىء التي تحكم وظيفة المنظمات الدولية في دعم التعاون الاقليمي بين الدول الأعضاء بما يلي :

١ ـ للمنظمة الدولية شخصية قانونية مستقلة تنفصل عن شخصيات

---

(١) الغنيمي ـ المرجع السابق ص ٤٢١ ـ ٤٢٢ .

(٢) الغنيمي، المرجع السابق ص ٤٢٤ ـ ٤٢٥ .

(٣) أنظر: J.G. Starke, op.cit. p.565.

(٤) أنظر: J.G. Starke, op.cit., pp.563- 564.

(٥) أنظر: J.G. Starke, op.cit., p.565.

الدول التي أنشأتها وإن كانت تبقى خاضعة لإرادات تلك الدول . أي يحكم المنظمة الدولية مبدأي : الذاتية والخضوع[1] .

٢ ـ تمارس المنظمة اختصاصاتها النابعة من الوثيقة المنشئة وليس لها أن تمارس أية اختصاصات خارج مدى ما يرد في نصوص دستورها . وأقصى ما يمكن أن تقوم به الدول الأعضاء هو الامتناع عن ممارسة اختصاص كانت قد أناطته بالمنظمة نفسها .

٣ ـ بقيام المنظمة الدولية باعتبارها شخصاً من أشخاص القانون الدولي العام صار بإمكانها أن تقيم علاقات ليس فيما بينها وبين المنظمات الأخرى بل فيما بينها وبين الدول .

وتمارس المنظمات سلطات يمكن أن تصنف إلى صنفين : الأول يغلب عليه الطابع الدستوري والثاني يغلب عليه الطابع التنفيذي[2] . وبالنسبة للصنف الثاني من سلطاتها تمارس المنظمات الدولية دورها في دعم التعاون بين الدول الأعضاء بأساليب ثلاثة هي :

١ ـ البحث والدراسة والمناقشة .
٢ ـ إبرام الاتفاقيات .
٣ ـ إصدار التوصيات وإصدار القرارات .

وفيما يتصل بالأسلوب الأول تمارس المنظمات الدولية سلطتها بطريقة أو أكثر من الطرق الثلاث الآتية :

١ ـ أن تعهد المنظمة إلى أحد فروعها بمهمة البحث والدراسة والمناقشة مثال ذلك ما نصت عليه المادة (٤) من ميثاق الجامعة العربية التي تقضى بأن

---

(١) أنظر الغنيمي ـ المرجع السابق ص ٤٢١ ـ ٤٢٢ .
(٢) أنظر: بطرس غالي، التنظيم الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٦ ص ١٢٣ .

تتولى اللجان الفنية الدائمة (وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها بشكل مشروعات إتفاقات تعرض على المجلس)[1] .

٢ ـ تعقد مؤتمرات دولية تحت إشراف المنظمة لمناقشة أمر يدخل ضمن إطار نشاطها . مثال ذلك ما نصت عليه المادة ٦٢ الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة التي جعلت للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الحق في أن يدعو إلى عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التي تدخل في اختصاصه[2]

٣ ـ قد تطلب المنظمة إلى الدول الأعضاء أن تقوم هي ببعض الدراسات وتزود المنظمة بتقارير عما قامت به . مثال ذلك ما نصت عليه المادة الثامنة من إتفاقية (صندوق النقد الدولي) التي تقرر أنه « يجوز للصندوق أن يطلب من الأعضاء تزويده بالبيانات التي يراها ضرورية للقيام بعملياته . . . الخ »[3] .

أما بالنسبة للأسلوب الثاني وهو إبرام الاتفاقات فهو أيضاً من السلطات الهامة التي تمارسها المنظمات في تدعيم التعاون الاقليمي ، وإن كان هذا الاختصاص مقيداً في حدود ممارستها لوظيفتها التي أنشأت من أجلها . فللمنظمة الدولية أن تبرم الاتفاقات المسماة في دستورها كإتفاقيات المزايا والحصانات وتلك التي تحدد مركزها في أقاليم الدول الأعضاء وأية إتفاقات أخرى تدخل في صميم اختصاصات المنظمة . ولكن إذا اقتضى الأمر إبرام إتفاقية شارعة تتضمن قواعد قانونية دولية تجعلها بمثابة تشريع دولي ،

---

(١) بطرس غالي ـ المرجع أعلاه ص ١٤٨، ١٤٩ .

(٢) نصت الفقرة (٤) من المادة الثانية الستين من ميثاق الأمم المتحدة على:

«٤ ـ وله أن يدعو إلى عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه وفقا للقواعد التي تضعها الأمم المتحدة».

أنظر: بطرس غالي، المرجع السابق ص ١٥٠ ـ ١٥٣ .

(٣) الغنيمي ـ المرجع السابق ص ٤٤٤ .

فالغالب أن تعقد مثل هذه الاتفاقيات بإشراف المنظمة ولا تكون طرفاً فيها لأن الدول لا تفرط عادة في اختصاصاتها المتعلقة بمبدأ السيادة[1] .

أما اختصاصها في إصدار التوصيات والقرارات فهو من أهم سلطات المنظمات الدولية ولكنه مقيد بالحدود التالية :

١ ـ يقتصر حق ممارسة هذه السلطة على الحالات التي ينص عليها ميثاق المنظمة .

٢ ـ أن تكون هذه التوصيات والقرارات متفقة مع أهداف المنظمة ومبادئها .

٣ ـ أن تصدر طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في دستور المنظمة .

وبكلمة سريعة يمكن القول أن اختصاصات المنظمة الدولية وسعيها لدعم التعاون الاقليمي بين الدول الأعضاء تنحصر في ممارستها لسلطاتها على نوعين . فأما سلطات تتعلق بكيان المنظمة أو سلطات تتعلق بنشاطها[2] وهذه المجموعة الثانية من السلطات أي تلك التي تتصل بنشاطها هي التي تكون في الحقيقة القواعد التي ترتكز عليها المنظمة في تحقيق التعاون الاقليمي بين الدول الأعضاء .

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول :

فيما عدا الأغراض والنظريات والقواعد العامة التي تحكم المنظمات الدولية وتنظم حركتها في توخي دعم التعاون الاقليمي بين الدول الأعضاء والأعباء التي تلقيها الجماعة الدولية على هذه المنظمات سواء على الصعيد

---

(١) للتفصيل ـ أنظر: بطرس غالي، المرجع السابق ص ١٦٢ ـ ١٦٨ .
كذلك أنظر: Ian Brownlie- Priciples of Public. Int. Law, 2nd Edition, 1973, p.661.

(٢) للتفصيل أنظر: الغنيمي، المرجع السابق ص ٤٣٤ ـ ٤٥٢ .

الدولي أو الاقليمي، فإن الاتفاقية المنشئة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول قد أولت مسألة التعاون الاقليمي بين الدول الأعضاء أهمية بالغة .

فقد قضت المادة الثانية من الاتفاقية المنشئة بشكل واضح أن هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة ، منفردين ومجتمعين . ولم تقف المادة الثانية عند هذا الحد بل قضت أن تقوم المنظمة لتحقيق هذا الهدف وعلى وجه التخصيص بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها واتخاذ الإجراءات الكفيلة للتوفيق بين النظم القانونية المعمول بها في الأقطار الأعضاء إلى الحد الذي يمكن المنظمة من ممارسة نشاطها . كذلك قضت بمساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات والتعاون على حل ما يعترضهم من مشكلات في صناعة البترول والإفادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه صناعة البترول .

والواقع أن النظرة الفاحصة للأغراض التي أنشأت من أجلها هذه المنظمة تفصح عن أفق واسع جداً وأهداف عريضة ومسؤوليات جسيمة في مختلف أوجه السياسة والصناعة البترولية بما في ذلك الجانب التشريعي للتوفيق بين النظم القانونية للدول الأعضاء .

وعلى الرغم من سعة رقعة هذه الاختصاصات والأهداف فقد استطاعت الأمانة العامة للمنظمة من أن تبلور هذه الأهداف . وفي التطبيق العملي تتحرك الأمانة العامة في أربعة إتجاهات أو محاور متزامنة هي[1] :

---

(١) من الجدير بالذكر أنه في ظل أهداف ونصوص عامة مشابهة وتمشيا مع المتغيرات الحقيقية للاقتصاد الاوروبي قامت (السلطة العليا) لمنظمة الفحم والصلب الأوروبية بتفسير وبلورة أهداف المنظمة حسب تغير الظروف الاقتصادية وذلك ليتحقق تضامن ونمو السوق الاوروبية المشتركة: أنظر:
Usama Al Jamali, Phd. Thesis submitted to the Fletcher School of Law and Diplomacy 1974, p.180.

١ ـ تشجيع التعاون والتنسيق في سياسات التنمية البترولية المتبعة من قبل الأقطار الأعضاء وخلق فرص أفضل للتعاون بقدر المستطاع والعمل على تبادل الخبرات والمعلومات وجمع الأخصائيين من الدول الأعضاء كل في حقل اختصاصه إلى إجتماعات ودراسات مشتركة بقصد التعاون وتذليل الصعوبات والاستفادة من الخبرات المكتسبة من قبل الأقطار الأعضاء .

٢ ـ السعي للتوفيق بين النظم القانونية المعمول بها في الأقطار الأعضاء إلى الحد الذي يمكن المنظمة من ممارسة نشاطها وهي في سبيل إرساء قواعد عملية التوفيق تسعى إلى تبادل الوثائق والمعلومات والتشريعات وإلى توحيد بعض هذه التشريعات على القدر الذي يسهل على المنظمة أو الشركات المنبثقة عنها من القيام بمهامها . كما تسعى المنظمة إلى توحيد الأسس والقواعد والأحكام في عقود بيع البترول طويلة المدى مع الدول الصناعية بشكل يحقق مصالح الأقطار المصدرة الأعضاء في المنظمة .

٣ ـ إقامة المشاريع العربية المشتركة فيما بين الأقطار الأعضاء في المنظمة . وتتخذ هذه المشاريع عادة صيغة المشاريع التجارية بحيث تصبح الأقطار الأعضاء في المنظمة مالكة لأسهم هذه المشاريع . وعلى الرغم من أنه ليس من الضروري لكل عضو في المنظمة الاشتراك في أي من هذه المشاريع إلّا أن العضوية في المنظمة شرط لازم للمساهمة في المشاريع المشتركة[١] .

٤ ـ تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرص التدريب والعمل فيما بين الدول الأعضاء .

وفي الجملة فإن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بعضها قد أولته عناية خاصة وأداءً سريعاً ونجحت في تحقيقه والبعض الآخر ما زال خارج الاهتمام الشديد للمنظمة ، ذلك أن الغايات

(١) أنظر العبارة الأخيرة من الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الاتفاقية المنشئة.

الملقاة على عاتقها بموجب الاتفاقية المنشئة ، هي غايات واسعة على ما ورد آنفاً وربما لم يتسع الوقت بعد للتعامل مع كل تلك الأهداف والغايات بنفس الدرجة من الاهتمام والسرعة .

والمنظمة تتحرك لتحقيق أهدافها وبالتالي دعم التعاون الاقليمي بين الدول الأعضاء على نفس الأسس والقواعد التي تنطبق على المنظمات الدولية وتمارس هذه السلطات بالشكل المنهجي الذي أقرته القواعد الدولية على الوجه المذكور سابقاً .

ومما يجب ذكره أن الأداء المتسارع الذي بدا واضحاً في نشاط المنظمة في السنوات الأخيرة يعود في الواقع إلى عدة عوامل منها عملية تتصل بالحرية الواسعة التي صارت الدول المنتجة تتمتع بها في مجال البترول بعد عام ١٩٧٣ بسبب ازدياد سيطرتها على مواردها البترولية وما ترتب على ذلك من نتائج صارت معروفة . ومنها عوامل ومتغيرات نفسية نقلت الدول المنتجة من موقع الدفاع السلبي الذي كانت تتخذه في ظل عقود الامتيازات القديمة . ومنها الزيادة الكبيرة في عوائد النفط لحكومات الأقطار العربية ، ذلك أن الهيمنة على الأسعار وكميات الانتاج وتكاليفه بعد أن كانت كلها بيد الشركات الأجنبية أصبحت في قبضة الدول العربية بعد عام ١٩٧٣ وكانت هي المفاتيح للدور الذي صار البترول يلعبه في العلاقات الاقتصادية الدولية وبالتالي ما يعكسه ذلك على دور المنظمة[١] .

مقارنة مع منظمة الفحم والصلب الأوروبية :

واذا كانت تلك هي أهداف وغايات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مسألة دعم التعاون الاقليمي بين الدول الأعضاء ، فإن أهداف منظمة الفحم والصلب الأوروبية من حيث جوهرها لم تختلف كثيراً . فقد

(١) أنظر: Middle East Consultant's. Report No.26 February 1976, pp.3-4.

جاءت مسؤوليات (السلطة العليا) واضحة منذ البداية من نصوص المعاهدة وخاصة المادتين الثانية والثالثة اللتان قضتا بأن مهمة المنظمة هي المساهمة في توسيع الاقتصاد وتطوير العمالة وتحسين مستوى المعيشة للدول الأعضاء في المنظمة[١] .

ويمكن التعرف على ما اتخذته (السلطة العليا) للوفاء بمسؤوليتها فيما يلي : -

١ - قامت بتعريف الأهداف العامة المتصلة بالتحديث وتخطيط الانتاج ذي المدى البعيد وتوسيع قاعدة الانتاج .

٢ - انشاء تسهيلات لتنفيذ مناهج الاستثمار وتشجيع البحوث الفنية والاقتصادية في مجالات انتاج وتطوير استهلاك الفحم والصلب .

٣ - التعاون مع الحكومات لتثبيت الاستهلاك والتأثير فيه بصورة عامة .

ونصت المادة (٤٦) من المعاهدة على أن (السلطة العليا) تقدم الارشاد اللازم لجميع الأطراف المعنية وذلك بدراسة تطورات السوق واتجاهات الأسعار ووضع تنبؤات دورية لترشيد الانتاج والتصدير والاستيراد ، كما قضت المادة (٥٧) على (السلطة العليا) أن تفضل السبل غير المباشرة لتحقيق ذلك .

ولهذا فإن مهام (السلطة العليا) في دعم التعاون الاقليمي كانت تنصب على توضيح وتسهيل وتشجيع عمل الحكومات من خلال سبل عديدة كجمع المعلومات وتبادل الآراء ، وفي مجال الفحم والصلب وضع مناهج قصيرة المدى تتضمن توقعات وتعريف للأهداف العامة[٢] .

---

(١) أنظر: Usama Al Jamali, op.cit., p.176.
كذلك: B.A. Wortley, An Introduction to the Law of the European Economic Community, op.cit., p.102.

(٢) Usama Al-Jamali, op.cit., p.176.

ومع أن هذه الأهداف تتصف بالعمومية ، فإننا يجب ألا ننسى أن منظمة الفحم والصلب الأوروبية منذ قيامها في عام ١٩٥١ كانت من نوع المنظمات (فوق الدول) . وعندما قامت المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، والتي أصبحت فيما بعد تعرف بالسوق الأوروبية المشتركة في ١٩٥٧ واندمجت منظمة الفحم والصلب فيها ، بقيت الطبيعة القانونية للمنظمة الجديدة وهي (فوق الدول) . إلاّ أن أهدافها لم تعد قاصرة على مجالات الفحم والصلب انما توسعت بطبيعة الحال لتشمل جميع مجالات دعم التعاون الاقليمي بين الدول الأعضاء سواء أكانت اقتصادية أو إجتماعية أو مالية وإلى حد لا ينكر المجالات السياسية على الوجه الذي أصبح معروفاً الآن . فاتفاقية المنظمة الأوروبية جاءت فريدة من نوعها ، ذلك أنها حاولت وبنصوص قانونية ملزمة تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء وهي دول مستقلة ذات سيادة . والاتفاقية لم تحفل بالطرق التقليدية لتطوير العلاقات وتحقيق التقارب ولكنها قضت بضرورة تكامل اقتصادياتها عن طريق انشاء اتحاد جمركي وسياسات مشتركة تمتد إلى معظم الميادين ، بحيث يكون الهدف النهائي هو ايجاد اتحاد أوروبي[١] .

يمكننا القول إذن أن الأهداف العامة التي وجدت من أجلها كلتا المنظمتين : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الفحم والصلب الأوروبية ، هي أهداف متشابهة . ولكن هذا القول يبقى مقيداً بأن المنظمة الأوروبية جاءت منذ بدايتها ذات طبيعة قانونية تختلف من حيث صلاحياتها ودورها في أداء مهامها ومن حيث أنها اندمجت ، بعدئذ ، في منظمة أكبر وأكثر شمولاً .

وفي ظل الاتجاهات الرئيسية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ،

---

(١) أنظر: European Community Today and Tomorrow op.cit., p.7.
كذلك: عبدالمنعم سعيد، الحوار العربي الأوروبي، المرجع السابع ص ١٠.

وتلك التي تبلورت في تصورات الأمانة العامة للمنظمة على الوجه المذكور سابقاً بالنسبة للدور الذي تلعبه في مجال دعم التعاون الاقليمي بين الدول الأعضاء ، وعلى قدر ما نصت عليه الاتفاقية المنشئة ، فإننا سنختار لمقاصد هذا الكتاب ثلاث اتجاهات رئيسية نعالجها بثلاثة فصول على الوجه التالي : ـ

الفصل الأول : تنسيق السياسات الاقتصادية البترولية .

الفصل الثاني : التوفيق بين النظم القانونية للدول الأعضاء .

الفصل الثالث : انشاء المشاريع العربية المشتركة .

الفصل الأول

تنسيق السياسات الإقتصادية البترولية للدول الأعضاء

المبحث الأول ـ الطاقة والتصرف الأمثل بمخزونات البترول الخام .

المبحث الثاني ـ دمج الصناعة البترولية بالاقتصاد الوطني .

الفصل الأول
تنسيق السياسات الاقتصادية
البترولية للدول الأعضاء

احكام الاتفاقية المنشئة :

حددت المادة الثانية من اتفاقية انشاء المنظمة الهدف الرئيسي المتفق عليه بين الاعضاء بشكل واضح وصريح حيث نصت على ما يلي : ـ

« هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال . . . الخ » .

وتحقيقاً لذلك تتوخى المنظمة على وجه الخصوص :

(أ) اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها .

(ب) . . . . . .

(حـ) مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات . . . الخ .

(د) تعاون الأعضاء في حل ما يعترضهم من مشكلات في صناعة البترول .

(هـ) . . . . . .

وأولت الاتفاقية مسألة تنسيق السياسات البترولية بين الأقطار الأعضاء أهمية خاصة في باقي نصوصها لما لذلك من علاقة قوية بمهام المنظمة وفعاليتها في خدمة الأقطار الأعضاء . لذلك نصت المادة (٢٩) منها على ما يلي :

سياسات الأعضاء المتعلقة بالشؤون البترولية ذات أهمية مشتركة وعلى ذلك يتعهد الأعضاء بالتشاور فيما بينهم وفي نطاق المنظمة لتنسيق موقفهم وما يتخذونه من اجراءات إزاء الأوضاع والظروف الجارية في صناعة البترول »[١] .

تصورات الأمانة العامة :

على ضوء النصوص المذكورة أعلاه فيما يتعلق بتنسيق السياسات البترولية للدول الأعضاء ومن تصوراتها الذاتية ، تدرك الأمانة العامة للمنظمة ضرورة تنمية أسس التعاون والتنسيق بين الأقطار الأعضاء بشكل يسمح باتخاذ مواقف مشتركة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، وفي نفس الوقت مساعدة الأقطار الأعضاء على الاستفادة من فرص التعاون والتكامل الأمر الذي يتطلب حدا أدنى من الالتزام بمتطلبات العمل المشترك[٢] .

كما تدرك أن صناعة النفط ـ إذا ما نظر إليها من الزاوية الدولية ـ هي صناعة لا تقبل التجزئة ، بمعنى أن السيطرة على مراحلها الرئيسية تتطلب امتداد هذه السيطرة على جميع مراحل هذه الصناعة . وأن الدول المستهلكة

---

(١) أنظر المادة (٢٩) من اتفاقية المنظمة.
كذلك تقرير الأمين العام السنوي الأول المقدم للاجتماع الثالث عشر لمجلس وزراء المنظمة، تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ ص ٤٧.

(٢) تقرير الأمين العام السنوي الثاني ، المقدم إلى الاجتماع الخامس عشر لمجلس وزراء المنظمة ، تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، ص ٣٨.

للبترول تراقب التطورات النفطية في الدول المنتجة بعناية وتراهن على تفكك جبهة الدول المنتجة كلما حاولت الدخول في مراحل النقل والتصنيع والتسويق بصورة غير منسقة[1] . وإذا ما حصلت هذه الحالة فإن الدول المنتجة ستجد نفسها تتنافس على أسواق الدول بدلاً من أن تتعاون وتنسق جهودها للوقوف جبهة واحدة في هذه السوق . وللحيلولة دون وقوع المنتجين في مثل هذا المنزلق الخطير ، لا بد من وضع أسس وقواعد التنسيق بين الدول الأعضاء في المنظمة سيما وأن لدى هذه الدول من المصالح القومية المشتركة ما يكفي لاتباع سياسة منسقة في هذا المجال الحيوي حماية لمصالحها الوطنية والقومية في آن واحد[2] .

وتسهيلاً لمهمة الدخول في هذا الاتجاه قامت الأمانة العامة بارسال مذكرة للأقطار الأعضاء تعرض فيها أهمية التنسيق وفقاً للظروف الجديدة وعملاً بما نصت عليه اتفاقية المنظمة . وقد حددت مذكرة الأمانة العامة الموضوعات التي تحتاج إلى الدراسة والتنسيق نقتطف منها ما يتعلق بتنسيق السياسات البترولية ما يأتي :

« إن قيام الأقطار المصدرة للبترول وفي طليعتها الأقطار الأعضاء في هذه المنظمة بأخذ حقها من الشركات الأجنبية في تحديد مستوى الانتاج والأسعار لمواردها الطبيعية وفقاً لمصالحها والأوضاع السائدة في الأسواق العالمية يستلزم من هذه الأقطار تطوير سياستها الاقتصادية نحو تحقيق غاياتها في التقدم والمساهمة في التجارة الدولية بشكل فعال . ومن أهم العوامل المطلوبة لتحقيق ذلك هي المحافظة على سوق النفط كسوق بائع شأنها شأن الأسواق الرئيسية للسلع الرأسمالية والاستهلاكية[3] »

---

(١) تقرير الأمين العام سالف الذكر ص ٣٨ ، ٣٩ .

(٢) تقرير الأمين العام أعلاه ص ٣٨، ٣٩.
كذلك: محمود رشدي، مستشار المنظمة، مقابلة معه. الكويت ٧٧/٩/٢٥.

(٣) للاطلاع على تفاصيل مذكرة الأمانة العامة أنظر تقرير الأمين العام السنوي الأول ص ٤٩ ـ ٥٣.

ويبدو من اعلام المنظمة والندوات العالمية التي تحضرها وكذلك الندوات والدورات التي تعقدها ، إنها تتحرك باتجاهات متعددة في الصناعة النفطية سواء من نواحيها السياسية أو الاقتصادية أو الفنية . فهي تولى اهتمامها لموضوع الطاقة ومتابعته وما يترتب على الدراسات المتعلقة ببدائل الطاقة واستراتيجية الاستخدام الأمثل للبترول العربي من الناحية الاقتصادية . كما تولى اهتمامها بشكل ملحوظ إلى تصنيع النفط ، أي إنتاج مشتقاته من المنتجات المكررة والزيوت وصناعة البتروكيماويات والبتروبروتينات وغيرها .

كما تعالج في مجال التنسيق مواضيع مثل الغاز الطبيعي والاستكشاف والتنقيب ونقل النفط بالأنابيب والناقلات مما يصعب حصره بجميع تفاصيله[1] .

مقارنة :

ومثلما فعلت الأمانة العامة بارسالها المذكرة سالفة الذكر إلى الدول الأعضاء مشيرة إلى أهمية تنسيق السياسات البترولية وفقاً للظروف الجديدة وعملاً بما نصت عليه اتفاقية المنظمة ، فإن (السلطة العليا) لمنظمة الفحم والصلب الأوروبية كانت هي الأخرى قد أصدرت في تموز / يوليو ١٩٥٥ مذكرة تمهيدية حول تنسيق السياسات فيما بين الدول الأعضاء[2] . ولكن بالرغم من مبادرة (السلطة العليا) منذ قيامها للدخول في مجال تنسيق السياسات ، فإنها لم تعتبر هذه المحاولة سوى بداية عامة ، ذلك أن سوق الفحم والصلب كانت في تطور سريع . ولذلك ألفت (السلطة العليا) لجنة

---

(١) انظر التقارير السنوية للأمين العام للمنظمة: الأول تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ والثاني تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ والثالث تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٦ والرابع كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧ .

(٢) أنظر: Usama Al Jamali, op.cit., p.177.

خاصة لاعداد دراسة تفصيلية عن الجوانب المختلفة للأهداف العامة وتقديم ما تتوصل إليه من استنتاجات»[1] .

ولكن (السلطة العليا) عندما رسمت الأهداف العامة ، فإنها وضعت حدوداً واضحة بين هذه وبين السياسات . فالأهداف العامة كانت تعني أن تكون دليلاً للمشاريع والحكومات ولها هي أيضاً في تقديم صورة متماسكة للامكانيات التي يجب تحقيقها والتحسينات الفنية المطلوبة . ولتوضيح الأمر عرفت (السلطة العليا) السياسة بأنها (بيان Statement) للصورة التي تقوم المشاريع بموجبها بتحقيق أهدافها[2] والأدوات التي توضع تحت تصرفها لمساعدتها على العمل . أما اختيار السياسة المناسبة فيعتمد على الاطار الفكري العام .

ولا نعتقد أن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وهي بطبيعتها القانونية المعروفة تستطيع أن ترسم للدول الأعضاء أهدافها أو تحدد سياساتها البترولية بالشكل الذي أنيط بالسلطة العليا لمنظمة الفحم والصلب الأوروبية . ولكن من الواضح أنها تحاول في كل نشاطاتها لمقاصد تنسيق السياسات البترولية العربية أن تدور على محاور ظاهرة للعيان . ولمقاصد هذه الدراسة يمكن بلورة هذه المحاور في اثنين رئيسيين هما : مسألة الطاقة والتصرف الأمثل بالمخزونات النفطية العربية ليس على الصعيد الوطني وإنما على صعيد الأقطار الأعضاء في المنظمة . ومسألة دمج الصناعة البترولية بالاقتصاد الوطني. وعليه فإننا سنعالج هذا الفصل بمبحثين على الوجه التالي :

المبحث الأول : الطاقة والتصرف الأمثل بمخزونات البترول العربي الخام .

المبحث الثاني : دمج الصناعة البترولية بالاقتصاد الوطني .

---

(١) أنظر: Usama Al Jamali, op.cit., p.180.

(٢) أنظر: Usama Al Jamali, op.cit., p.182.

المبحث الأول

مسألة الطاقة
والتصرف الأمثل بمخزونات البترول الخام

بعد تطورات عام ١٩٧٣ وتعديلات الأسعار ، أعلنت الدول الصناعية عن برامج طموحة لتطوير مصادرها الذاتية من الطاقة وتقليل الاعتماد على النفط لا سيما المستورد منه . فالولايات المتحدة أعلنت عن مشروعها للاستقلال في مجال الطاقة وتحقيق الاكتفاء الذاتي الكلي في عام ١٩٨٥ . كما أن السوق الأوروبية أعلنت عن مشاريع تكفل لها تخفيف الاعتماد على النفط من ٦١ ٪ في عام ١٩٧٣ إلى ٤١ ٪ من امداداتها للطاقة عام ١٩٨٥[١] . كما أعلنت اليابان عن مشاريع تنويع مصادر استيرادها وتطوير مصادر جديدة في مجالات الطاقة الأخرى .

وفي أعقاب عام ١٩٧٣ وحين برز في الساحة الدولية ما أصطلح على تسميته (بأزمة الطاقة) قدمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD خلال كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤ تقريرها عن البرامج الأمريكية في مجال الأبحاث وتنمية الطاقة[٢] . وهكذا أصبح المسرح الدولي مهيئاً للاعداد لقيام ما أصبح معروفاً بالوكالة الدولية للطاقة IEA .

الوكالة الدولية للطاقة ـ الاعداد :

في مستهل عام ١٩٧٤ وجه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق (نيكسون) الدعوة إلى حكومات عدد من الدول الصناعية الكبرى

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي الثالث المقدم الى الاجتماع السابع عشر لمجلس وزراء المنظمة. تتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦ ص ٢٧ .

(٢) أحمد قسمت الجداوي ـ الملامح القانونية للوكالة الدولية للطاقة. مجلة النفط والتعاون العربي، العدد الأول، ١٩٧٥، ص ٧٠.

المستوردة للبترول لحضور اجتماع في (واشنطن) بتاريخ ١١ / ٢ / ١٩٧٤ حيث يقوم وزراء خارجية هذه الدول باعداد برامج عمل مشتركة للدول المستهلكة للبترول وبذل جهود منسقة لتنمية المصادر البديلة للطاقة وتحديد العلاقات بين مستهلكي البترول ومنتجيه على نحو يضمن كفاية المتوفر منه وبأسعار مقبولة . وكان ما انتهى اليه هذا المؤتمر (رغم اختلاف فرنسا مع الولايات المتحدة حول استراتيجية العلاقات مع الدول المصدرة للبترول) هو برنامج عمل يستهدف الاقتصاد في استخدام الطاقة وتقاسم البترول في حالة الطوارىء وتنويع مصادر الطاقة وتنميتها[١] .

وقد أسفر مؤتمر (واشنطن) عن تكوين مجموعة من ١٢ دولة غربية أطلق عليها إسم (مجموعة تنسيق الطاقة) Energy Coordination Group .

وقد عكفت هذه المجموعة على وضع مسودة بخطة مشتركة لمواجهة أية ظروف طارئة تهدد الامدادات البترولية وإنشاء وكالة دولية للطاقة ، International Energy Agency لغرض الاشراف على تنفيذ هذه الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول ووضع إطار دائم للتشاور مع شركات البترول العالمية[٢] .

قيام الوكالة الدولية للطاقة وأغراضها :

تمت الموافقة المبدئية على الاتفاقية المنشئة للوكالة في ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤ ونص فيها على أن الاتفاقية تعتبر نافذة اعتباراً من ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ وذلك إلى أن يتم التصديق النهائي وإيداع وثائق التصديق مع حكومة بلجيكا في موعد لا يتجاوز أول أيار (مايو) ١٩٧٥ ، وهو ما تحقق بالفعل ، إذ انضمت للإتفاقية وصدقت عليها ١٨ دولة

---

(١) حسين عبدالله ـ وكيل وزارة البترول للشؤون الدولية والعربية في جمهورية مصر العربية، تطور مواقف الدول الصناعية وتحليل آثارها عل المنتجين. أساسيات صناعة النفط والغاز ١٩٧٦ ج ٢ ص ١٥١.

(٢) حسين عبدالله ـ المرجع السابق ص ١٥٢.

صناعية غربية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD [1] .

أغراض الوكالة :

جاءت الأغراض الرئيسية لهذه الوكالة على النحو التالي :

١ ـ توفير الامدادات البترولية المأمونة وفقاً لشروط معقولة وعادلة .

٢ ـ إتخاذ الاجراءات المشتركة الفعّالة لمواجهة الطوارىء في الامدادات البترولية .

٣ ـ تنمية علاقات التعاون مع الدول المنتجة للبترول والدول الأخرى المستهلكة له ومن بينها دول العالم النامي .

٤ ـ القيام بدور أكثر فعالية في مجال الصناعة البترولية .

٥ ـ تقليل الاعتماد على البترول المستورد[٢] .

أي بكلمة أخرى أن هذه الوكالة جاءت لتحقق أمرين أولهما إعداد نظرة أفقية لمسائل الطاقة من جميع جوانبها الفنية والعلمية والتجارية والنقدية والمالية والسياسية . وثانيهما خلق إطار للتعاون يمكن بواسطته إتخاذ قرارات أساسية[٣] .

وأخذت هذه الوكالة منذ ظهورها تعمل على تحويل سوق النفط إلى سوق (مشترى) أو على الأقل جعل سعر النفط وحده خاضعاً للتفاوض بين البائعين والمشترين . ومن نواياها لتحقيق ذلك :

١ ـ تكثيف الجهود والاستثمارات في الاستكشاف والتنقيب عن النفط

---

(١) حسين عبد الله ـ المرجع السابق ص ١٥٢ كذلك: أحمد قسمت الجداوي ـ المرجع السابق ص ٧٠.

(٢) أحمد قسمت الجداوي ـ المرجع السابق ص ٧١.

(٣) أنظر: The Economics of oil crisis, Edited by T.M. Rybczywski, Trade Policy Research Centre, London, 1975, p.180.

والغاز في مناطق جديدة ليس للدول النفطية الحالية أية سيطرة عليها .

٢ ـ الإسراع في تطوير بدائل الطاقة وخاصة الطاقة النووية واستخراج الغاز من الفحم[١] .

واستمر قادة الدول الصناعية يصرحون بنواياهم في تقليص الاعتماد على النفط المستورد . وفعلاً انخفض معدل الزيادة في استهلاك الطاقة إجمالاً ، ففي الولايات المتحدة انخفض معدل الاستهلاك عام ١٩٧٤ بمقدار ١ مليون برميل في اليوم بالمقارنة مع عام ١٩٧٣[٢] ، كما انخفض استهلاك الطاقة في الدول الصناعية الغربية في عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ ـ ولأول مرة منذ الخمسينات ـ بنسبة ٢٪ و٢,٦٪ على التوالي وانخفض استهلاك النفط في هذه الدول بنسبة ٥٪ و٤٪ مقابل معدل زيادة سنوية في النمو قدرها ٥٪ للطاقة و٧,٥٪ للنفط في الخمسينات والستينات حتى عام ١٩٧٣[٣] .

وفي مفهوم العلاقات الدولية أخذت الدول العربية المصدرة للبترول ـ بل وجميع الدول المصدرة ـ تنظر إلى قيام الوكالة الدولية للطاقة وأهدافها وبرامجها على أنها حدث سلبي في مسيرة العلاقات البترولية الدولية[٤] ذلك أنه بدلاً من أن تتفهم الدول المستهلكة الظروف التاريخية التي أحاطت ورسمت العلاقات بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية والركائز المجحفة التي كانت تستند إليها هذه العلاقات طوال ما يقرب من نصف قرن من الزمان ، فإن الدول المستهلكة آثرت أن تتكتل بتجمع للدول الصناعية

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي الثاني، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ ص ٢٣ .

(٢) تقرير الأمين العام السنوي الثاني ـ ص ٢٥ .

(٣) النفط ومصادر الطاقة البديلة، التقرير الثالث، الكويت نيسان (ابريل) ١٩٧٧، من منشورات المنظمة ص ١٩ .

(٤) مانع سعيد العتيبة ـ رسالة دكتوراه مقدمة الى جامعة القاهرة ١٩٧٧ ص ٧٠٩ .
كذلك: محمود رشدي ـ مستشار المنظمة، بحث بعنوان: « دور منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول في دعم التعاون الاقليمي بين اعضائها» مقدم إلى مؤتمر البترول العربي العاشر المنعقد في طرابلس (ليبيا) ١٦ ـ ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ ص ١٠ .

المستوردة للبترول وعلى رأسها الولايات المتحدة كجبهة موحدة لمناوأة الدول المنتجة في محاولتها لاسترداد حقوقها في ثرواتها الطبيعية وممارسة سيادتها على هذه الثروات وهي ممارسة مشروعة بموجب مبادىء القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة . وعلى الرغم مما ورد في أغراض الوكالة الدولية للطاقة من إعلان عن « تنمية علاقات التعاون مع الدول المنتجة للبترول والدول الأخرى المستهلكة له ومن بينها دول العالم النامي »[١] ، فإن الدول المنتجة للبترول بصورة عامة ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بوجه خاص ، ترى في الوكالة الدولية للطاقة أداة مجابهة وليس أداة تعاون[٢] . وقد كان يمكن أن يمر قيام الوكالة كحدث عابر لولا إتصال الموضوع بالطاقة وبمحاولة الدول الكبرى المستهلكة للعودة إلى الإمساك بزمام القيادة في السياسة العالمية للطاقة ولولا دخول الدول الصناعية المستهلكة بطريقة رسمية ومعلنة في كيان مكشوف يستهدف فرض سياسة معينة بصورة مباشرة[٣] .

ردود الفعل لدى الأقطار العربية المنتجة للبترول :

إزاء هذه التطورات تنادت الدول الأعضاء في المنظمة لدراسة هذا الموضوع الحيوي ومتابعته .

وقام مجلس وزراء المنظمة في اجتماعه العاشر المنعقد في دمشق بتاريخ ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٧٣ بتكليف الأمانة العامة بدراسة مبدئية لمسألة أزمة الطاقة ومصادرها البديلة للنفط[٤] . وتم تأليف لجنة فنية من

---

(١) في رأينا أن اقحام عبارة « دول العالم النامي» على هذا النص ينطوي على استعداء هذه الدول المستهلكة للبترول على الدول المنتجة.

(٢) وليد خدوري ـ مدير إدارة الاعلام والعلاقات العامة في المنظمة، مقابلة، الكويت ١٩٧٧/٩/٢١.

(٣) أحمد قسمت الجداوي ـ الملامح القانونية للوكالة الدولية للطاقة، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد الأول ١٩٧٥ ص ٦٨.

(٤) التقرير الأول عن أزمة الطاقة وتطوير بدائل النفط، من منشورات المنظمة أيار (مايو) الكويت ص ٥.

الدول الأعضاء والأمانة العامة كلفت بوضع تقرير يشمل الخطوط العريضة لهذه المسألة . وبعد عرضه على مجلس وزراء المنظمة في دورة انعقاده الحادية عشرة المنعقدة في الكويت في أيلول/سبتمبر ٧٣ أوصى المجلس بمتابعة الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً وتعمقاً[١] .

وتشير دراسات الأمانة العامة إلى أن هذه الأزمة وإن اتخذت أبعاداً مختلفة إلاّ أنها تركزت على إمدادات النفط واحتمالات نضوبه . وقد تبلورت الأزمة ببعدين مختلفين على النطاق العالمي : البعد الأول والقريب هو الاعتماد على البترول العربي وبروز أهميته . والبعد الثاني وهو على المدى المتوسط والبعيد إيجاد مصادر بترولية منافسة وبديلة للبترول العربي مع تطوير مصادر طاقة أخرى تحل محل البترول الآيل للنضوب في نهاية الأمر .

واتضح أن هذا الموضوع قد تشعب في بداية عام ١٩٧٤ ليشكل القضايا التالية :

١ ـ إيجاد مصادر بديلة موزعة جغرافياً وتطوير ما هو موجود منها والبحث عن البترول في أعماق البحار والمحيطات والأماكن النائية .

٢ ـ حل مشكلة النفقات الرأسمالية الباهظة التي يتطلبها تطوير هذه المصادر البديلة .

٣ ـ قضية إرتفاع أسعار البترول .

٤ ـ قضايا النضوب المتوقع ورغبة الدول العربية المصدرة له في توسيع قاعدتها الاقتصادية وتقويتها قبل حدوث ذلك . وبالتالي اتجاهها نحو تسخير ثروتها البترولية وما يعود عليها منها من عائدات نحو تنويع مصادر دخلها وتحسين مختلف قطاعاتها[٢] .

---

(١) التقرير الأول عن أزمة الطاقة وتطوير بدائل النفط، من منشورات المنظمة، أيار (مايو) ١٩٧٤ الكويت ص ٥ .

(٢) المرجع أعلاه ص ١٠ .

وتتابع الأمانة العامة دراسة هذا الموضوع وتقدم تقاريرها إلى مجلس وزراء المنظمة .

استنتاجات الأمانة العامة :

على ضوء الدراسات التي أجرتها المنظمة توصلت في مسألة الطاقة إلى جملة استنتاجات يمكن تلخيصها بما يلي :[1]

١ ـ بالنسبة إلى الطاقة عموماً استطاعت الدول الصناعية تخفيض استهلاكها في الطاقة لا سيما في مجال النفط . وإن كانت هذه الظاهرة غير قابلة للتكرار مع ازدياد النشاط الاقتصادي وزيادة عدد السكان إلا أنها تؤكد جدية هذا الاتجاه .

٢ ـ هناك اهتمام حقيقي لدى الدول الصناعية في تطوير مصادر جديدة للطاقة كالطاقة النووية والفحم .

٣ ـ تبين أن نوايا الدول الصناعية في تقليص اعتمادها على استيراد النفط العربي لم تكن أمراً عملياً بدليل زيادة اعتماد الولايات المتحدة على هذا النفط إذ أن حصة النفط العربي من مجموع استيرادات الولايات المتحدة قد ارتفعت .

٤ ـ بدأت أوضاع الطاقة تتجه مجدداً إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٧٣ من حيث زيادة الاعتماد على النفط لا سيما النفط العربي .

ومع هذا التزايد عادت المخاوف بشأن امداداته واحتمالات حصول أزمة نفط حقيقية قبل منتصف الثمانينات .

٥ ـ أما بالنسبة للانفاق على صناعة النفط والاستكشاف فهناك زيادة لدى الدول الصناعية أعلى من تلك التي لدى الدول المنتجة . واستمرار الضغط

---

(١) للوقوف على التفصيلات راجع :
التقريرين الثاني الثالث عن النفط ومصادر الطاقة البديلة ١٩٧٦ و١٩٧٧ من منشورات المنظمة .

على النفط العربي يجعل اهتمام الدول العربية المصدرة للبترول في تطوير احتياجاتها أمراً ذا أهمية بالغة .

من الاستنتاجات سالفة الذكر تنادي المنظمة الدول الأعضاء إلى اتخاذ سياسات واقعية تتماشى مع حاجة الدول المصدرة إلى التنمية من ناحية ومع الحفاظ على ثرواتها إلى أطول مدى ممكن من ناحية أخرى .

فقد أشارت الدراسات إلى أن احتياطات العالم من النفط كانت في نهاية ١٩٧٣ ـ ووفق إنتاج ذلك العام ـ تكفي لمدة ٣١ سنة بينما أصبحت في نهاية عام ١٩٧٦ تكفي لمدة ٢٩ سنة ووفقاً لإنتاج ذلك العام أيضاً . وإذا ما استمر نمو الطلب بالتزايد بنسبة ٤٪ حتى عام ١٩٨٥ و٢٪ حتى عام ٢٠٠٠ فإن الاحتياطات المذكورة ستنتهي في منتصف التسعينات[١] .

فكرة نفطي جديد :

إزاء هذه التصورات تدعو المنظمة إلى خلق فكر نفطي جديد وتصور شامل للتصرف الأمثل بالثروة النفطية ذلك أن وضع مثل هذا التصور والتخطيط يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه الأقطار الأعضاء في الوقت الحاضر لأن الأمر يتعلق في نهايته بتقرير المصير الاقتصادي لها سيما في الأمد البعيد وذلك لاعتماد اقتصاديات الأقطار المذكورة اعتماداً شديداً على سلعة واحدة مما يجعل اقتصادياتها معرضة إلى الاختلال وعدم التوازن لكونها اقتصاديات وحيدة الجانب Mono Economies في وقت تبدو الطبيعة الناضبة لهذه السلعة أكثر وضوحاً من أي وقت مضى . والمقصود بالتصرف الأمثل بالثروة النفطية هو تحديد الأهداف الأساسية بعيدة المدى لعملية استغلال الثروة النفطية في العالم العربي ووسائل تحقيق تلك الأهداف بما يحقق أفضل مردود إقتصادي من هذه العملية . وترى الأمانة العامة أن وضع قواعد مثل هذا التصور قد

(١) للتفصيل انظر المرجع المذكور سابقا.

أصبح ممكناً الآن ، ذلك أنه حتى تاريخ قريب كانت عملية تحديد الأهداف فيما يتعلق باستغلال الثروة النفطية العربية تتم من قبل المراكز الرئيسية للاقتصاد العالمي خارج الوطن العربي . ولم يكن ذلك ممكناً لولا اختلال ميزان العلاقات السياسية في السابق بسبب السيطرة الاستعمارية على المناطق المنتجة للمواد الأولية ومنها الأقطار العربية المنتجة للنفط ولكن الصورة القديمة هذه تغيرت الآن حيث يشهد عالمنا اليوم تحولات كبرى في العلاقات الدولية منها تصفية آثار الاستعمار القديم وإيقاف عمليات نهب مصادر الثروة الطبيعية في الأقطار المنتجة للمواد الأولية وذلك بخلق أسس جديدة في التبادل التجاري الدولي . ومن أهم مظاهر هذه التحولات استرجاع الأقطار المنتجة لحقها في ممارسة السيادة الفعلية على ثرواتها الطبيعية وبالتالي انتقال عملية اتخاذ القرارات الرئيسية إلى الأقطار المنتجة نفسها .

ولكن هذه التحولات تفرض مسؤوليات كبرى على عاتق الأقطار العربية المنتجة للنفط في تحديد استراتيجية الاستخدام الأمثل للثروة النفطية وتحويل النفط من مصدر للتمويل والجباية إلى ثروة اقتصادية[1] وذلك بقيام الأقطار العربية المنتجة بوضع سياسات بترولية تحقق التوازن الأمثل بين ضرورة الحصول على العائدات اللازمة لخططُ التنمية في تلك الأقطار وبين ضرورة المحافظة على الثروة البترولية كمصدر أساسي ـ ربما لبعضها وحيد ـ من مصادر الدخل الذي تعتمد عليه هذه الأقطار .

ويقول البعض[2] في تحليله للوصول إلى مثل هذه السياسة من

---

(١) أنظر: فاضل الجلبي ـ الأمين العام المساعد للمنظمة، بحث: استراتيجية الاستخدام الأمثل للثروة النفطية العربية، أساسيات صناعة النفط والغاز ١٩٧٦ ج ٢ ص ٣٤١ وما بعدها. ونود أن ننوه بأن المؤلف كان قد أعد هذا البحث عندما كان وكيلا لوزارة النفط العراقية وقبل توليه منصب الأمين العام المساعد للمنظمة، ولذلك هناك من يرى أن الآراء التي وردت في هذا البحث لا تمثل بالضرورة وجهة نظر المنظمة .

(٢) علي عتيقة ـ الامين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول: الحاجة إلى سياسة للمحافظة على الثروة النفطية في الدول المصدرة. نشرة المنظمة، العددان ٨، ٩ السنة الثالثة آب/ أغسطس وأيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ ص ١٤ وما بعدها.

التعديلات التي طرأت على الأسعار في عام ١٩٧٣ أنه: «لو أردنا التعميم يمكن القول بأنه لولا زيادة الأسعار عام ١٩٧٣ لاستهلك العالم احتياطه المعروف من النفط قبل نهاية القرن الحالي دون أن تتولد لديه الحوافز الاقتصادية للاستفادة حتى من الغاز المصاحب للنفط أو تطوير مصادر بديله للطاقة . ولو كنا أكثر تخصيصاً لرأينا أن زيادة أسعار النفط عام ١٩٧٣ قد أدت إلى التطورات الإيجابية التالية بخصوص المحافظة على الثروة النفطية :

١ ـ التقليل من الأسعار المسرفة للنفط ورفع كفاءة استخدام الطاقة .

٢ ـ زيادة الاستثمارات في طرق إنتاج النفط سواء في مناطقه التقليدية أو في الحقول الجديدة .

٣ ـ زيادة الاستثمارات في استغلال الغاز المصاحب للنفط والذي كان يحرق بكميات كبيرة .

٤ ـ زيادة الاستثمار في تطوير بدائل الطاقة » .

إن هذه التطورات تشير إلى أن الأسعار المرتفعة للنفط كانت ضرورية لصيانة الثروة البترولية للبلدان المنتجة والمستهلكة على السواء . وبالتالي فإن على أقطار (أوبك) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن تتعاون معاً في مجال الحفاظ على هذه الثروة وأن ترفع من مستوى الاستغلال الأمثل للاحتياطات المتوفرة منها وتزيد من النشاط الاستكشافي في أقطار (أوبك) وهذا الأسلوب من شأنه أن يغير من تضارب المصالح القائم بين المنتجين والمستهلكين .

ولكن لو فرضنا أن الدول المستهلكة امتنعت عن المساهمة في مثل هذا الأسلوب من التعامل ، فماذا سيكون موقف الدول المنتجة ؟ هل ستنتج ما يستوعبه السوق أم ستبحث لنفسها عن توازن لحاجاتها الوطنية وأولويات التنمية بما يحقق أعلى كفاءة ممكنة في استخدام مواردها النفطية؟

وفي رأينا أن هذا هو بيت القصيد فيما تسعى إليه وتنادي به المنظمة في محاولة تنسيق سياسة بترولية عربية موحدة فيما يتعلق بكيفية الوصول إلى أفضل استخدام

للثروة البترولية يحقق حاجات التنمية الوطنية من ناحية وإشباع حاجات السوق من ناحية أخرى والحفاظ على الاحتياطيات لأطول مدة ممكنة من ناحية ثالثة. وهذا هو التحدي الكبير الذي يواجه المنظمة في مهمتها، ذلك أن الدول العربية بالرغم من تنامي سيطرتها على مواردها النفطية، فهي ليست كلها في ظروف متشابهة بالنسبة لمسألة الافادة المثلى من الثروة البترولية وبالتالي فإن تحقيق سياسة عربية موحدة ليس بالأمر السهل[1]. ونتناول فيما يلي بإيجاز هذه الظروف وأثرها في توحيد السياسات البترولية العربية.

تفاوت الدول العربية وأثره على تقرير سياسة بترولية موحدة :

فمن جهة الاحتياطي النفطي المعروف، هناك تفاوت كبير جداً بين الأقطار العربية الأعضاء في المنظمة، إذ يوجد في بعضها إمكانات كبيرة جداً تؤهلها للإنتاج بمعدلات عالية، كالسعودية مثلاً، مما لا يشكل خطراً آنياً عليها بالنسبة للمحافظة على الثروه البترولية، بينما إمكانات البعض الآخر محدودة تجعل من الإنتاج بمعدلات عالية خطراً جدياً على عملية صيانة الثروة[2].

ومن حيث متطلبات التنمية الاقتصادية ومدى القدرة الاستيعابية للصرف عليها فإن التباين كبير جداً أيضاً، حيث أن بعض الأقطار العربية النفطية ذات قدرات استيعابية عالية جداً للصرف الرشيد على التنمية كالعراق والجزائر، بينما تقل هذه القدرة في البعض الآخر. ودرجات التفاوت في القدرة

---

(١) فاضل الجلبي ـ أمين عام مساعد المنظمة: إستراتيجية الاستخدام الامثل للثروة النفطية العربية، اساسيات صناعة النفط والغاز، من منشورات المنظمة، الكويت آذار (مارس) ١٩٧٦ ج ٢ ص ٣٤٩.

ويقول أيضا أن تحالف شركات البترول الأجنبية في حينه كان يحقق موقفا متجانسا Homogenous بينما موقف الدول العربية الحالي متباين Hetrogenous. مقابلة معه، الكويت ١٨/٥/١٩٧٨.

(٢) فاضل الجلبي ـ المرجع السابق، وانظر أيضا علي عتيقة: الحاجة إلى سياسة للمحافظة على مصادر الثروة النفطية في الدول المصدرة، نشرة المنظمة، العددان ٨، ٩ آب (أغسطس) وأيلول (سبتتمبر) ١٩٧٧، ص ١٦، ١٧.

الاستيعابية على الصرف الرشيد في التنمية تتوقف على عوامل عديدة أهمها مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي بلغها كل قطر ، والبنية الهيكلية للاقتصاد وتوافر استثمارات الأساس Infrastructure وتوفر القوة البشرية والكثافة السكانية ومستوى التقدم العلمي والتكنولوجي وغير ذلك من العوامل التي لا بد من تضافرها من أجل زيادة القدرة على الانفاق الرشيد .

وهناك أيضاً بين الأقطار العربية تفاوت في قدرتها على تنويع مصادر الدخل القومي من حيث توافر مصادر الثروة الطبيعية عدا النفط ، كالزراعة ومصادر الثروة المعدنية الأخرى ، ذلك أن بعض الأقطار العربية لها من مقومات التنويع ما يؤهلها للقيام باستثمارات متوازنة في قطاعات مختلفة ، مما لا يتوفر في البعض الآخر[1] .

ولا يفوتنا أيضاً أن نذكر أنه كان هناك تفاوت في درجة سيطرة الدولة على موارد الثروة النفطية وشكل وأدوات تلك السيطرة ، الأمر الذي جعل الممارسة الفعلية للسيادة الوطنية على مصادر الثروة النفطية مختلفة من قطر لآخر .

تصنيف الأقطار العربية المنتجة للبترول :

إن هذه الأوضاع المتفاوتة بين الأقطار العربية النفطية تمكننا من تقسيم هذه الأقطار إلى مجموعات ثلاث : ـ

١ ـ أقطار ذات امكانات نفطية عالية جداً وقدرة محدودة للنمو الاقتصادي المتسارع وتنوع الاقتصاد ، وبالتالي فإن امكانيات الصرف الرشيد للتنمية تكون أقل بكثير من قيمة الانتاج . من هذه الأقطار السعودية والكويت ، وإلى حد أقل دولة الامارات وليبيا وقطر .

٢ ـ أقطار ذات امكانات نفطية محدودة لا تسمح بالتوسع في الانتاج حماية للثروة النفطية ولكن لديها امكانات استيعابية كبيرة تساعدها على تنويع

(١) أنظر : Edith Penrose, Choices for the Oil exporting countries. MEES supplement 16 Jan. 1978, pp. 4 - 6.

الاقتصاد والصرف الرشيد على التنمية إلى الحد الذي قد يضطرها إلى الانتاج بأكثر مما تسمح به اعتبارات صيانة الثروة النفطية . وهذه الحالة تنطبق على الجزائر .

٣ ـ أقطار ذات امكانات نفطية عالية تقابلها امكانات عالية جداً للتنمية الاقتصادية والقدرة الاستيعابية للصرف الرشيد مما يؤهلها لتنويع الاقتصاد وتعجيل التنمية الأمر الذي يجعل زيادة انتاج النفط في مثل هذه الأقطار حافزاً للنمو. إن مثل هذا النموذج ينطبق على العراق[١] .

ولذلك فان اختيار الموازنات الفضلى بين متطلبات صيانة الثروة النفطية من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى أمر غاية في الصعوبة . ومع ذلك يمكن الوصول إلى بعض الأسس العامة التي يمكن أن تشكل قواعد لاستراتيجية مشتركة للاستغلال الأمثل للنفط العربي .

أسس التصرف الأمثل بالثروة البترولية العربية :

١ ـ فالأساس الأول هو التوصل إلى القيمة الفضلى للبترول العربي في إطار من التوازن الاقتصادي الدولي .

والواقع أن هذه المسألة لا يمكن طرقها على المستوى العربي فقط ، نظراً لوجود منتجين من غير الأقطار العربية كما هو معروف . ولذلك فإن معالجتها يجب أن تتم من خلال منظمة الدول المصدرة للبترول

(١) فاضل الجلبي ـ المرجع السابق ص ٣٥٠ ومن أجل المقارنة نذكر أن إنتاج بعض الدول الاعضاء كما هو في النصف الأول من عام ١٩٧٦ كان بملايين البراميل يوميا كما يلي:
الامارات ١,٩٠ مليون برميل يوميا.
الجزائر ١,٠٠ مليون برميل يوميا.
السعودية ٨,١٦ مليون برميل يوميا.
العراق ١,٨٠ مليون برميل يوميا.
ليبيا ١,٨٦ مليون برميل يوميا.
الكويت ١,٨٢ مليون برميل يوميا.
أنظر تقرير الأمين العام السنوي الثالث تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٦ ص ٢١ .

(أوبك)[1] . وكانت هذه المنظمة قد حققت خطوات هامة جداً في مسألة تسعير النفط بعد أن أخذت الأقطار المنتجة زمام تحديد الأسعار بنفسها واتخذت من الاجراءات ما يعكس تصحيحات مهمة غيرت جذرياً من الاتجاهات السابقة . ومع ذلك لم تفلح منظمة (أوبك) إلى الآن في إيجاد الأساليب الصحيحة لتحديد القيمة الحقيقية للنفط والمحافظة على تلك القيمة . فبينما تطالب الدول الصناعية بعدم تحريك أسعار البترول ، ترى الدول المنتجة ربط أسعار البترول بأسعار موارد الطاقة البديلة على أساس ما يولده كل مورد من طاقة[2].

والحقيقة أن موضوع سعر النفط يثير الكثير من المناقشات ، إذ يرى البعض أن زيادة الأسعار يمكن أن تصطدم بردود فعل المستهلكين وتؤدي إلى تقليص الطلب مما يفقد احتياطات النفط العربي قيمتها على الأمد البعيد ، كما تثير الحوافز لدى الدول الصناعية للمضي في تطوير مصادر الطاقة البديلة وتقليل اعتمادها على الطاقة المستوردة[3] . وعليه فان نتائج هذا الرأي ستكون أكثر وطأة على الأقطار التي تملك احتياطات كبيرة جداً بالقياس إلى الأقطار التي تمتلك احتياطيات صغيرة ، إذ من مصلحة الأولى أن يستمر الطلب على انتاجها بأسعار معتدلة ، بينما مصلحة الثانية هي في الحصول على أكبر عائد ممكن للنفط خلال فترة قصيرة نسبيا. ولذلك يتوصل أصحاب هذا الرأي إلى حل وسط هو أن يكون للنفط سعراً يمكن للمشترين التعايش معه ويضمن سوقاً مستمرة ومتنامية. وهذا الحل يتمشى مع مصلحة الأقطار

---

(١) سبق القول أن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لا تتداخل في مسائل تسعير البترول بل أن هذا الامر متروك لمنظمة (اوبك) التزاما من المنظمة العربية بقرارات الاخيرة وفقا لأحكام المادة (٣) من الاتفاقية المنشئة. انظر: علي عتيقة، الأمين العام للمنظمة، نشرة المنظمة، شباط (فبراير) ١٩٧٨، ملحق النشرة ص ٤٣ .

(٢) محمود أمين ـ أمين عام مساعد المنظمة: « نحو مؤتمر عربي للطاقة» مجلة العربي العدد ٢٣١ شباط (فبراير) ١٩٧٨ ص ٩١، ٩٢.

(٣) فاضل الجلبي ، المرجع السابق ص ٣٥١ .

ذات الامكانات الاحتياطية الكبيرة، كما أنه يضمن دخلاً مرتفعاً للأقطار الأخرى سواء في الحاضر أو المستقبل. ويستند أصحاب هذا الرأي إلى ردود فعل الدول الصناعية المستهلكة أثر الارتفاع الكبير للأسعار عام ١٩٧٣، ١٩٧٤، عندما اتخذت تلك الدول جملة من الاجراءات أدت إلى الاقتصاد في استهلاك الطاقة المستوردة والاتجاه نحو الطاقة المحلية وعلى رأس هذه الاجراءات انشاء (الوكالة الدولية للطاقة) في ١٨ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٤.

ويرى آخرون أن الطلب على الطاقة في العالم خارج الكتلة الاشتراكية يمكن أن ينمو على وتيرة ٤ ٪ سنوياً خلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٩٠ . وأن جميع اجراءات التحول نحو مصادر الطاقة البديلة يمكن فقط أن تؤدي إلى تقليص حصة النفط من الطاقة المستهلكة وان استهلاك العالم من النفط سيزيد من الان وحتى عام ١٩٩٠ . وبموجب حسابات أصحاب هذا الرأي سيبرز العالم العربي كمصدر رئيسي لمواجهة الطلب الاضافي سيما وأن إمكانيات الاكتشافات الجديدة تقع فيه وبكلفة أقل من مناطق أخرى[١]. وحتى لو استطاع العلم والتكنولوجيا من اجتياز العقبات التي تواجه تطوير مصادر أخرى للطاقة فإنه ستبقى للنفط استعمالاته. لذلك يتوصل أصحاب هذا الرأي إلى ضرورة الحفاظ على الثروة البترولية وجعلها أثمن من أن تحرق كوقود[٢].

فإذا كان الأمر كذلك فإنه من مصلحة جميع الأقطار العربية المنتجة أن تجعل أسعار النفط بأعلى مستوى ممكن حيث أن انخفاض وتيرة الزيادة في الطلب بسبب زيادة الأسعار يقابله مردود أعلى للاقتصاد العربي وبالتالي يكون ذلك في صالح كل مجموعات الأقطار العربية سواء تلك التي احتياطاتها كبيرة أم غيرها ذلك أن زيادة الأسعار بالنسبة للأقطار ذات الاحتياطات المحدودة

(٢) فاضل الجلبي . المرجع السابق .
علي عتيقة . الأمين العام للمنظمة . بحثه : الحاجة إلى سياسة للمحافظة على مصادر الثروة النفطية في الدول المصدرة . نشرة المنظمة . السنة الثالثة ، العددان ٨ و٩ آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) ١٩٧٧ ص ١٥ .

والقدرة الاستيعابية العالية ستهيء لها موارد متزايدة يمكن انفاقها على التنمية وأن كان باستنفاذ احتياطها . أما بالنسبة للأقطار العربية ذات الاحتياطات الكبيرة والقدرات الاستيعابية المحدودة فان السعر العالي يحقق لها أعلى مردود في الأمدين القصير والبعيد . أما ما قد يترتب على مواجهة الطلب من مزاحمة بين المنتجين في الأمد القصير ، فمسألة يفترض حلها عن طريق تنظيم الانتاج العربي وتنهيجه بما يحافظ على مستوى السعر الدولي وتوزيعه حسب متغيرات الطلب وفق مقاييس رشيدة . ولكن دراسات المنظمة في موضوع ايجاد السعر الامثل للبترول العربي ـ باعتباره الاساس الأول من أسس التصرف الامثل بالثروة البترولية العربية ـ هذه الدراسات تبقى ضمن الاطار النظري ولا تعدو كونها افكاراً تعرض بشكل اكاديمي على الدول الاعضاء لغرض القاء الضوء بشكل علمي مدروس على جوانب هذه المسألة دون أن يكون لذلك بالضرورة أثر رسمي لدى الدول الأعضاء لأن موضوع اسعار البترول ـ على ما سلف ذكره ـ لا تملكه المنظمة لأن له ابعاداً غير عربية . وهناك الاجماع من الدول الأعضاء على إناطة هذا الموضوع بمنظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) وهناك بطبيعة الحال تفاوت الدول العربية الأعضاء من حيث كمية الانتاج وطاقاتها الاستيعابية ومدى أثر ذلك على العوائد المالية التي تحتاجها تلك الدول واثر ذلك بدوره على منظورها للاسعار وبالتالي فأن دور الأمانة العامة للمنظمة يبقى ضمن نطاق التوصية والارشاد .

مقارنة :

أما في منظمة الفحم والصلب الأوروبية فإن الأمر يختلف . ففي موضوع الأسعار كانت الحكومات هي التي تتحكم به . ولكن (السلطة العليا) باعتبارها المسؤولة عن تطبيق المعاهدة أشارت إلى أن هذه الممارسات تخالف أهداف المعاهدة ورأت أن المجلس الوزاري للمنظمة هو الجهة المخولة بذلك بموجب نص المادة (٢٦) من المعاهدة الذي قضى بأن

المجلس يحقق التوافق بين السلطة العليا وبين الحكومات[١] . والواقع فإن مهمة المنظمة من الأساس كانت تدور حول الموضوع الرئيسي وهو ضمان امدادات كافية من المواد الأولية والطاقة بأسعار مناسبة[٢] . والمحافظة على سوق مشتركة مستقرة لا تتعرض للهزات والتقلبات .

وقد وضعت نصوص المعاهدة في يد السلطة العليا العديد من الأدوات القانونية التي تعالج بها المواقف المتغيرة في السوق للحفاظ على تماسكه واستقراره . ففي مجال المحافظة على مستوى الأسعار تستطيع المنظمة أن تمنع الشركات من الدخول في اتحادات تستهدف احتكار سلعة أو خدمة معينة وتتحكم في أسعارها . وهذا ليس من شأنه حماية المنتجين الصغار فحسب بل هو في صالح المستهلكين أيضاً إذ يؤمن لهم سوقاً واسعة للاختيار[٣] . وتستطيع الهيئة (السلطة العليا سابقاً) أن تطلب الانهاء الطوعي لمثل هذه الاتحادات وإلّا فإنها تصدر قرارات رسمية بحلها[٤] . كما تقضي المعاهدة على أنه ليس لأي عضو في المنظمة أن يفرض ـ بصورة مباشرة أو غير مباشرة ـ على منتجات دولة عضو أخرى أية ضرائب داخلية من شأنها أن تمنح حماية غير مباشرة لمنتجات أخرى . وعلى الدولة العضو أن تلغي أو تعدل أية أحكام تصدرها تتعارض مع هذا الغرض[٥] . وتتمتع الهيئة بصلاحيات واسعة لفرض الغرامات[٦] وتستطيع السلطة العليا بقوة المعاهدة أن تخول مفتشيها الدخول إلى الأماكن والمحلات وتفتيش السجلات واستنطاق الأشخاص ، وللدولة العضو التي تجري على اقليمها هذه التصرفات أن تشرك موظفيها مع ممثلي السلطة العليا عند القيام بذلك[٧] .

---

(١) أنظر: Usama Al Jamali, op.cit., p.82.

(٢) أنظر: European Community Today and Tomorrow op.cit., p.28- 29.

(٣) أنظر: European Community Today and Tomorrow op.cit., p.9.

(٤) أنظر: Dennis Swan, op.cit., p.37.

(٥) أنظر: B.A. Wortley, op.cit., p.71.

(٦) أنظر: B.A. Wortley, op.cit., p.79.

(٧) أنظر: B.A. Wortley, op.cit., p.105.

هذه أمثلة لما تستطيع السلطة العليا أن تقوم به في التدخل في الأسعار بصورة مباشرة . ولها بموجب نصوص المعاهدة أن تتخذ من الاجراءات ما يمكنها من الحفاظ على المستوى المطلوب من الأسعار بصورة غير مباشرة . ومن ذلك التدخل لمنع الاستغلال غير المشروع لموقع متحكم في السوق Dominant Position وهو الوضع الذي يحمي أحداً من المنافسة . وقد ورد هذا الحكم في المادة ٦٦ من معاهدة منظمة الفحم والصلب[١] .

كما وضعت المعاهدة في يد السلطة العليا وسائل لمنع المنافسات الضارة منها منع الجهود الجماعية التي تربك التنافس الاعتيادي وضرورة الحصول على تخويل سابق للموافقة على التجمعات التجارية . وبوجه عام فقد نصت المادتان ٨٦ ، ٩٠ من المعاهدة على امتناع الدول الأعضاء عن أية ممارسة لا تتماشى مع أغراض المنظمة[٢] . كما قضت المعاهدة أن تقوم السلطة العليا بتسهيل عمليات الاستثمار وذلك بمنح القروض إلى المشاريع أو بضمان القروض التي تحصل عليها المشاريع من جهة أخرى . وباجماع مجلس الوزراء تستطيع السلطة العليا المساعدة ماليا في الأعمال والمنشأت التي تساهم مباشرة وبصورة رئيسية في زيادة الانتاج أو تخفيض تكاليفه أو التي تسهل عملية التسويق[٣] .

وفي مجالات الدعم المالي للمشاريع أجازت المادة (٩٢) من المعاهدة منح المعونات « ذات الصفة الاجتماعية » أو « لاصلاح الأضرار الناتجة عن كوارث طبيعية » أو « للتعويض لبعض المناطق الألمانية عن خسائرها التي تنجم عن تقسيم ألمانيا »[٤] . والمعونات التي تقدم إلى الصناعات يشترط فيها ألاّ تخلق وضعاً تنافسياً أفضل لصناعة على أخرى أي أن غرض المعونة

---

(١) أنظر: B.A. Wortley, op.cit., p.72.

(٢) أنظر: Usama Al Jamali, op.cit., p.155- 156.

(٣) أنظر: Usama Al Jamali, op.cit., p.160.

(٤) أنظر: B.A. Wortley, op.cit., p.69- 70.

يجب أن يكون معادلة الخسائر كما يشترط أن تكون بالاختيار ، أي تمنح لأولئك الذين يحتاجونها فعلاً وليس بشكل عام ، كما أنها تكون مؤقتة وتنازلية لكي تشجع متسلم المعونة على محاولة تحسين وضعه بحيث يصبح مكتفٍ ذاتياً[١] . وهناك أيضاً سياسة القروض وذلك لتمويل الاستثمارات في المناطق الأكثر حاجة[٢] .

من هذا العرض نجد أن السلطة العليا عند قيام منظمة الفحم والصلب الأوروبية كانت في الأصل تتمتع بصلاحيات واسعة للتدخل بالأسعار ومنع الاحتكار والحفاظ على سوق موحدة ومستقرة وهو أمر ليس له شبيه لدى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . وعندما قامت المنظمة الاقتصادية الأوروبية EEC على الوجه المعروف أصبحت سياسة الأسعار من أهم المجالات التي يتدخل فيها المجلس الوزاري ـ بناء على اقتراح الهيئة ـ فيقوم المجلس في كل سنة بوضع سقف أو دليل لأسعار المنتجات الرئيسية للأشهر الاثني عشر التالية ، وهذا هو السعر الذي يتوقع أن تباع به السلع في السوق الاعتيادية . وحيث أن هذا السعر لا يتحقق دوماً لذلك يضع المجلس سعراً آخراً يسمى (سعر التدخل) . فإذا عرضت المنتجات للبيع إلى (وكالة التدخل) فعلى هذه أن تشتريه بسعر التدخل أما للخزن أو لاعادة البيع . وتوضع للصادرات والمستوردات أسعار جديدة لا يجوز تخطيها . فإذا كانت الأسعار على الحدود الدولية أقل من السعر الحدي تفرض عليها ضريبة استيراد لرفعها إليه . والعكس في حالة التصدير ، فإذا كانت أسعار المنظمة أعلى يدفع للمصدرين (دعم التصدير) وإذا كانت أوطأ فرضت عليها ضريبة لمنع التصدير الزائد . وهذه الاجراءات هي لسد الفجوة بين سعر المنظمة والسعر العالمي[٣] .

وفي قطاع الصلب اتخذت الهيئة ـ السلطة العليا سابقاً ـ اجراءات دعم

---

(١) أنظر: B.A. Wortley, op.cit., p.71.

(٢) أنظر: European Community Today and Tomorrow op.cit., p.38.

(٣) أنظر: European Community, op.cit., p.24.

الأسعار للمدى القصير وذلك بمنع التخزين وبتوسيع نظام الحد الأدنى لأسعار الصلب المنتج في المنظمة . وهناك خططاً مدعمة بأموال المنظمة لاعادة هيكل صناعة الصلب للمدى الطويل . ومثل ذلك تقوم المنظمة حالياً باعادة هيكل صناعة بناء السفن مدعمة جزئياً بأموال المنظمة وجزئياً بعقد اتفاقات مع الدول المصدرة الأخرى[1] .

وقد تمكنت الهيئة مؤخراً من الحصول على موافقة المجلس على خطة لتشجيع درجة أعلى من التنسيق والاقلال من تقلبات الأسعار . وتشمل هذه الخطة :

١ ـ ادامة مسيرة الدول الأعضاء على سبل متقاربة وتنسيق سياسات المدى القصير وتحقيق درجة أكبر من التماسك بين عملاتها .

٢ ـ تنسيق أوسع في مجال الضرائب والحريات الأربع وهي حرية انتقال الأشخاص والخدمات والمنتجات ورؤوس الأموال .

٣ ـ ايجاد مدخل منسق لاعادة هيكل الصناعة خاصة في قطاع الصلب وبناء السفن .

ويرى البعض أنه إذا تم ذلك فإنه سيعتبر طفرة كبيرة إلى الأمام تهيء المنظمة إلى درجة أكبر من الاتحاد بما في ذلك وحدة العملة[2] . إذن فالمنظمة الأوروبية ، في مسألة الأسعار ، تتدخل تدخلاً واسعاً بصورة مباشرة وغير مباشرة سواء بتحديد الأسعار أو الاجراءات الأخرى التي تساعد على استقرار السوق وتفادي التقلبات . وهذه أمور خولتها اياها نصوص المعاهدة من ناحية وطبيعة المنظمة باعتبارها (فوق الدول) من ناحية أخرى ، وهي

---

(١) أنظر: European Community, op. cit., p.29.

(٢) أنظر: European Community, op.cit., p.22.

صلاحيات وتصرفات قانونية لا نجد لها شبيها لدى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

٢ ـ والأساس الثاني ، هو ايجاد العمر الأمثل لاحتياطات النفط العربية .

والمقصود بايجاد العمر الأمثل ليس اكتشافه وانما القرار عليه منذ الآن ، بمعنى أن كل دولة عربية منتجة تقوم برسم سياسة الانتاج فيها على أساس عمر محسوب لاحتياطياتها سبق لها أن قررت عليه وقبلت به بعد أن تبين لها أنها حتى ذلك الحين تكون قد خططت لاقتصادها الوطني أن يكون مكتفياً بدون هذه الاحتياطات إلّا إذا اكتشفت مناطق جديدة لديها وظهر احتياطي جديد .

واليوم وبالرغم من تنامي سيطرة الدولة في الأقطار العربية على الموارد النفطية ، فإن سياسات الانتاج في الجزء الأعظم منها لا تزال متأثرة بالتقاليد التي وضعتها الشركات الأجنبية من حيث اخضاعه إلى عوامل السوق البحتة وابقاء عنصر الجباية أساساً لتحديد وتائر الانتاج ومحاولة الحصول على أعلى دخل وإلى أقصى حد تستوعبه السوق[١] . وتشير مستويات الانتاج في الدول النفطية الأخرى إلى أن هذه الدول لم تعط بعد أولوية كبرى للمحافظة على الثروة النفطية في سياساتها الوطنية . وقد جعلت السياسات الاقليمية والوطنية المعقدة وأهداف التنمية الطموحة والانفاق على الدفاع، جعلت سياسة المحافظة على الثروة النفطية لهذه الدول تقتصر على مجموعة من المبادىء التقنية الخاصة بإدارة المكامن النفطية ومن النادر أن أخذت العوامل الاجتماعية والاقتصادية بجدية كافية في تكوين سياسات الانتاج[٢] .

والواقع أن مسألة ايجاد أعمار الاحتياطيات وترشيد الانتاج بناء عليها هي

(١) فاضل الجلبي ـ المرجع السابق ص ٣٤٦.
(٢) علي عتيقة ـ المرجع السابق ص ١٧ .

مسألة أساسية لمتطلبات التنمية في كل قطر من الأقطار العربية المنتجة ، لا سيما اذا كانت شحة النفط هي الأكثر احتمالاً . فبالنسبة للأقطار ذات القدرة الاستيعابية الواطئة للانفاق الاستثماري وذات الامكانات المحدودة لتنويع الاقتصاد يكون من غير مصلحتها استنفاذ الاحتياطي بسرعة للحصول على أموال هي غير قادرة على صرفها حالياً ولا بإمكانها خلق مصادر دخل مستقلة ومتجددة ذاتياً للمستقبل .

أما بالنسبة للأقطار ذات الامكانيات الاستيعابية العالية والامكانات الطبيعية والبشرية الكافية لتنويع الاقتصاد ، فإن النظر إلى مسألة عمر الاحتياطي فيها تختلف . فإن استنفاذ الاحتياطي في هذه الأقطار يمكن أن يمثل عملية تحويل المصادر المالية الناتجة عن تصدير النفط الخام إلى ثروة اقتصادية بخلق مصادر دخل ذاتية ومتجددة الأمر الذي يجعل خطورة الاستنفاذ أقل منها في حالة الأقطار الأخرى[١] .

ولذلك فإن المعيار في هذه المسألة هو التعامل مع احتياطي النفط على أساس الحصول على أعلى قيمة للنفط المستخرج مع تحديد حجم الانتاج على ضوء الامكانيات الفعلية في تحويل الموارد المالية إلى موارد اقتصادية[٢] . أي الانتاج على قدر الحاجات الفعلية للانفاق الرشيد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولكن تطبيق هذا المعيار ليس بالأمر السهل ، اذ تدرك المنظمة أن ذلك يعنى تغيير أحجام الانتاج في الأقطار العربية بشكل جذري بحيث يزاد في الأقطار ذات الامكانات الاستيعابية العالية للانفاق على

---

(١) فاضل الجلبي ـ المصدر السابق ص ٣٥٥ وانظر ايضا:
Edith Penrose. Choices for the oil Exporting countries- MEES supplement, 16 Jan. 1978, pp.4 - 5.

(٢) علي عتيقة ـ الأمين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول. محاضرة بعنوان: النفط والتنمية والوطن العربي، من سلسلة محاضرات الدورة الثانية في أساسيات صناعة النفط والغاز. جريدة (الوطن) الكويتية ٦، ٧، ٨ شباط (فبراير) ١٩٧٨.

التنمية ويخفض في الأقطار ذات القدرات المحدودة على الانفاق . وهو أمر محفوف بالعديد من الاعتبارات والمصاعب . هذا من ناحية .

ومن الناحية الأخرى فالمشكلة ذات وجه آخر . وهي أنه إذا أخذت القدرات الانفاقية في الأقطار العربية مجموعة كأساس لتحديد حجم الانتاج فإن الحسابات تشير إلى ضرورة تخفيضه في المنطقة إلى حد يقل كثيراً عن حاجات الطلب الفعلي للطاقة المستوردة في الأقطار الصناعية مما يمكن أن يجابه بمقاومة شديدة ويؤدي إلى اضطراب شديد في الاقتصاد الدولي . لذلك يرى البعض أنه لا بد من اللجوء إلى منهج مشترك للانتاج يرسم على صعيد منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) للتأثير في الطلب العالمي من ناحية وخلق الحوافز للمستهلكين لاستعمال النفط في المجالات ذات القيمة العالية والتي يصعب فيها الاستغناء عن النفط من ناحية أخرى[١] .

وقد بدأت بعض ظواهر مثل هذا الفكر تبدو لدى بعض الأقطار العربية المنتجة . فالكويت وليبيا لجأتا إلى المحافظة على المخزونات البترولية لأن احتياطياتها المعروفة محدودة ولأن عدد سكانها قليل وحاجاتها للتنمية محدودة هي الأخرى[٢] . ولكن هذا النموذج لا ينطبق على الجزائر مثلاً إذ برغم أن نسبة الاحتياطي للانتاج هي نسبة صغيرة إلا أن عدد السكان واحتياجات التنمية لا يبرران مثل هذا القيد[٣] .

ففي الكويت مثلاً صرح وزير النفط « أن النفط يشكل ٩٠ ٪ من مجموع ايرادات الكويت بكافة مراحل الصناعة النفطية ، وازاء هذه الأهمية الكبرى للنفط فإن الحكومة تعمل من أجل تحقيق الاستفادة من هـذا المورد بمـا يتفق

---

(١) فاضل الجلبي ـ المرجع السابق ص ٣٥٥، ٣٥٦.

(٢) أنظر: Elizabeth Monroe and Robert Mabro — Oil Producers and Consumers: Conflict or cooperation pp.23- 27.

(٣) Ibid.

والأهداف القومية واستغلال الغاز المصاحب للنفط والذي كان يحرق معظمه قبل تملك الدولة لثروتها النفطية »[1] .

وفي مجال المحافظة على الثروة البترولية اتجهت السياسة البترولية في الكويت إلى استغلال الموارد البترولية لأطول فترة ممكنة وذلك للحيلولة دون استنزافها وضمان مستقبل ورفاهية الأجيال القادمة ولذلك شرع قانون (المحافظة على الثروة البترولية) الرقم ١٩ في ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٧٣ والذي كان مجلس الأمة قد أقره في نيسان (ابريل) ١٩٧٢[2] لغرض تحديد الاطار القانوني والتنظيمي لمبدأ المحافظة على الثروة البترولية . ويبلغ الحد الأقصى للانتاج المسموح به قانوناً ثلاثة ملايين برميل يومياً .

أما في المملكة العربية السعودية فتبدو الصورة بشكل آخر . فعلى الصعيد العام تناقلت الأنباء أن شركة (أرامكو) قد بدأت باعداد برنامج لزيادة انتاج البترول اعتباراً من عام ١٩٨٠ وهذا البرنامج يتضمن انتاج ١٤ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٠ و١٦ مليون برميل يومياً بعد سنوات . كما صرح (جيمس شليسنغر) وزير الطاقة الأمريكي أن السلطات السعودية قررت زيادة انتاجها إلى ١٢ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٢[3] .

أما على الصعيد التفصيلي بالنسبة لانتاج البترول السعودي ، فهناك أيضاً خططاً لتحقيق درجة من التوازن بين انتاج الأصناف المختلفة من البترول . فقد كشف مسؤول سعودي كبير النقاب عن أن المملكة العربية السعودية قد تبنت خطة لمعادلة انتاجها من النفط بنوعية الخفيف والثقيل مما تنطوي على اختصار جذري لصادراتها من النوع الخفيف . وأن هذه الخطة

---

(١) من كلمة وزير النفط الكويتي عبد المطلب الكاظمي عند تدشينه ناقلة الغاز الكويتية الأولى. جريدة (القبس) الكويتية، العدد ٢٠٠٤ في ١٨/١٢/١٩٧٧ .

(٢) نفط الكويت ـ حقائق وأرقام، ١٩٧٧ ، عن وزارة النفط الكويتية ص ٢٢٦ .

(٣) جريدة (القبس) الكويتية ـ العدد ٢٠٤٨ في ٣١/١/١٩٧٨ .

تهدف إلى زيادة المبيعات من البترول الثقيل الأمر الذي لم يصادف ارتياحاً لدى الدول الصناعية المستوردة نظراً لارتفاع تكاليف تقطيره فضلاً عن ضعف قابليته للاستخدام في صناعة المواد البتروكيماوية . وتقضي الخطة المذكورة أن تخفض الصادرات من النفط الخفيف إلى نسبة ٦٥ ٪ من مجموع الانتاج بعد أن كان هذا النوع يشكل ٧٠ ٪ من الانتاج الاجمالي[١] . أما في العراق فيقول وزير النفط العراقي أن بلاده تعير أهمية كبيرة لمعرفة كامل الاحتياطات من أجل قيام تخطيط سليم ومتكامل لمشاريع التنمية العراقية[٢] .

هذه الأمثلة التي نسوقها للتدليل على إهتمامات الدول الأعضاء في المنظمة في التوصل إلى سياسة فضلى لإنتاج البترول تحقق التوازن ما بين حاجاتها الوطنية والطلب العالي ، وسواء أكانت إستجابة لما تنادي به المنظمة أم أنها تفاعل مع التيارات والمؤثرات الدولية ، فإنها تشير بوضوح إلى مدى تأثير الأسس التي تنادي بها المنظمة في مسألة الوصول إلى أفضل تصرف بالثروة البترولية العربية.

وهنا أيضا لا تنفرد الدول العربية الأعضاء في المنظمة في معدلات الانتاج لأن هذا الأمر هو الآخر متروك إلى منظمة (اوبك) التي تشترك في عضويتها دول غير عربية على الوجه المعروف.

نستنتج من كل هذا أن مسألة تقرير حجم الإنتاج سواء على صعيد دول المنظمة مجتمعة أو على الصعيد القطري ، هي الأخرى خارج سلطات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . وهي كمسألة الأسعار ذات أبعاد تتجاوز المصلحة الذاتية للدول الأعضاء لأسباب عديدة أهمها حصة البترول العربي من مجموع إنتاج الدول المصدرة والذي يمثل إلتزام هذه الدول نحو الاقتصاد العالمي ، ومنها تفاوت الدول الأعضاء في نظرتها إلى احتياطها من البترول

---

(١) جريدة (الانباء) الكويتية ـ العدد ٨٤٣ في ١٩٧٨/٥/٨ .

(٢) عالم النفط ـ العدد ٥٠ ـ ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٧٨ ص ٣.

مقاساً بقدرتها على إنفاق العوائد المتأتية عنه . وبالتالي يمكن القول أن سياسات الإنتاج لدى دول المنظمة هي سياسات قطرية بحتة إذا ما نظر إليها من زاوية مهام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . ولم يصل إلى أيدينا أن درجة من التنسيق والتكامل في هذا المجال قد تمت ضمن إطار مجموعة الدول الأعضاء ، بل بقي دور المنظمة محصوراً إلى الآن بالدراسات والتوصيات وما تنادي به من مبادىء وقواعد ليست ملزمة .

أما في منظمة الفحم والصلب الأوروبية ، فإن مسألة الإنتاج وتنسيق سياساته تختلف هي الأخرى على ما سنراه الآن .

مـــقارنـــة :

جاءت معاهدة الفحم والصلب الأوروبية لتقضي في الأصل أن تخطيط الإنتاج هو من صميم أعمال المنظمة . فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة (٤٦) من المعاهدة على أن تخطيط الإنتاج بعيد المدى ووضع الأهداف العامة للتحديث والتجديد وتوسيع قابلية الإنتاج يجب أن تجري دورياً[١] .

وسبق القول أن السلطة العليا كانت في مطلع قيامها قد ألّفت لجنة خاصة لإعداد دراسات تفصيلية عن مختلف جوانب الأهداف العامة للمنظمة وطلبت إليها التقدم ـ من بين مهام أخرى ـ بتنبؤات ووسائل ودراسة كلف الإنتاج[٢] . وبناء على تقرير اللجنة قامت السلطة العليا بتحديد الأهداف حسب الحاجات التقريبية من ناحية وإمكانية الإنتاج من ناحية أخرى حتى عام **١٩٦٥** بالنسبة للصلب . أما بالنسبة للفحم ، فنظراً للاستثمارات بعيدة المدى التي تتطلبها هذه الصناعة فإن أهدافها قدرت حتى عام **١٩٧٥** وأشارت السلطة العليا إلى أنه لتحقيق تلك الأهداف ـ وهي مبنية على الحاجات ـ فإنه من

---

(١) أنظر: Usama Al Jamali, op.cit., p.177.

(٢) أنظر: Usama Al Jamali, op.cit., p.180.

الضروري أن تكون السياسة الاقتصادية توسعية وأن هيكل الأسعار يجب أن يصمم ليساعد على زيادة الإنتاج[1] .

ونظراً لاختلاف الأحوال في هذه الصناعات وتغير الظروف الاقتصادية ، فإن السلطة العليا لم تضع قواعد تلقائية جاهزة التطبيق وإنما لجأت، لوضع الأهداف العامة وتطوير التنبؤات ذات المدى البعيد ، إلى تفسير المعاهدة في ظل إختلاف الظروف والأحوال . فالأهداف العامة كانت مجرد دليل للمشاريع عند وضع خطط استثماراتهم وكانت أيضاً استنتاجات مستندة على توقعات للوضع الاقتصادي .

ولذلك فإن مسألة التنسيق ضمن إطار المنظمة كانت تستدعي أمرين . فعلاوة على أن الأسعار يجب أن تكون بمستوى تنافسي -وهو الأمر الذي تناولناه سابقاً- فإن الاحتياجات يجب أن تؤمن لعدة سنوات مقبلة[2] .

وفي مجال الفحم لم يكن الاستهلاك المقدر أساساً واقعياً لتقرير كمية الإنتاج المطلوبة لأن المنظمة لم تكن مكتفية ذاتياً في إمدادات الوقود ولذلك لم يكن بالمستطاع القرار سلفاً على تغطية كل الاحتياجات من إنتاج المنظمة . ولذلك بنيت تقديرات الحاجة إلى الفحم والصلب على أساس التوسع العام في إقتصاديات السوق . وفي وضع أهداف الفحم قدرت السلطة العليا أن على هذا القطاع أن يتكيف مع الموقف الجديد . فبينما كانت الخطط مبنية على أساس أنه المصدر الوحيد للطاقة في القرن التاسع عشر ، فإن هذه الصناعة أصبحت تواجه منافسة حادة ومتزايدة من مصادر طاقة أخرى . وكان من البديهي مع تنامي الآلة الصناعية للدول الغربية أن الطلب على الفحم لم يعد أكثر من جزء من احتياجات الطاقة ككل ، وأن كميات الاستهلاك منه ستزيد على طاقة الإنتاج في دول المنظمة وبالتالي ستزداد الثغرة اتساعاً بين الحاجة والإنتاج وسيزداد تبعاً لذلك الاعتماد على الطاقة

(١) أنظر: Usama Al Jamali, op.cit., p.177.

(٢) أنظر: Usama Al Jamali, op.cit., p.181.

المستوردة . ولذلك طالبت السلطة العليا بما يلي :

١ ـ زيادة البحث عن الفحم وتحسين سبل استخراجه وإنشاء المساكن للعمال لاجتذابهم إلى مناطق الفحم .

٢ ـ تطويع الإنتاج للإستهلاك وذلك بتصنيف أنواع الفحم حسب حاجات الاستهلاك .

٣ ـ رفع قيمة الفحم المنتج بتحويله إلى مصادر أخرى أو منتجات مشتقة منه[١] .

ذلك أن السلطة العليا أدركت أن أية محاولة لتغطية أقصى احتياجات الفحم من إنتاج المنظمة نفسها ربما كان يعني استثمارات جديدة مشكوك في جدواها المالية أو كانت تقود إلى إمكانية إنتاج أعلى ولكن إذا ما استغلت هذه الإمكانية لجزء من الوقت فقط فإنها كانت ستؤول إلى مشكلة بطالة حادة وهي نتيجة ما كان بوسع السلطة العليا قبولها[٢] . ولذلك فالمسألة لم تكن في تعيين مقدار مطلق يمثل الإنتاجية المرغوب فيها ، بل كانت في الحقيقة التوصل إلى الأحوال والظروف والاجراءات التي يمكن في ظلها تحقيق تلك الإنتاجية على وجه إقتصادي . ولذلك انصبّ إهتمام السلطة العليا على التحديث والتخطيط طويل الأمد للإنتاج وتوسيع الإنتاجية[٣] . وتحاول السلطة العليا ، فضلاً عن ذلك ، خلق درجة من التكامل بين مختلف أنواع الطاقة . وكما هو الحال في إختلاف ظروف الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في درجة إمكانيتها لقبول سياسة إنتاج موحدة ، فإن من أكبر العوائق نحو إنشاء سياسة عامة لدى منظمة الفحم والصلب الأوروبية ، كان أيضاً اختلاف درجة اعتماد كل دولة عضو على الطاقة المستوردة واختلاف إمكانية الإنتاج واختلاف الضرائب والتسعير . وقد إتضح للسلطة العليا أنه في ضوء هذه الاختلافات لا يمكن التوصل إلى سياسة عامة إلاّ تدريجياً .

---

(١) أنظر: Usama Al Jamali, op.cit., pp.178- 179.

(٢) أنظر: Usama Al Jamali, op.cit., p.181.

(٣) أنظر: Usama Al Jamali, op.cit., p.182.

أي أنه مثلما هناك تفاوت في أحوال الدول العربية في موضوع انتاج البترول حسب طاقاتها الاستيعابية واحتياطاتها، فإنه في منظمة الفحم والصلب الأوروبية هناك تفاوت في مواقف الدول الأعضاء من هذه المسألة.

وعلى الرغم من أن هدف الاكتفاء الذاتي بعيد المنال (وكان الهدف الذي وضع عام ١٩٧٤ لعام ١٩٨٥ هو ٥٠٪) فإن المنظمة تستهدف تقليل الاستيرادات لأسباب تتصل بضمان امدادات أمينة وتطوير مصادر بديلة للطاقة[١] . وتخضع مستوردات الفحم للرقابة بغرض إدامة التوازن اللازم بين الموارد الذاتية والامدادات المستوردة . كما يخضع قطاع البترول هو الآخر إلى تعليمات المنظمة للوقوف بوضوح على أحوال السوق واحتمالاته واستيرادات وصادرات البترول الخام ومشتقاته والاستثمارات في مصافي التكرير . ومثل هذا ينطبق على الغاز والكهرباء . وتجرى مراجعة هذه الأسس والاعتبارات لخلق التكامل المطلوب بين مختلف مصادر الطاقة[٢] .

يتضح مما مر أعلاه أن السلطة العليا لمنظمة الفحم والصلب الأوروبية معنية عناية تامة بسياسة الإنتاج مثلما هي معنية بسياسات الأسعار . وهذا لا يعني أن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ليست هي الأخرى معنية بهذين الموضوعين الجوهريين ، إنما الفارق في الحالين هو أن السلطة العليا لمنظمة الفحم والصلب الأوروبية قادرة بقوة النصوص على إصدار قرارات وتعليمات ملزمة إلى الدول الأعضاء بحكم كونها منظمة (فوق الدول) بينما لا تملك الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ولا مجلسها الوزاري مثل هذه القدرة القانونية لإلزام الدول الأعضاء بإتباع سياسة موحدة . وبينما نجد أن هدف منظمة الفحم والصلب الأوروبية موحد وواضح وهو ضمان استمرار إمدادات المنظمة وتفادي التقلبات ، فإن في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أهدافاً قطرية تختلف من عضو إلى عضو . وفي

---

(١) أنظر: Usama Al Jamali, op.cit., p.182.

(٢) أنظر: European Community Today and Tomorrow op.cit., p.31.

الوقت الذي تمتلك منظمة الفحم والصلب الأوروبية وسائل لتحقيق السياسات الموحدة مثل التدخل في الأسعار وفرض الضرائب ومدفوعات الدعم وتقليل الفوارق في استعمالات الطاقة بين الدول الأعضاء[1] ، فإن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لا تملك مثل هذه الأدوات القانونية . وعلى أية حال فهذا هو الفارق الجوهري في طبيعة وسلطات كل من المنظمتين .

وننتقل الآن إلى الأساس الثالث من أسس التصرف الأمثل بالبترول العربي الذي تنادي به المنظمة من ضمن السياسات التي توصي الدول الأعضاء بأتباعها .

٣ ـ والأساس الثالث من أسس التصرف الأمثل بالبترول العربي ، هو دمج الصناعة البترولية بالاقتصاد الوطني .

والحقيقة أن النقطة المحورية في التصور الذي تنادي به المنظمة ، هي إخراج قطاع النفط من عزلته التي فرضها عصر الامتياز ، وذلك عن طريق دمجه بالاقتصاد الوطني وجعله محور وماكينة النمو الاقتصادي المتسارع داخل الأقطار العربية المنتجة للبترول بحيث ينقلب النفط من مصدر مالي إلى مصدر للثروة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل وخلق مصادر متجددة ذاتياً . ولكن تحقيق هذا الهدف ليس ـ هو الآخر ـ بالأمر الهين ، ذلك أن حالة التخلف الاقتصادي والتكنولوجي التي تعاني منها الأقطار العربية المنتجة للبترول بصورة عامة ووجود الفجوة التكنولوجية الكبيرة التي تفصلها عن العالم الصناعي المتقدم وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية ، ونظام التجارة الدولية ، إنما هي أمور من شأنها أن تجعل هذه العملية عسيرة ما لم تكن ضمن إطار عربي مشترك يهدف إلى تحقيق التكامل والإندماج للاقتصاد العربي نفسه في الأمد البعيد[2] .

---

(١) أنظر: Usama Al Jamali, op.cit., pp.654- 657

(٢) فاضل الجلبي ـ المرجع السابق، ص ٣٥٧.

ونظراً لسعة هذا الموضوع وأهميته ، ولأنه في نظرنا يختلف اختلافاً جوهرياً عن أسس التصرف الأمثل بالثروة البترولية العربية كبترول خام ، كما أنه يتعلق بما يجب التخطيط له بعد تطبيق سياسة التصرف الأمثل بالثروة البترولية ويتناول ما بعد ذلك ، لذا نكتفي بهذه الكلمة القصيرة على أن نعالجه بشكل مستقل في المبحث الثاني من هذا الفصل .

والمنظمة من خلال اهتمامها بموضوع الحفاظ على الثروة البترولية لا تترك الأمر للدراسات الداخلية فقط ، بل تلاحق الموضوع على الصعيد الدولي وتشارك بالمؤتمرات والندوات الاقليمية والدولية التي تتصل بهذا الموضوع ، وذلك لغرض إيصال وجهة نظر المنتجين إلى الدول الصناعية والوقوف على مرامي هذه الدول واقتباس الأفكار لاتخاذ مواقف مقابلة . ويمكن تلخيص ما انتهت إليه المنظمة من هذه المشاركة ان ما تريد أن تقوله الدول المستهلكة للدول المنتجة هو باختصار تام ما يلي :

١ ـ أن الدول المستهلكة تبذل جهوداً كبيرة في تقييد استهلاك الطاقة مع المحافظة على مستوى النمو الاقتصادي لشعوبها بعد أن تبين لها أن الاسراف في استهلاك الطاقة قد بلغ مداه إذ أن معدل استهلاك الفرد في دولة كأمريكا قد بلغ ضعف معدل ما يستهلكه الفرد في ألمانيا الغربية مثلاً . وأن العالم يستطيع أن يستهلك نصف ما يستهلكه حالياً ، إذا ما أحسن استخدام الطاقة ولكن ذلك إلى وقت . فإذا ما طبق العالم قواعد الحفاظ على الطاقة فإنه يستطيع اقتصاد ١٠٪ من الطاقة المستهلكة حتى عام ١٩٨٥ و ٣٥٪ حتى عام ٢٠٠٠ و ٤٨٪ حتى عام ٢٠٢٠ .

٢ ـ أن الدول الصناعية المستهلكة تحاول تحريك موارد البترول المعطلة سواء ما يوجد منها في الحقول المكتشفة بزيادة معدلات استخلاص البترول منها أو بالكشف عن حقول جديدة . كذلك تحاول تحريك موارد الطاقة البديلة .

٣ ـ لذلك تطلب الدول الصناعية من دول البترول إعطاءها الوقت الكافي لتطوير ما لديها من موارد بديلة وأن تضع ـ دول البترول ـ ما لديها من بترول تحت تصرف الدول الصناعية حتى تنتهي من ذلك وأن لا تقيد إنتاجها من البترول ولا ترفع أسعاره .

٤ ـ وأخيراً . . تطلب الدول الصناعية أن تطمئن الدول المنتجة وأن لا تخشى على مواردها من تحرك الموارد البديلة لأن البترول سيظل القوة المحركة لوسائل النقل وتغذية مصانع البتروكيماويات[١] .

هذا هو منطق الدول المستهلكة . أما وجهة نظر دول البترول فيمكن تلخيصها بما يلي :

١ ـ إن ما يواجهه مستهلكو الطاقة هو نتيجة الخفض المفتعل لأسعار البترول التي فرضوها منذ الخمسينات لبناء الاقتصاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية . وقد ظهرت لهذه السياسة أعراض هي الإسراف غير العادي في استهلاك البترول وإهمال تطوير مصادر الطاقة البديلة . ولذلك فالعلاج ليس بمعالجة الأعراض وإنما بمعالجة أصل المشكلة وذلك بتصحيح الأسعار وهو الأمر الذي بدأه المنتجون منذ عام ١٩٧٣[٢] .

٢ ـ أن عملية تصحيح الأسعار لا بد من إستكمالها بربط أسعار البترول بأسعار موارد الطاقة البديلة . ذلك أن الحفاظ على الطاقة لا يتم بالتوجيه والإرشاد ولكن إذا ما ارتفعت قيمة الطاقة تحركت الحوافز الطبيعية للمحافظة عليها . أما الكشف عن الحقول الجديدة أو إستخلاص المزيد من الحقول الحالية فهو أمر يكلف الكثير من المال والجهد ولا يمكن أن يتحقق ذلك مع وجود بترول يباع في الأسواق بأسعار تقل عما تنتجه هذه العمليات . ومن ثم

---

(١) محمود أمين ـ الأمين العام المساعد للمنظمة : نحو مؤتمر عربي للطاقة، مجلة (العربي) الكويتيه . العدد ٢٣١ في شباط (فبراير) ١٩٧٨ ص ٩١ .

(٢) محمود أمين ـ المرجع السابق ص ٩٢ .

يصبح ربط أسعار البترول بأسعار ما تنتجه هذه العمليات أمراً ضرورياً لتحريكها وبدون هذا الربط سوف تبقى هذه المحاولات غير قابلة للتنفيذ .

٣ ـ من الممكن التخفيف من آثار ربط أسعار البترول بأسعار بدائله على الدول المستهلكة بأن يتدرج هذا الربط على فترة زمنية . أما الآثار التي ستقع على الدول النامية غير المنتجة للبترول فإنها تحتاج إلى تعاون الدول الصناعية والدول المنتجة في تدعيم هذه الدول النامية التي لا تستهلك أكثر من ١٥٪ من الطاقة عالمياً في حين تستهلك الدول الصناعية ٨٥٪ منه . ولا ينتظر من الدول النامية أن تستهلك أكثر من ٢٥٪ على المدى البعيد[١] .

تلاحظ المنظمة أنه لا يوجد للأقطار العربية المصدرة للبترول حتى الآن (هيئة عليا) للطاقة تضع سياستها وتشرف على تطبيقها[٢] ، لوضع تصور عربي شامل لهذا الموضوع ، لذلك قرر المجلس الوزاري للمنظمة في اجتماعه الثامن عشر في (القاهرة) في ١٩٧٧/٥/٣ أن تقوم الأمانة العامة بالأعداد لعقد (مؤتمر عربي للطاقة) في (أبو ظبي) في الأسبوع الأول من آذار (مارس) ١٩٧٩[٣] . تعقبه مؤتمرات أخرى . وهذه المؤتمرات ستتعرض لقضايا الطاقة ببعديها العربي والدولي وستولي اهتمامها للربط بين هذين البعدين .

فمن زاوية البعد العربي يستهدف المؤتمر تسليط الأضواء على احتياجات العرب للطاقة وإمكانيات تغطيتها وبلورة سياسات عربية للطاقة تتضمن الركائز الأساسية لاستخدامهاوتصور أمثل داخل الدول العربية في الحاضر والمستقبل . أما من زاوية البعد الدولي ، فإن المؤتمر يستهدف

---

(١) محمود آمين ـ المرجع السابق ص ٩٣.

(٢) وليد خدوري ـ مدير ادارة الاعلام والعلاقات العامة في المنظمة. مقابلة معه ، الكويت ١٩٧٧/١٠/٢٨.

(٣) نشرة المنظمة، السنة الثالثة، العدد السادس، حزيران (يونيو) ١٩٧٧، ص ٧ ، ٨ ، كذلك جريدة (القبس) الكويتية ـ العدد ٢٠٣٥ في ١٩٧٨/١/١٨.

التعرف على وجهات النظر العربية حيال وضع الطاقة العالمي والسياسات الدولية للطاقة آخذاً بنظر الاعتبار تزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم . كما يرتبط ذلك بازدياد مستمر سواء في المؤتمرات الدولية المتخصصة أو في إطار منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية[1] .

وتهدف المنظمة من هذه المؤتمرات أن تكون نقطة إنطلاق نحو رسم سياسة عربية موحدة للطاقة وتنسيق السياسات القطرية بما يعود على الوطن العربي بتصور منسق للتصرف الأمثل بالثروة البترولية العربية .

وفي مقابل فكرة (المؤتمرات العربية للطاقة) يقترح البعض إنشاء (مجلس أعلى لاستثمار البترول العربي) يرتبط بالجامعة العربية[2] .

وأيا كان الأمر ، فإننا نعتقد أن المؤتمر العربي للطاقة إذا ما أتبع بمؤتمرات أخرى تبلور سياسة عربية موحدة سواء تمخض ذلك عن تشكيل (مجلس أعلى للبترول) يرتبط بالجامعة العربية أو إنشاء (هيئة عربية للطاقة) من الدول الأعضاء في المنظمة ، فإن هذه الخطوات العملاقة أصبحت ضرورة تمليها الظروف الدولية المحيطة بالدول العربية المنتجة للبترول علاوة على كونها حاجة ماسة جداً على صعيد التنسيق الداخلي للسياسات البترولية ضمن إطار الدول العربية نفسها .

تلخيص وتعقيب :

ويصح التساؤل هنا إلى أي مدى حالف التوفيق المنظمة في جهودها لتنسيق السياسات البترولية هذه. وللإجابة على هذا التساؤل لا بد للدارس من النظر إلى جملة اعتبارات .

---

(١) جريدة (القبس) الكويتية، العدد ٢٠٣٥ في ١٩٧٨/١/١٨ . كذلك انظر: نشرة المنظمة، السنة الثالثة، العدد السادس، حزيران (يونيو) ١٩٧٧ ص ٧ ، ٨.

(٢) علي لطفي ـ استراتيجية استخدام عوائد البترول محلياً وعربياً ودولياً . ندوة : البترول العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٧ ص ٦٨٠ .

فأولاً أن أهم الدول المنتجة للبترول والأعضاء في المنظمة هم في الوقت نفسه أعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وكانت هذه الدول قد إلتزمت مع الدول غير العربية الأعضاء في (أوبك) بأن يترك أمر السياسات البترولية العليا وعلى وجه التخصيص المسائل المتعلقة بالإنتاج والأسعار إلى منظمة (أوبك)[١] . ثم جاءت إتفاقية منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وقيدت الأقطار الأعضاء فيها بالإلتزام بأحكام إتفاقية منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)[٢] .

ولم تقم منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لتكون بديلاً لمنظمة (أوبك) أو منافساً لها أو أنها جاءت لتتداخل في عمل هذه الأخيرة[٣] وكل الفرق بين المنظمتين هو أن الأولى تعمل على تحقيق أهداف ذات مدى بعيد ، بينما الثانية تعمل في سياسات ذات مدى قريب[٤] . وبعبارة أكثر إيجازاً أن (أوبك) تحاول سلوك أحسن السبل لتحويل البترول إلى أموال ، بينما (أوابك) تستهدف تحويل الثروة البترولية إلى وسائل للنهوض الاقتصادي والفني وضمان مستقبل الأجيال القادمة في الأقطار الأعضاء[٥] .

ولذلك فإن سياسة الأسعار والإنتاج متروكة في واقع الحال إلى منظمة (أوبك) ، ذلك أنها هي المنظمة الأم التي تتمثل فيها جميع الدول المصدرة تقريباً وأنها قامت في حينها على أساس تثبيت الأسعار ومنعها من التدهور[٦] .

ولكن ذلك لا يعني في رأينا أن تمتنع منظمة الأقطار العربية المصدرة

---

(١) أنظر المادة الثانية من اتفاقية منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك).

(٢) أنظر المادة الثالثة من اتفاقية منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول.

(٣) أنظر: Richard Johns — OAPEC aims at greater coordination — Fin. Times 26 Sept. 1977, p.16.

(٤) علي عتيقة ـ الامين العام للمنظمة، مجلة البترول، المجلد ١٤، العدد ٢، ١٩٧٧، ص ١٠.

(٥) أسامه الجمالي ـ خبير اقتصاديات الطاقة في المنظمة ـ مقابلة معه في الكويت بتاريخ ١٩٧٧/١٠/١٦.

(٦) محمود رشدي ـ من خبراء المنظمة ـ مقابلة في الكويت بتاريخ ٧٧/٩/٢٥.

للبترول عن إتخاذ ما يلزم للتنسيق في السياسات البترولية للدول الأعضاء لسببين : الأول أن هذا التنسيق هو ليس في خدمة مصالح الوطن العربي فحسب ، بل وفي خدمة مصالح بقية الأقطار المصدرة للبترول الأعضاء في منظمة (أوبك) نظراًلما تتمتع به الأقطار العربية من مكانة بارزة فيها ، الأمر الذي يسهل مهمة إتفاق بقية الأعضاء لتجانس المصالح بين هاتين المجموعتين[1] . والثاني أن السياسات البترولية ـ على إفتراض ترك سياسة الأسعار والإنتاج إلى منظمة (أوبك) ـ هي من السعة والشمول ما يجعل مجال التنسيق بين الأقطار العربية الأعضاء رحباً ، ذلك أن من السياسات البترولية سياسة الاستكشاف والحفر والنقل والتسويق والعمالة والتدريب وغيرها مما سيرد في موضعه .

والاعتبار الثاني هو أن المنظمة بالرغم من أنها سلخت من عمرها إلى الآن عشر سنوات إلّا أن ساعدها لم يشتد إلا بعد تطورات عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ عندما طرأت تعديلات الأسعار من ناحية ، واستعادت الأقطار العربية زمام السيطرة على هذه الصناعة من ناحية أخرى، ذلك أن تلك التطورات الدولية الهامة كان لها أكبر الأثر في نشاط المنظمة واتجاه أعمالها . فمنذ أن دخل البترول كعامل أساسي في الصراع بين الدول العربية والاتجاهات المعادية لتطلعاتها ومطامحها اشتد نشاط المنظمة في متابعة التطورات الدولية وردود الفعل المختلفة التي ترتبت على التضامن العربي الذي تجسد في قرار وزراء النفط العرب باستعمال البترول كسلعة استراتيجية في المعركة[2] . وعلى الرغم من أن الأقطار التي اتخذت ذلك القرار رأت لأسباب عملية ضرورة اعتبار الاجراءات النفطية المتعلقة بسير المعركة خارج النطاق القانوني للمنظمة فإن هذا الاعتبار لم يقف حائلاً دون متابعتها للتطورات الدولية

(١) التقرير السنوي الأول للأمين العام للمنظمة ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ ، ص ٤٥ .
(٢) التقرير السنوي الأول للأمين العام للمنظمة، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ ، ص ٤٥ .

وبالتالي المناداة بسياسة بترولية موحدة بين الأقطار الأعضاء .

لذلك فإن رصيد المنظمة في مسألة تنسيق السياسات البترولية لا يجب أن ينظر إليه بمعزل عن العمر الحقيقي لها والذي يمكن اعتبار بدايته في عام ١٩٧٣ و ١٩٧٤[١] .

وثمة اعتبار آخر ينبغي النظر إليه في تقييم دور المنظمة في مسألة التنسيق هذه هو أن بعض الأقطار العربية ـ وربما جميعها ـ ما زال حديث عهد في الصناعة البترولية أو في الإمساك بزمامها من أيدي الشركات الأجنبية على أقل الفروض . ولذلك فإن السياسات البترولية التي كانت تمارسها الشركات اختفت ولم يحل ـ على ما نعلم إلى الآن ـ بديل لها بنفس الدرجة من الدقة والتماسك والتفصيل . وعلى ذلك نبهت الأمانة العامة للمنظمة بمذكرة قدمتها إلى الدول الأعضاء[٢] ، إلى أن تنسيق السياسات البترولية بينها يعتبر الآن ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى ، نظراً للتطورات التي طرأت على علاقات الدول المصدرة بشركات النفط والأسواق المستهلكة له . فبينما كانت العلاقة القديمة مقيدة بأحكام عقود الامتيازات التي تمنح الشركات حق إتخاذ القرارات الرئيسية وأخضعت مصالح الدولة صاحبة الثروة الطبيعية إلى نتائج تلك القرارات ، أصبحت العلاقة الجديدة قائمة على أساس حق الدولة في إتخاذ مثل هذه القرارات ، وبالتالي برزت أهمية التنسيق بين السياسات البترولية للأقطار الأعضاء . وكانت الأمانة العامة قد عرضت موضوع تنسيق السياسات البترولية بين الأقطار الأعضاء في اجتماع المجلس الوزاري الثاني عشر المنعقد في القاهرة بتاريخ ١٠ تموز (يوليو) ١٩٧٤ ، إلاّ أن البيان

---

(١) ويؤيد هذا النظر الأمين العام للمنظمة بقوله: « قد ينظر إلى المنظمة على أنها مؤسسة إقتصادية توحد القطاع البترولي سوية لدى الدول الأعضاء ولكن واقع الأمر فإنها ما تزال بعيدة عن ذلك» انظر: وقائع الاجتماع مع وفد (السوق الأوروبية المشتركة) ١ ـ ٢ أيار/ مايو ١٩٧٨ ص ١٢ .

(٢) أنظر تفاصيل المذكرة، تقرير الأمين العام السنوي الأول، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ص ٤٩ ـ ٥٣ .

الصحفي الصادر في أعقاب الاجتماع لم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى موضوع تنسيق السياسات البترولية ، سوى أن المجلس وافق على أن تستمر الأمانة العامة للمنظمة في متابعة بدائل الطاقة والاستعمال الأفضل للثروة البترولية ودراسة أفضل السبل لتعاون مشترك بين الأقطار الأعضاء[١] . وإنه قد تبين من خلال مناقشات المجلس أن هناك « إدراكاً عاماً » لأهمية التنسيق بين الأعضاء يعود عليها بالفائدة والتقدم ويجعل من المنظمة مؤسسة اقتصادية عربية فعّالة[٢] .

ولم يصل إلى أيدينا ما يشير إلى أن المجلس الوزاري للمنظمة قد أولى موضوع التنسيق في السياسات البترولية اهتماماً بارزاً رغم أن هذا الموضوع يجب أن يكون من أولى اهتمامات الدول الأعضاء . ونقرأ في البيان الصحفي الصادر في ٤ أيار (مايو) ١٩٧٥ وعقب الاجتماع الوزاري الرابع عشر أن المجلس استعرض تقرير لجنة الخبراء المشكلة لدراسة موضوع بدائل الطاقة والاستخدام الأمثل للبترول . . . الخ[٣] ثم وردت الإشارة إلى موضوع التنسيق والتعاون في اجتماع المجلس الوزاري السابع عشر وذلك بشكل عام[٤] . إن هذه المؤشرات العابرة لموضوع التعاون والتنسيق في السياسات البترولية وصيغ البيانات الصحفية التي تأتي في أعقاب اجتماعات المجلس الوزاري للمنظمة بهذه الشاكلة ، تنم عن اهتمام قليل بهذا الموضوع ولا ترضى ـ في واقع الأمر ـ الفكر الوحدوي الذي يطمح إلى تلمس سياسات بترولية عربية موحدة إن لم تكن في موضوعي التسعير والإنتاج ، ففي مجالات التنسيق الأخرى على أقل الفروض .

ويختلف الخبراء في تفسير هذا الأمر ، فمنهم من يعزوه إلى أن هذا

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي الأول، تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٧٤، ص ١٠٩ .
(٢) تقرير الأمين العام السنوي الأول، المرجع أعلاه ص ٥٣ .
(٣) تقرير الأمين العام السنوي الثاني، تشرين ثاني/ نوفمبر، ١٩٧٥ ص ٧٤ .
(٤) تقرير الأمين العام السنوي الثاني، تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ ص ١٤٢ .

المجال هو في الواقع من أصعب مجالات عمل المنظمة لأن الدول الأعضاء نفسها حديثة عهد في تكوين سياساتها البترولية . ولذلك فإن المنظمة تعتقد أن هذه المرحلة هي في الحقيقة مرحلة مساعدة هذه الدول على تكوين سياساتها قبل أن تتمكن المنظمة من توحيد هذه السياسات . فإذا كانت السياسات المنفردة للدول الأعضاء غائبة أو غير متكاملة حينئذ يكون تنسيق السياسات أمراً غير وارد في هذه المرحلة[1] . ومنهم من يرى أن هذا الأمر متروك برمته إلى المنظمة الأم وهي (الأوبك) وإلّا لاعتبرت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول تكتلاً نفطياً داخل المنظمة الأولى وهو أمر يخالف الواقع من ناحية ويناقض نصوص الإتفاقية من ناحية أخرى[2] . ومنهم من يرى أن الوقت لم يتسع بعد للمنظمة لأن تقطع شوطاً ملموساً في موضوع التنسيق وكان بإمكانها أن تجعل فعالية التعاون العربي أكثر جدية « لو أن المنظمة تفرغت لهذا النشاط »[3] . وأيا كان الأمر ففي رأينا أن هذا الأمر بالغ الخطورة وهو من أول مهام المنظمة . ونحن لا نتفق مع القائلين بأن هذا الموضوع متروك لمنظمة (أوبك) لسببين : الأول أنه لو كان متروكاً للمنظمة المذكورة كما يقال لما نص عليه مشرع الاتفاقية وفي أولى فقرات المادة الثانية منها على وجه التخصيص ، وإلا لاعتبرنا أن هذا النص قد جاء منذ البداية ليبقى معطلاً وهو استنتاج يصعب علينا قبوله . والثاني أن الأقطار العربية الأعضاء في منظمة (أوابك) هم الأعضاء الرئيسيون في منظمة (أوبك) وكل تنسيق سيؤدي في النهاية إلى إقناع الدول الأخرى في المنظمة الأولى بضرورته وهو بالتالي لمصلحة جميع الدول البترولية وليس الدول العربية منها فقط على الوجه المذكور آنفاً .

كما أننا لا نتفق مع الرأي القائل بأن الوقت لم يتسع بعد للمنظمة لأن

---

(١) محمود سيد أمين ـ الأمين العام المساعد للمنظمة، مقابلة معه في الكويت ١٩٧٧/١٠/١١ .

(٢) عبد العزيز الوتاري ـ مستشار المنظمة، مقابلة معه في الكويت، ١٩٧٨/٦/٢٢ .

(٣) علي عتيقة ـ الأمين العام للمنظمة ـ حديثه الى جريدة (الرياض) السعودية في ١٩٧٨/١/١٨، منشور في نشرة المنظمة، العدد ٢، فبراير/ شباط ١٩٧٨ .

تتناول موضوع التنسيق بجدية أكثر لأنها سبق وأن طرحته على مجلس وزرائها منذ عام ١٩٧٤ ولم يحصل تقدم ملموس في ذلك .

ولعلنا نقف عند الرأي القائل بحداثة عهد الدول الأعضاء في رسم السياسات البترولية ، ولذلك يترتب على المنظمة أن ترشد هذه الدول إلى كيفية رسمها قبل أن تتمكن من الدخول في مرحلة التنسيق . وهذا أمر نقبله بتحفظ ونعتقد أنه ينطوي على درجة من الحقيقة . بيد أن ذلك لن يمنع المنظمة من أن تقوم بما تقول وتندفع بشدة أكثر نحو تحقيق التنسيق المطلوب وهو أمر أصبح يفرض نفسه بإلحاح على ضوء ما حدث من تطور كبير في مفهوم حق الدولة في السيادة على مواردها الطبيعية في الدول المصدرة للنفط والممارسات الفعلية لهذا الحق مما كان مسؤولاً عن جميع التطورات الخطيرة التي حدثت في صناعة النفط العالمية[١] .

وإذا كانت الشركات الأجنبية فيما سبق تتجاوز في قراراتها حدود السيادة الاقليمية لبلد منتج على حساب بلد منتج آخر وتنظر في مصالحها إلى مقدار الربح الذي تجنيه تلك الشركات من ناحية وإلى انتعاش إقتصاد الدول التي تنتمي إليها من ناحية أخرى ، فإن إنحسار هذه الشركات وحلول الأقطار المنتجة محلها أصبح يفرض أن تقوم هذه الدول بدور تلك الشركات في التنسيق فيما بينها . وذلك يعني ألاّ تنفرد كل دولة بإتخاذ قراراتها الاستثمارية بصورة منفردة وبمعزل عن الدول الأخرى بل لا بد من تحقيق حد أدنى من التنسيق في هذا المجال الحيوي . وإذا كانت الظروف السياسية لا تساعد على قيام الدول المنتجة بإعادة تجربة الشركات ، فلا أقل من تبني بعض صيغ التعاون والتنسيق دون المساس بحق السيادة بمفهومه الرشيد الذي يعني التنازل الجزئي فيما يتعلق بإتخاذ القرارات الاستثمارية إذا كان من شأن ذلك

---

(١) فاضل الجلبي : محاضرة بعنوان (التحولات الهيكلية لصناعة النفط العالمية) ألقيت في الدورة الثانية في أساسيات صناعة النفط والغاز، الكويت ١٩٧٨ ـ غير منشورة.

تحقيق منافع إقتصادية لا يمكن تحقيقها بالعمل المفرد[1] .

بمعنى آخر أننا نرى أن تطالب المنظمة بتحقيق المعادلة التي تمنح الدول الأعضاء سيادة كاملة في المسائل القطرية وسيادة جزئية في المسائل الاقليمية أي ما يتعلق بالجزء سيادة كاملة وما يتعلق بالكل سيادة جزئية .

إذ للأسف أنه عندما يجري الحديث اليوم عن (صناعة البترول العربية) فإن القول هذا تعوزه الدقة ، ذلك أن هذا الإصطلاح إنما يعني في الواقع مجموعة (الصناعات البترولية القطرية) وليست صناعة بترول عربية موحدة، فجهود الدول العربية المنتجة ما زالت تتجه نحو تدعيم النشاط البترولي القطري وتكييفه بالإسراع أو الإبطاء، بالسعة أو بالتضييق، بزيادة الإنتاج أو تحديده، حسب تلك الحاجات القطرية وليست حسب الحاجات العربية الشاملة . ونسمع مثلاً أن المصادر العراقية لم تعلن بصورة رسمية عن توقعاتها لمستقبل صادراتها النفطية مع أنها ماضية حالياً في خطط رفع طاقة البلاد الإنتاجية إلى ٤ ملايين برميل يومياً بحلول عام ١٩٨٠ ، بالإضافة إلى وجود تكهنات برفع هذه الطاقة إلى ٧ ملايين برميل يومياً في أواخر الثمانينات[2] . وفي تصريح لوزير النفط العراقي السيد تايه عبد الكريم أن العراق لا يقر سياسة استنزاف النفط باعتباره ملكاً للأمة وأن الإنتاج العراقي أقل بكثير من طاقته الإنتاجية ومع ذلك فإنه ماض في تطوير واستغلال حقول جديدة[3] .

ومن ناحية أخرى يقول وزير البترول والثروة المعدنية في دولة الامارات العربية المتحدة أن مستوى الانتاج فيها لن تقرره السوق وحدها بل هناك

---

(١) فاضل الجلبي ـ المرجع السابق ص ٧٥ .

(٢) عالم النفط، العدد ٤٢، ٢٧ أيار/ مايو ١٩٧٨ .

(٣) تايه عبدالكريم ـ وزير النفط العراقي، جريدة (الأنباء) الكويتية، ١٩٧٨/٧/١٦، وفي هذا المجال يقول: إن آخر برميلين من النفط ينتجان في العالم سيكون أحدهما عراقي. أنظر: عالم النفط العدد ٥٠ في ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٧٨ ص ٣. كذلك أنظر تصريح الوزير العراقي بنفس المعنى في MEES, 11 Sept. 1978.

اعتبارات أخرى كالعوامل الفنية والجو السياسي في المنطقة فقبل اتخاذ أي قرار في ذلك يجب أخذ العوامل السياسية والاقتصادية في الاعتبار[1] .

ونحن نعلم أن المملكة العربية السعودية تنتج من البترول ما يزيد كثيراً عن حاجاتها للتنمية الاقتصادية القطرية .

معنى ذلك كله أن النشاط البترولي في الدول الأعضاء ما يزال قطرياً وتتخذ كل دولة القرار الذي يناسب احتياجاتها وليس بالضرورة أن يناسب العمل العربي المشترك الذي يتيح للدول العربية كلها الاستفادة الجماعية من مواردها البترولية . وهذا الواقع ليس خافياً على الأمانة العامة للمنظمة ، ولكنها تعتبر أن التنسيق التام الكامل في السياسات البترولية العربية إذا كان ما يزال هدفاً كبيراً بعيد المنال ، فإن هناك الكثير مما يمكن عمله لربط الصناعات البترولية القطرية بقنوات تصل فيما بينها . فالسياسات البترولية تتضمن كما قلنا الاستكشاف والإنتاج والتصنيع والنقل والتسويق وغيرها . ولذلك تقترح الأمانة العامة تكوين (مجلس استشاري) لكل من هذه السياسات يلتقي في هذا المجلس المتخصصون في الدول العربية فتتهيأ الفرصة لتفاعل أفكارهم وتنبثق عن هذا التفاعل صيغ لعمل عربي مشترك . ولكن الأمانة العامة تقف عند الطبيعة الاستشارية لهذه المجالس وتقر أن ما تتوصل إليه هو توصيات تعود وتخضع للموافقات الرسمية لحكومات الدول الأعضاء[2] . ونحن هنا نختلف مع الأمانة العامة ونرى أنه يكفينا هذا الأسلوب الحذر البطيء وهذا الإلتزام الشديد بالنزعة الإقليمية والإعتزاز بالسيادة القطرية للدول الأعضاء ، ونرى أن هذه المجالس الاستشارية المقترحة يجدر أن تكـون (هيئات)

---

(١) عالم النفط، العدد ٤٢ المرجع السابق .

(٢) أنظر: محمود سيد أمين ـ الأمين العام المساعد للمنظمة، المجالس الاستشارية المتخصصة ودورها في تطوير صناعة البترول العربية، نشرة المنظمة آذار/ مارس ١٩٧٨ ص ٢١ وما بعدها.

متخصصة بتنسيق السياسات البترولية ، لكل موضوع هيئة مستقلة تنبثق عن المنظمة ويكون لها صلاحية إتخاذ القرارات وربما تكون هذه الهيئات وزارية من بين أعضاء مجلس وزراء المنظمة وتلتزم الدول الأعضاء بقراراتها . وقد يستدعي ذلك إعادة النظر في البنيان التنظيمي للمنظمة وإتفاقيتها المنشئة .

وعلى ذلك فإننا نرى أن أفضل ما يمكن أن تقوم به الدول الأعضاء في المنظمة لكي تحقق تنسيق سياساتها البترولية هو أن تدعم عمل المنظمة وتوليها ثقتها وتكلفها بالقيام بعملية التنسيق هذه . ويجب ألّا ننسى أن الفراغ في التكامل والتماسك الذي كان يسود علاقات الشركات والذي حصل بانحسار نفوذها يجب ألّا يبقى فراغاً ويستبدل بالقرارات المنفردة التي تقوم على أساس الحاجات القطرية وإنما الأفضل هو أن تحل الدول الأعضاء في المنظمة وعن طريق المنظمة نفسها ـ وربما بتغيير طبيعتها الهيكلية والتنظيمية ـ محل الشركات الأجنبية[1] وحينئذ يمكن القول أن المنظمة تقوم بدورها المرجو منها على صعيد العلاقات بين الدول الأعضاء وتنسيق سياساتها الاقتصادية في مجال اختصاص المنظمة ، ويمكن الحديث عندئذ عن صناعة بترولية عربية متماسكة تتصل بقنوات وروابط تحقق الحاجات الفعلية للدول الأعضاء وتحقق هدف العمل العربي المشترك في هذا المجال الخطير .

---

(١) من المفيد هنا أن نستشهد أن عمق ارتباط الشركات فيما بينها كان نتيجة لاشتراكها مع بعضها البعض في أغلب الامتيازات فعلى سبيل المثال كانت كل من شركة نفط العراق وشركة نفط قطر وشركة بترول أبو ظبي وكونسورتيوم إيران كلها مملوكة من الشركات الكبرى التالية : البترول البريطانية ، شل، اسو، موبيل، البترول الفرنسية.

أنظر: نزار جاسم الأمين وميرزا حسن قصاب ـ بحث بعنوان: أهمية الصناعات البترولية في العمل العربي المشترك، مقدم الى المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك المنعقد في بغداد ٦ ـ ١٢ أيار/ مايو ١٩٧٨.

كذلك أنظر: محمود أمين ـ الأمين العام المساعد للمنظمة، نحو اقامة اتحاد لمؤسسات البترول الوطنية، نشرة المنظمة العدد ٧ تموز/ يوليو ١٩٧٧ ص ٢١ ـ كيف كانت تتشابك مصالح شركات البترول الكبرى .

المبحث الثاني

دمج الصناعة البترولية بالاقتصاد الوطني

وهذا الموضوع يمثل الأساس الثالث من أسس الإستخدام الأمثل للثروة البترولية التي تنادي بها المنظمة[1] . وقد أفردنا له مبحثاً مستقلاً لأنه يمثل جانباً عملياً وتطبيقياً من جوانب السياسة الاقتصادية الرشيدة ولأنه يقتضي شيئاً من العمق والتفصيل .

الأحكام الواردة في الاتفاقية المنشئة :

نصت المادة الثانية من الإتفاقية المنشئة للمنظمة على أن :

« هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين أو مجتمعين . . . إلخ » .

كما نصت المادة التاسعة والعشرون من الإتفاقية على أن :

« سياسات الأعضاء المتعلقة بالشؤون البترولية ذات أهمية مشتركة وعلى ذلك يتعهد الأعضاء بالتشاور فيما بينهم وفي نطاق المنظمة لتنسيق موقفهم وما يتخذونه من إجراءات إزاء الأوضاع والظروف الجارية في صناعة البترول » .

---

(١) هكذا يرى خبراء المنظمة ولكننا نختلف ـ ذلك أن أسس التصرف الامثل بالثروة البترولية وهي تحت الأرض وقرارات القيمة الفضلى للنفط العربي وكميات الانتاج بما يفي بالحاجة الوطنية من ناحية والطلب العالمي من ناحية أخرى هي أمور ترتكز عليها السياسة البترولية، أما اقامة صناعات لاحقة تعتمد على المنتجات الجانبية للبترول الخام ودمج هذه الصناعات بالاقتصاد الوطني فهو أمر آخر، ولذلك أفردنا له مبحثا مستقلا.

فمن دراسة هذه النصوص تتضح لنا درجة الأهمية التي أولتها المنظمة إلى التعاون فيما بين الدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بالصناعة البترولية .

إن التخصيص الوارد في المادة الثانية على التعاون في « مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول » يفهم منه بوضوح أن الدول الأعضاء في المنظمة لا تكتفي بالتعاون في السياسات البترولية التي تتناول عمليات إنتاج وتصدير البترول الخام فحسب ، بل إنها راغبة رغبة أكيدة في التصدي للدخول في المراحل الأخرى للصناعة البترولية كالنقل البحري والنقل بخطوط الأنابيب وصناعات التكرير والصناعات البتروكيمياوية الأخرى مما يحقق وثبة صناعية متكاملة يعتمد كل قطاع فيها على القطاع الآخر وبالتالي تقود إلى دمج البترول بالاقتصاد الوطني .

وعلى ذلك تتحرك المنظمة في نشاطها على رقعة واسعة وتقوم بدراسات مختلفة تتناول العديد من الموضوعات البترولية واقتصادياتها .

ويتضح من دراسة التقارير السنوية للأمين العام للمنظمة والتي تقدم الى مجلس وزراءها أن الأمانة العامة ـ في مجال تصنيع البترول في مختلف أوجه هذه الصناعة ـ تولى إهتماماً واسعاً وتمارس نشاطاً متشعباً . فهي تراقب وتدرس صناعة التكرير العالمية وموقع الأقطار العربية فيها[1] ، وصناعة نقل النفط ومركز أسطول الناقلات العربية والنقل عبر الأنابيب عالمياً وعربياً[2] .

كما تدرس الأمانة العامة مسائل الاستفادة من الغاز الطبيعي[3]

---

(١) التقرير السنوي الثاني المقدم إلى مجلس وزراء المنظمة في تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ ص ١٦، كذلك التقرير السنوي الثالث تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ ص ٣٩.

(٢) التقرير السنوي الأول، تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ص ٩٥ وما بعدها، كذلك التقرير السنوي الثاني، المرجع السابق ص ١٩ والتقرير السنوي الثالث المرجع السابق ص ٤٣ ـ ٤٥ .

(٣) التقرير السنوي الأول، المرجع السابق ص ٩٥ والتقرير السنوي الثاني، المرجع السابق ص ٣٣، كذلك التقرير السنوي الثالث ص ٤٨ .

والصناعات البتروكيمياوية عالمياً وموقع الأقطار العربية منها[1] وكذلك صناعة البتروبروتينات[2] وصناعة زيوت التزييت[3] وغيرها من الموضوعات ذات الأثر المباشر وغير المباشر بالصناعة البترولية ، ذلك أن الأمانة العامة للمنظمة تدرك أن النجاح في السيطرة على الموارد النفطية الوطنية يتطلب امتلاك قدر كاف من السيطرة على مراحل النقل والتصنيع والتسويق .

والأمانة العامة وهي تتابع هذه الموضوعات وتبلور الدراسات المتصلة بها ، لا تكتفي بالاعتماد على البحوث الأكاديمية التي تجري داخل الأمانة العامة نفسها والاستفادة من خبرات الخبراء فيها بل أنها تستعين بكل أو بعض الأساليب التالية كما سنرى فيما يلي من هذه الدراسة :

(أ) حضور الندوات العالمية الخاصة بأحد الموضوعات التي تتصل بالصناعة النفطية وحضور مؤتمرات منظمة الأمم المتحدة .

(ب) الاشتراك في المؤتمرات الاقليمية وحضور ندواتها .

(جـ) عقد ندوات دولية تشرف عليها الأمانة العامة بالاستعانة مع جهة اختصاصية أخرى .

(د) عقد ندوات محلية في مقر الأمانة العامة .

(هـ) تنظيم دورات تدريبية اختصاصية في مقر الأمانة العامة .

وحيث أن نشاط المنظمة في موضوع تصنيع البترول يمتد على مساحة واسعة لذلك سنختار في الصفحات التالية ـ بإيجاز شديد ـ موضوعين فقط

---

(١) التقرير السنوي الثاني، المرجع السابق ص ٣٥ كذلك التقرير السنوي الثالث المرجع السابق ص ٤٦ .

(٢) التقرير السنوي الثاني، المرجع السابق ص ٥٦، كذلك التقرير السنوي الثالث ص ٨٠.

(٣) نشرة المنظمة، السنة الثالثة، العدد العاشر تشرين أول/ اكتوبر ١٩٧٧ ص ٦ والعدد الحادي عشر تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ ص ١ .

وانظر أيضا: MEES, 28 Nov. 1977, p.8.

هما : التكرير والبتروكيماويات ونرى في كل منهما موقع الأقطار العربية في الصورة الدولية وما تنادي به المنظمة لتحسين هذا الموقع والآثار المترتبة على هذه المناداة .

ففي مجال التكرير لا تملك الدول العربية ـ رغم أنها تملك أكثر من نصف احتياطيات العالم من البترول الخام وتنتج ما يقرب من ثلث الانتاج العالمي ـ نقول لا تملك سوى أقل من ٤٪ من طاقة التكرير العالمية [١] بينما تستحوذ دول اوروبا الغربية على ٣٥٪ من طاقة التكرير هذه[٢] .

وحتى بعد إتمام مشاريع التوسعات المقررة في بعض المصافي العربية والمشاريع المخطط لاقامتها فإن نصيب الدول العربية من طاقة التكرير العالمية ـ عدا الدول الاشتراكية ـ سوف يكون أقل من ٩٪[٣] ولذلك فالمشكلة التي تحاول المنظمة معالجتها لا تتعلق فقط بزيادة مجردة لطاقات التكرير العربية غرضها التحول إلى تصدير المنتجات المصنعة بدلاً من الاقتصار على تصدير النفط الخام ، وإنما تتعلق بوضع سياسة عربية منسقة للاستثمار في تصدير المنتجات البترولية والاتجار بها . بمعنى آخر أن على الأقطار العربية المصدرة للبترول أن تعكس الصورة التي تمخضت عنها فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأت المصافي تنتقل من مواطن الانتاج إلى مواطن الاستهلاك ، والعودة بها إلى سياسة إنشاء المصافي في مواطن الانتاج إذ أن ذلك يحقق هدفين هما :

١ ـ تلبية الحاجات الاستهلاكية المتزايدة وإحلال المنتجات المحلية محل المستوردات وفتح الأسواق أمام الصادرات العربية .

٢ ـ تطوير هذه الصادرات إلى أسواق جديدة[٤] .

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي الثالث، تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ ص ٤٢ .

(٢) نشرة المنظمة، السنة الثالثة، العدد العاشر، تشرين أول /اكتوبر ١٩٧٧ ص ١ .

(٣) تقرير الامين العام السنوي الثالث، المرجع السابق ص ٤٢ .

(٤) عصام الزعيم ـ استاذ في جامعة الجزائر، استراتيجية لصناعة تكرير عربية اقليمية ديناميكية، =

ومما يعزز ضرورة هذا التحول أن الظروف الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وإعادة إعمار أوروبا وإنتقال المصافي إلى مناطق الاستهلاك قد تمخضت عن نتيجتين :

١ ـ تنامي المصانع وإزدحام الأراضي في الدول الصناعية وقد أدى هذا إلى ظهور ما أصبح يعرف بمشكلة (التلوث) وتراجع في التوسع في بناء طاقات التكرير لدى الدول الصناعية واليابان [١] .

٢ ـ تعاظم سيطرة الدول المصدرة على ثرواتها الطبيعية الأمر الذي انتهى بملكية هذه الدول لأغلبية الانتاج أو تأميمه تأميماً كاملاً وشروعها في تفريع إقتصادياتها عن طريق الدخول في مجالات جديدة للصناعة النفطية .

وقد استطاعت المنظمة عن طريق الندوات والاجتماعات والدراسات وأعمال اللجنة الخاصة التي قامت لموضوع التكرير من أن تبلور تقسيماً مقترحاً لإنشاء المصافي العربية على الصورة الجغرافية التالية :

١ ـ منطقة المغرب العربي ـ على أساس قربها من أسواق غرب أوروبا والولايات المتحدة وتوافر وحدات جيدة من المصافي والمعامل تصلح أساساً لتوفير الخبرات البشرية اللازمة .

٢ ـ وسط وشرق البحر الأبيض المتوسط ـ على أساس قربها من أسواق وسط وشرق أوروبا وتوجد في هذه المنطقة أيضاً قواعد وهياكل أساسية صالحة .

٣ ـ منطقة الخليج العربي والبحر الاحمر ـ على أساس قربها من اليابان وجنوب شرقي آسيا (كذلك دول جنوب أوروبا عن طريق قناة السويس). وتوجد في هذه المنطقة أيضاً مصافي تكرير قائمة أصلاً وتصلح كأساس .

= مستقبل صناعة التكرير العربية، من منشورات المنظمة ١٩٧٦ ص ٧٧.

(١) أحمد نورالدين، مدير الادارة الفنية في المنظمة، عمليات التكرير ومنتجاتها. اساسيات صناعة النفط الغاز ج ١، الكويت آذار/ مارس ١٩٧٦ ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

وتشير التقارير السنوية للمنظمة إلى أن معظم الدول الأعضاء تخطط لزيادة طاقتها التكريرية للاستهلاك المحلي وللتصدير[١] كما تشير بعض التقديرات إلى أن التوسعات الحالية ستبلغ حوالى نصف مليون برميل يومياً وإن المصافي المخطط لإقامتها في السنوات الخمس القادمة ستبلغ طاقتها ٥ ملايين برميل يومياً[٢] .

وصفوة القول أن الدول الأعضاء في المنظمة تسعى إلى زيادة الاستفادة من الثروة البترولية عن طريق الدخول فيما يسمى بالعمليات اللاحقة لا سيما في مجال التكرير . بيد أن المنظمة تدرك أن الطريق طويل وإن التحذيرات المفتعلة من الدول الصناعية كلما نشطت الدول العربية في هذا المجال يجب أن لا تعطي أذناً صاغية ذلك أن صانعي القرارات في الدول المسيطرة على صناعة التكرير إذا ما تأكدوا أن الدول المنتجة ستنشيء طاقات جديدة ستمتنع عن إنشاء المزيد من هذه الطاقات . وتؤكد بعض الدلائل إلى أن هناك إتجاهاً نحو تحديد التوسعات في أوروبا الغربية واليابان بل لقد تم فعلاً إلغاء بعض مشروعات التكرير أو تأجل تنفيذها .

وقد أكدت الخطة الخمسية التي أقرها مجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول على التنسيق والتعاون بين الأنشطة القطرية في مجال البترول والصناعات اللاحقة كما أكد الاجتماع الوزاري الحادي والعشرين على الأسس المقترحة لسياسة عربية مشتركة للتكرير وقرر تشكيل لجنة على مستوى عال من المسؤولين لاستكمال دراسته وتقديم التوصيات المناسبة في هذا الشأن[٣] .

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي الثاني، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ ص ٣٦.

(٢) تقرير الأمين العام السنوي الثالث، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦، ص ٤٢.
وللتفصيل عن التوسعات الجارية في الاقطار الاعضاء نوصي بالرجوع الى التقارير السنوية للأمانة العامة للمنظمة.

(٣) البيان الصحفي، مجلة النفط والتعاون العربي العدد ١٣ لسنة ١٩٧٨ ص ١٨٨.

أما فيما يتعلق بالبتروكيماويات ، فعلى الرغم من تطور وإنتشار الصناعات البتروكيماوية في أنحاء مختلفة من العالم ، إلا أن الدول العربية ما زالت متأخرة في مجال هذه الصناعات . ويعود هذا التأخر إلى عدة عوامل أهمها :

١ ـ إنخفاض إستهلاك كل بلد عربي على حدة بحيث أن إقامة أي مشروع لتغطية الاستهلاك المحلي لبلد عربي واحد لا يعتبر استثماراً إقتصادياً سليماً .

٢ ـ تحتاج هذه المشروعات إلى قاعدة صناعية لتحويل منتجاتها النهائية إلى منتجات إستهلاكية وعدم توافر هذه المشروعات في الكثير من الدول العربية .

٣ ـ تقام هذه المشروعات عامة على هيئة مجمعات تتكون من العديد من الوحدات لانتاج المنتجات الأساسية ثم الوسيطة ثم النهائية . وهذه المجمعات تحتاج إلى استثمارات كبيرة لم يكن في ميسور الدول العربية تمويلها .

٤ ـ تحتاج هذه الصناعة إلى تكنولوجيا متقدمة وخبرات متخصصة في مجالات التصنيع والنقل والتسويق لم تتوافر بعد في الدول العربية[١] .

وعلى الرغم من التقدم النسبي الذي حصل في إنجاز الصناعات البتروكيماوية في الأقطار العربية حتى نهاية عام ١٩٧٧[٢] إلا أن موقع الدول العربية من هذه الصناعات منسوباً إلى الصناعة العالمية يكاد أن لا يذكر بالقياس إلى إمكاناتها ووفرة المواد الخام كما هو معروف .

وعلى صعيد منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول يمكن إرجاع

---

(١) مصطفى احمد برهام ـ خبير البتروكيماويات في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول. البتروكيماويات والاسمدة الازوتية، اساسيات صناعة النفط والغاز ج ١ ١٩٧٦، ص ١٨٦ .

(٢) تقرير الأمين العام السنوي الرابع، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ ص٦٨ .

إهتمامها بهذا الموضوع إلى عام ١٩٧٣ عندما كلف مجلس وزراء المنظمة الأمانة العامة بوضع تقرير شامل عن المواضيع المتصلة بشؤون الطاقة بما فيها إستعراض لأوضاع الصناعات البتروكيماوية في الدول العربية[١] . ومنذ ذلك الحين والمنظمة تنادي ، بدراساتها وتقاريرها ، الدول الأعضاء للدخول في نشاطات استثمارية في هذا المجال كما يمتد نشاط الامانة العامة ليس إلى تشجيع هذه الاستثمارات فحسب بل إلى دراسة الأبعاد الأخرى لهذه المسألة ذلك أن العناصر الأساسية الثابتة في الموقف الاقتصادي الشامل في المنطقتين ـ منطقة الانتاج ومنطقة الأسواق ـ قد تعرضت إلى تغيرات هيكلية يمكن أن تؤثر في جميع جوانب الأنشطة الاقتصادية[٢] . والمنظمة ، إدراكاً منها لما يمكن أن تواجهه منتجات الصناعات اللاحقة للصناعة البترولية ـ كصناعة البتروكيماويات ـ تطالب بأن يجري تقييم دقيق للآثار التي تترتب على وجود فوائض للتصدير من هذه المنتجات ، وتدعو أن تؤخذ في الاعتبار عوامل تتصل بتوقيت الانتاج وحدود القدرة الاستيعابية ، والسلوك الاستثماري في الصناعات البتروكيماوية الاوروبية ومسألة تلوث البيئة[٣] .

وفي ضوء الصعاب المتوقعة لهذه الصناعات على المدى الطويل من الصناعات الأوروبية القائمة ترى المنظمة أن السبيل الأنسب هو تحقيق قدر معقول من التعاون بين الصناعة البتروكيماوية الأوروبية ونظيرتها العربية[٤] .

ويمكن خلق جهاز لمثل هذا التعاون فيما بين جامعة الدول العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والسوق الاوروبية المشتركة تكون مهمة مثل هذا الجهاز تنسيق عمليات التطوير بالاتفاق على الأولويات الأساسية مثل

---

(١) تقرير الامين العام السنوي الأول، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ص ٦٩ .

(٢) عبدالعزيز الوتاري . مستقبل الصناعات البتروكيماوية في بلدان منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول. مجلة النفط التعاون العربي، العدد الأول ١٩٧٥ ص ١٦ ـ ١٧ .

(٣) عبدالعزيز الوتاري ، المرجع اعلاه ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٤) عبدالعزيز الوتاري ، المرجع اعلاه ص ٣٢ .

اقتسام معدلات نمو الانتاج وتسهيل إعادة توزيع موارد الاستثمار وغير ذلك مما يتصل بالجهود التعاونية .

ويمكن القول أن بلدان الدول الأعضاء في المنظمة تشهد الآن نشاطات إستثمارية ملحوظة في مجال تصنيع المواد الهيدروكربونية[1] .

تعقيب

نتساءل هل أن ما نراه الآن من توسعات في الأقطار العربية الأعضاء في المنظمة سواء في إقامة مصافي التكرير أو إنشاء المجمعات البتروكيماوية وغيرها هو من ثمار ما تنادي به المنظمة على صعيد التنسيق في السياسات البترولية الاقتصادية ، أم هو نتائج لقرارات منفردة مبنية على حاجات قطرية صرف ؟ . إن تتبع التقارير السنوية للأمانة العامة وبيانات إجتماعات المجلس الوزاري تفصح عن إهتمام أكثر وضوحاً في موضوع دمج البترول في الاقتصاد الوطني عنه في تنسيق السياسات الاقتصادية البترولية . والأمانة العامة في سبيل تحقيق ذلك تسلك كل السبل التي تلجأ إليها المنظمات الدولية ضمن حدود الأحكام التي تتحرك بموجبها . فهي تدرس الموضوع إما بواسطة لجان أو بحضور المؤتمرات والندوات العالمية ، ثم تعرض دراساتها على الدول الأعضاء تمهيداً لنضوج هذه الدراسات قبل طرحها أمام المجلس الوزاري . إلا أن ما نلاحظه مما يصدر عن إجتماعات المجلس هو قلة الاشارة إلى دراسات الأمانة العامة لهذه المواضيع مما يمكن تفسيره على أنه درجة أقل من الاهتمام اللازم فيها . وهناك من يرى أن هذه الظاهرة يمكن أن تعزى إلى أحد أمرين أو كلاهما معاً .

الأول إخفاق المنظمة في إقناع الدول الأعضاء بضرورة دعمها وتقويتها

---

(١) للاطلاع على تفاصيل التوسعات التي تشهدها الدول الاعضاء نحيل الى تقارير الأمين العام السنوية التي تصدر عن المنظمة.

وتنشيطها . والثاني قلة إهتمام وحماس الدول الأعضاء أنفسها بالدور الذي تلعبه أو يمكن أن تلعبه المنظمة ورغبة الدول الأعضاء في الحفاظ على المنظمة بشكلها الحالي ومكانتها وصلاحياتها الحالية وإلا فإنها ـ ربما في إعتبار الدول الأعضاء ـ ستصبح سلطة فوق الدول Supra National وهو أمر لم يكن مقصوداً في بداية إنشائها .

وأياً كان الأمر ، فإننا نعتقد أن السبب الثاني أقرب إلى الصحة وإن الأمانة العامة للمنظمة تتحرك في تشخيص المشاكل التي تعاني منها السياسات البترولية العربية من بدايات صحيحة وتعالجها حسب الأحكام التي تحدد حركة المنظمات الدولية وتقدم دراساتها إلى مجلس وزرائها لاتخاذ الخطوات التي يراها مناسبة والتي تؤول إلى إقرار مبدأ أو موافقة على مشروع أو صدور تشريع موحد أو غير ذلك .

ولكننا إلى الآن لم نلمس ظهور محاولات حازمة للتصدي للمسائل الخطيرة التي تتصل بدراسات الأمانة العامة .

ويمكننا أن نستنتج أن إهتمام مجلس وزراء المنظمة في المواضيع المتصلة بدمج البترول بالاقتصاد الوطني ينصب في الوقت الحاضر على التكرير ووضع سياسات موحدة له دون المواضيع الأخرى التي لم يوليها إهتماماً ملحوظاً حتى الآن . أما ما نشاهده من التوسعات الحالية في الأقطار الأعضاء سواء أكانت بشكل مصافي للتكرير أو مجمعات بتروكيمياوية ، فليس في أيدينا ما يشير إلى أن هذه التوسعات تجري بناء على خطة موحدة موضوعة من قبل المنظمة تقرر مواقع وأحجام وطاقات هذه المنشئات محسوبة على صعيد الوطن العربي كله أو على صعيد الدول الأعضاء في المنظمة على الأقل .

والوجه الآخر لهذا القول ظاهر وهو ما نراه اليوم لدى الدول الأعضاء من سير حثيث نحو إقامة المشاريع والمنشئات للصناعات اللاحقة على البترول

كنتيجة لحاجات قطرية منفردة وليس نتيجة تنسيق بين ما تحتاجه الأقطار الأعضاء في كل منها من ناحية وفي مواجهة الاقتصاد العالمي من ناحية أخرى . فنسمع عن إنشاء مجمع بتروكيمياويات في العراق وآخر في السعودية مثلاً ، وعن إتجاه النية إلى إنشاء حوض جاف لادامة وإصلاح السفن في (دبي) بعد أن أنشأت المنظمة وافتتحت الحوض الجاف العائد لها في (البحرين) وذلك بالشركة العربية التي انبثقت عنها .

وهذا النمط إذا كان يصح في هذه المرحلة فقط ، إذ تعاني الدول العربية من ضآلة حصتها في صناعة التكرير العالمية والصناعات الأخرى وأن أية توسعات تقوم في الأقطار العربية هي في الواقع دفعة إلى الأمام لكي تصل إلى مركز مناسب بين الدول الصناعية ، فإنه بعد إجتياز هذه المرحلة وحصول الأقطار العربية على مركز صحيح فيما بين الدول المنتجة لمشتقات البترول ، يجب حينئذ أن ينظر إلى هذه المواضيع نظرة شمولية فيها من التنسيق والتوحيد ما يحقق مصالح أقطار المنظمة بشكل جماعي لكي لا يقع ازدواج غير مرغوب فيه . وهنا يكون للمنظمة الدور الذي يجب أن تلعبه في وضع الخطط اللازمة لتحقيق التماسك والتوحيد في سياساتها التي تنادي بها في الوقت الحاضر .

إن مسألة التشاور والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء وإعتبار سياساتها البترولية ذات أهمية مشتركة ليست بحاجة إلى تأكيد في ظل نص المادة (٢٩) من الاتفاقية المنشئة .

الفصل الثاني

التوفيق بين النظم القانونية للدول الأعضاء

المبحث الأول : الوظيفة التشريعية للمنظمات الدولية .

المبحث الثاني : أسلوب المنظمة في التوفيق بين الأنظمة القانونية للدول الأعضاء .

الفصل الثاني

التوفيق بين النظم القانونية للدول الأعضاء

إن دراسة هذه الوظيفة من وظائف المنظمة والدور الذي تلعبه في عملية التوفيق بين النظم القانونية للدول الأعضاء ، تفرض علينا أن نتعرض إلى الوظيفة التشريعية للمنظمات الدولية ، فقد ثار جدل شديد حول هذه الوظيفة بين مؤيد ومعارض . فهناك من يقطع بأنه ليس في المجتمع الدولي عملية تشريعية تشابه تلك التي تجري في ظل النظام القانوني الداخلي للدول[١] ذلك أن المنظمات الدولية ليس لديها جهاز تشريعي بالمعنى المألوف . وأما المؤتمر السنوي لهذه المنظمات فيقوم بوضع السياسات العامة للمنظمة مما يقرب هذا العمل من الوظيفة التشريعية[٢] وإذا كان البعض يرى أن نشاط المنظمات الذي يؤدي إلى ابرام الاتفاقات الدولية يمكن تسميته بالوظيفة التشريعية ، فإن هذا النظر لا يمكن قبوله بدون تحفظ ، ذلك أن الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية على صعيد ابرام الاتفاقيات لا يتعدى صياغة هذه الاتفاقيات فقط ولا بد لكي تكتسب النفاذ من مصادقة الدول الأعضاء عليها[٣] .

---

(١) أنظر: Ian Brownlie, Principles of Public International Law- Clarendon Press- Oxford, 2nd Edition, 1973, p.656.

(٢) أنظر: Stephen S. Goodspeed, The nature and function of International Organizations — Oxford University Press, 1959, p.4.

(٣) محمد طلعت الغنيمي ـ التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٧٤، ص ٤٢٣ .

وهناك فريق آخر يرى أن للمنظمات الدولية وظيفة تشريعية ، بل أن قواعد القانون الدولي والتعامل الدولي قد جعل من هذه الوظيفة سلطة تشريعية من بين العديد من سلطاتها ، فأولاً للمنظمات الدولية شخصية قانونية مستقلة صار المجتمع الدولي يعترف بها . ولا يمكن للمنظمة أن تمارس نشاطها والوفاء بالأهداف التي أنشأت من أجلها دون هذه الشخصية . وثانياً أصبح من المتواضع عليه في قواعد القانون الدولي أن للمنظمات الدولية العديد من السلطات . ومن الفقهاء من يصنف هذه السلطات إلى مجموعة يغلب عليها الطابع الدستوري ، ومجموعة يغلب عليها الطابع التنفيذي[١] . ويذهب هذا الجانب من الفقه إلى حد القول أن التقسيم التقليدي للاختصاصات إلى تشريعية وتنفيذية وقضائية يمكن وجوده إلى حد مقارب جداً في المنظمات الدولية[٢] . وأن دستور المنظمة يتضمن توزيعاً ملائماً لهذه الاختصاصات سواء على الصعيد الداخلي للمنظمة أو فيما بين اختصاصاتها والاختصاص الداخلي للدول الأعضاء[٣] وغالباً ما تتخذ الحيطة سواء عند صياغة الاتفاقية المنشئة أو عند تطبيقها من التجاوز على السيادة الوطنية لكل عضو من الأعضاء لكي لا يكون هناك تداخل في الاختصاص الداخلي للدولة[٤] ، ذلك أنه كلما كان للمنظمة الدولية استقلال كبير وصلاحية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء فإن هذه الدول عندئذ تصبح مكانتها القانونية أقرب إلى الدول الداخلة في إتحاد منها إلى العضوية في منظمة دولية[٥] .

وعلى الرغم من أن قواعد القانون الدولي قد استقرت الآن على الاعتراف للمنظمات الدولية بالشخصية القانونية المستقلة وبممارستها لسلطات

---

(١) أنظر: بطرس غالي ـ التنظيم الدولي، الطبعة الأولى، ١٩٥٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ١٢٣ .

(٢) أنظر: Stephen S. Goodspeed, op.cit., p.7.

(٣) أنظر: Ian Brownlie, op.cit., p.665.

(٤) أنظر: Stephen S. Goodspeed, op.cit., p.6.

(٥) أنظر: Ian Brownlie, op.cit., p.659.

أصبحت معروفة ومعترف بها كما سنراه في موضعه ، فإن الاتفاقية المنشئة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ـ علاوة على سلطاتها التشريعية كمنظمة دولية ـ قد ألقت على عاتقها بموجب المادة الثانية من الاتفاقية مهمة وردت على وجه التخصيص وهي اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الأقطار الأعضاء إلى الحد الذي يمكن المنظمة من ممارسة نشاطها[1] . أي بكلمة أخرى أنه علاوة على الوظيفة التشريعية للمنظمة والتي تنصب أصلاً على نشاطاتها الاقتصادية والفنية ، فإن الاتفاقية قد كلفتها بوظيفة قانونية صرف وعلى ذلك نرى أن الوظيفة التشريعية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول قد جاءت مضاعفة .

وسنتناول هذا الفصل بمبحثين على الوجه التالي :

المبحث الأول : الوظيفة التشريعية للمنظمات الدولية .

المبحث الثاني : اسلوب المنظمة في التوفيق بين الأنظمة القانونية للدول الأعضاء .

ثم نختتم هذا الفصل بتلخيص الصعوبات التي تواجه المنظمة في ممارستها لهذا الاختصاص .

المبحث الأول

الوظيفة التشريعية للمنظمات الدولية

يمكن تعريفّ سلطات المنظمات الدولية بوجد عام بأنها : القدرة المخولة لها بمقتضى دستورها لكي تتمكن بموجبها من مباشـرة الأعمال الداخلة في اختصاصاتها[2] .

---

(١) أنظر نص الفقرة (ب) من الاتفاقية المنشئة للمنظمة.

(٢) أنظر: بطرس غالي ـ التنظيم الدولي، مكتبة الانجلو المصرية. القاهرة ١٩٥٦ ص ١٢٣ .

ولكن المنظمات الدولية لا تمارس ما لها من حقوق ووظائف إلّا استناداً إلى شخصيتها الدولية وأنها لن تستطيع الوفاء بأهداف منشئيها إذا ما حرمت من هذه الشخصية الدولية[1] .

بيد أن جدلاً فقهياً يدور حول الشخصية الدولية نفسها . فهناك من الفقهاء من أنكرها انكاراً تاماً مثل العلامة الفرنسي (ديجي) . وهناك من قال أن ما يوصف بأنه شخصية دولية ليس سوى مجموعة من القواعد الآمرة مثل العلامة النمساوي (كلسن) . وقال آخرون أن الفرد وحده هو الذي يملك الشخصية الدولية ، ومن هؤلاء الفقيه (جورج سيل) الذي نفى وجود هذه الشخصية بالنسبة للدول ولكافة المجموعات الدولية الأخرى . أما أصحاب المدارس التقليدية فانهم يعترفون بالشخصية الدولية ويختلفون بمن يتمتع بها . وهم في ذلك طائفتان : الأولى ترى أن الدولة وحدها هي التي تتمتع بالشخصية الدولية ، والثانية تعترف بهذه الشخصية للمنظمات الدولية[2] .

وأيا كان الأمر ، فإن فقه القانون الدولي المعاصر مستقر على أن للمنظمات الدولية شخصية دولية مستقلة وأنها تمارس ما لها من صلاحيات واختصاصات وحقوق من خلال هذه الشخصية . إلّا أنها مع ذلك لا ترقىٰ إلى مكانة الدولة ، كما لا ترقى إلى هذه المكانة أيضاً شخصيتها القانونية ولا حقوقها وواجباتها .

ويمكن تلمس المعيار الذي تقوم عليه الشخصية القانونية للمنظمات الدولية في توافر العوامل التالية :

---

(١) أنظر: Ian Brownlie, Principles of Pub. Int.law, op.cit., p.658.

(٢) أنظر: بطرس غالي ـ المرجع السابق ص ١٩٤ ـ ١٩٧ .
وانظر أيضا فتوىٰ محكمة العدل الدولية في ١٧ ديسمبر ١٩٤٨ بخصوص مسألة تعويض موظفي الأمم المتحدة عما يلحقهم من أضرار في كل من:
Ian Brownlie, op.cit., pp.657- 658.
وبطرس غالي ، المرجع أعلاه ص ١٩٦ ـ ١٩٧ .

١ ـ مشاركة دائمة من عدد من الدول ، ذات أهداف مشروعة مدعمة بأجهزة معينة .

٢ ـ وجود تمييز ، في الصلاحيات القانونية والأهداف ، ما بين المنظمة والدول الأعضاء فيها .

٣ ـ وجود صلاحيات قانونية تمكن ممارستها على الصعيد الدولي وليس فقط ضمن اطار النظام القانوني الداخلي لدولة أو أكثر[١] .

وعلى ذلك يفترض الفقه الدولي أن الوظيفة التشريعية للمنظمات الدولية حتى وان لم ترد في الاتفاقية المنشئة بصورة صريحة ، فإن هذه الوظيفة تبقى قائمة بموجب نظرية (الصلاحيات الضمنية) أو (الصلاحيات المضمرة) . Implied Powers[٢] .

وقد سبق القول أن السلطات التي تتمتع بها المنظمات الدولية يمكن حصرها في طائفتين[٣] : طائفة السلطات التي يغلب عليها الطابع الدستوري وهي التي تحدث أثراً في دستور المنظمة .

وطائفة السلطات التي يغلب عليها الطابع التنفيذي وهي التي تتعلق ممارساتها بسير العمل في المنظمة لتحقيق الأهداف التي انشأت من أجلها .

وفي رأينا أن المجموعة الثانية من هذه السلطات هي التي تمثل الأفق الأوسع من مجال تحرك المنظمات الدولية في ممارستها للاختصاصات التي توكل اليها وتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها . فبينما تمثل المجموعة الأولى من السلطات ما قد تحتاج إليه المنظمات من تعديل أو تفسير أو إعادة النظر في دساتيرها لتسهيل مهامها على المدى البعيد وفي ضوء التجارب

---

(١) أنظر: Ian Brownlie, op.cit., p.658.

(٢) أنظر: Ian Brownlie, op.cit., p.661.

(٣) بطرس غالي، التنظيم الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٦ .

العملية ، فإن المجموعة الثانية هي التي تمثل الطرق والأساليب التي بيد المنظمات في حركتها اليومية وممارستها لنشاطها الاعتيادي . ويهمنا في هذا المجال أن نتوسع قليلاً في تفاصيل سلطة البحث والدراسة التي تمثل محور عمل المنظمات الدولية والتي تتمخض في النهاية عن سلطاتها الأخرى كسلطة ابرام الاتفاقات أو سلطة اتخاذ القرارات والتوصيات .

لهذه السلطة صور ثلاث[1] هي : الأبحاث التي تقوم بها المنظمة نفسها ، والأبحاث التي تتم عن طريق مؤتمر تدعى إليه الدول الأعضاء والأبحاث والتقارير التي تطلبها المنظمة من الدول الأعضاء . ويمكن أن نضيف إلى هذه الصور صورة أخرى هي الأبحاث التي تستقيها المنظمات الدولية من حضور المؤتمرات الدولية ذات الصلة بما تقوم به هي نفسها من دراسات .

فالصورة الأولى ، من سلطة البحث والدراسة ، هي أن تعهد المنظمة لفرع من فروعها أو لجنة داخلية تؤلف فيها بحث موضوع يتصل بنشاطها تمهيداً لتقديمه إلى الدول الأعضاء لمناقشته واتخاذ قرار بشأنه أو تمهيداً لعقد اتفاق دولي أو لمجرد تنبيه الرأي العالمي إلى أهمية هذا الموضوع .

ومن أمثلة ذلك ما نصت عليه المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية على أن تتولى اللجان الفنية الدائمة وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها بشكل مشروعات تعرض على المجلس . وما نصت عليه المادة العاشرة من دستور منظمة العمل الدولية أن يختص مكتب العمل الدولي بجمع وتوزيع المعلومات المتعلقة بتنظيم حالة العمل ونظم العمل واجراء كافة الأبحاث التي يطلب المؤتمر أو مجلس الادارة القيام بها[2] .

والصورة الثانية هي الأبحاث التي تتم عن طريق مؤتمر تدعى إليه الدول الأعضاء . ذلك أن للمنظمات الدولية أن تمارس سلطاتها في البحث والدراسة عن طريق مؤتمرات دولية تعقد تحت اشرافها وبمباشرتها ، كما أن

(١) أنظر: بطرس غالي: المرجع السابق ص ١٤٨ - ١٤٩ .
(٢) أنظر أمثلة أخرى - بطرس غالي المرجع السابق ص ١٤٩ .

للمنظمات أن تمد المؤتمر بالخبراء والمعلومات والتقارير . مثال ذلك ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة (٦٢) من ميثاق الأمم المتحدة من أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدعو إلى عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التي تدخل في دائرة اختصاصه وفقاً للقواعد التي تضعها الأمم المتحدة[١] .

كما أن للمنظمة أن تدعو إلى هذه المؤتمرات جهات من غير الأعضاء ومندوبين عن التنظيمات الدولية الأخرى إذا دعت الحاجة إلى ذلك كما يحصل في مشاركة وفود العمال أو أصحاب العمل الذين يدعون إلى الاشتراك في مؤتمرات العمل الدولية[٢] .

وقد تتمخض هذه المؤتمرات ، فضلاً عن تقرير للموضوع المطروح لدراسته ومناقشته أو تعديل هذا الموضوع ، عما يلي : ـ

١ ـ اعتماد النظم الاقليمية أو أساليب العمل فيها إذا تبين من المؤتمر أنها نظم صالحة ويمكن أن تحقق أهداف المنظمة .

٢ ـ اعتماد نظم نموذجية تتم الموافقة عليها من قبل هذه المؤتمرات وتصدر كملاحق لقوانين معينة أو أية أداة قانونية أخرى .

٣ ـ اصدار أنظمة لها قوة تشريعية على الدول الأعضاء ، من ذلك مثلاً ما يصدر عن مؤتمرات منظمة الصحة العالية من قواعد صحية تشريعية[٣] .

والصورة الثالثة من هذه السلطة هي مطالبة الدول الأعضاء بأن تقوم بدراسات تقدمها إلى المنظمة على شكل تقارير عن الخطوات التي اتخذتها

---

(١) أنظر : بطرس غالي المرجع أعلاه ص ١٥٠ ـ ١٥٣ .

(٢) أنظر: J.G. Starke, Introduction to International Law, 7th Edition, Butterworths, London, 1972, p.587.

(٣) أنظر: J.G. Starke, op.cit., p.587.

تنفيذاً لتوصيات المنظمة في المسائل الداخلة في اختصاصاتها . ومطالبة الدول بتقديم هذه التقارير هي وسيلة تساعد المنظمات على متابعة نشاط الدول في مجال معين بالذات ، وهي وسيلة أيضاً لكي تقوم الدول بمد المنظمة بالمعلومات والدراسات التي تستطيع أن ترسم سياستها على ضوئها وأن تتخذ بمقتضاها ما يلزم من ترتيبات وتصدر ما تدعو اليه الحال من توصيات .

وهذه الصورة من سلطات المنظمات الدولية تشيع في المنظمات ذات الطابع الفني ، حيث أن الدول الأعضاء لا ترى غضاضة في مد المنظمة بالمعلومات الفنية التي تحتاج إليها وأن ترفع اليها التقارير اللازمة . أما في المنظمات ذات الطابع السياسي فإن الدول الأعضاء تأبى عادة أن تقيد من سيادتها بتقديم مثل هذه التقارير السياسية حتى وإن كانت تتعلق بأمور وقعت في الماضي .

ومن أمثلة هذه التقارير ذات الطابع الفني ، ما نصت عليه المادة (٢٥) من دستور منظمة العمل الدولية بالزام كل عضو بأن يقدم إلى المكتب العمل الدولي تقريراً سنوياً عن الاجراءات التي اتخذها لتنفيذ الاتفاقات التي صادق عليها .

وما نصت عليه المادة الثامنة من القانون الأساسي لليونيسكو من الزام الأعضاء بتقديم تقارير دورية عن الحياة التربوية والعلمية والثقافية في بلاده[١] .

والواقع أن سلطة المنظمات الدولية في البحث والدراسة بجميع صورها هي في مقدمة السلطات التي تتمتع بها المنظمات الدولية وتولد مع المنظمة

---

(١) بطرس غالي ـ أنظر أمثلة أخرى. المرجع السابق ص ١٥٠ ـ ١٥٣ .

منذ بداية تكوينها وتبقى من السلطات الرئيسية لكل تنظيم دولي لكي يحقق أهدافه .

وقد أدت ممارسة هذه الأعمال التشريعية من قبل المنظمات الدولية والتطورات التي شهدتها العملية التشريعية في النظام الدولي إلى ظهور مظاهر أخرى على الصعيد التشريعي مثل التشريع المفوض . Delegated Legislation وتشريع القانون الأدنى أو القانون التابع Subordinate Law[1] .

هذه هي ، بصورة سريعة ، السلطة الرئيسية التي تمارسها المنظمات الدولية على صعيد العمل التشريعي ، ذلك أن دراسات المنظمات وأبحاثها هي التي تؤدي في النهاية إلى وضع نظم مشتركة وموحدة فيما بين الدول الأعضاء ، وقد تؤدي إلى صدور تشريعات موحدة عن الدول الأعضاء تحقيقاً للغرض الذي استهدفته المنظمة . وهذا النشاط التشريعي للمنظمات ينصب أساساً على أهدافها الفنية والاقتصادية أو الاجتماعية كيفما كانت الحال ، وهو الأمر الذي تقوم به منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول على الوجه الذي رأيناه في نشاطاتها الأخرى وعلى ما سنراه فيما بعد وفي موضعه .

بيد أن الاتفاقية المنشئة للمنظمة لم تقف عند حد الاكتفاء بالوظيفة التشريعية الاعتيادية لها كما تعرفه قواعد القانون الدولي العام وممارسة المنظمات الدولية ، بل إنها ألقت على عاتقها مهمة تشريعية نصت عليها المادة الثانية من الاتفاقية على وجه التخصيص وهي مهمة التوفيق بين الأنظمة القانونية للدول الأعضاء مما ترتب عليه أن تتحرك المنظمة في هذا الاطار بنشاط خاص ينصب على الناحية القانونية المتعلقة بشؤون البترول . وهذا ما سنراه في المبحث التالي .

---

(١) أنظر: J.G. Starke, op.cit., p.587.

المبحث الثاني

أسلوب المنظمة في التوفيق بين النظم القانونية للدول الأعضاء

نصت الفقرة (ب) من المادة الثانية من الاتفاقية المنشئة للمنظمة على : « اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الأقطار الأعضاء إلى الحد الذي يمكن المنظمة من ممارسة نشاطها »[1] .

وبهذا النص تلقت المنظمة مهمة تشريعية مضافة إلى مهامها التشريعية الاعتيادية التي تنصب على نشاطها النوعي . وقبل الدخول في تفاصيل وأسلوب المنظمة في التصدي لهذه المهمة ، نلاحظ على هذا النص ما يلي : -

١ - أنه قضى بأن تتخذ المنظمة « الاجراءات الكفيلة . . . الخ » ولم يكلفها بعملية التوفيق بين الأنظمة القانونية نفسها . ولذلك فإن الاجراءات التي تتخذها المنظمة هي من قبيل النشاط الاداري الذي ينصب على الدراسة وتسليط الأضواء على الحاجات الملحة في مجال التوفيق بين الأنظمة القانونية . ويبقى إذن أنه إذا ما قامت المنظمة باتخاذ هذه الاجراءات فإنها تكون قد أوفت بما قصد إليه النص سواء أأسفرت هذه الاجراءات عن النتيجة المرجوة وهي التوفيق بين الأنظمة القانونية أم لم تسفر بمعنى أن النص قد كلفها ببذل العناية وليس بتحقيق الغاية . وذلك بديهي لأن المنظمة هي في مركزها القانوني أداة تنسيق وتعاون ودراسات وليست سلطة تشريعية تعلو على الاختصاص الداخلي للدول الأعضاء .

٢ - قضى النص بأن عملية التوفيق تكون بين الأنظمة القانونية ولم ينص على التوفيق بين التشريعات المعمول بها في الدول الأعضاء . وفي رأينا أن هذا النص جاء موفقاً فيما قصد إليه مشرع الاتفاقية المنشئة ، ذلك أن النظام

---

(١) الاتفاقية المنشئة.

القانوني تعبير عن إطار عام يشمل جميع أنواع التشريعات التي تؤلف الهيكل القانوني الذي يحكم مختلف أنشطة الدولة وفي جميع قطاعاتها سواء منها الدستورية أو الادارية أو الاقتصادية أو الصناعية أو المالية وما إلى ذلك . أما التشريعات فهي أكثر تخصيصاً وتطلق عادة كلمة (التشريع) على القانون الواحد الذي ينظم نشاطاً معيناً . وبديهي أنه فوق مقدور هذه المنظمة ـ وربما أية منظمة ـ أن تحاول التوفيق بين التشريعات المعمول بها في الدول الأعضاء كما سيرد فيما بعد . وفي رأينا أن عبارة (النظم القانونية) التي وردت في نص المادة الثانية من الاتفاقية تنصب على التشريعات التي تنظم جانباً من جوانب الصناعة النفطية فيما بين الدول الأعضاء[1] .

٣ ـ إن النص قد قيد المنظمة في اتخاذ اجراءاتها للتوفيق بين الأنظمة القانونية المعمول بها في الأقطار الأعضاء « بالحد الذي يمكن المنظمة من ممارسة نشاطها » . وواضح من هذا القيد أن عملية التوفيق بين الأنظمة القانونية تقف عند الحد الذي يمتد إليه نشاط المنظمة . بمعنى أن أية اجراءات تتخذها المنظمة بما هو أكثر من القدر اللازم الذي يمكنها من ممارسة نشاطها تقع خارج ولاية هذا النص . وهنا أيضاً نعتقد أن مشرع الاتفاقية كان موفقاً في وضْع هذا القيد لسببين : الأول أن أية اجراءات لغرض التوفيق بين النظم القانونية تجري على اطلاقها هو أمر فوق مقدور المنظمة وما كان ، على ما نرى ، في حسبان مشرعي الاتفاقية المنشئة . والثاني أن المنظمة وهي لم تزل فتية ولها مهام وأهداف اقتصادية وفنية معينة ومحددة في نصوص الاتفاقية ، لم يشأ المشرع أن يبيح لها تجاوز الحدود التي تقتضيها طبيعة هذه الأهداف . ولذلك جاء النص مقيداً الاجراءات التي تتخذها المنظمة للتوفيق بين النظم القانونية بالحد الذي يمكن المنظمة من ممارسة نشاطها على الوجه المذكور .

---

(١) محمد خليل خليل ـ مستشار منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول: تطور التشريعات النفطية في العالم العربي. أساسيات صناعة النفط والغاز، ج ٣، ١٩٧٦ ص ١٠٥ .

بعد هذه الملاحظات نقول ، أن المنظمة عن طريق استعمال سلطتها في البحث والدراسة تتوصل إلى تسليط الضوء على النواحي القانونية التي تحتاج إلى التوفيق بين ما هو معمول به في كل أو بعض الدول الأعضاء . وسواء أسفرت هذه الدراسات عن إبرام اتفاقيات بين الدول الأعضاء أو عن اصدار قرارات أو توصيات بما من شأنه أن يحقق خطوة على طريق التوفيق بين النظم القانونية ، فإن المنظمة تكون ـ في رأينا ـ قد أدت رسالتها في العملية التشريعية التي أنيطت بها بموجب نصوص الاتفاقية .

ولا تختلف منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في حقوقها والتزاماتها العامة عما يسري على المنظمات الدولية الأخرى على صعيد العملية التشريعية ، ذلك أنه على الرغم من سعة الدور الذي تلعبه المنظمات في عملية التشريع سواء باشرافها على انشاء المعاهدات الدولية أو إتخاذها القرارات الملزمة أو عن طريق أجهزتها القضائية ، فإن المنظمة الدولية تبقى ساحة لممارسات الدول ، ذلك أن البيانات التي تلقي حول القضايا القانونية سواء من قبل ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة أو عن طريق وكالاتها أو فروعها ، تكون أساساً لقواعد قانونية . ويبقى قائماً أيضاً أن المنظمات تهيء القنوات اللازمة لآراء الخبراء لغرض تقنين وتطوير بعض قواعد القانون كما تفعل لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة[1] .

وعلى قدر تعلق الأمر بمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، فإن سعيها للتوفيق بين النظم القانونية رغم أنه ينحصر أولاً في الدول الأعضاء ، وثانياً في الحد الذي يمكن المنظمة من ممارسة نشاطها نقول على الرغم من هذين الحدين اللذان قد يجعلا مهمة المنظمة في هذا المجال أقل صعوبة إلّا أن المنظمة ما كانت لتقوى على اقتحام هذا الموضوع الواسع بشكل مباشر .

---

(١) أنظر: — Ian Brownlie, Principles of Public International Law, Clarendon Press Oxford, 1973, 2nd Edition pp.674- 676.

ولذلك فإنها شرعت بمعالجته بتواضع بأن قامت الأمانة العامة بمحاولة لبناء قاعدة لتحقيق تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في نطاق التشريعات والاتفاقيات البترولية وما يلحق بها سواء في الدول الأعضاء أو في غيرها على أساس تجميع هذه الوثائق وجعلها مرجعاً في متناول الدول الأعضاء وأجهزة الأمانة العامة والباحثين والمتخصصين[1] . ولا شك أن هذا المجهود ـ فضلاً عن جوانبه العلمية والعملية ـ يمثل خطوة أولية لا بد منها على طريق تحقيق التنسيق بين تشريعات الدول الأعضاء في المجالات البترولية والتوفيق بين الأنظمة القانونية لهذه الدول .

والواقع أن صعوبة التصدي لهذا الموضوع بشكل واسع ومباشر تكمن في أن التشريعات النفطية المعمول بها في العالم العربي هي من التفرع والشمول والتشعب بحيث لا يكون من المعقول أو المتصور من الناحية العملية الاقدام على تناولها جميعاً وبصورة مباشرة وسريعة[2] كما سيأتي تفصيله في موضع لاحق .

ولذلك استنتجت الأمانة العامة للمنظمة من الحقائق التي تحيط بها في هذا المجال أن مسألة التوفيق بين النظم القانونية للدول الأعضاء يجب أن تجتمع عليها عوامل ثلاثة : البداية المتواضعة وسلوك الأسلوب غير المباشر وإيجاد الحافز الاقتصادي .

وعلى ذلك تتحرك الأمانة العامة لتحقيق هذا الهدف في الوقت الحاضر على محاور ثلاثة هي :

١ ـ إبرام إتفاقيات المشاريع المشتركة التي تتضمن أحكاماً واحدة تسري على جميع الدول المشتركة في المشروع وتشجيع الدول الأعضاء على تشريع

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي الثاني. تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، ص ٥٨.

(٢) محمد خليل خليل ـ مستشار المنظمة، تطور التشريعات النفطية في العالم العربي، اساسيات صناعة النفط والغاز ج ٣، ١٩٧٦، ص ١٠٣.

قوانين داخلية تسهل مهام وأهداف هذه المشاريع[1] .

٢ ـ حث وتشجيع الدول الأعضاء على تشريع قوانين داخلية موحدة ضمن إطار الحد الأدنى لما تتطلبه الصناعة البترولية[2] .

٣ ـ الآمال المعقودة على قيام (الهيئة القضائية) للمنظمة ومساهماتها في تطوير القواعد القانونية المشتركة بين الدول الأعضاء .

وهذا ما سنراه بشيء من التفصيل حالاً .

١ ـ دور إتفاقيات المشاريع المشتركة في عملية التوفيق :

تبين من تجارب المنظمة وأمانتها العامة أن الدول الأعضاء لا تقوم بتوحيد تشريعاتها فيما بينها لغرض التوحيد فحسب ، أي لغرض أكاديمي ، بل تقوم بذلك بناء على حافز إقتصادي كقيام شركة مشتركة أو مشروع مشترك ، فالسوق الأوروبية المشتركة لم تتحرك لتوحيد تشريعاتها لأغراض أكاديمية مجردة ، وإنما بناء على حاجة إقتصادية[3] .

وقد وجدت الأمانة العامة ضالتها في إقامة المشاريع المشتركة التي تفرض على الدول الأعضاء قبول درجة من التشابه في الأحكام القانونية المتصلة بهذه المشاريع سواء من حيث تأسيسها أو ما يتبع ذلك من التشريعات التي تسهل إدارتها وتحقيقها للأغراض التي أنشأت من أجلها ، وذلك كخطوة أولى على طريق التوحيد بين النظم القانونية للدول الأعضاء ، ذلك أن هذه المشاريع وإدارتها وتسيير نشاطاتها على قدم المساواة ومعاملتها بتشابه في كل الدول الأعضاء ، كلها أمور تحتاج إما إلى تعديل التشريعات القائمة المتصلة

---

(١) محمود أمين ـ الأمين العام المساعد للمنظمة، مقابلة معه، الكويت، ١٩٧٧/١٠/١١ .
(٢) صالح الكسم ـ مدير الادارة القانونية بالوكالة في المنظمة، مقابلة معه، الكويت ، ١٩٧٨/٣/٧ .
(٣) محمود أمين ـ الأمين العام المساعد للمنظمة ـ المقابلة أعلاه .

بنشاطها أو وضع تشريعات جديدة تتلائم مع حاجات هذه المشاريع . وقد أدركت المنظمة أنها من هذه البداية المتواضعة والأسلوب غير المباشر مع تقديم الحافز الاقتصادي ، تضع أقدامها على أول الطريق في مسيرة توحيد النظم القانونية أو التوفيق فيما بينها ، بين الدول الأعضاء ، ذلك أن دخول الدول الأعضاء هذه في مشاريع مشتركة هو في الحقيقة دخولها ـ بل خضوعها ـ لأحكام موحدة هي القواعد والأحكام التي ترد في إتفاقيات هذه المشاريع . وقد حالف الأمانة العامة ـ والمنظمة ـ التوفيق في هذه المحاولة بعد إقامة المشاريع العربية المشتركة التي انبثقت عن المنظمة على الوجه الذي سنراه في موضعه .

إن القاعدة التي أخذت بها سائر إتفاقيات الشركات العربية التي قامت في ظل المنظمة هي خضوع الشركات أساساً لأحكام الاتفاقية المنشئة لها ، وتكون هذه الأحكام نافذة حتى لو تعارضت مع القوانين الداخلية لأي من الدول الأعضاء[1] . وواضح أن هذه الاتفاقيات تخضع للتصديق في كل دولة حسب الأشكال الدستورية لها . ومتى ما تم التصديق عليها من قبل الدولة المعنية صارت قانوناً وبالتالي فإن الإتفاقية تصبح قانوناً موحداً لكل هذه الدول .

يضاف إلى ذلك أن التشريعات التي تصدر في الدول الأعضاء لتسهيل نشاط هذه الشركات ، يجب أن تكون ذات أحكام موحدة وذلك لغرض توحيد معاملة الشركات في أقاليم الدول الأعضاء وتيسير ممارستها لنشاطها . مثال ذلك التشريعات التي تصدر في الدول الأعضاء لمعاملة ناقلات الشركة العربية البحرية لنقل البترول . فهذه التشريعات يجب أن تأتي بأحكام موحدة[2] وإلاّ

---

(١) أنظر مثلا المادة الثالثة من اتفاقية الشركة العربية لبناء واصلاح السفن، والمادة الثالثة أيضا من اتفاقية الشركة العربية البحرية لنقل البترول والمادة الرابعة من اتفاقية الشركة العربية للاستثمارات البترولية والمادة الخامسة من اتفاقية الشركة العربية للخدمات البترولية.

(٢) أحمد قسمت الجداوي ـ مدير الادارة القانونية سابقا في المنظمة، مقابلة معه، الكويت ، ١٩٧٨/٣/١ .

فإن معاملة هذه الناقلات ستتفاوت من قطر إلى قطر الأمر الذي يعرقل نشاطها ويعرض أعمالها إلى صعوبات يجب تفاديها . ذلك أن هذه الناقلات تحمل الجنسيات المتعددة للدول الأعضاء في الشركة وترسو في موانئها وبالتالي تتمتع بامتيازات وإعفاءات الناقلات الوطنية . فإن لم يكن هناك قانون يمنح هذه الإمتيازات برزت الحاجة إلى تشريعه لكي يتماشى مع القوانين الأخرى المشابهة في الأقطار الأخرى[1] . وثمة إعتبار آخر في هذا المجال بالذات ، هو أن النقل البحري عموماً رغم كونه نشاطاً اقتصادياً إلّا أن رحلات السفن العربية الناقلة للبترول والغاز ، لا بد من أن تواجه حالات التنازع بين القوانين ، ولذلك يتعين على الدول العربية ـ وهي قد ازمعت على خوض مضمار نقل البترول ـ أن توحد تشريعاتها فيما يخص النقل البحري للبترول والغاز ، فالانضمام إلى ما هو قائم من الإتفاقيات والمعاهدات في مجال النقل البحري لا يكفي لحل كل المشاكل القانونية المحتمل أن تواجهها الدول مالكة الناقلات ، ذلك أن الإتفاقيات والمعاهدات قصد بها أصلاً أن تكون مكملة للتشريعات الوطنية لا أن تحل محلها ، فضلاً عن أنها وضعت في الأساس لتحفظ مصالح الدول التي تملك القسم الأكبر من أسطول الناقلات . ولذلك يرى البعض أنه حتى من وجهة النظر الإقتصادية فقط تدعو الحاجة أن توحد الدول العربية مفاهيمها القانونية والقواعد الموضوعية للنقل البحري لا سيما وأن عدداً من هذه الدول يفتقر أصلاً إلى قانون بحري متكامل وحديث[2] .

٢ ـ حثّ الدول الأعضاء على تشريع قوانين داخلية موحدة :

فضلاً عما يؤدي إليه إنشاء المشاريع المشتركة من توحيد تشريعات

---

(١) محمود أمين ـ الأمين العام المساعد للمنظمة، مقابلة معه، الكويت، ١٩٧٨/١٠/١١ .

(٢) هشام الغزي ـ صيغ التعاون الاقتصادي العربي في المجال النفطي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد ٣، العدد الأول ص ٤٣ .

الدول الأعضاء على الوجه المار سابقاً ، فإن الأمانة العامة تحاول إيجاد صيغ أخرى للتوفيق بين النظم القانونية لهذه الدول وذلك عن طريق تثبيت وتقرير ما تسميه بالحد الأدنى المشترك لما يمكن التوفيق فيه بين أنظمة وتشريعات الدول الأعضاء في مجال الصناعة البترولية . ومعروف أن هذه الصناعة واسعة النطاق وتشمل جوانب وأبعاداً متعددة . ففي الغالب من الدول الأعضاء قوانين للحفاظ على الثروة البترولية وقوانين تنظم شروط خدمة العمال في هذه الصناعة ، كما أن هناك قوانين السلامة وعقود التسويق . ولذلك فالأمانة العامة تحاول حث الدول الأعضاء على توحيد هذه القوانين على الأقل وهو ما يمثل الحد الأدنى الذي يمكن توحيده كمرحلة أولى .

وكتمهيد لهذا النوع من التفكير قامت الأمانة العامة للمنظمة بتجميع التشريعات البترولية في الدول الأعضاء بهدف إصدارها بكتاب أو عدة كتب لغرض تبادل هذه المعلومات ومحاولة توحيد نصوصها وأحكامها في وقت لاحق[1] .

وعلى الرغم من ضخامة مهمة التوفيق بين النظم القانونية الملقاة على عاتق المنظمة وصغر حجم الإدارة القانونية في الأمانة العامة ، فإننا نعتقد أن الأمانة العامة إذا كانت لم تقم بعملية التوفيق بين النظم القانونية بشكل مباشر وعلى نطاق جذري وواسع كما يرى البعض[2] ، فإن الأمانة العامة قد وجدت الأسلوب إلى تحقيق درجة من التوفيق كما ووجدت الحافز ، هذا فضلاً عن قناعة الإدارة القانونية في المنظمة أن دراسات واسعة النطاق مثل هذه يجب أن تتم عن طريق التطوير الهادىء وعلى مراحل متعاقبة تتناسب مع أوضاع التشريعات القائمة حالياً في الدول الأعضاء من ناحية وإمكانيات الأمانة العامة من ناحية أخرى[3] .

---

(١) صالح الكسم ـ مقابلة معه، الكويت ١٩٧٨/٣/٧ .

(٢) من هذا الرأي الدكتور أحمد قسمت الجداوي ـ في مقابلة معه، الكويت ٧٨/٣/١ .

(٣) صالح الكسم ـ المقابلة أعلاه.

وقبل أن نترك هذا المجال من مجالات للتوفيق بين النظم القانونية ، يجب أن ننوه ولو بشكل سريع إلى أن الدول البترولية كانت قد حاولت مرتين إعداد قانون بترولي موحد ومتكامل . المحاولة الأولى من خلال منظمة (أوبك) وهي وإن لم تكن مقصورة على الدول العربية وحدها إلا أن هذه الحقيقة يجب ألاّ تهدر محاولات الدول العربية سواء بمفردها أو بالاشتراك مع دول أخرى داخل إطار (أوبك) للتوصل إلى صيغة موحدة لمشروع قانون بترولي قد ترى اعتماده طبقاً للأوضاع الدستورية في بلادها . فقد كان الإجتماع الثاني للمؤتمر الخامس لمنظمة (أوبك) الذي عقد في (الرياض) من ٢٤ ـ ٣١ تشرين أول/أكتوبر ١٩٦٣ قد اتخذ قراره المرقم ٥/٤١ ، يطلب فيه من الأمين العام للمنظمة دعوة عدد من الخبراء من الدول الأعضاء أو دول أخرى لإعداد ما سمي بـ (مدونة التشريعات البترولية الموحدة) A code of Uniform Petroleum Laws وقد قامت هذه اللجنة بعدد من الدراسات حول الموضوع إلاّ أن المشروع الذي قدمته وقف عند هذا الحد ولم ينشر . إلا أن المعروف أن هذا المشروع رغم مزايا عديدة جاء بها في حينه فإنه بقي في مفهومه العام يخضع لمجمل القواعد والمبادىء القانونية الواردة في نظام الإمتيازات التقليدي[1] .

والمحاولة الثانية كانت عندما أثيرت فكرة إعداد مشروع قانوني بترولي موحد للدول العربية في أحد مؤتمرات البترول العربي ، كما طرح الموضوع في إطار المجلس الإقتصادي للجامعة العربية عملاً بأحكام الميثاق ، ولا سيما تلك الخاصة بتعاون الدول العربية في المسائل الإقتصادية والمالية . وكانت (لجنة خبراء البترول العربي) قد كلفت ـ من بين مهامها الأخرى ـ بمهمة إعداد مشروع قانون موحد للنفط للدول العربية . وقد استطاعت هذه اللجنة بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ إقرار البنود التي ألّفت في مجموعها

(١) محمد خليل خليل ـ تطور التشريعات النفطية في العالم العربي، اساسيات صناعة النفط والغاز، ج ٣، ١٩٧٦، ص ١٤٧ .

مـا دعي بـ (مبـادىء قـانـون النفط المـوحـد) ورفعت اللجنـة تـوصيـة إلى المجلس الإقتصادي مناشدة الدول العربية إعتماد تلك المبادىء لدى إقدامها على سن تشريعاتها البترولية الوطنية . وعلى الرغم من أن تلك المبادىء قد سبقتها الأحداث في المجال البترولي ، غير أن المسؤولية تحتم علينا تسجيل هذه الخطوة القانونية الرائدة .

٣ ـ الدور الذي يمكن أن تلعبه الهيئة القضائية :

من المعلوم أن (الهيئة القضائية) هي أحد الأجهزة الأربعة التي عن طريقها تمـارس منظمـة الأقطار العـربية المصـدرة للبترول اختصـاصاتهـا ومسؤولياتها وذلك إلى جانب (مجلس الـوزراء) و (المكتب التنفيذي) و (الأمانة العامة) .

وقد تضمنت إتفاقية إنشاء المنظمة ـ على الوجه المذكور سابقاً ـ بياناً للأحكام الأساسية المتعلقة بالهيئة القضائية ، سواء من حيث إختيار قضاتها أو الإختصاصات المعهود بها لهذه الهيئة خاصة في مجال تفسير وتطبيق الإتفاقية المنشئة والمنازعات التي تثور بين الدول الأعضاء أو بينها وبين شركات البتـرول أو أية منـازعات أخـرى يقرر مجلس الـوزراء إختصاص الهيئـة بنظرها[1] .

وظاهرة إنشاء هيئات قضائية أو فنية أو محكمة خاصة تابعة للمنظمات الدولية هي ظاهرة جديدة إلى حد ما ، إذ توكل لهذه المنظمات سلطة تفسير دستورها إلى هيئة قضائية تابعة لها . فمنظمة الفحم والصلب الأوروبية أنشأت محكمة خاصة لها يدخل في إختصاصها تفسير ميثاق تلك المنظمة . وجامعة الدول العربية تسعى ـ منذ زمن ـ إلى إنشاء (محكمة عدل دولية عربية) يكون من وظائفها تفسير ميثاق الجامعة . وهيئة العمل الدولية ذكرت في الفقرة

(١) انظر ما سبق ذكره في هذا البحث، كذلك المواد ٢١ ـ ٢٥ من الاتفاقية المنشئة للمنظمة.

الأولى من المادة (٣٧) من نظامها الأساسي إن كل موضوع أو نزاع يتعلق بتفسير الدستور يعرض على محكمة العدل الدولية للفصل فيه[١] .

والواقع أن سلطة فض المنازعات الناجمة عن الإختلاف في تفسير دستور المنظمة لا تخرج عن ثلاث صور :

١ ـ إعطاء تلك السلطة للدول الأعضاء في التنظيم باعتبار أن دستور المنظمة معاهدة دولية قبل كل شيء وأن سلطة التفسير هي من إختصاص أطراف المعاهدة . ولكن إتباع هذه الطريقة قد يؤدي إلى تعدد التفسيرات .

٢ ـ إعطاء تلك السلطة للمنظمة الدولية نفسها . وفي هذا الأسلوب أمران خطيران :

(أ) أن يخضع التفسير ، وهو عملية قانونية ، للمنازعات السياسية وبالتالي يكون بعيداً عن روح الدستور ومتأثراً برغبات الدول ذات النفوذ في المنظمة .

(ب) إذا كان للمنظمة فروعاً متساوية صار من المحتمل أن تتناقض بينها التفسيرات .

٣ ـ إسناد تلك السلطة إلى (هيئة قضائية) تابعة للمنظمة أو مستقلة عنها ، وهذا أصح النظم لتفسير دساتير المنظمات الدولية خاصة إذا كان لكل تنظيم دولي محكمة تابعة له تكون بمثابة محكمة الدرجة الأولى وتكون محكمة العدل الدولية بمثابة محكمة الدرجة الثانية[٢] .

وقد أخذت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بالأسلوب الأخير ،

---

(١) أنظر: بطرس غالي ـ التنظيم الدولي، الطبعة الأولى، ١٩٥٦، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ١٣٨، ١٣٩ .

(٢) أنظر بطرس غالي ـ المرجع السابق ص ١٣٩ ـ ١٤١ .

وهو إسناد سلطة التفسير وفض المنازعات إلى (هيئة قضائية) تابعة للمنظمة على ما عرضناه سابقاً .

وهذه الهيئة القضائية هي أول هيئة من نوعها تقوم ولأول مرة في الوطن العربي . وعلى الرغم من أنها متخصصة في شؤون النفط فإنها تساهم مساهمة كبيرة في خلق مفاهيم قانونية مشتركة للعمل العربي المشترك ، ذلك أن المنظمة وشركاتها قامت كلها بموجب مواثيق دولية ، فلا القضاء القطري ولا التشريعات القطرية قادرة على معالجة المشاكل والآثار القانونية التي يمكن أن تنشأ بناء على العلاقات التي أحدثتها هذه المواثيق[1] ولذلك فإن قيام هذه الهيئة يعتبر حجراً أساسياً في هيكل المنظمة وتعقد عليها الآمال في المساهمة من خلال فتاواها وأحكامها أن تضع وتطور أحكاماً قانونية موحدة ومشتركة وبذلك تساعد المنظمة على تحقيق أحد أهدافها وهو التوفيق بين النظم القانونية للدول الأعضاء .

وقد أثبتت مثل هذه الأجهزة في التطبيق العملي جدواها في عملية تطوير قواعد القانون ، ذلك أن الوظيفة التشريعية للمنظمات فضلاً عن أنها تشمل الإشراف على إنشاء المعاهدات ـ وهي بذاتها قوانين موحدة ـ وإصدار القرارات والتوصيات الملزمة للدول الأعضاء ، فإن الأجهزة القضائية في هذه المنظمات بما تصدره من أحكام وتفسيرات تضع قواعد قانونية موحدة وبالتالي ترسي مبادىء مشتركة ترسخ مع الزمن وتوحد المفاهيم القانونية حول مسائل معينة بالذات[2] .

وهذا الإختصاص بإعتباره يمنح الهيئة ولاية قانونية تعلو على الولاية القانونية للتشريع الداخلي سيساهم بخلق ما يسمى الآن بقواعد القانون (فوق

---

(١) علي عتيقة ـ الأمين العام للمنظمة، جديثه إلى جريدة (الرياض) السعودية، نشرة المنظمة، شباط/ فبراير ١٩٧٨ .

(٢) أنـظر : Ian Brownline, Principles of Public Int: Law, Clarendon Press, Oxford 1973, 2nd Ed. pp. 674 - 675.

الدول Supra National) ربما إلى الحد الذي تكون للهيئة فيه الولاية على المحاكم الوطنية في حسم النزاعات سواء بين الأقطار الأعضاء أو بينها وبين الشركات[١] ، الأمر الذي يؤدي بمرور الزمن إلى خلق وترسيخ قواعد قانونية موحدة ومبادىء ومفاهيم قانونية تسرى على كل الدول الأعضاء في المنظمة بما يحقق هذا الهدف من أهدافها .

خلاصة كل ما مرّ أعلاه هي أن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وهي من نوع المنظمات بين الحكومات Inter Governmental تحاول جاهدة الوفاء بإلتزامها في توحيد النظم القانونية عن طريق إتفاقيات المشاريع المشتركة من ناحية ، وحثّ الدول الأعضاء على تشريع قوانين داخلية موحدة لما يسمى بتشريعات الحد الأدنى في صناعة البترول من ناحية أخرى . وما يمكن أن تقوم به الهيئة القضائية التابعة لها من ناحية ثالثة . فأين يقع هذا الدور مما تقوم به منظمة الفحم والصلب الأوروبية في العملية التشريعية ؟

مقارنة :

نظراً لأن منظمة الفحم والصلب الأوروبية كانت منذ إنشائها من نوع المنظمات (فوق الدول Supra National) التي تستطيع بقراراتها أن تعلو على التشريعات الداخلية للدول الأعضاء وتخاطبها بهذه القرارات التي لها قوة القانون كما تخاطب مؤسسات تلك الدول وأفرادها ، لذلك منحت المعاهدة للمجلس الوزاري سلطة إتخاذ القرارات داخل المنظمة الأوروبية[٢] . وحتى تتمكن السلطة العليا من القيام بمهامها فقد زودت هي الأخرى بسلطات

---

(١) أنظر: Zuhayr Mikdashi — The Community of Oil Exporting Countries, op.cit., p.106.

(٢) عبدالمنعم سعيد ـ الحوار العربي الأوروبي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧ ص ٤٤ .

هامة ، إذ لها أن تأتي تصرفات قانونية ذات صفة ملزمة كما لها أن تتخذ قرارات وتوصيات وأن تصدر فتاوى . أما القرارات فهي تصرفات شبه تشريعية . وأما التوصيات فهي أيضاً تصرفات قانونية تخلق أو تعدل مركزاً قانونياً . وأما الفتاوي فمع أنها ليست ملزمة إلّا أنها يمكن أن ترتب آثاراً قانونية[١] .

وعلى وجه الاجمال يمكن القول أن نصوص اتفاقية المنظمة الأوروبية تطبق من قبل (السلطة العليا) للمنظمة وليس من خلال القوانين الوطنية[٢] . ولذلك فإن ممارستها لاصدار القرارات أو التوصيات أو الفتاوى هي بحد ذاتها عملية توحيد تشريعية ، بحكم شمول هذه التصرفات القانونية الدول الأعضاء وسريانها في أقاليمها .

وعندما قامت المنظمة الاقتصادية الأوروبية EEC وأصبحت منظمة الفحم والصلب الأوروبية ECSC احدى المنظمات الثلاث فيها جاءت هي الأخرى من نوع المنظمات (فوق الدول) ووردت في معاهدتها نصوص تنصب على عملية التوفيق والتقريب بين القوانين Harmonization and Approximation of Laws. فالمادة (٩٩) من اتفاقية المنظمة الاقتصادية الاوروبية تبيح لمجلس الوزراء اتخاذ الاجراءات للتوحيد والتوفيق بين تشريعات الدول الأعضاء المتعلقة بالضرائب والمكوس وبعض أنواع الضرائب غير المباشرة الأخرى[٣] . أما المادة (١٠٠) من الاتفاقية فإنها تعالج الأحكام التشريعية والادارية لدى الدول الأعضاء من حيث تأثيرها على هيكل وعمل المنظمة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة)[٤] . وتحدد

---

(١) محمد طلعت الغنيمي ـ في التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الاسكندرية ١٩٧٤، ص ١٢٤١ .

(٢) أنظر: B.A. Wortley, An Introduction to the Law of the European Economic Community, Manchester University Press 1972, p.61.

(٣) أنظر: B.A. Wortley, op.cit., p.105.

(٤) أنظر: B.A. Wortley, op.cit., p.106.

المادتان المذكورتان نطاق انشاء القواعد القانونية للجماعة الأوروبية بالميادين الاقتصادية والمالية .

كما تقضي المادة (٢٢٠) من الاتفاقية على ضرورة دخول الدول الأعضاء في مفاوضات لتنظيم عدد من الشؤون المتصلة بالسوق الأوروبية المشتركة وذلك من حيث مساسها بمصالح الأفراد وحماية لهذه المصالح . ومن هذه المسائل الغاء الازدواج الضريبي والاعتراف المتبادل بقدرة الشركات على نقل مراكز عملها من بلد إلى آخر أو بالدخول في اتحاد شركات وتنفيذ الأحكام المدنية[١] . وقد حصل تقدم ملحوظ في المفاوضات التي تجريها الدول الأعضاء في مواضيع مثل وضع صيغة موحدة (للشركة الأوروبية) وانشاء حق الملكية الأوروبية والعلامة التجارية الفارقة الأوروبية والاتفاق الموحد حول أحكام افلاس الشركات واتفاقية حول الاختصاص القضائي وتنفيذ الأحكام المدنية[٢] .

ويقدر للاقتراح المتعلق بوضع قواعد (النظام الأساسي للشركة الأوروبية) أنه سيسهل انشاء الشركات بموجب قانون المنظمة وذلك للشركات الضخمة القادرة على المنافسة على المستوى الدولي . كما حصل تقدم كبير في مجال (قانون الشركات) بوجه عام وأن اثنتين من أصل ثمان توصيات (توجيهات) Directives تم اقرارهما وهما تتناولان معلومات عن الشركات والحد الأدنى اللازم لها من رأس المال[٣] .

هذه بعض اللمحات الموجزة حول ما تقوم به منظمة الفحم والصلب الأوروبية ومن بعدها السوق الأوروبية المشتركة في مجال التوفيق والتوحيد بين قوانين الدول الأعضاء . ويتضح من ذلك أن نصوص اتفاقياتها جاءت مفصلة في كيفية اجراء التوحيد ، بينما جاء النص على ذلك في اتفاقية منظمة الأقطار

---

(١) أنظر: B.A. Wortley, op.cit., p.106.

(٢) أنظر: Ibid.

(٣) أنظر: European Community today and tomorrow, op.cit., p.30.

العربية المصدرة للبترول عاما يترك اختيار المجالات والأساليب للمنظمة نفسها[1] .

صعوبات التوفيق بين النظم القانونية للدول الأعضاء .

لا شك أن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، وهي منظمة نوعية ينصب نشاطها على سلعة معينة هي البترول وأنها منظمة دولية ، لها بموجب أحكام القانون الدولي العام سلطات ذات طابع تنفيذي تؤول في الغالب إلى اصدار قرارات أو سن تشريعات يكون لها أثر موحد في الدول الأعضاء .

وفي الواقع فإن السلطة الحقيقية التي تخول المنظمة للعمل على التوفيق بين النظم القانونية هي سلطة البحث والدراسة التي تتمخض عن مؤتمرات للدول الأعضاء تتخذ فيها القرارات اللازمة التي قد تؤدي بدورها إلى اصدار تشريعات موحدة .

بيد أن مهمة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في هذا المجال ليست يسيرة وذلك لاختلاف التشريعات النفطية في الدول العربية . ولعل مهمة المنظمة كان يمكن أن تكون أسهل وأيسر في مجال التوفيق بين النظم القانونية لو كان هناك قانون بترولي متكامل ومستقل في كل قطر من الأقطار الأعضاء ، أو على الأقل لو كان مثل هذا القانون موجودا في أغلبية هذه الأقطار حتى مع ما يمكن أن يكون من اختلافات فيما بين الأقطار العربية بالنسبة لاحكام مثل هذه القوانين في مجال تنظيم ملكية واستخدام البترول[2] .

---

(١) للاستزادة بتفاصيل وافية أخرى عن موضوع التقريب والتوفيق بين القوانين في المنظمة الاقتصادية الأوروبية أنظر :

Anthony Parry and Stephen Hardy, EEC Law, Sweet and Maxwell, London, 1973, pp.358- 367.

(٢) محمد خليل خليل ـ تطور التشريعات النفطية في العالم العربي، أساسيات صناعة النفط والغاز ١٩٧٦ ج ٣ ص ١٠٧.

ولكن الواقع أن الدول العربية تتفاوت إلى حد كبير فيما بينها ، لا في التفصيلات الموضوعية للأحكام القانونية السارية في القطاع البترولي في أراضيها فحسب ، وانما كذلك في طبيعة النظام القانوني المطبق فيها . ذلك أنه يمكن أن يدخل تحت تعريف التشريعات النفطية جميع القوانين البترولية وقوانين التعدين والمناجم والمحاجر والاتفاقيات والعقود البترولية وقوانين الضرائب على صناعة النفط وقوانين تأسيس شركات النفط الوطنية وقوانين التأميم وغيرها .

ولذلك فمن الكتاب من يصنف الأقطار العربية من هذه الزاوية إلى عدة مجموعات هي : ـ[1]

الأولى ـ الأقطار التي يوجد فيها قوانين بترولية متكاملة ومستقلة مثل ليبيا والجزائر .

الثانية ـ الأقطار التي ليست فيها قوانين بترولية متكاملة ولكن فيها تشريعات تعالج موضوع التنقيب عن البترول واستغلاله كجزء من النظام القانوني المطبق في مجال التعدين وما يتصل به . من هذه الأقطار مصر وسوريا .

الثالثة ـ الأقطار التي لا توجد فيها قوانين بترولية مستقلة ومتكاملة أو قوانين تعدين وما شابهها مما يمكن تطبيقه على البترول . وهذه المجموعة تمثل المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات وقطر والبحرين .

ففي ظل هذه الحقائق التشريعية تكاد أن تكون مهمة المنظمة في التوفيق بين النظم القانونية من الأمور المستحيلة ، وربما غير المطلوبة أصلا بموجب نص المادة الثانية (ب) من الاتفاقية المنشئة[2] .

---

(١) محمد خليل خليل ـ المرجع السابق، أنظر التفاصيل ص ١٠٧ ـ ١١٠ .

(٢) محمود أمين ـ الأمين العام المساعد للمنظمة، مقابلة معه، الكويت ١٩٧٧/١٠/١١ .

وفضلا عن هذا الاختلاف في الكيانات القانونية البترولية في الدول الأعضاء ، فإن ثمة حائل آخر يقف في وجه المنظمة في محاولاتها للتوفيق بين النظم القانونية هو صعوبة حث الدول الأعضاء وتحفيزها لقبول عملية التوفيق هذه ، وبالسرعة التي يتمناها الاتجاه الوحدوي في الفكر القانوني العربي لأن الدول الأعضاء في المنظمة قد استقرت على هذه النظم القانونية في مسيرة تاريخية طويلة تحكمت فيها اعتبارات مختلفة من قطر إلى آخر ، مما يجعل اليوم الساحة العربية أقرب إلى التفاوت في أجزائها منها إلى التجانس[1] . ومن هذه الاعتبارات ما هو واقعي يتصل اتصالا مباشرا بالامكانيات البترولية المتوفرة في الدولة ولا سيما فيما يتصل بحجم المخزون البترولي الثابت أو المحتمل اكتشافه فيها . ومنها ما يتصل بضخامة رأس المال المفترض استثماره في مجال التحري والتنقيب ومن ثم ـ في حالة الاكتشاف التجاري ـ لغرض التطوير والانتاج ، هذا إلى جانب طبيعة وحجم المخاطر والصعوبات التي تتميز بها عمليات البحث عن البترول ، الأمر الذي يستدعي قيام نظم قانونية تتسم بقدر من المرونة يسمح بتشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية .

يضاف إلى هذه الاعتبارات تنوع وتشعب العمليات البترولية إلى جانب الامتداد الاقليمي لبعض هذه العمليات والذي تفرضه أعمال الضخ والنقل والتكرير والتسويق . وهناك أيضا النواحي الفنية لصناعة البترول والتي تترتب عليها مشاكل قانونية واقتصادية وادارية .

وأخيرا هناك حقيقة الارتباط بين شركات البترول الأجنبية والمصالح الرسمية للدول التي تنتمي اليها أو ترتبط بها تلك الشركات بشكل أو آخر وما

---

(١) فاضل الجلبي ـ الأمين العام المساعد للمنظمة ، مقابلة معه ، الكويت ، ١٨/٥/١٩٧٨ .

يترتب على ذلك من آثار وأبعاد في المفاهيم التي يستند اليها القانون البترولي لتلك الدولة .

هذه الاعتبارات جميعها ـ ومنها ما أصبح تاريخا الآن ـ أثرت في النظم القانونية للدول الأعضاء مما جعلها تختلف من قطر إلى آخر في الهيكل القانوني العام الذي ينظم الصناعة البترولية فيها . وبالتالي يجعل مهمة المنظمة في عملية التوفيق بين هذه النظم مهمة عسيرة ما لم يجر تناولها بهدوء وروية وتمر عليها السنين .

وهناك معوق آخر يقف في وجه المنظمة في هذا المجال وهو ذو طابع تنظيمي ، ذلك أن الادارة القانونية في الأمانة العامة صغيرة الحجم ومكلفة ـ في واقع الأمر ـ بالنظر في الشؤون القانونية الداخلية للمنظمة وليس من مهامها على وجه التخصيص القيام بعملية التوفيق موضوع البحث فيما بين الدول الأعضاء على الرغم من أنها تساهم بشكل غير مباشر فيها عن طريق اعداد البحوث والدراسات القانونية[1] .

يضاف إلى ذلك قلة وجود الباحثين القانونيين المتوفرين على القيام بمثل هذه الدراسات وقناعة الأمانة العامة أن مثل هذه الدراسات يجب أن تتم على مراحل تتناسب مع أوضاع التشريعات البترولية في الدول الأعضاء وامكانيات الأمانة العامة .

ونحن نضيف أن المنظمة برمتها ما تزال فتية . وعلى الرغم من مضي عشر سنوات على قيامها الاّ أن الدور الذي باشرت بممارسته على وجه ظاهر في التنسيق بين الدول الأعضاء لم يبدأ الا بعد تطورات وتغيرات عام ١٩٧٣ . ولكن التجربة قد أثبتت أن خير سبيل يمكن أن يسلك في توحيد أي جانب من جوانب الفعاليات البترولية لا يكون بقرار سياسي وانما من خلال خلق الحافز الاقتصادي ودعم المؤسسات المتخصصة المشتركة . ولذلك نرى

(١) صالح الكسم ـ مدير الادارة القانونية بالوكالة في المنظمة، مقابلة معه، الكويت، ١٩٧٨/٣/٧ .

ضرورة ايلاء الأسلوب الذي تسلكه المنظمة في طريقها نحو التوفيق بين النظم القانونية ما يستحقه من اهتمام ومتابعة وتعميق . وأن هذه الظاهرة الصحية في علاقات الدول العربية البترولية وهي ظاهرة العمل العربي الجماعي من خلال المؤسسات والمشروعات المشتركة أكثر الحاحا وجدوى لأنها تجسد في مجموعها الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق قدر لا بأس به من التجانس فيما بين الدول الأعضاء من خلال عملية التوفيق بين الأنظمة القانونية .

الفصل الثالث

إنشاء المشروعات العربية المشتركة

المبحث الأول ـ أحكام الاتفاقية المنشئة في اقامة المشاريع العربية المشتركة .

المبحث الثاني ـ العلاقات بين أجهزة المنظمة والشركات العربية المشتركة المنبثقة عنها .

الفصل الثالث

انشاء المشروعات العربية المشتركة

يعود طموح الدول العربية إلى انشاء مشروعات عربية مشتركة خصوصا في مجال الصناعة البترولية ، إلى ما قبل انشاء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول . وبصرف النظر عن الخطوات التنظيمية التي اتخذتها الجامعة العربية للعناية بموضوع البترول فإن اهتمامها الحقيقي في انشاء المشاريع المشتركة لم يظهر الا في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤ عندما اقر مجلس الجامعة العربية توصية لجنة خبراء البترول العرب بانشاء مكتب دائم في الامانة العامة باسم (مكتب البترول) .

وقد وضع هذا المكتب في عام ١٩٥٥ برنامجا للعمل ورد فيه من بين أمور أخرى (. . . دراسة الصناعات المتعلقة بالنفط الممكن انشاؤها ونجاحها في الدول الاعضاء ورسم سياسة الاكتفاء الذاتي فيما يختص بالمشتقات النفطية)[١] .

وفي عام ١٩٥٩ انشأت في الجامعة العربية (ادارة شؤون البترول) بدلا من المكتب المذكور . وتولت الادارة المذكورة بشكل رئيسي دعوة لجنة

---

(١) سيروب استبانيان. جامعة الدول العربية والنفط. مجلة النفط والتنمية العدد ١١ السنة الأولى آب (أغسطس) ١٩٧٦ بغداد ص ١٠٦.

من خبراء البترول إلى اجتماعات تتخذ فيها توصيات هامة في مجال النشاط البترول العربي[١] .

وكان من بين التوصيات التي اتخذتها لجنة خبراء البترول في العديد من اجتماعاتها انشاء شركات وطنية عربية ومساندة القائمة منها وتدعيمها . وتناول بحث هذه اللجنة انشاء شركة عربية (لناقلات البترول) واقتصاديات مشروع (الشركة العربية لخطوط أنابيب البترول) وبحث امكانية انشاء شركة بترول عربية متكاملة . وكذلك انشاء مصانع تكرير مشتركة ودراسة امكانياتها وانشاء صناعة بتروكيماوية عربية[٢] . ومن خلال مؤتمرات البترول العربي التي رعتها ادارة شؤون البترول وكانت هي المحور الثاني من محاور نشاطها ، توصلت الادارة إلى توصيات منها الدعوة إلى اقامة المشروعات الصناعية المشتركة وتحقيق مزايا الانتاج الكبير[٣] .

ولكن هذه المشروعات التي درستها الجامعة العربية على مدى سنين منذ عام ١٩٥٩ لم يكتب لها أن ترى النور بسبب المواقف التحفظية لبعض الدول العربية من هذه المشروعات ، ولأن بعض الأطراف في دول الجامعة أظهر قدرا ضئيلا من الاهتمام في المجال النفطي[٤] . وبرغم ذلك يمكن القول أن الجامعة العربية في جهودها المذكورة ما تركت ناحية من مجالات التعاون البترولي الا وطرقته . ويمكن القول أيضا أنها لعبت في هذا السبيل

---

(١) انظر نصوص واجبات هذه الادارة وبصورة خاصة الفقرة (٢) منها في المرجع السابق ص ١٠٥ كذلك:

هشام الغزي، صيغ التعاون العربي في المجال النفطي بمجلة النفط والتعاون العربي ـ المجلد الثالث ـ العدد الأول ١٩٧٧ ص ٣٧.

(٢) هشام الغزي: المرجع السابق ص ٣٧ وانظر ايضا:

Zuhayr Mikdashi, The Community of Oil Exporting Countries, Cornell University Press 1972, p.29.

(٣) هشام الغزي: المرجع السابق ص ٣٧.

(٤) سيروب استيبانيان: المرجع السابق ص ١٠٩، كذلك:

Zuhayr Mikdashi, Ibid.

دور (المحفز) نحو التعاون والتفاهم المشترك وأسهمت في ايجاد المناخ الملائم لما يشاهد حاليا في الدول البترولية العربية من شركات وطنية ومشاريع عربية مشتركة ، ومن تحول في السياسات البترولية العربية نحو المزيد من السيطرة على هذه الصناعة وادارتها وطنيا. ولكن جهد الجامعة هذا بقي قاصرا عما كان متوقعا منه خلال ربع قرن ، إلى أن قامت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وانشأت تحت مظلتها عددا من المشاريع العربية المشتركة على ما سيرد في موضعه .

وعليه ، فسنعالج هذا الفصل بمبحثين على الوجه التالي :

المبحث الأول ـ أحكام الاتفاقية المنشئة في اقامة المشاريع العربية المشتركة .

المبحث الثاني ـ العلاقات بين أجهزة المنظمة والشركات العربية المشتركة المنبثقة عنها .

المبحث الأول

أحكام الاتفاقية المنشئة

في إقامة المشاريع العربية المشتركة

وردت الأحكام المتعلقة بالمشروعات المشتركة في إتفاقية المنظمة في أكثر من موضع واحد على الصورة التالية :ـ

١ ـ في ديباجة الاتفاقية المنشئة . إذ أبرزت هذه الديباجة قناعة الدول الأعضاء وذلك بأن نصت على أنه « إدراكاً لدور البترول كمصدر رئيسي وأساسي لدخلها عليها أن تنميه وتحافظ عليه بالشكل الذي يعود عليها بأكبر المنافع المشروعة ». كما نصت على أن الدول الأعضاء تعي « بأن البترول ثروة آيلة للنضوب وأن ذلك يلقي عليها إزاء الأجيال المقبلة تبعة الحفاظ عليه

ومسؤولية استثمار الثروة المتأتية منه إستثماراً إقتصادياً متنوعاً في مشاريع إنتاجية وإنمائية تتوفر لها مقومات الحياة والازدهار »[1] .

٢ ـ نصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن « هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال . . . ». وخصصت الفقرة (هـ) من هذه المادة من بين الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف إنشاء المشروعات المشتركة . إذ نصت على « الافادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة البترول يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم في ذلك »[2] .

٣ ـ أجازت المادة الخامسة من الاتفاقية للمنظمة أن « تعقد الاتفاقات مع الأعضاء أو مع بلدان أخرى أو مع إتحاد من الدول أو مع منظمة دولية وعلى الخصوص اتفاقيات إنشاء مشاريع مشتركة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول »[3] .

٤ ـ وألقت المادة الثامنة والعشرون من الاتفاقية إلتزاماً على عاتق الدول الأعضاء بالامتناع عن أي تصرف يعرقل تنفيذ ما تقره المنظمة من مشاريع[4] .

طريقتان لانشاء المشاريع المشتركة :

ويظهر من دراسة هذه النصوص أن الاتفاقية قد أجازت للمنظمة إقامة المشاريع المشتركة بطريقتين :ـ

الأولى ـ إنشاء المشروع المشترك مباشرة فيما بين الدول الأعضاء في

---

(١) الاتفاقية المنشئة.

(٢) المادة الثانية الفقرة (هـ) من الإتفاقية المنشئة.

(٣) انظر المادة الخامسة من الاتفاقية المنشئة.

(٤) انظر النص الكامل للمادة الثامنة والعشرون من الاتفاقية المنشئة.

المنظمة كلهم أو من يرغب منهم في ذلك . وهذا ما أوردته المادة الثانية الفقرة (هـ) منها .

الثانية ـ إنشاء المشروع المشترك بين المنظمة من جهة والدول الأعضاء أو الدول الأخرى ، أو إتحاد من الدول أو المنظمات الدولية من جهة ثانية ، وذلك بمقتضى إتفاقيات تعقد في هذا الشأن . وهذا هو الحكم الذي جاءت به المادة الخامسة من الاتفاقية[1] .

والفارق بين هاتين الطريقتين واضح . إذ في الأولى يكون الاشتراك في المشروع من جانب الدول الأعضاء وفيما بينهم دون أن تكون المنظمة ـ كشخص إعتباري مستقل عن شخصيات الدول الأعضاء ـ طرفاً مباشراً في ذلك المشروع . أما بمقتضى الطريقة الثانية فالمنظمة كشخص من أشخاص القانون الدولي وبما لها من أهلية قانونية تدخل في المشروع المشترك كطرف مباشر إلى جانب الدول الأعضاء (أو أي إتحاد من الدول أو المنظمات الدولية) الأطراف فيه وتنصرف إليها الحقوق والالتزامات نفسها .

والذي حصل إلى الآن هو إتباع الطريقة الأولى في إقامة المشاريع العربية التي إنبثقت عن المنظمة حيث أنشأت كل من هذه الشركات بمقتضى إتفاقية أبرمت فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة دون أن تدخل المنظمة بذاتها ـ أي بشخصيتها القانونية المستقلة ـ كطرف مباشر في تلك الاتفاقيات وهو ما تجيزه الطريقة الثانية من طريقتي إنشاء المشاريع المشتركة .

ويصح التساؤل عن الأسباب التي رجحت الطريقة الأولى على الطريقة الثانية . والواقع أنه رغم عدم إبراز الأعمال التحضيرية التي مهدت لإنشاء

---

(١) أحمد قسمت الجداوي ـ الشركات العربية المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أساسيات صناعة النفط والغاز، ج ٣، الكويت، ١٩٧٧ ص ٦٨ ، ٦٩ .
كذلك: هشام الغزي: صيغ التعاون الاقتصادي العربي في المجال النفطي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثالث، العدد الأول ١٩٧٧، ص ٤٨ .

تلك الشركات لمثل هذه الأسباب ، فإنها على ما يبدو قد تركزت في الرغبة في ابعاد المنظمة ذاتها عن الدخول بصفة مباشرة في النشاط الاستثماري أو التجاري ذلك أن الطابع التجاري قد جعل أساساً لممارسة تلك الشركات نشاطها وأعمالها[١] . وهو ما قد يشغل المنظمة عن ـ إن لم يتعارض مع ـ مسؤولياتها الرئيسية في دعم التعاون الاقليمي بين الدول الأعضاء وإرساء العلاقات الدولية الحسنة ما بين دول البترول والدول المستهلكة له .

ويجدر بالملاحظة أيضاً أنه حتى بالنسبة للطريقة الأولى لانشاء المشروعات فإنه لم يرد نص في الاتفاقية ، لا عن الأداة القانونية لانشاء المشروع المشترك ولا عن الشكل أو القالب القانوني الذي يخرج به المشروع إلى حيز الوجود[٢] . ولكن المشروعات التي انبثقت عن المنظمة قد اتخذت شكل (الشركة) وكانت الأداة القانونية لانشائها هي الاتفاقية أو المعاهدة الدولية بين الدول الأعضاء في المنظمة . وقد جرى تكرار هذه الأداة بالنسبة لكل شركة على حدة في صورة اتفاقية مستقلة[٣] . ويؤيد هذه الملاحظة الاستاذ هشام الغزي ويرى فيها ما يبررها ، ذلك أن علاقات التعاون الاقتصادي العربي في المجال النفطي ، وربما في كثير من المجالات غيره ، لا تقتصر على ما له طابع تجاري طالما أن هذه الدول تحتاج دائماً إلى دراسات وتقنية ومعاهد أبحاث وغير ذلك من ضروب التعاون[٤] . كما يلاحظ أيضاً أنه لا شيء يقف حائلاً في سبيل مساهمة كل الدول العربية في هذه المشاريع سواء أكانت عضواً في المنظمة أم لم تكن ولو اختلفت طريقة

---

(١) أحمد قسمت الجداوي ـ المرجع السابق، ص ٦٩.

(٢) أحمد قسمت الجداوي ـ المرجع السابق، ص ٧٠.

(٣) وقد تضمنت هذه الاتفاقيات الأحكام المتعلقة بالانشاء والنظام القانوني للشركة وتبعتت كل هذه الاتفاقيات ملاحق ثلاثة بالنظام الاساسي للشركة واجراءات اعلان تأسيسها وفض المنازعات. انظر: اتفاقيات انشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والشركات العربية المنبثقة عنها، من منشورات المنظمة، الكويت، ١٩٧٦.

(٤) هشام الغزي ـ المرجع السابق ص ٤٩.

الانشاء في الحالين . ويرى أيضاً أن إنشاء هذه المشاريع بطريقة الاتفاقية الدولية ـ أي بمصادقة السلطات التشريعية في البلاد الأعضاء ـ ليست هي الصيغة الوحيدة في اتفاقية المنظمة لاقامة مثل هذه المشاريع . ولكن ميزة هذه الطريقة أنها تحقق في المستوى الحالي لتطور المنظمة والمستوى الحالي للعلاقات السياسية العربية الغاية المتوخاة . لكن هذا الأسلوب يجب ألا يحجب إمكانية إستخدام الأسلوب الآخر الذي تتيحه الفقرة (د) من المادة العاشرة من الاتفاقية التي جعلت من اختصاص مجلس وزراء المنظمة إقرار ما تتوصل إليه المنظمة من مشروع الاتفاقيات[1] وذلك دون اللجوء إلى أسلوب الاتفاقية الدولية . وهو ما أتبعته المنظمة عملياً بالنسبة لما تقرر لديها من إنشاء أكاديميات بحرية عربية . ونرى أن الدول العربية عندما تأمن على الأسلوب الذي أخذت به الفقرة (د) من المادة العاشرة في التعاون الاقتصادي المشترك فإنها سوف لن تتردد في التوسع فيه .

ونلاحظ أخيراً أن المجال متسع لمشاركة دول غير عربية في المشاريع المشتركة عندما يستدعي الأمر ذلك مما يمنح نشاط المنظمة بعداً جديداً ، ذلك أن الاتفاقية عندما قصرت إنشاء المشروعات المشتركة على الدول الأعضاء أو من يرغب منهم في ذلك بمقتضى الفقرة (هـ) من المادة الثانية منها ، عادت وأجازت في مادتها الخامسة للمنظمة أن تعقد إتفاقيات مشاريع مشتركة مع بلدان أخرى أو اتحاد من الدول أو مع المنظمات الدولية دون تحديد في جنسيتها على الوجه الذي رأيناه سابقاً[2] .

هذه هي الأحكام التي وردت في اتفاقية المنظمة عن المشروعات

---

(١) عالجت المادة العاشرة من اتفاقية المنظمة اختصاصات مجلس وزرائها ونصت الفقرة (د) منها على ما يلي: « إقرار ما تتوصل إليه المنظمة من مشروع اتفاقيات». وانظر رأيا مخالفا في: أحمد قسمت الجداوي، المرجع السابق ص ٧٢ إذ يقول: إنه بالرغم من نص الفقرة (د) من المادة العاشرة فإنه يبقى قائما نص الفقرة (هـ) من المادة الثانية عشر من خضوع ما له صفة الالزام مما يصدر عن مجلس الوزراء لاجراءات الابرام من قبل السلطات المختصة في الأقطار الاعضاء.

(٢) أنظر نص المادة الخامسة من الاتفاقية.

المشتركة وطرق إنشائها والأداة القانونية المستخدمة في الانشاء والأحكام المتعلقة بمساهمة الدول الأعضاء وغير الأعضاء فيها . ولقد استطاعت المنظمة إلى الآن إنشاء أربعة مشاريع عربية مشتركة إتخذت صفة الشركات هي الآتي ذكرها حسب الترتيب الزمني لإنشائها[1] :

١ ـ الشركة العربية البحرية لنقل البترول ـ تم تأسيسها في ٦/ ١/ ١٩٧٣ في الكويت .

٢ ـ الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن ـ وقد تم تأسيسها في ٢٠/ ١٢/ ١٩٧٣ في البحرين .

٣ ـ الشركة العربية للاستثمارات البترولية ـ وقد تم تأسيسها في ٢٢/ ١١/ ١٩٧٥ في الدمام .

٤ ـ الشركة العربية للخدمات البترولية ـ وقد تم تأسيسها في ٢٢/ ١١/ ١٩٧٥ في طرابلس / ليبيا .

وقبل أن نستطرد لتناول الجوانب الأخرى من نشاط هذه الشركات والأبعاد القانونية للانبثاق عن المنظمة ، يلاحظ البعض[2] أن جميع الشركات التي أنشأت في ظل المنظمة ، قد حمل اسمها تعبير (الشركة العربية) ، وهذا يحمل مفهوما جديداً . فالفكر القانوني والاقتصادي التقليدي عرف في الشركات مفهوماً (وطنياً) تنتسب ـ بناء عليه ـ الشركة إلى دولة ما فتكون بالنسبة إليها وطنية وبالنسبة إلى الدول الأخرى أجنبية . أما (العربية) فهي صفة غير لصيقة بدولة بعينها ، وإنما يشترك فيها جميع الدول العربية ، ولذلك فإن لهذه الصفة من العمومية ما تضيق عنه صفة (الوطنية) . ويلاحظ أيضاً أن الشركة العربية تمثل مرحلة متقدمة في المفاهيم الاقتصادية

---

(١) أنشأت الشركة الخامسة وهي الشركة العربية للاستشارات الهندسية بتاريخ ١٢ / ٧ / ١٩٨١ .

(٢) أحمد قسمت الجداوي . المرجع السابق ص ٦٥ .

والقانونية المعروفة تتوازى مع ما تتجه إليه تجمعات اقتصادية أخرى في عالمنا المعاصر من إنشاء شركات تنسحب على مجموعة من الدول في آن واحد[١] .

والشركة العربية في ذات الوقت إصطلاح يدور داخل اطار واسع يسمى في التعبير الشائع (المشروع الدولي المشترك) Joint Venture وهو التعبير الذي بتخصيصه بصفة (العربية) يصبح (المشروع العربي المشترك). ولا شك أن لهذا التعبير وقعاً كبيراً في أذكاء روح العمل العربي الجماعي وتحقيق التكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي الكبير . ولذلك فإن هذا التعبير يجب ألا يخلط بالكيانات التي سميت على أنها مشاريع مشتركة رغم اختلافها عنه من حيث الطبيعة والتكوين مثل الكيانات التي أنشئت في الدول النامية بين الحكومات والمستثمرين الأجانب كشركات الامتياز البترولية التقليدية أو ما يسمى بالشركات متعددة الجنسية Multinational Corporations أو تلك التي عرفت بالمؤسسات الدولية العامة ، وغير ذلك من المؤسسات القائمة حالياً في المجتمع الدولي والتي تتجاوز العشرات إن لم تصل إلى المئات .

وهذا يؤكد ما يمكن أن يحيط بتفسير هذا التعبير من غموض ودرجة الحذر اللازمة في إستعماله بإعتباره إصطلاحاً يفلت من حيث الأصل عن كل تعريف محدد ولم يستقر له حتى الآن مفهوم قانوني واحد يمكن الركون إليه[٢] .

وعلى الرغم من ذلك فإن الاتفاقية المنشئة للمنظمة قد أخذت بتعبير (المشروع المشترك) لاقامة المشاريع العربية المشتركة التي خاطبتها الاتفاقية بالعمل على إنشائها كجزء من أهداف المنظمة . وخرجت المشاريع المشتركة

---

(١) احمد قسمت الجداوي ـ المرجع السابق ص ٦٥ عن:
The European Company Proposal, International and Comparative Law Quarterly, 22, 1973, p.434.

(٢) أنظر في تفصيل ذلك: أحمد قسمت الجداوي، المرجع اعلاه ص ٦٦ كذلك انظر: ابراهيم شحاته: الصيغ المختلفة لانشاء المشروعات العربية المشتركة، بحث مقدم في ندوة « الشركات العربية المشتركة كأداة للتعاون الاقليمي والتكامل الاقتصادي» التي عقدت في القاهرة ١٤ ـ ١٧ ديسمبر ١٩٧٦، من منشورات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ص ١ ـ ٤ .

القائمة حالياً كنموذج جديد من نماذج المشروعات التي تستهدف المنظمة إقامتها .

ويلاحظ أن جميع هذه المشروعات قد تم في ظل المنظمة وتحقيقاً لأهدافها وليس بإتفاق ثنائي أو متعدد الأطراف بين دولتين أو أكثر من الدول العربية يبرم بمبادرة من إحدى تلك الدول أو جميعها . وعلى ذلك فإن هذه الشركات تتميز بعلاقات بينها وبين أجهزة المنظمة مما يوضح لنا الآثار التي تترتب على إنبثاق الشركات التجارية المشتركة عن المنظمات الدولية ، وهو ما سنراه في المبحث التالي بشيء من التفصيل .

المبحث الثاني

العلاقات بين أجهزة المنظمة والشركات المنبثقة عنها

لا يتسع مجال هذا المبحث، وليس من غاياته ، التدخل في عمق وتفاصيل هذه الشركات ودراسة كل ما له صلة بنشأتها وأعمالها وإختصاصاتها ، ولكن الأمر يقتضي أن نتعرض ولو بشكل موجز ، إلى إنبثاقها عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وطبيعتها بشكل عام وعن علاقاتها بالمنظمة وأوجه هذه العلاقات . فهذه الشركات ، على الرغم من خروجها إلى حيز الوجود القانوني كل منها بموجب اتفاقية دولية مستقلة أبرمت بين مجموعة من الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ودون أن تكون المنظمة نفسها طرفاً مباشراً في أي من تلك الاتفاقيات . إلا أنه يبقى صحيحاً دون شك أن هذه الشركات قد انبثقت عن المنظمة وتكونت تحت مظلتها . وهذه الحقيقة قد عكست في واقع الأمر صلة مؤسسية بين الشركات وبين المنظمة أوضحتها النصوص بالفعل . وهذه الصلة تتمثل في مجموعة من

العلاقات يمكن حصرها أساساً في ثلاث : **فهناك العلاقة بين اتفاقية المنظمة واتفاقيات الشركات المنبثقة عنها** . ومن ناحية أخرى **العلاقة بين العضوية في المنظمة والمساهمة** في تلك الشركات . وأخيراً العلاقة بين **أجهزة المنظمة والشركات المذكورة**[1] . ونورد فيما يلي كلمة موجزة عن كل من هذه العلاقات .

١ ـ **فالعلاقة الأولى** ـ أي ما بين اتفاقية المنظمة وإتفاقيات الشركات . ولهذه جوانب رئيسية ثلاث هي : وحدة الأطراف ، ذلك أن الدول الأطراف في إتفاقية إنشاء المنظمة هي في نفس الوقت أطراف في اتفاقيات كل من الشركات المذكورة . وعلة ذلك أن اتفاقيات الشركات العربية مغلقة بالنسبة للدول غير الأطراف في اتفاقية المنظمة[2] . والجانب الثاني هو أن إبرام اتفاقيات الشركات قد جاء بغرض (تحقيق أهداف المنظمة) وهذا ما عبرت عنه سائر اتفاقيات الشركات المذكورة بأن حكومات الدول الأعضاء في المنظمة قد أبرمت هذه الاتفاقيات رغبة منها في العمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها المنظمة . وواضح أن هذا المفهوم يعكس إرتباطاً عميقاً في وحدة الهدف بين اتفاقية المنظمة واتفاقيات الشركات[3] . والجانب الثالث هو أن إبرام اتفاقيات الشركات قد جاء (تنفيذاً لنصوص اتفاقية المنظمة) وذلك ما عبرت عنه اتفاقيات الشركات بأنها قد أبرمت بين دول المنظمة تنفيذاً لما نصت عليه اتفاقية هذه المنظمة من ضرورة الافادة من موارد الأقطار الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة البترول .

---

(١) لمزيد من التفصيل أنظر: أحمد قسمت الجداوي، الشركات العربية المنبثقة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول. أساسيات صناعة النفط والغاز، ج ٣، ص ٧٣ وما بعدها.

(٢) انظر المادة الثانية (هـ) من الاتفاقية التي تنص على ما يلي:

« الافادة من موارد الأعضاء وامكانياتهم المشتركة في انشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة البترول يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم في ذلك».

(٣) أنظر أيـاً من ديباجة اتفاقيات انشاء شركات المنظمة.

فهذه الجوانب الرئيسية الثلاثة في العلاقة بين اتفاقية المنظمة واتفاقيات الشركات دليل واضح على أن اتفاقية المنظمة تعمل بمثابة الميثاق أو الدستور أو القانون الأساسي بالنسبة الى اتفاقيات الشركات المذكورة .

٢ ـ **أما العلاقة الثانية** : فهي بين العضوية في المنظمة والمساهمة في الشركات . إذ قد نصت تلك الإتفاقيات جميعاً على اقتصار المساهمة في تلك الشركات على الدول الأعضاء في المنظمة[١] . وينجم عن ذلك أن صفة العضوية في المنظمة هي شرط لإمكانية المساهمة في الشركة العربية . وهذا الحكم هو شرط بداية كما أنه شرط استمرار ذلك أن انتهاء عضوية الدولة المساهمة في المنظمة يؤدي إلى فقدان هذه الدولة لمساهمتها في تلك الشركات ، إذ قد ورد صراحة في سائر الإتفاقيات المنشئة للشركات المنبثقة عن المنظمة أن « تفقد الدولة العضو مساهمتها في الشركة عند إنتهاء عضويتها في المنظمة . . . الخ »[٢] . ولكن صفة العضوية هذه هي شرط يعمل بإتجاه واحد ، بمعنى أن المساهمة في الشركة العربية مرهونة بكون الدول المساهمة عضواً في المنظمة والعكس ليس صحيحاً . وهذا الوضع قائم بالفعل بالنسبة لبعض شركات المنظمة حيث لم تساهم فيها ، بعض الدول الأعضاء . وقد جرى التسليم بجواز هذا الوضع قانوناً بمقتضى ما أشارت إليه إتفاقية المنظمة صراحة من أن المشروعات المشتركة يمكن أن يقوم بها (جميع الأعضاء أو من يرغب منهم في ذلك)[٣] . وواضح أن الاتفاقية قد أخذت بمبدأ المساهمة الاختيارية في المشروعات المنبثقة عن المنظمة والابتعاد عن مبدأ الإجبار بحيث تترك الحرية للدولة العضو على ذلك وفقاً لظروفها وأوضاعها الخاصة .

---

(١) أنظر المادة الثامنة من اتفاقية انشاء الشركة العربية لبناء واصلاح السفن، وكذلك اتفاقية انشاء الشركة العربية البحرية لنقل البترول، وكذا اتفاقية انشاء الشركة العربية للاستثمارات البترولية والمادة العاشرة من اتفاقية انشاء الشركة العربية للخدمات البترولية التي قضت جميعا على أن حق المساهمة مقصور على الدول الأعضاء.

(٢) أنظر على سبيل المثال المادة (٢٥) من اتفاقية انشاء الشركة العربية لبناء واصلاح السفن وكذلك المادة (٢٥) من اتفاقية انشاء الشركة العربية للاستثمارات البترولية.

(٣) المادة الثانية (هـ) من الاتفاقية المنشئة للمنظمة.

على أن مبدأ الإختيار هذا وإن روعي فيه قبوله حرية الدول الأعضاء في المنظمة إلاّ أنه يبقى قائماً أن التدعيم التام لهذه المشروعات المشتركة يقتضي أن تتم المساهمة الجماعية فيه ـ ولو بحدود بسيطة على الأقل ـ من قبل سائر دول المنظمة خصوصاً عندما ينظر إلى هذه المشاريع على أنها وسيلة من وسائل التكامل والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية الأعضاء في المنظمة . ومع هذا التخيير في المساهمة من قبل الدول الأعضاء فإن سائر إتفاقيات الشركات قد قررت حقاً كاملاً للدولة العضو في المنظمة التي لم تدخل بداية كطرف في إحدى هذه الإتفاقيات في أن تنضم إليها في أي وقت لاحق ودون أي قيد على هذا الانضمام[1] . كما تقرر تلك الإتفاقيات ضرورة توزيع الأنصبة في الشركة المعنية عندئذ بما يراعي واقعه الإنضمام اللاحق .

٣ ـ **والعلاقة الثالثة** : هي العلاقة ما بين أجهزة المنظمة والشركات المنبثقة عنها . وقبل أن نخوض في تسليط الضوء على بعض جوانب هذه العلاقة ، نود أن نورد أن هذه الشركات لها شخصيتها القانونية المستقلة والأهلية الكاملة لتحقيق أغراضها[2]. وهذا المبدأ ليس لحسن عمل الشركات فحسب ، بل لضمان وإطمئنان البلدان العربية على إختلاف أنظمتها إلى هذه الشركات[3] . وربما تتباين الآراء حول مدى استقلال هذه الشركات ومدى إرتباطها بالمنظمة التي انبثقت عنها . فثمة من يرى حاجة هذه المشاريع إلى الرعاية المشتركة حتى لا تتعرض إلى صعوبات في مستهل حياتها فتصاب حتى فكرة التعاون العربي المشترك بإنتكاسة . والقائلون بهذا الرأي ربما يرون أن تمارس قيادة المنظمة أي مجلس وزرائها رقابة على أعمال هذه الشركات لدعمها وتوجيهها . وربما يرى معارضو هذا الرأي أن الدول الأعضاء مشاركة

---

(١) أحمد قسمت الجداوي ـ المرجع السابق ص ٧٧.

(٢) أنظر المادة الرابعة من اتفاقية انشاء الشركة العربية لبناء واصلاح السفن وكذلك نفس المادة في اتفاقية إنشاء الشركة العربية البحرية لنقل البترول ، على سبيل المثال .

(٣) هشام الغزي ـ صيغ التعاون الاقتصادي العربي في المجال النفطي. مجلة النفط والتعاون العربي، العدد الأول، ١٩٧٧ ص ٥٠.

في الجمعية العمومية للشركات وفي مجالس إدارتها ولذلك فلها أن تثير ما تراه من مسائل في ذلك الإطار لا من خلال أجهزة المنظمة .

وفي رأينا أن الموقع الوسط بين الرأيين هو الأجدى ، ذلك أنه ليس من الصواب التدخل في شؤون الشركات بما يشبه نوعاً من الوصاية من المنظمة وبالمقابل فإنه مما يخدم المشاريع المشتركة نفسها أن تتفاعل مع المنظمة التي رعت إنشاءها باعتبار أنها مؤهلة لتوفير الظروف المشتركة الأفضل لعملها ولحمايتها وإزالة الصعاب من طريقها . ويمكن أن يتم هذا التفاعل بأن يطلع مجلس وزراء المنظمة على تطور أحوالها وعلى نتائج أعمالها . وذلك في الحقيقة ، لا يتعارض مع إستقلال هذه المشاريع ، بل أنه قد يكون في بعض الأحيان تنفيذاً لإتفاقية المنظمة نفسها . فلقد نصت الإتفاقية المنشئة على أن يمتنع الأعضاء عن أي تصرف يعرقل تنفيذ ما تقره المنظمة من مشاريع[1] .

ثم أن المشاريع المشتركة التي انتهت إلى الآن تعمل على أساس تجاري وبقصد الربح . وهذا يستبعد الطابع الحكومي عنها ويحررها من أساليبه المعقدة . أن استهداف الربح بل وجعله مقياساً لنجاح هذا النوع من المشاريع أمر بالغ الأهمية إذ هو سرعان ما يكشف عن الأجواء التي تعمل فيها هذه المشاريع والأساليب التي تتبعها في عملها مما يلفت إليها الأنظار وتستطيع التعامل مع الغير على هذا الأساس التجاري[2] .

إختصاصات أجهزة المنظمة حيال الشركات :

وعلى الرغم من الشخصية المستقلة لشركات المنظمة ، فإن إتفاقيات الشركات المذكورة وبحكم الرابطة بينها وبين المنظمة قد جاءت بمجموعة من

---

(١) أنظر نص المادة الثامنة والعشرون من الاتفاقية المنشئة للمنظمة.

(٢) أحمد زكي يماني ـ انظر تصريحه حول الطبيعة التجارية لهذه المشاريع في:
MEES, 22 Nov. 1968, p.4.

كذلك: أحمد قسمت الجداوي، المرجع السابق ص ٨٩.

الإختصاصات تباشرها أجهزة المنظمة بالنسبة إلى الشركات . وهذه الإختصاصات هي :

١ ـ **مجلس وزراء المنظمة** : وهذا المجلس بمقتضى ما أوردته الإتفاقية المنشئة للمنظمة ، هو السلطة العليا في المنظمة ويرسم سياستها العامة ويوجه نشاطها ويضع القواعد التي تسير عليها[١] . ويتكون مجلس الوزراء من ممثل واحد عن كل قطر من الأقطار الأعضاء هو وزير البترول أو من يقابله مستوى في المسؤولية عن شؤون البترول[٢] . وقد أناطت سائر إتفاقيات الشركات لمجلس وزراء المنظمة إختصاصات هامة سنراها حالاً . ولكن قبل ذلك نلاحظ أن إتفاقيات الشركات برغم منحها مجلس وزراء المنظمة تلك الإختصاصات ، فإنها قد وضعت تحديداً بالنسبة لتكوين المجلس في مجال تطبيق أحكام تلك الإتفاقيات . فقد جعلته مقصوراً على ممثلي الدول الأعضاء المساهمة في الشركة المعنية ، وهذا التحديد هو أمر واقعي في نظرنا ، إذ أنه يعالج الحالات التي تكون فيه بعض الدول الأعضاء في المنظمة غير مساهمة في الشركة العربية ،وهو الأمر الذي يسمح به مبدأ المساهمة الإختيارية الواردة في الإتفاقية المنشئة . ففي هذا الفرض يمارس مجلس الوزراء إختصاصاته بالنسبة للشركة وما يصدره من قرارات على أساس تكوينه المقتصر على دول المنظمة المساهمة في الشركة المعنية فعلاً دون الدول الأعضاء غير المساهمة . على أنه يمكن القول مع ذلك أن هذا القصر ينصرف أصلاً إلى الممارسة الفعلية للاختصاصات وإصدار القرارات المتعلقة بالشركة ، ولذلك يرى البعض إنه لا مانع من إجازة إشتراك الدولة العضو غير المساهمة في المداولات المتعلقة بذلك دون الإشتراك الفعلي في ممارسة

---

(١) المادة العاشرة من الاتفاقية المنشئة للمنظمة.

(٢) المادة التاسعة من الاتفاقية المنشئة للمنظمة.

الإختصاص أو إصدار القرار ذاته . وقد يبدو هذا الوضع ملائماً لمركز تلك الدولة كطرف محتمل من ناحية حيث يمكنها من متابعة أمور الشركة مما قد يساعدها على تكوين قرارها بالإنضمام إليها ، كما أنه من ناحية أخرى يتماشى مع إلتزام الدولة المباشر بالإمتناع عن أي تصرف يعرقل تنفيذ المشروع المشترك إذ يقتضي الوفاء بهذا الإلتزام تمكينها من متابعة أمور الشركة[١] .

بعد هذه الملاحظة العامة عن تكوين مجلس الوزراء بالنسبة إلى الشركات المنبثقة عن المنظمة ، نوجز أدناه الاختصاصات التي يمارسها المجلس بالنسبة إلى الشركات ووفقاً لإتفاقيات إنشائها :

(أ) **إختصاصات الجمعية العمومية التأسيسية** : وذلك حين تدخل إتفاقية الشركة مرحلة التنفيذ وتتخذ الخطوات اللازمة لإعلان تأسيس الشركة . ويلاحظ أن هذا الإختصاص يمارس بالنسبة لكل شركة مرة واحدة وذلك بمناسبة إعلان تأسيسها وبدء نشاطها الفعلي وهو يشمل على وجه الخصوص إختيار مجلس الإدارة الأول للشركة ودعوة الدول الأعضاء إلى سداد قيمة أسهمها وإعلان التأسيس النهائي للشركة وتفويض مجلس الإدارة في إتخاذ الإجراءات اللازمة لبدء نشاطها[٢] .

(ب) **الإشراف على الشركة** : وهذا الإختصاص قد أقرته له كل من إتفاقية الشركة العربية البحرية لنقل البترول[٣] وإتفاقية الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن[٤] . أما إتفاقية الشركة العربية للخدمات البترولية والشركة العربية للإستثمارات البترولية فلم يرد فيهما حكم مماثل ينصب على مثل هذا

---

(١) أحمد قسمت الجداوي ـ المرجع السابق ص ٧٧ وما بعدها، وانظر المادة (٢٨) من الاتفاقية المنشئة للمنظمة، اذ ورد في آخرها: . . . وأن يمتنعوا (الدول الأعضاء) عن أي تصرف يعرقل تنفيذ ما تقره المنظمة من أمور ومشاريع.

(٢) أحمد قسمت الجداوي ـ المرجع السابق ص ٧٨.

(٣) المادتان ١٨ و١٩ من اتفاقية انشاء الشركة المذكورة.

(٤) المادتان ١٧ و١٨ من اتفاقية انشاء الشركة المذكورة.

الإختصاص . وقد يقال أن غياب مثل هذا الحكم مقصود به إنتفاء ممارسة مجلس الوزراء ذلك الإختصاص بالنسبة لهاتين الشركتين . ولكن بعض الشراح لا يرجح ذلك إذ أن صلاحية مجلس الوزراء في ممارسة مثل هذا الإختصاص مقررة له أصلاً في الإتفاقية المنشئة للمنظمة دون حاجة إلى نص خاص يقرره في الإتفاقيات المنشئة للشركات . وحجة ذلك أن الشركات العربية المشتركة المنبثقة عن المنظمة يقيدها الحكم العام الوارد في إتفاقية المنظمة من كون مجلس الوزراء هو السلطة العليا في المنظمة وهو الذي يرسم سياستها العامة ويوجه نشاطها ويضع القواعد التي تسير عليها[1] .

(ج) **تعديل إتفاقية الشركة** : تعهد سائر إتفاقيات الشركات العربية لمجلس الوزراء الإختصاص بتعديل هذه الإتفاقيات مع إختلاف في النصوص المتعلقة بالنصاب المتطلب لإصدار قرار بهذا التعديل والإجراءات اللازمة لنفاذه[2] .

هذه هي بصورة موجزة الإختصاصات الرئيسية التي أوردتها نصوص إتفاقيات الشركات بالنسبة إلى مجلس الوزراء ، ويقوم إلى جانبها عدد آخر من الإختصاصات الأخرى أشارت إليها الإتفاقيات فنحيل عليها .

٢ ـ **الأمانة العامة للمنظمة** : قضت الإتفاقيات المنشئة للشركات العربية ببعض الاختصاصات والمسؤوليات للأمانة العامة أو الأمين العام للمنظمة على النحو التالي :

(أ) عند نفاذ الإتفاقيات تقع على عاتق الأمين العام الدعوة لإجتماع مجلس الوزراء (بصفته الجمعية العمومية للشركة) وذلك لإعلان تأسيسها .

---

(١) أحمد قسمت الجداوي ـ المرجع السابق ص ٧٩.

(٢) أنظر المادة (٢٥) من اتفاقية الشركة العربية البحرية لنقل البترول. والمادة (٢٣) من اتفاقية الشركة العربية لبناء واصلاح السفن. والمادة (٢٤) من اتفاقية الشركة العربية للخدمات البترولية. والمادة (٢٣) من اتفاقية الشركة العربية للاستثمارات البترولية.

(ب) إختصاص الأمين العام في مجال حسم الخلافات بالتحكيم حسب ما نصت عليه إتفاقية كل من الشركة العربية للاستثمارات البترولية والشركة العربية للخدمات البترولية[١] .

(جـ) الأمانة العامة للمنظمة هي الجهة التي تودع لديها وثائق التصديق على إتفاقية كل من الشركة العربية للإستثمارات البترولية والشركة العربية للخدمات البترولية[٢] . وجهة الإيداع تتولى عدداً من المهام لا داعي لذكرها في هذا المقام[٣] .

٣ ـ **الهيئة القضائية** : قضت جميع إتفاقيات الشركات العربية المنبثقة عن المنظمة بأن تختص الهيئة القضائية بحسم الخلافات التي قد تنشأ بين حكومات الدول الأعضاء حول تطبيق أو تفسير أو تنفيذ تلك الإتفاقيات .

المبادىء التي تحكم نشاط الشركات المنبثقة عن المنظمة :

وقبل أن نترك هذا الموضوع نرى من المفيد أن نتعرض بإيجاز إلى مجموعة المبادىء الأساسية التي تحكم عمل هذه الشركات . وفي ذلك يرى البعض أن هذه المبادىء تتمثل في ثلاثة هي :[٤]

١ ـ الاستقلال .

٢ ـ المرونة والفعالية .

٣ ـ الحماية والدعم .

أما مبدأ الإستقلال فيظهر في أن كلا من الشركات قامت بموجب إتفاقية منفصلة كما أنه ورد صراحة في نصوص إتفاقية الشركة العربية للإستثمارات

---

(١) أنظر المادة الثانية في كل من الملحق رقم (٣) لكل من اتفاقيتي الشركتين المذكورتين.

(٢) يلاحظ أن جهة الايداع بالنسبة لكل من اتفاقية الشركة العربية البحرية لنقل البترول والشركة العربية لبناء واصلاح السفن هي وزارة الخارجية في دولة الكويت.

(٣) لمزيد في التفصيل راجع:
احمد قسمت الجداوي. المرجع السابق.

(٤) استندنا في ذلك إلى بحث الدكتور أحمد قسمت الجداوي. المرجع المشار اليه سابقا ولاتفاقنا معه نورد هنا خلاصة مركزة للشروح والآراء التي وردت فيه ولمن يرغب التفصيل نحيله إلى البحث المذكور.

البترولية[1] والشركة العربية للخدمات البترولية[2] إذ قضت بأن « يكون للشركة إستقلال في الإدارة ومباشرة أعمالها » كما وردت نصوص في إتفاقيتي الشركتين الأخريين بما يفيد الأخذ بمبدأ الاستقلال بشكل واضح . وهذا الإستقلال ينأى أيضاً بالشركات عن العوامل السياسية التي تؤثر بالعلاقات بين الدول المساهمة فيها على أساس أن هذه الشركات كيان قانوني مستقل يعمل على أساس الربحية التجارية وإن كان لهذا الجانب من العامل السياسي اتجاه ظهر في نصوص إتفاقيات إنشاء تلك الشركات . ولمبدأ الإستقلال هذا آثار قانونية لا تحتاج إلى تأكيد ويمكن تلخيصها بأنها : الشخصية القانونية المستقلة ، وقد حرصت الإتفاقيات على النص على ذلك صراحة وبذلك تميزت الشركات بكيان قانوني مستقل عن المنظمة من ناحية وعن الدول الأعضاء المساهمة فيها من ناحية أخرى .

كذلك من الآثار المترتبة على مبدأ الإستقلال النظام القانوني المستقل ويعني ذلك مجموعة القواعد والأحكام التي تنظم هيكل هذه الشركات من حيث نشأتها والأجهزة التي تسير نشاطها وكيفية إنقضائها . فإذا كان الفقه يسلم بأن النظام القانوني للأشخاص الاعتبارية يخضع لقانون جنسيته ، فإن الشركات العربية موضوع هذا البحث أخذت باتجاهين أحدهما اكتساب جنسية دولة المقر والثاني تعدد الجنسيات . بيد أن القاعدة التي أخذت بها سائر إتفاقيات الشركات تتحصل في حكمين رئيسيين هما :

١ ـ تخضع الشركة أساساً لأحكام الإتفاقية المنشئة لها وتكون هذه الأحكام نافذة حتى لو تعارضت مع القوانين الداخلية لأي من الدول الأعضاء[3] .

٢ ـ إذا أغفلت الإتفاقية المنشئة أي حكم فيرجع بذلك إلى المبادىء المشتركة

---

(١) المادة (٧) من اتفاقية الشركة المذكورة.

(٢) المادة (٩) من اتفاقية الشركة.

(٣) انظر المادة (٣) من اتفاقية الشركة العربية لبناء واصلاح السفن.
والمادة (٣) من اتفاقية الشركة العربية البحرية لنقل البترول.
والمادة (٤) من اتفاقية الشركة العربية للاستثمارات البترولية.
والمادة (٥) من اتفاقية الشركة العربية للخدمات البترولية.

في قوانين الدول الأعضاء في الحدود التي تنسجم فيها هذه المبادىء مع مبادىء تلك الاتفاقية .

وواضح من هذين الحكمين ، لا سيما الثاني منهما ، الرغبة في إبعاد الشركات المذكورة عن أية سيطرة إنفرادية للتشريعات الداخلية لأي دولة من الدول المساهمة في إنشاء تلك الشركات . ويتفرع من مبدأ الإستقلال أيضاً الاستقلال المالي والإداري . أي أن لهذه الشركات ذمة مالية مستقلة عن ذمم المساهمين وأجهزة ذاتية تقوم على إدارة المشروع مما لا يحتاج إلى بيان .

أما مبدأ المرونة والفاعلية وهو المبدأ الآخر الذي يحكم عمل هذه الشركات فيبدو واضحاً أيضاً من إتفاقياتها إذ حرصت هذه الإتفاقيات على النأي بنشاطها عن قيود البيروقراطية الحكومية ونختار للتدليل على ذلك مجالين واضحين هما :

١ ـ إتساع أغراض هذه الشركات ذلك أن إتفاقيات انشائها قد أضافت إلى أغراضها أوجه أخرى من النشاط والعمليات التي تمارسها كل شركة لتحقيق أغراضها .

٢ ـ التوفيق بين مفاهيم القطاع العام والقطاع الخاص إذ اتجهت جميع الاتفاقيات إلى محاولة التقليل من الآثار التي قد يؤدي إليها الإفراط في الطابع الحكومي لهذه الشركات . ويبرز ذلك في أن إتفاقيات الشركات نصت على أنها تعمل على أساس تجاري وبقصد الكسب . ولا شك أن إبراز الطابع التجاري هذا يضفي على أعمالها طابع النشاط الخاص الذي يفرض عليها ضرورة التوفيق بين الاعتبارات التجارية الصرف وبين الأهداف القومية .

كما أن الإتفاقيات أيضاً قد تركت الباب مفتوحاً أمام القطاع الوطني الخاص في الدول الأعضاء للدخول في هذه المشروعات المشتركة .

أما مبدأ الحماية والدعم فالمقصود به مجموعة الامتيازات والحصانات

والاعفاءات التي تلتزم بها الدول تجاه المشروع المشترك الذي تساهم في إنشائه . ويمكن إيجاز أوجه الحماية والدعم التي وردت في إتفاقيات الشركات في ما يلي :

١ ـ يمكن تلمس أوجه الحماية هذه في إلتزام الدول الأعضاء بالإمتناع عن الاستيلاء على الشركة وأموالها وأصولها أو تأميمها وفي إعفاء الشركات من القيود المتعلقة بالاستيراد أو بانتقال الأموال والعاملين بالشركة وحماية حقوق الشركة على المستوى الدولي .

٢ ـ وأوجه الدعم تتحصل في مجموعة التسهيلات والإعفاءات دعماً لنشاط هذه الشركات وتوفيراً للظروف المناسبة التي تسمح بإنطلاقها في هذا النشاط . ويمكن إيجاز هذه الأوجه في تعهد الدول الأعضاء بأن تسهل للشركات جميع الأعمال المتصلة بأغراضها وأن تتخذ في هذا السبيل كافة الوسائل الممكنة وأن تمنحها الأفضلية التي للشركات الوطنية في أراضي كل دولة عضو . كذلك تتمثل أوجه الدعم هذه في مجموعة الإعفاءات المالية والضريبية والقروض .

خلاصة وتعقيب

على الباب الثاني

من الواضح أن المنظمة ما نجحت في تحقيق أهدافها قدر ما نجحت في إنشاء المشروعات العربية المشتركة . فقد استطاعت برغم قصر عمرها من انشاء مشروعات كبيرة وهامة . وسبب ذلك واضح أيضاً ، ذلك أن المنظمة كانت قد قامت أصلاً على جملة أسباب أهمها طول معاناة الدول العربية البترولية من احباط المشاريع المشتركة التي كانت تتقدم بها إلى الجامعة العربية على الوجه الذي مر ذكره . ولذلك يكاد أن يكون هذا المجال هو الوحيد بين مجالات عمل المنظمة الذي حظى إلى الآن بحماس ودعم حكومات الدول الأعضاء .

ولا شك أن الوطن العربي بحاجة إلى التكامل الاقتصادي ، والشركات التي تكونت في ظل المنظمة سيكون لها دور رائد في مجال الصناعة البترولية باعتباره محور الاقتصاد العربي ، وهذا الدور يلقى على الشركات والمنظمة معاً مسؤوليات كبيرة للوصول إلى الأهداف التي قامت من أجلها[1] . وإن إنشاء هذه الشركات بأبعاده القانونية وعلى الوجه الذي قامت عليه يحقق نسيجاً يربط بين الدول الأعضاء من ناحية ، ويجعل من الشركات الأذرع التنفيذية للمنظمة من ناحية أخرى فتستطيع أن تحقق عن طريق هذه الأذرع أهداف التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الصناعات البترولية . ولذلك يترتب على المنظمة بقيام هذه المشروعات أن تستمر في تحقيق الترابط والتناسق بين هذه المشروعات في أدائها لنشاطها على الوجه الأمثل في ضوء أهداف المنظمة ذاتها وعلى الوجه الذي يحول دون الازدواجية أو التعارض .

---

(١) أحمد قسمت الجداوي، المرجع السابق ص ٩٥، وفي هذا المجال يقول الدكتور علي عتيقة ـ الأمين العام للمنظمة « إن الهدف من كل هذه المشروعات هو بناء قدرة عربية مشتركة». نشرة المنظمة شباط/ فبراير ١٩٧٨ في مقابلة له مع جريدة (الرياض) السعودية.

ذلك أن مثل هذه المشروعات تقدم الفرصة الأنسب لتلاقي اقتصاديات الدول العربية التي تتراكم لديها موارد مالية أكبر من طاقتها الاستيعابية بتلك التي تعاني من النقص في الموارد المالية وتتوافر لديها فرص الاستثمار والقدرة على الاستيعاب . ولذلك فإن صيغة المشروع المشترك تأتي كحل أمثل لمشكلات الطرفين .

والمشروع المشترك يمكن اعتباره أفضل السبل لتنفيذ المشروعات الضخمة التي قد تعجز موارد دولة واحدة عن تمويلها فضلاً عن أن تنفيذ المشروعات التي تحتاج إلى رأس مال ضخم أو إلى سوق كبيرة داخل النطاقات القطرية يعتبر عملية غير مجدية اقتصادياً في حين أن المشروعات المشتركة تتاح لها بموجب أحكام اتفاقات انشائها العديد من ضمانات النجاح الاقتصادي عن طريق الحماية والدعم . كما أن صفة المشروع المشترك ذاتها تمكنها من التعامل مع الوحدات الاقتصادية الدولية من مركز أقوى مما يمكنها في النهاية من أن تحل محل هذه الوحدات على نحو أيسر بكثير مما لو كانت هذه المشروعات قطرية .

إن الاتجاه إلى تمكين هذه المشروعات من استقطاب النشاط البترولي يستلزم ايجاد نوع من الترابط الواضح بينها وبين المشروعات الوطنية القائمة على الأنشطة الاقتصادية المماثلة في كل دولة من الدول الأعضاء على النحو الذي يكفل الانسجام في النشاط الواحد على مستوى المنظمة . وعلى الرغم من وجود مجالات كافية سواء للمشاريع المفردة أو الجماعية ، فإن الكثير يمكن تحقيقه بالتنسيق والتعاون[1] . ويجب أن يكون من الأهداف الأساسية للمنظمة فيما هو مقبل من السنين أن ترعى هذه الشركات وتعاونها فيما قد يصادفها من صعاب بالنسبة لطبيعة عملها وعلاقاتها بالدول الأعضاء . ذلك أن هذه الصيغة في إنشاء الشركات المشتركة فريدة في العالم وليس لها نظير فيما

(١) أنظر: Middle East Economic Consultants Report No.26, p.10.

عدا بعض الشركات التي أسستها السوق الأوروبية المشتركة وإن كانت السوق الأوروبية ـ كمؤسسة ـ متقدمة كثيراً عما وصلت اليه منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

ومن هذه الزاوية فإننا نطالب المنظمة بأن تمنح هذه الشركات ما تحتاجه من رعاية باعداد الاطار والمنبر العام لمعالجة ما قد يعترض الشركات من مصاعب حتى تستطيع أن تلعب الدور الذي تأسست من أجله سواء على الصعيد الاقتصادي أو على صعيد العلاقات بين الدول الأعضاء في المنظمة والمشاركة فيها .

ويلاحظ أيضاً أن جميع المشروعات المذكورة تشترك في طابع عام واحد هو أنها كلها من الطبيعة الاستراتيجية لصناعة النفط ، ذلك أنها تعمل على تقليل اعتماد الدول العربية على التكنولوجيا واليد العاملة الأجنبية ، كما أنها ذات طبيعة اقتصادية وتنحصر في مجال البترول . والوحدات الاقتصادية الكبرى مؤهلة لأن تكون أدوات اقتحام قادرة على اتخاذ قرارات شاملة تتعدى الحواجز القطرية .

وهذه الوحدات الاقتصادية الكبيرة ـ كما كانت في الماضي وما تزال من أدوات الاقتصاد الأمريكي الرئيسية في تقدمه السريع وتفوقه ـ هي أداتنا المشتركة للهيمنة على الأسواق القطرية وتحطيم حدودها . وهي كذلك الأداة لمواجهة المشاريع الكبرى للدول المتقدمة[1] .

وما دام الأمر كذلك ، فإننا نطالب بالاسراع في انشاء الوحدات الاقتصادية المشتركة قبل أن تتكاثر المؤسسات القطرية فتوجد مناخاً معارضاً لهدم الحواجز القطرية . ولئن كانت المنظمة قد استطاعت إلى الآن من اقامة هذا العدد من المشاريع المشتركة ، فإن الأمر لم يكن سهلاً . وإذا كان للمرء

---

(١) هشام الغزي ـ صيغ التعاون الاقتصادي العربي في المجال النفطي . مجلة النفط والتعاون العربي « المجلد الثالث » العدد الأول ١٩٧٧ ص ٥٥

أن يتصور سهولة قيام سلسلة كاملة من هذه المشاريع ـ لا سيما بين الدول النفطية ذات الحدود المشتركة والتي تتشابه في نظمها الاجتماعية والاقتصادية ـ فإن المنظمة قد أفلحت في تقديم اطار معقول لقيام مشاريع مرغوب فيها على الصعيد العربي بمجموعه وكانت هذه المشاريع ـ كما رأينا ـ تحبط بسبب من الخلافات السياسية الاقليمية[١] . ولا ننكر أن من صعوبات اقامة المشاريع العربية المشتركة تخوف بعض الدول العربية من المساهمة فيها والانفاق عليها لأن اقامة المشروع في اقليم دولة عربية يحرم الدول الأخرى من منافعة الاجتماعية والعمرانية رغم أنه يفي بالحاجات الاقتصادية العربية المشتركة[٢] .

أما بخصوص تمويل المشروع المشترك ، فمن المتصور أن تكون النواة الأولى له بشكل مشروع وطني تحتفظ الدولة المعنية بأغلبية رأس ماله ويكون للدول الأعضاء الأخرى الاكتتاب ببقية الحصص أو بتمويل ما قد يحتاجه المشروع من قروض ، وهو الأمر الذي يحقق فوائد متبادلة بين الدول المضيفة التي تبنت المشروع وبين الدول الأعضاء الراغبة في المساهمة واستثمار قدراتها المالية في مشاريع انتاجية عربية[٣] . كذلك يمكن للمشروع المشترك أن يجد تمويله المباشر لدى شركات النفط الوطنية . وهذا الأسلوب من شأنه تمكين تلك الشركات الوطنية من التفاعل والتكامل في قطاع النفط على الصعيد العربي سواء بالنسبة لمراعاة الاحتياجات المستمرة لهذا القطاع أو بالنسبة لايجاد الترابط المستمر بين الأموال المتوفرة وفرص الاستثمار الملائمة في هذا المجال .

وأخيراً . . . نلاحظ أن تنظيم المشروعات المشتركة قد سار إلى الآن

---

(١) أنظر MEES, 12 January 1968, p.4.

(٢) محمود سيد أمين ـ الأمين العام المساعد للمنظمة، مقابلة في الكويت، ١٩٧٧/١٠/١١ .

(٣) التقرير السنوي الأول للأمين العام للمنظمة المقدم الى الاجتماع الثالث عشر لمجلس الوزراء، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ص ٨٧ .

على أساس (الاتفاقيات الدولية) كأداة لانشاء هذه المشروعات حيث تظهر الدول الأعضاء كأطراف في الاتفاقيات وصاحبة الملكية المباشرة للحصص في الشركات المذكورة .

وإذا كان نمط الاتفاقية الدولية قد أمنت له واطمأنت اليه الدول الأعضاء في ظل الاعتبارات السياسية القائمة بين الدول العربية في الوقت الحاضر فإننا ـ بعد أن ثبت نجاح المنظمة في هذا المجال ـ نطالب الدول العربية الأعضاء أن تخطو الخطوة الأخرى نحو تمكين المنظمة من القيام بدورها الوحدوي واتخاذ (قرارات) انشاء المشاريع المشتركة تصدر عن مجلسها الوزاري ، فذلك أكثر سرعة وحسماً من النمط الذي أتبع إلى الآن بما ينطوي عليه من الشكليات الدستورية للتصديق على المعاهدات . وبالتالي فإننا نطالب بتعديل الاتفاقية المنشئة وحذف القيد الوارد فيها على قرارات مجلس الوزراء ذات الطبيعة الملزمة والتي يعيدها نص المادة ١٢ (هـ) إلى الدول الأعضاء لاقرارها . إننا بذلك نكون قد منحنا مجلس الوزراء القدرة على اتخاذ مثل هذه القرارات وأعدنا للنص ما كان مقصوداً له أن يكون . هذا من الناحية القانونية ، أما من الناحية الاقتصادية فلرُبّ قائل أن هذه المشاريع المشتركة لم تقم على أساس الجدوى الاقتصادية والربحية التجارية وان بعضها لم يلاق نجاحاً .

ونرد على ذلك أن أي مشروع اقتصادي تقيمه دولة أو مجموعة من الدول لا تقتصر جدواه على حجم مردود رأس المال المستثمر فيه ، وإنما تأخذ عملية التقييم في اعتبارها الآثار المحتملة لمثل هذا المشروع على حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ككل متكامل ، بل إن هذا الاتجاه بالذات قد يأتي قبل المردود المالي المتوقع . وهناك عنصر آخر يجب أن يعطى الأولوية المطلقة وهو اعتبارات الأمن القومي للدولة أو مجموعة الدول صاحبة المشروع . فالمشروعات العربية التي انشأتها المنظمة تتميز بخصائص واضحة أبرزها الضخامة التي ربما تضعها خارج قدرة ميزانية دولة بمفردها ، وأنها

تتعلق بمجالات استراتيجية تمثل الأمن الاقتصادي للمجموعة العربية وتأمين قدرتها على مواجهة تحديات لا يمكن مجابهتها إلا بعمل جماعي .

هذا الموقف يضع دول المنظمة أمام سؤال كبير هو : هل تقضي المصلحة الوطنية والقومية أن تساند الدول العربية هذه المشروعات المشتركة ، أم تتركها لمصيرها وفقاً لمبدأ البقاء للأقوى ؟ . ونحن على يقين أنه لو جاءت الاجابة بالنفي فإن معنى ذلك قطع الذراع الاستراتيجي الذي بدأ ينمو في الجسد العربي وهو أمر نشك كثيراً في أن تقبله الدول العربية المشاركة في هذه المشروعات ، ذلك أن التمييز في مجال المشروعات الاستراتيجية المشتركة بين حسابات العمل القومي وحسابات العمل التجاري أمر لا يحتاج إلى بيان[1] .

---

(١) أنظر: محمود رشدي ، المشروعات العربية المشتركة بين الحساب التجاري والحساب القومي ، نشرة المنظمة ، شباط/ فبراير ١٩٧٦ ص ١٠ .

الباب الثالث

دور المنظمة في إرساء العلاقات بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة

الفصل الأول ـ إحلال التفاهم بين الأقطار العربية المنتجة للبترول والدول المستهلكة في ظل العلاقات الجديدة .

الفصل الثاني ـ تحقيق التعاون الدولي بين الدول العربية المصدرة للبترول والدول الصناعية المتقدمة .

الباب الثالث
دور المنظمة في ارساء العلاقات بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة

أثر تغير العلاقات مع الشركات الاجنبية :

لم يكن النظر في تحليل العلاقات بين المنتجين والمستهلكين ممكناً من الناحية العملية قبل التعديلات الجوهرية التي أجرتها الدول المنتجة على علاقاتها مع شركات البترول الاجنبية العاملة في بلادها . ذلك انه في ظل نظام الامتيازات لم تكن الدولة هي المنتجة للبترول من الناحيتين القانونية والاقتصادية بل كانت الشركات هي المنتجة وبالتالي هي صاحبة الحق في التصرف فيما يتصل بالعلاقة بين المنتجين والمستهلكين[1] . ولذلك استمر اعتماد المستهلكين على شركات البترول الأجنبية في الحصول على احتياجاتهم دون الحاجة إلى التعامل مباشرة مع الدول المنتجة . يضاف إلى هذا حقيقة اقتصادية أخرى هي أن شركات البترول الكبرى كانت تهيمن أيضاً على الجزء الأكبر من منشأت التصنيع والخزن والتوزيع في أقاليم الدول المستهلكة . وهذا الأمر جعلها تسيطر على المستهلكين والمنتجين في آن واحد . فالشركات هي التي كانت تملك البترول في حقوله وتملك وتدير

---

(١) علي عتيقة ـ الأمين العام للمنظمة : بعض الخيارات المتاحة للعلاقة الجديدة بين المنتجين والمستهلكين للنفط ، مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد ٣ ، ص ١٢ .

جميع الوسائل اللازمة لوضع النفط تحت تصرف المستهلكين .

ولكن هذه الصورة بدأت ـ أول الأمر ـ تتغير عندما اتجهت الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى تعديل أسعار البترول بما يعادل أسعار السلع التي تستوردها تلك الدول . غير أن منظمة (أوبك) عندما قامت في عام ١٩٦٠ بقي نشاطها محكوماً بالاطار القانوني العام لعقود الامتيازات القديمة لأن تلك الترتيبات التقليدية كانت ما تزال قائمة . ولذلك فإن اهتمامها الرئيسي خلال السنوات العشر الأولى لقيامها انصب على منع أسعار البترول من التدهور وكبح الشركات الأجنبية من التحكم بالأسعار . وفي الوقت الذي استطاعت فيه منظمة (أوبك) من حماية وزيادة عوائد الحكومات فإنها اهتمت أيضاً في تعميق الوعي لدى الدول المنتجة بضرورة التعاون والعمل المشترك سواء على أسس ثنائية أو اقليمية متعددة الأطراف[١] .

وعندما قامت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وفي ظل الظروف السياسية التي احاطت بقيامها كان هناك اعتباران رئيسيان تحكما في قيامها ونشاطها واهدافها وصياغة ميثاقها، الأول انها قامت ـ كما مر ذكره ـ على اكتاف ثلاث من الدول العربية ذات الأنظمة التقليدية المحافظة والتي كانت تمثل المعسكر البترولي المعتدل والثاني أن هذه الدول الثلاث قد تنادت لانشاء المنظمة ولم تزل في أقاليمها شركات البترول الاجنبية تعمل ضمن الاطار القانوني لعقود الامتيازات التقليدية المعروفة .

ولكن مشرع الاتفاقية المنشئة للمنظمة كان قد أورد في أحكامها نصوصاً تفتح الافق الواسع لها للعمل على ارساء قواعد العلاقات الدولية بشكل عريض . وكان حريصاً بشكل خاص على ادامة علاقات التعاون والتفاهم مع

---

(١) علي عتيقة ـ الأمين العام للمنظمة: التعاون الاقليمي في مجال الاستثمارات في الصناعات النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ١١ ص ١٨ .

الدول المستهلكة وتأمين ايصال البترول إلى اسواقه بشروط عادلة ومعقولة[1] .

وفي رأينا أن مشروع الاتفاقية المنشئة كان حكيماً وموفقاً في صياغة نصوصها لأسباب أهمها : أنه في ظل الأوضاع السياسية وأنظمة الدول المؤسسة للمنظمة ما كان باستطاعة المشرع إلا أن يطمئن الدول المستهلكة على امداداتها البترولية وعلى شروط وأسعار هذه الامدادات وإنه ـ المشرع ـ لم ينسَ أن المنظمة قامت ولم تزل تعمل على أراضيها شركات أجنبية ذات مصالح هامة وأساسية في إمدادات هذا البترول .

والوجه الآخر الذي وفق إليه مشرع الاتفاقية هو إنه منح المنظمة في أكثر من موضع واحد في مواد الاتفاقية حق إنشاء العلاقات الدولية ممّا مهد السبيل أمامها للدخول في أبعاد هذه العلاقات بعد إن قامت الحاجة إلى ذلك عندما استعادت الدول المصدرة زمام السيطرة على ثرواتها الطبيعية على الوجه المعروف وتحطمت القاعدة الأساسية لنظام الامتياز وبذلك فتح الباب لأول مرة أمام إنشاء علاقات جديدة بين المنتجين والمستهلكين تعتمد على قدرة الدول المنتجة على تزويد الدول المستهلكة بالامدادات اللازمة مباشرة[2] .

هذه العلاقات الجديدة التي فرضت نفسها بسبب غياب الشركات الأجنبية من الساحة التي تفصل بين المنتجين والمستهلكين مضافاً إليها تعديلات الاسعار وما تبع ذلك من ردود فعل لدى الدول المستهلكة للبترول من ناحية وتزايد العوائد المالية لدى الدول المنتجة من ناحية أخرى ، نقول أن هذا الموقف الجديد لم يفرض على المنظمة أن تلعب دوراً بارزاً ضمن حدود النطاق الاقليمي للدول الأعضاء فحسب ، بل اطلق لها العنان وربما لأول مرة بشكل فعال نحو تحريك النصوص الواردة في الاتفاقية المنشئة والتي تنظم

---

(١) انظر نص المادة الثانية من الاتفاقية المنشئة اذ يقضي الجزء الاخير منه على «توحيد الجهود لتوصيل البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة. . . الخ».

(٢) أنظر التفصيل: جورج طعمه ـ مستشار العلاقات الدولية في المنظمة: دور النفط في العلاقات الدولية العربية . أساسيات صناعة النفط والغاز ١٩٧٦ ج ٣ ص ١٨٦ وما بعدها.

نشاط المنظمة في محيط العلاقات الدولية بمعناها الواسع .

الاحكام الواردة في الاتفاقية المنشئة :

جاءت الاتفاقية المنشئة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول حافلة بالنصوص والاحكام التي تلزم المنظمة بانشاء علاقات دولية خارج النطاق الاقليمي للدول الأعضاء فقد وردت الاشارة إلى ذلك في أكثر من موضع واحد وعلى النحو التالي : ـ

١ ـ ابرزت ديباجة الاتفاقية ادراك الدول الأعضاء لدور البترول كمصدر رئيسي وأساسي لدخلها وان عليها أن تنميه وتحافظ عليه بالشكل الذي يعود عليها بأكبر المنافع المشتركة ، ووعي الدول الأعضاء بأن البترول ثروة آيلة للنضوب وإن ذلك يلقى عليها ازاء الأجيال المقبلة تبعة الحفاظ عليه ومسؤولية استثمار الثروة المتأتية منه استثماراً اقتصادياً متنوعاً ، وإن الدول الأعضاء تعتقد بأن الافادة الرشيدة من هذه الثروة ترتبط بالدور الذي يقوم به البترول في اقتصاديات البلدان المستهلكة إلى آخر ما ورد في الديباجة[١] .

٢ ـ قررت المادة الثانية من الاتفاقية توحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في أقطار الأعضاء[٢] .

٣ ـ أوضحت المادة الثالثة من الاتفاقية طرز علاقة المنظمة مع منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إذ الزمت الدول الأعضاء بقرارات منظمة (أوبك) المصادق عليها ورتبت عليهم التمشي بموجبها ولو لم يكونوا أعضاء في منظمة (أوبك)[٣] وبذلك فقد ربط هذا النص كلتا المنظمتين بنسيج واحد وجعل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ملزمة قانوناً بإدامة أوثق

---

(١) أنظر ديباجة الاتفاقية المنشئة.

(٢) المادة الثانية من الاتفاقية المنشئة.

(٣) المادة الثالثة من الاتفاقية المنشئة.

العلاقات بينها وبين منظمة (أوبك) للأسباب التي سبق شرحها .

٤ ـ قررت الفقرة (ب) من المادة الرابعة أن المنظمة « تتمتع في اقاليم الأعضاء بالحصانات والامتيازات اللازمة لتحقيق اهدافها وممارسة نشاطها . . . الخ[١] .

وهذا النص وإن لم ينصب على تحديد المهام الدولية للمنظمة فهو يقرر لها من التسهيلات ما يدعمها ويساعدها على القيام بدورها في العلاقات الدولية كما هو واضح . وبذلك فإنه ، وبشكل غير مباشر ، يقرر لها دورا دوليا .

٥ ـ اجازت المادة الخامسة من الاتفاقية للمنظمة أن تعقد اتفاقات مع الاعضاء أو مع بلدان اخرى او مع اتحاد من الدول او مع منظمة دولية ، وعلى الخصوص اتفاقيات انشاء مشاريع مشتركة في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول[٢] . ويتسع هذا النص ليشمل كل نشاط المنظمة في مجال العلاقات الدولية سواء مع المنظمات الاخرى أو مع الدول . وليس على هذا النص قيد في مجال انشاء هذه العلاقات وانما جاء مطلقا في اوله وإن انصب في آخره بوجه التخصيص على انشاء المشاريع المشتركة في مجال النشاط الاقتصادي البترولي .

٦ ـ قررت المادة ٢٩ من الاتفاقية على أن سياسات الاعضاء المتعلقة بالشؤون البترولية ذات اهمية مشتركة ، وعلى ذلك يتعهد الاعضاء بالتشاور فيما بينهم وفي نطاق المنظمة لتنسيق موقفهم وما يتخذونه من اجراءات ازاء الاوضاع والظروف الجارية في صناعة البترول[٣] .

وقد يبدو من صدر هذه المادة أنه ينصب على تنسيق السياسات البترولية

---

(١) انظر المادة الرابعة من الاتفاقية.
(٢) انظر المادة الخامسة من الاتفاقية.
(٣) انظر المادة ٢٩ من الاتفاقية.

بين الدول الاعضاء على الصعيد الاقليمي فحسب ، وهو أمر صحيح ومن مهام المنظمة إلا أن النص على أن الدول الاعضاء تتشاور « لتنسيق موقفهم » و « ما يتخذونه من اجراءات ازاء الاوضاع والظروف الجارية في صناعة البترول » له مدلول دولي يتخطى النطاق الاقليمي ذلك أن تنسيق المواقف بين الدول الاعضاء لاتخاذ الاجراءات اللازمة ازاء الاوضاع الجارية في صناعة البترول لا يمكن أن يقف عند حدود العلاقات الاقليمية بين الدول الاعضاء بل يتعداها إلى العلاقات الدولية بمفهومها الواسع .

٧ ـ جاءت المادة ٣٠ من الاتفاقية لتحمي مصالح الدولة العضو في المنظمة « اذا تعرض احد الاعضاء لطارىء مفاجىء جسيم » واجازت هذه المادة للعضو « أن يتخذ الاجراءات اللازمة للحماية » على « الا تؤثر على استمرار المنظمة في ممارسة نشاطها »[١] . وهذا النص يلقي على المنظمة واجبات في دعم العضو الذي يتعرض إلى طارىء مفاجىء وهو أمر يتطلب منها أن تعالج مثل هذا الموقف بحنكة ودراية مستندة إلى ما أنشأته سلفا من العلاقات مع الجهات التي عرضت أو كانت سببا في تعريض الدولة العضو إلى الطارىء الجسيم الوارد في النص .

٨ ـ كما نصت المادة ٣١ من الاتفاقية على أن تتجنب المنظمة « ما من شأنه تعكير العلاقات الخارجية » للدول الاعضاء[٢] ويفهم من هذا النص أن للمنظمة دورا في العلاقات الخارجية لا يحتاج إلى دليل كما أن عليها أن تصمم هذه العلاقات بالكيفية التي تتجنب أي سبب من شأنه أن يعكر العلاقات الخارجية للدول الاعضاء .

٩ ـ أما المادة ٣٤ من الاتفاقية فقد قررت بوضوح تام أن تعمل المنظمة عن طريق الامانة على اقامة اتصالات مناسبة باجهزة الامم المتحدة ووكالاتها

---

(١) انظر المادة ٣٠ من الاتفاقية.

(٢) انظر المادة ٣١ من الاتفاقية.

المتخصصة ، وكذا بالمنظمات الأخرى[1] . وهذا النص قد جاء مطلقا هو الآخر لكي تقيم المنظمة علاقاتها ليس مع اجهزة الأمم المتحدة فقط بل مع وكالاتها المتخصصة وأية منظمة أخرى .

هذه هي في ما نرى النصوص الواردة في الاتفاقية المنشئة والتي تنصب على اقامة العلاقات الدولية خارج النطاق الاقليمي أي العلاقات بين الاقطار الأعضاء المصدرة للبترول والدول المستهلكة وهو موضوع هذا الجانب من الدراسة .

وتعتمد المنظمة في اقامة علاقاتها الدولية على الاساليب التالية : ـ[2]

١ ـ الاشتراك في المؤتمرات والاجتماعات الدولية .

٢ ـ بالاتصال المباشر بين المسؤولين في المنظمة وبين انداهم في المنظمات ذات العلاقة بالنشاط البترولي .

٣ ـ باقامة الندوات المتخصصة بالتعاون مع احدى المؤسسات الاجنبية ذات النشاط المشابه لشرح وجهة نظر الدول المنتجة .

والمنظمة في نشاطها على الصعيد الدولي تحاول أن تبلور مفاهيم مشتركة تجاه قضية بترولية أو اقتصادية معينة والخروج من تبادل الآراء والافكار بصيغة معينة ليس لغرض التنسيق بين الدول الاعضاء فحسب بل لايجاد أرضية مشتركة لاتخاذ موقف موحد ازاء الدول المستهلكة .

ويمكننا أن نؤكد بإن الموضوع الاكبر الذي يتفق عليه الجميع هو أن مجموعة الدول المصدرة للبترول ومجموعة الدول الصناعية المستهلكة كلا منهما يعتمد على الآخر فلا الدول المصدرة في غنى عما يمكن أن تقدمه لها

---

(١) انظر المادة (٣٤) من الاتفاقية.

(٢) التقرير السنوي الثاني للأمين العام، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ ص ٣٩.

الدول المستهلكة ولا هذه الاخيرة تستطيع الصمود اقتصاديا بدون البترول العربي[١] .

أي أن هذه العلاقة تقوم على معادلة في أحد طرفيها الدول المصدرة للبترول التي ترغب في استخدامه كقاعدة لتطورها الاقتصادي والاجتماعي وفي الطرف الآخر الدول المستوردة التي تملك ما يمكن الدول المصدرة من تطوير اقتصادها ولكنها بحاجة إلى البترول ليس كمصدر للطاقة فقط بل كمادة اولية لصناعات أخرى[٢] .

ومما هو جدير بالذكر أن المنظمة لا تقيم علاقاتها مع الدول مباشرة كما لا تقيم هذه العلاقات لنفسها وانما هي تناقش هذه العلاقات في اطارات دولية . فالمنظمة ليس لها دور مباشر في المفاوضات التي تجري بين المنتجين والمستهلكين أو بين الدول النامية والدول الصناعية لأنها مفاوضات تجري اساسا بين الدول وليس بين المنظمات[٣] .

نخلص إلى القول أن نشاط المنظمة على الصعيد الدولي ينتشر على ساحة واسعة ولكننا نكتفي بالاشارة إلى أن المنظمة لها حضور في دورات الأمم المتحدة ـ لا سيما الدورتين الاستثنائيتين للأمم المتحدة : السادسة ما بين ٩ نيسان/ ابريل و ٢ ايار/ مايو ١٩٧٤ والسابعة من ١ ـ ١٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٥ وقد كان الهدف الأكبر لهاتين الدورتين هو ترسيخ التعاون بين الدول في الميادين الاقتصادية وزيادة قدرة الدول النامية[٤]

وللمنظمة علاقات مع السوق الاوروبية المشتركة EEC ومنظمة التعاون

---

(١) انظر: لورد دينمان والشيخ احمد زكي يماني. ندوة فرص التعاون مع العالم العربي ١٩٧٤ ص ٨ ـ ١٠ وص ٣١.

(٢) علي عتيقة. الأمين العام للمنظمة. ندوة فرص التعاون مع العالم العربي ١٩٧٤ ص ٢٤ ـ ٢٨.

(٣) علي عتيقة، حديثه الى مجلة (البترول) المجلد ١٤ العدد الثاني آذار/ مارس ونيسان/ ابريل ١٩٧٧ ص ١٣.

(٤) تقرير الأمين العام السنوي الثاني، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ ص ٤٢.

الاقتصادي والتنمية OECD ولها أيضا دور في الحوار العربي ـ الاوروبي ، وانشطة أخرى تضاف إلى حسابها على صعيد العلاقات الدولية لعل ابرزها الندوات التي تعقدها تباعا في عواصم الدول المستهلكة كندوة لندن وباريس وطوكيو واوسلو مما سنعود إلى الاشارة اليه في مكانه من فصول ومباحث هذا الباب .

ولكن الدراسة المقطعية للموضوعات التي تتناولها المنظمة في المحافل الدولية تشير إلى أن ما تحاول المنظمة تحقيقه هو احلال درجة أكبر من التفهم لمشاكل الاقطار العربية المصدرة للبترول من قبل جمهور المستهلكين سواء أكانوا من الدول الصناعية المتقدمة أو من الدول النامية . ومن ثم تحقيق التعاون المتبادل في الصناعة البترولية بين الدول الصناعية والاقطار العربية المصدرة . وعلى ذلك فإننا سنتناول هذا الباب بفصلين على النحو الآتي :

الفصل الأول ـ احلال التفاهم بين الاقطار العربية المصدرة للبترول والدول المستهلكة في ظل العلاقات الجديدة .

الفصل الثاني ـ تحقيق التعاون الدولي بين الدول العربية المصدرة وبين الدول الصناعية المتقدمة .

الفصل الأول

إحلال التفاهم بين الأقطار العربية المنتجة للبترول والدول المستهلكة في ظل العلاقات الجديدة

المبحث الاول : شرح وجهة نظر الدول العربية المصدرة للبترول .

المبحث الثاني : ترشيد السلوك الاقتصادي البترولي لدى الدول الصناعية المتقدمة .

المبحث الثالث : التخفيف من الاعباء المالية على الدول النامية المستوردة للبترول .

الفصل الأول
احلال التفاهم بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة في ظل العلاقات الجديدة

عندما وقعت احداث النصف الاخير من عام ١٩٧٣ والنصف الأول من عام ١٩٧٤ ، وهي احداث تاريخية بالنسبة لصناعة البترول وعلاقات الدول المنتجة بالشركات من ناحية ، وعلاقتها بالدول المستهلكة من ناحية أخرى ، استدعى نمط هذه العلاقات أساليب جديدة لإرساء قواعد التفهم الصحيح لموقف كل من الطرفين .

فالدول المصدرة وجدت أنه مع الاضطراب المتزايد في اسواق النقد العالمية وانتشار التضخم المالي ، ونظرا لكون البترول هو عصب الحياة لدولها ومستقبل اجيالها وبسبب من رفض الشركات ومماطلاتها ، وجدت أن الظروف تحتم استقلالها في تحديد الاسعار حينما استطاعت في ١٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ أن تحقق ذلك . ولكنها مع ذلك لم تنس أنها جزء من العالم ترتبط مصالحها به وأنه بالتعاون لا بالمجابهة تتحقق مصالح الاطراف جميعا[١] . فالدول المصدرة لم تهدف يوما إلى التكتل أمام الدول المستهلكة وانما سعت بكل جهدها إلى تعديل وضعها وتقييم ثروتها القومية على اساس من قيمتها الحقيقية في الاقتصاد العالمي وبالتالي الاستفادة منها على ضوء

(١) تقرير الأمين العام السنوي الأول ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ص ٣١.

ذلك والحفاظ عليها لخدمة هذا الجيل والاجيال القادمة[١] .

وقد دأب المسؤولون في الصناعة البترولية العربية ووزراء البترول العرب على التصريح دوما برغبة الدول المصدرة في ارساء أحسن قواعد العلاقات الدولية مع الدول المستهلكة مبنية على تفهم صحيح للمصالح المشروعة لكل من الطرفين وإن الخيار السليم هو التعاون والتكامل ما أمكن بين المنتجين والمستهلكين ، ذلك أن خيار المواجهة لم يذكر لدى المنتجين في أي مرحلة بل كانوا دائماً يناشدون المستهلكين أن يتفهموا مشاكل المنتجين ومطالبهم[٢] . ويقول وزير النفط الكويتي في حينها « أننا ندرك أن مصيرنا مرتبط باستقرار العالم سياسياً واقتصادياً وتزداد مسؤوليتنا من كون بلدنا واحداً من كبريات الدول المصدرة للبترول في العالم . ومن ثم فإن سياستنا البترولية ترتكز على استمرار تدفق البترول لمن يحتاجه »[٣] . والواقع أن سياسة ضمان وصول البترول إلى أسواقه كانت من الأهداف التي التزمت بها دول المنظمة شعوراً منها بالمسؤولية التاريخية تجاه العالم وكما يقول السيد (فايدي) الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في إحدى كلماته : « أن الدول المصدرة ستتابع دائماً النظر بعين الاعتبار إلى مصالح الدول المستهلكة وخصوصاً الدول المتطورة منها والنامية التي ليس لها إنتاج بترولي كما أنها ستتابع سياساتها القائمة على تزويد العالم بما يحتاجه من بترول »[٤] .

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي الأول ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ص ٣١ .

(٢) علي عتيقة ـ مجلة البترول ـ عدد مارس/ ابريل ١٩٧٧ ص ١٢ .

(٣) عبدالمطلب الكاظمي ـ وزير النفط الكويتي السابق، بمناسبة تدشين أولى ناقلات الغاز الكويتية. جريدة (القبس) الكويتية ـ العدد ٢٠٠٤ في ١٨/١٢/١٩٧٧ .

(٤) تشيف ام . او . فايدي ، الأمين العام للأوبك . كلمته في ندوة مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي ص ١٤٢ .

كل هذا يوضح بما لا يقبل الشك مدى شعور الدول المصدرة بالمسؤولية تجاه استمرار وصول البترول إلى الدول المستهلكة والصناعية بشروط معقولة وعادلة . ولكن المؤسف أنه كلما تعرض الاقتصاد العالمي إلى ازمة سرعان ما تبدأ الاتهامات تتساقط على دول البترول بصورة عامة والعربية منها بصورة خاصة أنها برفعها الاسعار البترول لم تلتفت إلى مسؤوليتها كعضو في الاسرة العالمية[1] .

وعندما حصلت تعديلات الاسعار في عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٤ بدأت لهجة التحذير والتشاؤم تنطلق من الدول الصناعية المستهلكة للبترول إلى الحد الذي لاحت في الافق بوادر التهديد العسكري لاحتلال منابع البترول .

وحيث أن الدول الاعضاء في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول هي دول منتجة رئيسية وفي الوقت نفسه أعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) لذلك رأت لزاما عليها في غمرة الانفعال الذي ساد عند تعديل اسعار البترول ونظرا لغياب كل أو بعض الوجود القانوني السابق للشركات الاجنبية الذي كان يتوسط العلاقة بين المنتجين والمستهلكين ، رأت المنظمة أن المسؤولية تحتم عليها أن تفتح ملف العلاقات بينها وبين الدول المستهلكة للبترول لتصحيح المفاهيم واحلال الادراك الاقتصادي السليم لمسألة الاسعار الجديدة للبترول في ظل العلاقات التي طرأت بعد انحسار نفوذ الشركات الاجنبية من الميدان . وركزت المنظمة جهودها في هذا المجال على محورين : الاول ايضاح القيمة الاقتصادية الحقيقية للبترول ومدى الغبن الذي تحملته الدول المنتجة على مدى سنين طويلة . والثاني الآثار الايجابية لتعديل الاسعار ، وضرورة ترشيد الاستهلاك ، وما سيترتب على ذلك من منافع للاقتصاد العالمي في المدى البعيد . وحيث أن عملية

---

(١) محمود امين ـ الامين العام المساعد للمنظمة. الشعور بالمسؤولية تجاه العالم بين دول النفط والدول الصناعية. نشرة المنظمة، العدد الرابع ، نيسان/ ابريل ١٩٧٧ ص ١٤ .

تعديل الاسعار وازدياد عوائد الدول العربية قد صحبتها جهود منظمة لمساعدة الدول النامية والتخفيف من وطأة الاسعار الجديدة عليها ، لذلك فسنتناول هذا الفصل بثلاثة مباحث على الوجه التالي : -

المبحث الأول : شرح وجهة نظر الدول العربية المصدرة للبترول .

المبحث الثاني : ترشيد السلوك الاقتصادي البترولي لدى الدول الصناعية المتقدمة .

المبحث الثالث : التخفيف من الأعباء المالية على الدول النامية المستوردة للبترول .

المبحث الاول
شرح وجهة نظر الدول العربية المصدرة للبترول

الخطوات الاولى :

قامت الدول العربية المصدرة للبترول باولى الخطوات في المسيرة الطويلة لاطلاع المستهلكين على حقائق الاسعار والصناعة البترولية والطاقة عموما ، وعلى الاهمية الخاصة للبترول بالنسبة للدول المصدرة وغير ذلك من الحقائق التي كانت غائبة عن المستهلكين بسبب من وجود الشركات العالمية في الساحة التي تفصل بينهم وبين الاقطار المنتجة للبترول .

ولذلك كثفت جهودها على اعلى المستويات سواء على مستوى وزراء الخارجية أو مستوى المسؤولين في الصناعة البترولية . فقام كل من الشيخ احمد زكي يماني وزير البترول والثروة المعدنية السعودي والسيد بلعيد عبد

السلام وزير الطاقة والصناعة في الجمهورية الجزائرية بجولة في اوروبا وامريكا واليابان في اواخر عام ١٩٧٣ واوائل عام ١٩٧٤ لشرح وجهة نظر الدول العربية المصدرة للبترول[١] . وفي هذه اللقاءات ابدت الدول العربية المصدرة للبترول استعدادها للتعاون مع الدول الصناعية المستهلكة له وضمان استمرارية تدفق البترول اليها رغم ما في ذلك من استنزاف لثروتها القومية ، لعلمها بالاهمية الخاصة لاستمرار امداداته لهذه الدول . ودعت بالمقابل إلى تعاون الدول الصناعية معها وتقديم المساعدات اللازمة لاستغلال ثرواتها الاستغلال الامثل الذي يضمن الحياة المزدهرة المستقرة لهذا الجيل والاجيال القادمة ، وذلك بالاسهام في تحقيق قاعدة اقتصادية واسعة وتنويع مصادر دخلها باستغلال ما هو متوافر لديها في امكانيات طبيعية ومادية وبشرية . ويأتي استغلال البترول على رأس القائمة[٢] . هذه كانت المحاولة الاولى في غمرة الانفعال الذي ساد الدول الصناعية المستهلكة بعد القرارات البترولية التي اتخذت في تصحيح الاسعار .

ادامة زخم العلاقات :

واجهت المنظمة موجة التشاؤم والانفعال التي صدرت عن اوساط الدول الصناعية المتقدمة حول مصير امدادات البترول واسعاره مواجهة هادئة ومنهجية . فقد نصت المادة ٣٤ من الاتفاقية المنشئة على أن « تعمل المنظمة عن طريق الامانة العامة على اقامة اتصالات مناسبة باجهزة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكذلك بالمنظمات الاخرى » . وتنفيذا لهذا النص قامت المنظمة باتصالات تهدف إلى ادامة زخم الخطوات الاولى وخلق علاقات مهنية مثمرة مع هذه المنظمات على أسس مدروسة .

---

(١) تقرير الامين العام السنوي الأول ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ص ٣٥. ويجدر ان ننوه بأن المحاولات الأولى هذه كانت قد تمت ابتداء خارج اطار المنظمة.

(٢) تقرير الأمين العام السنوي الأول. تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ص ٤٣.

إن متابعة اعمال المنظمة تفصح عن اتجاهات معينة تحاول المنظمة ايصالها إلى العالم الخارجي لا سيما العالم الصناعي المتقدم . ويمكن تلخيص هذه الاتجاهات في قضايا الأسعار والسيادة الاقليمية على الموارد الطبيعية في الاقطار المنتجة ومسألة الانتاج والشعور بالمسؤولية تجاه النظام الاقتصادي الدولي .

ولا نجد مؤيدا لاتجاهات المنظمة هذه ابلغ مما ورد في كلمة الدكتور (كورت فالدهايم) السكرتير العام للامم المتحدة في الدورة الاستثنائية السابعة التي عقدت ما بين ١ ـ ١٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٦ حين قال : « أن موضوع البترول يمس كثيرا من الجوانب الاخرى للعلاقات الدولية وهذه الجوانب هي السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ، تقسيم المزايا بين المنتجين والمستهلكين والوسطاء ، العلاقات بين الدول ، الاستنزاف المحتمل لمصادر الطاقة ومصالح الاجيال المقبلة »[١] .

وهذا الذي يقوله سكرتير عام الامم المتحدة يلتقي ، في ما نرى ، على وجه دقيق جدا مع ما تنادي به الاقطار العربية في مختلف المحافل الدولية على ما سنراه بشيء من التفصيل حالا .

اولا : حق السيادة الاقليمية على الموارد الطبيعية :

كان نظام الامتيازات البترولية التقليدية ثمرة من ثمار النظام الاستعماري القديم قد جاء بقواعد واحكام ربما أهمها واكثرها وضوحا هو انتزاعه لحق الدولة في السيادة على مواردها الطبيعية في الاقطار المنتجة وقيام الشركات حاملة الامتياز بالممارسة الفعلية لهذا الحق أي الحكر الكامل لحامل الامتياز في التحري عن البترول واستخراجه وتصديره[٢] . وكانت الدولة صاحبة

---

(١) النفط في الدورة الاستثنائية السابعة للأمم المتحدة، من منشورات المنظمة ص ٥٥ .

(٢) فاضل الجلبي ـ الامين العام المساعد للمنظمة، محاضرة (غير منشورة) بعنوان « التحولات الهيكلية لصناعة النفط العالمية» القيت في الدورة الثانية لاساسيات صناعة النفط والغاز، الكويت ١٩٧٨ ص ٧.

الاقليم تعتبر «شريكا نائما» يتقاضى اما مبلغا مقطوعا من المال عن كل برميل من البترول المصدر كما كانت الصيغة القديمة للعلاقات بين الشركات والدول المنتجة أو نسبة من ارباح الشركات بشكل ضريبة دخل محسوبة على أساس سعر مصطنع للبترول كان بعيدا جدا عن واقع قيمته الاقتصادية الحقيقية .

وكانت احكام عقود الامتيازات تجعل حاملها هو الجهة الوحيدة التي تقرر حجم الاستثمارات البترولية وطبيعتها وتحديد خطط تطوير الحقول ومسؤوليات الانتاج والخ . . . .

وهذه المصادرة لحق الدولة في التدخل جعلت العلاقة القانونية بين الشركات صاحبة الامتياز والدولة علاقة ضريبية صرف[1] . وأكثر من هذا . . فإن وجود التجمعات الاستثمارية الأجنبية في جميع المناطق المنتجة وامتلاكها من قبل الشركات ذاتها جعل الشركات تتخطى في قراراتها الرئيسية حدود السيادة الاقليمية للدولة صاحبة الاقليم . فهذه القرارات لم تكن تتوقف على متطلبات الدولة بل على متطلبات الشركات ولا شيء غير ذلك . . وكان هذا يعني أن ما تقرره الشركات بالنسبة لانتاج منطقة معينة يعتمد على ما لدى الشركات من إمكانيات انتاجية في مناطق اخرى أي أن صفة «التداخل الاقليمي» Inter - Territoriality هي التي كانت تحكم السلوك الاستثماري للشركات[2].

وهذا النموذج العام لاحكام عقود امتيازات البترول كان يجعل المقياس الوحيد الذي تلتزم به الشركات عند إتخاذ القرارات الرئيسية هو العامل التجاري فقط دون أي التزام بمتطلبات التنمية الاقتصادية في الدولة صاحبة الاقليم . وكان هذا يعني في نهاية الأمر أن الاعتبارات التي كانت تملي حجم وخطط الاستثمار في مناطق الامتياز كانت تتصل أصلاً بمتطلبات النمو الاقتصادي للعالم الصناعي .

---

(١) فاضل الجلبي، المصدر السابق ص ٧

(٢) فاضل الجلبي، المصدر السابق ص ١١ .

ولسنا هنا بصدد شرح العيوب القانونية ومدى الاجحاف الذي جاءت به عقود الامتياز ، ولكن الذي نقرره هنا هو بإيجاز أن العلاقات بين الشركات الاجنبية والدول صاحبة الموارد الطبيعية كانت « أزمة شاذة » من حيث ممارسة حق الدولة في السيادة على مواردها الطبيعية ضمن حدود اقليمها .

فالقضية إذن هي في طبيعة الارتباطات الماضية والسياسات والأساليب التي وضعت بطريقة مصطنعة وفرضت من جانب واحد على البلاد التي تنتج المواد الخام[1] .

ومن هنا دأبت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول على أن تبرز للعالم مسألة إنعدام التوازن في العلاقات الاقتصادية بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية والتي كان من أبرز مظاهرها الظالمة هو انتقال المواد الأولية التي تنتجها الدول النامية إلى الدول الصناعية . ولا شك أن المادة الاولية الحيوية الرئيسية ـ إن لم نقل الوحيدة لبعض الأقطار العربية المصدرة ـ هي البترول .

هذه الحالة الشاذة التي تمثلت في غياب حكومات الدول المنتجة للبترول عن ميدان السيادة القانونية على الموارد الطبيعية في أقليمها لم يكن هناك أبلغ في تصويرها من رد المستهلكين عندما قام بعض البلدان المصدرة للبترول بمبادرات في الستينات لغرض تنشيط التعاون مع الأقطار المستهلكة إذ كانت هذه الأقطار الأخيرة ترد أن بوسعها أن تحصل على ما تريده من البترول عن طريق الشركات الدولية الكبرى . لقد كانت البلدان المستهلكة تدرك أن البلدان البترولية لا تملك البترول في ذلك الحين . وإن كل ما كانت تحصل عليه هو بعض المال الذي يتيحه لها نظام الامتيازات[2] .

---

(١) جمشيد اموزيغار. رئيس وفد ايران الى الدورة الاستثنائية السابعة للأمم المتحدة، من خطابه في الدورة المذكورة، من منشورات المنظمة ١٩.

(٢) علي عتيقة، الأمين العام للمنظمة، كلمته في ختام ندوة (مجالات التعاون بين اليابان والعالم العربي)، من منشورات المنظمة ص ٣٠٣.

ولكن بعد أن أمسكت الأقطار المنتجة بزمام السيطرة على هذا المورد الحيوي من مواردها الطبيعية وصارت تمارس حقها القانوني في السيادة على ثرواتها ضمن حدود اقليم الدولة فإن آثاراً هامة قد ترتبت على ممارسة هذا الحق . ولعل أهمها هو أن القرارات البترولية بعد أن انتقلت الى الدولة اصبحت جزءاً من قراراتها التي تتأثر بإعتبارات السيادة وخاصة متطلبات التنمية في الأقطار المصدرة[1] .

إن أهمية هذا العامل في تحديد معالم الصناعة البترولية تنبع من أن قطاع البترول بالنسبة لمعظم الأقطار المنتجة يمثل القطاع الرئيسي للاقتصاد الوطني الذي يحدد في نهاية المطاف مستوى النشاط الاقتصادي للقطر المنتج للبترول وأن تحولاً كهذا يعني بطبيعة الحال أن عملية تكوين السياسة البترولية ستنتهي لتكون جزءاً من الهيكل العام للسياسة الاقتصادية للدولة . أما من الناحية القانونية الصرف فبينما كانت قرارات الشركات تستند إلى مبدأ (التداخل الإقليمي) Inter - Territoriality فإن حلول الدولة محل الشركات الأجنبية في السيطرة على قطاع البترول وإدارته جعل القرارات الاستثمارية في هذا القطاع تدخل ضمن حدود السيادة الاقليمية بمعنى أن الصناعة البترولية أصبحت محددة في داخل الاطار الاقليمي للدولة الواحدة وبمعزل عن الصناعة البترولية في الدول الأخرى . وبذلك فإن طبيعة الاستثمارات انتقلت من (التدخل الاقليمي) إلى (الاستقلالية الاقليمية) Territoriality[2] . وهذا وإن كان قد أعاد إلى الأقطار العربية المصدرة للبترول حقاً كانت الشركات قد سلبته منها إلا أن ممارسة هذا الحق على الصعيد الاقليمي وضمن إطار المنظمة أو بالأحرى على الصعيد العربي لا يخلو من عيوب تتصل في تنسيق السياسات البترولية من حيث الاستثمارات والانتاج فيما بين الأقطار العربية .

---

(١) فاضل الجلبي، التحولات الهيكلية لصناعة النفط، محاضرة (غير منشورة) الكويت ١٩٧٨ ص ٢٦ .

(٢) فاضل الجلبي، المرجع السابق ص ٢٧ .

ثانياً : أسعار البترول :

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بهذه الصفة لا علاقة لها برسم سياسة تسعير البترول . وهي تؤكد في كل علاقاتها الدولية وعلى أكثر من صعيد دولي أن هذا الموضوع متروك للمنظمة الأم وهي منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) OPEC . وهذا الالتزام فضلاً عن كونه التزام قانوني بموجب ما ورد في نصوص إتفاقيتها المنشئة فهو أيضاً التزام عملي حكيم يتحاشى ما يمكن أن يقود إليه من تفسيرات أقلها محاولة قيام تكتل عربي ضمن منظمة (أوبك). بيد أن ذلك لا يعني أن المنظمة العربية مقطوعة الصلة بأسعار البترول على صعيد الدراسات والبحوث والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الدولية ، ذلك أن نظام تسعير البترول ربما كان هو الآخر من أبرز مظاهر السيطرة الاستعمارية على المناطق المنتجة من قبل القوى الكبرى . وكان هذا النظام يمثل من وجه آخر ، مدى إنعدام حق الدولة في السيادة على مواردها الطبيعية . فقد سلب نظام الامتيازات هذا الحق تماماً وأودعه للشركات . فهي التي كانت تحدد مستويات الاسعار دون أن يكون للدولة أي حق في عملية تحديد السعر . ولم يكن التسعير في حينها يتماشى مع القيمة الاقتصادية الحقيقية للبترول في السوق الدولية ـ لو كانت هناك سوقاً دولية بالمعنى الصحيح ـ وإنما كان تحديد السعر يفرض لاغراض تحديد ضريبة الدخل وحصة الحكومة[1] .

وقد أدت عملية تسعير النفط المصطنعة من قبل الشركات إلى تحديد نصيب الأقطار المنتجة بمستوى من الانخفاض إلى درجة أن الكلفة الحقيقية التي كان يدفعها الاقتصاد الغربي لقاء البترول كانت تقارب (المجان) مما كان يجعل عملية التسعير هذه ترقى إلى مستوى (النهب) الحقيقي لثروات الأقطار المنتجة .. وكانت هذه المستويات الواطئة لكلفة اقتناء البترول هي

(١) فاضل الجلبي ، الأمين العام المساعد للمنظمة ، التحولات الهيكلية لصناعة النفط ـ المرجع السابق ص ٤٩ ـ ٥٠ .

السبب وراء النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الصناعية إذ جعلت تسعير البترول أقرب إلى كونه عملية (إعانة) للنمو الاقتصادي في الدول الصناعية.[1] فضلاً عن ذلك فقد أصبح معروفاً أن أسعار البترول بقيت في مستوياتها الواطئة قرابة عقدين من الزمن أي كل الخمسينات وكل الستينات دون أن ترتفع، لا لتصل إلى القيمة الاقتصادية الحقيقية للبترول كوقود، وإنما لكي تجاري، على أقل الفروض، ارتفاع اسعار المواد التي تستوردها الأقطار المنتجة للبترول من الدول الصناعية المتقدمة. ويؤيد هذا النظر أحد التقارير المستندة إلى إحصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إذ ورد فيه أن أسعار البترول منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٧٤ كان ينبغي أن تكون أكثر من ١٢ دولاراً لكل برميل[2].

والواقع هو أن سياسة تسعير البترول من قبل الشركات العالمية لم تكن مصطنعة فحسب بل كانت متعمدة. فصناعة البترول المتأثرة بأحكام خطة (مارشال) لاعادة تعمير اوروبا الغربية انتهجت سياسة تجعل البترول رخيصاً، مستغلة في ذلك الحقول الغزيرة في الشرق الاوسط وشروط عقود الامتياز المجحفة بحقوق الأقطار المنتجة[3].

وإزاء إنخفاض الأسعار وضغوط احتياجات التنمية في الداخل لم يكن أمام الأقطار المنتجة من بديل سوى زيادة انتاج البترول لتلبية احتياجاتها سواء للاستهلاك أو التنمية وقد أدى ذلك إلى المزيد من تدهور الأسعار إلى أن تمكنت الدول المنتجة من تحسين عوائدها في اتفاق (جاكارتا) عام ١٩٦٥.

---

(١) فاضل الجلبي، المصدر السابق ص ٤٩ ـ ٥٠. كذلك انظر خطاب الشيخ عبدالعزيز خليفة آل ثاني في الدورة الاستثنائية السابعة للأمم المتحدة، من منشورات المنظمة، ص ٣٥.

(٢) جميل بارودي، رئيس وفد المملكة العربية السعودية الى الدورة الاستثنائية السابعة للأمم المتحدة، من منشورات المنظمة ص ٥٢.

(٣) علي عتيقة، الأمين العام للمنظمة، اثر التحول في الطاقة على البلدان المصدرة للبترول. نشرة المنظمة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ (ملحق خاص رقم ١٨، ص ٣).

وحتى بعد هذا الاتفاق بقيت أسعار البترول منخفضة جدا . وبذلك دفعت الدول المنتجة للبترول ، بشكل الاستنزاف السريع لأهم مصدر طبيعي ناضب لديها ، الثمن الكامل لسياسة البترول الرخيص التي انتهجتها الدول الصناعة المتقدمة[١] .

والنتيجة التحليلية لهذا الوضع كانت أن الدول المنتجة بقيت دون رأس المال الضروري والمعرفة اللازمة لنموها الاقتصادي يزيد من حدة ذلك النضوب السريع لمواردها البترولية . يقابل هذا على الجانب الآخر في الدول الصناعية المتقدمة أنها استفادت من رخص اسعار البترول في تحقيق التطور الاقتصادي واستطاعت في الوقت نفسه الحفاظ على مصادر الطاقة المحلية لديها . أي بتبسيط كبير يمكن القول أن خسائر البلدان المصدرة للبترول كانت مغانم للبلدان الصناعية المستوردة له .

هذه ، باختصار شديد ، كانت حالة أسعار البترول التي ظلت تعاني منها الأقطار المنتجة قرابة عقدين من الزمن إلى ما قبل تعديلات عام ١٩٧٣ . إلا أنه بعد ذلك العام وجدت الأقطار المنتجة نفسها تملك عائدات أكبر ، غير أنها وجدت نفسها في الوقت ذاته أمام مزيد من الضغط للاسراع في التنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعي والحصول على أسلحة دفاعية حديثة . يضاف إلى ذلك أن الهياكل الاقتصادية في هذه البلدان تتطلب تحديثاً وبناء ومهاراتها الفنية تستدعي تطوراً وتوسعاً . ولم يكن أمام الدول المصدرة من خيار سوى الاستجابة لهذه الضغوط الكبيرة التي سببت ارهاقاً شديداً أدى عموماً إلى خلق المزيد من الاختناقات الاقتصادية وتفاقم السوء في توزيع الدخل واختلال أكبر في أوضاع الموارد وارتفاع في كلفة التنمية[٢] .

---

(١) علي عتيقة، الأمين العام للمنظمة، المرجع السابق ، ص ٣.

(٢) علي عتيقة، الامين العام للمنظمة ـ مشاكل الاقطار المصدرة للبترول فيما يتعلق بالحاجة إلى تعاون دولي، محاضرة (بالانكليزية) القيت في ندوة البترول الدولية التي عقدت بين ٢١ ـ ٢٧ أيار/ مايو ١٩٧٨ في مدينة (دوفيل) بفرنسا. النص العربي، نشرة المنظمة تموز/ يوليو ١٩٧٨ ص ٣١.

ولكن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول رغم هذه الأوضاع التي ترتبت على تعديلات الأسعار فإنها ما زالت تقدر ما تواجهه الأقطار المستوردة والمتقدمة صناعياً من مشاكل اقتصادية . وليس أدل على ذلك من موقفها المعتدل في مسألة اسعار البترول في الاجتماع المشهور الذي عقدته منظمة (اوبك) في (الدوحة) في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ إذ كانت الاتجاهات السائدة في هذا الاجتماع تميل نحو زيادة اسعار البترول ولكن بالنتيجة تم الاتفاق ـ حتى من قبل من كانوا ينادون برفع السعر على أساس كلفة التعويض ـ على زيادة قدرها ١٠٪ فقط من قبل ١١ دولة عضو في (اوبك) و ٥٪ من قبل المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة مما أحدث في حينه هيكلاً ثنائياً للأسعار أزيل فيما بعد بقيام هذين البلدين بزيادة اسعارهما زيادة اضافية بنسبة ٥٪ انتهت الى توحيد هيكل السعر[١] .

وتشرح المنظمة أنه منذ ذلك الحين وبرغم تعديلات الاسعار فإن القيمة الفعلية لاسعار البترول قد هبطت هبوطاً كبيراً بسبب الزيادة المطردة في أسعار السلع والخدمات التي تستوردها الأقطار المصدرة للبترول وبسبب التدهور المستمر في سعر الدولار . ويقدر إجمالي الخسائر التي لحقت بالأقطار المصدرة من هذين العاملين بما لا يقل عن نسبة ٤٠٪ من أسعار البترول السائدة في عام ١٩٧٤ ويؤيد ذلك أن الفائض لدى الدول المصدرة قد انخفض من حوالي ٦٥ بليون دولار في عام ١٩٧٤ إلى ٣٤ بليون في عام ١٩٧٧ . وتشير التقديرات إلى أن هذا الفائض سيهبط إلى ١٣,٥ بليون دولار في عام ١٩٧٩ وإلى ١٠,٥ بليون في عام ١٩٨٠ . . وهناك في الحقيقة تسعة أقطار مصدرة للبترول من أصل ثلاثة عشر قطراً ـ هم أعضاء أوبك ـ تعتبر مقترضاً حقيقياً في سوق المال العالمية[٢] .

---

(١) علي عتيقة، الامين العام للمنظمة، المرجع السابق ص ٣٣.

(٢) علي عتيقة ـ أيضاً المرجع السابق ص ٣٣ .

من كل ما مر أعلاه ، ترى المنظمة أن البلدان المصدرة للبترول عموماً والأعضاء فيها بوجه خاص متفهمة تماماً للمشاكل الاقتصادية في البلدان المتقدمة والنامية المستوردة للبترول . وإن الموقف المعتدل الذي تقفه الأقطار المصدرة في مسألة الأسعار وإسهامها الكبير في المساعدات الاقتصادية الدولية ودعواتها الدائبة إلى قيام تعاون واعتماد متبادل على نطاق دولي وعلى نحو أكبر وأفضل ، هو دليل ناصع على إعترافها بما تحتله الطاقة من مكانة في خضم المشاكل الاقتصادية العالمية .

وبرغم ذلك يقيت أصوات الاحتجاج والاتهام تتعالى في الدول الصناعية المتقدمة موجهة إلى تحديد الأسعار من جانب الدول المنتجة ، في ممارستها لحق سيادتها ، نقداً لاذعاً متجاهلة ما كانت تقوم به شركات البترول في الماضي من إحتكار للتسعير . ففي الوقت الذي نجد أن أولئك الذين اتخذوا القرارات من جانب واحد والتي هزت أسس النظام النقدي الدولي وأثرت بطريقة ضارة على رفاهية كثير من الأمم يقولون اليوم أنه ليس لبلد أو مجموعة من البلاد الحق المطلق في المجالات التي تمس رفاهية الآخرين .

وهنا يتساءل البعض : « أليس من دواعي السخرية أن مثل هذا النقد يأتي من أولئك الذين كانوا يعملون بالضبط عكس ما يدعون اليه الآن »[1] ؟ .

وللإجابة على هذا التساؤل نقول أن القضية الأساسية التي تنادي بها المنظمة هي ليست أن أسعار البترول قد زادت أو ارتفعت بل أنها في واقع الحال قد تم تعديلها لكي تقارب القيمة الاقتصادية الحقيقية له وبكلمة اخرى أن عهد الطاقة الرخيصة قد انتهى وما إذا كانت الدول المصدرة ستبقى تسمح بإستمرار المظالم الماضية وتجاهل حقوق السيادة للدول المنتجة على مواردها

---

(١) جمشيد اموزيغار، من خطابه في الدورة المذكورة، النفط في الدورة الاستثنائية السابعة للامم المتحدة، من منشورات المنظمة، الكويت ١٩٧٦ ص ١٨ .

الطبيعية ثم ما إذا كان التوزيع العادل للقوى الاقتصادية والثروة العالمية قد أصبح مقبولاً من الجميع[1] .

وصفوة القول . . إن ما تريد المنظمة إيصاله للعالم هو أن الدول الأعضاء فيها قد رأت أنه أصبح لزاماً عليها ممارسة لحقوق سيادتها ودفاعاً شرعياً عن النفس وإداء لواجبها المقدس نحو شعوبها وابتغاء للاعتماد على ثرواتها الطبيعية الخاصة لمضاعفة جهودها بهدف تنمية نفسها لخيرها وخير العالم أجمع ، أن تصحح أسعار بترولها للحصول على مستحقاتها العادلة منه عن طريق تقريب أسعاره من قيمتها الحقيقية[2].

ثالثاً : معدلات انتاج البترول :

قضت المادة الثانية من الاتفاقية المنشئة للمنظمة بأن توحد الدول الأعضاء فيها الجهود « لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة . . . . . الخ »[3]. وعندنا أن مشرع الاتفاقية ما كان بوسعه أن يستعدي شركات البترول الكبرى آنذاك ، مع ما تتمتع به من حماية ودعم سياسيين من الدول التي تنتسب إليها ، بأن يغفل الاشارة الى تطمين تلك الشركات إلى عدم التدخل في قراراتها المتصلة بالانتاج أو التسويق . فجاءت هذه العبارة في صدر المادة الثانية من الاتفاقية لكي تنسجم أهداف المنظمة مع الأوضاع التي كانت قائمة آنذاك .

ومعروف من الأسس التي قام عليها نظام الامتيازات أن حجم النشاط في مرحلة إنتاج البترول الخام كان مرتبطاً إلى حد كبير بالمراحل اللاحقة بمعنى أن حجم وسعات شبكات التوزيع للاستهلاك النهائي على الصعيد العالمي

---

(١) جمشيد أموزيغار، المصدر السابق ص ١٩ .

(٢) الشيخ عبدالعزيز خليفة آل ثاني ، من خطابه في الدورة الاستثنائية السابعة للأمم المتحدة، من منشورات المنظمة ص ٣٨ .

(٣) انظر صدر المادة الثانية من الاتفاقية المنشئة.

هي التي كانت تقرر حجم وسعات الانتاج في المرحلة الاولية[1] . أي بعبارة أخرى أن نظام الامتياز ووجود الائتلاف الاحتكاري المطلق في المراحل الأولية للانتاج كان يمكن الشركات دون منازع من تخطيط انتاج البترول الخام بما يخدم سوق المستهلكين وبدعم استقراره . وكان بعض صيغ هذا التخطيط يقوم على أساس قيام المساهمين بتحديد حاجاتهم المقبلة من البترول استناداً إلى التوقعات المبنية على حاجة المناطق الاستهلاكية بحيث أن كل فريق في الائتلاف الاحتكاري يسمى مقدماً كميات البترول التي يحتاجها في سنين قادمة . هذه الظاهرة لعبت دوراً كبيراً في سلب الأقطار المنتجة حقها في إتخاذ القرارات الانتاجية بما يناسب حاجاتها الوطنية ضمن اطار التوازن الاقتصادي العالمي .

لقد دام هذا النظام الاستثماري فترة طويلة من الزمن وبقي نافذاً من الناحية العملية حتى وقت متأخر جداً ، بالرغم من تخلخله الجزئي بسبب التطورات التي حدثت في منتصف الخمسينات وحتى بداية عقد السبعينات والتي أدت فيما بعد إلى إنهائه كلياً بحلول حكومات الأقطار المنتجة محل الشركات في ملكية وإدارة الصناعة البترولية .

وكان من الآثار الخطيرة لانتهاء النظام القديم أن القرارات الخاصة بالانتاج في الأقطار المنتجة لم تعد كما كان الحال فيما سبق مرتبطة بالعمليات اللاحقة في الأقطار المستهلكة . فقد اصبحت الدول المنتجة تتخذ قراراتها الرئيسية كبائع للبترول الخام تنحصر مسؤولياته في تسليمه في نقاط التصدير الرئيسية[2] . بمعنى أن إنتاج البترول لم يعد جزءاً من النظام التكاملي للعمليات البترولية على الصعيد العالمي وإنما أصبحت الخطط الاستثمارية

---

(١) فاضل الجلبي، الامين العام المساعد للمنظمة، التحولات الهيكلية لصناعة النفط العالمية، محاضرة (غير منشورة)، الكويت ١٩٧٨، ص ١٠.

(٢) للوقوف على تفصيلات اخرى وافية في هذا الموضوع انظر: فاضل الجلبي، المرجع السابق، ص ٢٥ وما بعدها.

في الأقطار المنتجة تتقرر وفق أهداف وطنية محضة أهمها المتطلبات المالية للانفاق على التنمية الاقتصادية . أي أن البترول بعد ما كان ينظر اليه على أنه مادة لتغذية الآلة الصناعية للدول المتقدمة صار ينظر اليه على أنه مصدر تمويل خطط التنمية في الأقطار المنتجة . وهذه النتيجة هي في الواقع مكسب عظيم للأقطار صاحب الثروة الطبيعية تمتد إلى جميع ابعاد مدلول السيادة الاقليمية .

ولكن الذي لا تنساه المنظمة ولا نخاله يغيب عن بال الدول الأعضاء فيها هي الأخرى هو أن الظاهرة الأساسية في صناعة البترول هي (الطبيعة الناضبة) بمعنى أن القدر الذي يستخرج منه لا يعوض إلا بجهد استكشافي قد يؤدي الى اكتشاف جديد أو قد لا يؤدي[1] . وهذا يعني انفاق مبالغ طائلة تتعاظم مع الزمن بسبب الطبيعة الضخمة لرؤوس الاموال التي تتميز بها صناعة البترول عموماً ذلك أنه كلما زاد استنفاذ البترول من باطن الأرض ، قلت امكانية العثور على بترول جديد .

فهل أن الأقطار العربية الأعضاء في المنظمة أحجمت عن تزويد العالم بالبترول وبالكميات التي كانت تنتجها الشركات الاجنبية عندما كانت هي التي تسيطر على خطط الانتاج ؟

يجيب على هذا التساؤل الشيخ أحمد زكي يماني وزير البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية بقوله : « إن عوائد البترول المالية لبعض الأقطار المصدرة تتجاوز الاحتياجات والامكانيات المتاحة لها في اقتصادها القومي . وقد أدى ذلك إلى تراكم احتياطات كبيرة من أرصدة العملة الاجنبية مع ما يترتب على ذلك من مخاطر وسوف لن يكون للمصدرين إلا خيارين : الاسراع في تصنيع بلدانهم وتنويع اقتصادهم وهو أمر يحتاجون فيه إلى المساهمة المخلصة والفعالة من البلدان الصناعية المتقدمة أو أن يضطروا

---

(١) فاضل الجلبي، الامين العام المساعد للمنظمة، التحولات الهيكلية لصناعة النفط العالمية، المرجع السابق ص ٢ .

إلى تخفيض الانتاج وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار[١] . فهل أخذت الدول المصدرة بالخيار الثاني وهو تخفيض الانتاج ضاربة بعرض الحائط حاجة الدول الصناعية المتقدمة من إمدادات البترول دون الشعور بالمسؤولية نحو النظام الاقتصادي الدولي وكأعضاء في الأسرة الدولية ؟.

يجيب على هذا التساؤل السيد يوسف شيراوي وزير التخطيط في دولة (البحرين) بقوله : « أننا باستطاعتنا ترك البترول مخزوناً في الأرض ولكننا نعلم أن علينا التزامات تجاه العالم الخارجي كما علينا التزامات تجاه الأجيال المقبلة ولكننا يجب أن نردم الفجوة بين احتياجات العالم وبين التصرف الأمثل بمواردنا الناضبة »[٢] .

ومثل هذا يرد على ألسنة جميع وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في جميع المحافل الدولية وفي كل المستويات . ولسنا هنا في مجال مناقشة مَن مِن الاقطار العربية يجب أن يقيد انتاجه بالطاقة الاستيعابية ومن منها يجب الا يلتزم بهذا القيد فذلك سبقت مناقشته في موضع آخر[٣] ولكن الذي نؤكده هو أننا لم يصل إلى أيدينا لحد الآن ما يشير إلى أن أيا من الأقطار الأعضاء في المنظمة قد تجاهل هذا الشعور بالمسؤولية الدولية رغم يقين جميع الأقطار الأعضاء بنضوب البترول في يوم من الأيام . بل أن العديد من هذه الأقطار ينتج من البترول بمستويات أعلى بكثير مما تتطلبه حاجاتهم المحلية على صعيدي الاستهلاك والاستثمار[٤] . وهذا الأمر يضع الأقطار المصدرة في موقف بالغ الصعوبة ففي حين ينبغي عليها أن تواجه المشاكل

---

(١) انظر الشيخ أحمد زكي يماني
Opportunities for cooperation with the Arab World, Seminar 1974, p.8.

(٢) يوسف شيراوي
Op.cit., p.14.

(٣) انظر المبحث الأول من الفصل الأول من الباب الثاني: موضوع الطاقة والتصرف الامثل بمخزونات البترول الخام.

(٤) علي عتيقة، الامين االعام للمنظمة، اثر التحول في الطاقة على البلدان المصدرة للبترول، ملحق خاص بنشرة المنظمة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ ص ٩.

الاقتصادية والاجتماعية الداخلية في أقطارها يترتب عليها أيضاً أن تتعامل مع الدول المتقدمة المستوردة للبترول والمنتظمة في منظمات اقليمية تشكل أعتى التجمعات الاقتصادية السياسية التي عرفها العالم منذ فجر التاريخ . ومعظم ، إن لم يكن كل المتخصصين الغربيين يتجاهلون أو يقللون من أثر هذا الجانب الحرج في العلاقات بين منتجي البترول والدول المستهلكة ويبالغون في المكاسب المالية الأخيرة التي عادت على الدول المصدرة وغالباً ما يصورونها بالتجمع الاحتكاري في حين يصورون البلدان المستهلكة على أنها ضحايا مظلومة .

والواقع هو غير ذلك . فالبلدان الصناعية المستوردة للبترول ما زالت تملك القوة على إتخاذ القرارات الهامة وذلك من خلال برامجها الخاصة بالطاقة على النطاق العالمي وفي التقديرات والخيارات المستندة إلى سياساتها فيما يتعلق بنموها الاقتصادي[1] . وفي هذا غالباً ما يفترض أن رد فعل البلدان المصدرة للبترول سيكون منسجماً مع أهداف البلدان الرئيسية المستوردة له . بمعنى أن الأقطار المصدرة شعوراً منها بالمسؤولية نحو الاقتصاد العالمي تعرض نفسها إلى خطر نضوب البترول على نحو سريع .

فهل يتوقع من الأقطار المصدرة أن تستمر على الإنتاج بالمعدلات العالية الراهنة على الرغم من انحدار نسبة الإحتياطي في حقولها ؟ إن الجواب على ذلك بالإيجاب يقودنا إلى الإستنتاج أن الأقطار المصدرة ستستنزف مصادرها البترولية بسرعة وفي نفس الوقت تخاطر بتوفيراتها المالية في دوامة التيارات المالية العالمية وأسواق رؤوس الأموال ولعل الأسوأ من ذلك كله أن الأقطار المصدرة قد تجد نفسها يوماً وفي مواجهة القرن القادم بلا

---

(١) علي عتيقة، مشاكل الاقطار المصدرة للبترول فيما يتعلق بالحاجة الى قيام تعاون دولي، محاضرة بالانجليزية القيت في ندوة البترول الدولية التي عقدت في (دوفيل) بفرنسا ٢١ ـ ٢٧ أيار/ مايو ٧٨ نشرة المنظمة تموز/ يوليو ٧٨ ص ٣١.

بترول ولا رؤوس أموال ولا مصادر بديلة للطاقة[1] .

ولتجنب مستقبل كئيب مثل هذا تنادي المنظمة أن توازن البلدان المصدرة بين احتياجاتها الاستثمارية من أجل تنمية إقتصادية وإجتماعية صحيحة مع الحاجة إلى صيانة مصادرها البترولية . إن سياسة مثل هذه تعزز أيضاً برامج المحافظة على الطاقة في البلدان المستوردة للبترول . ويؤيد هذا النظر تقرير حديث منشور من قبل (مجموعة العمل الخاصة باستراتيجيات الطاقة) إذ ورد فيه : « أن المحافظة على الطاقة ليست بشكل عام ، مقيدة بالمهارة الفنية بقدر ما هي محددة بعوامل إقتصادية ذلك أن العاملين على حد سواء هما اللذان يحددان الإختيار »[2] وهذا دليل على الحكمة في المحافظة على المصادر البترولية ذلك أن لمصدريه ومستورديه مصلحة في هذه المحافظة بالتقليل من الاعتماد الشديد عليه والبحث في مصادر بديلة من ناحية ، وإطالة حياة المصادر الحالية ، من ناحية أخرى .

وبالتالي فإن المنظمة ترى أن مستقبل التنمية سيكون أفضل في أكثرية الأعضاء لو أنها لجأت إلى تخفيض إنتاجها من البترول إلى ما دون المعدلات الحالية . ولكن ماذا سيكون رد الفعل لدى الأقطار المستهلكة على مثل هذا الخيار ؟ الجواب على ذلك هو أن الأقطار المستهلكة ستسارع إلى طرح موضوع أثر ارتفاع أسعار البترول على إقتصادياتها[3] . فهل يعني ذلك أن الدول المصدرة والمستوردة للبترول ملزمة بالسير في إتجاهات متعاكسة في سعيها إلى تحقيق مصالحها الوطنية ؟ المنظمة لا ترى ذلك بل تجد أن

---

(١) علي عتيقة ـ اثر التحول في الطاقة على البلدان المصدرة للبترول، ملحق نشرة المنظمة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ ص ٩. محاضرة القيت في مؤتمر الطاقة الدولي الرابع في (بولدر) ، كولورادو ١٧ ـ ١٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٧ الاصل بالانجليزية.

(٢) علي عتيقة ـ أثر التحول في الطاقة على البلدان المصدرة للبترول، المرجع السابق ص ٧.

(٣) علي عتيقة ـ مشاكل الاقطار المصدرة للنفط فيما يتعلق بالحاجة الى قيام تعاون دولي، المرجع السابق ص ٣٣.

المصالح المتبادلة والاعتماد على بعضها البعض قد نمت بشكل أسرع بعد عـام ١٩٧٣ وأن وعيها لهـذه الحقيقة قـد اكتسب واقعية أكبـر[١] . وإن المنطقتين ـ المنطقة المنتجة للبترول والمنطقة المستهلكة له ـ يجب ألاّ تؤثر عليها نظريات (سوق البائعين) و (سوق المشترين) بل إن كلاً منهما يعتمد اعتماداً متيناً على الآخر[٢] .

وخلاصة هذه المسألة هي أن الأقطار العربية المصدرة للبترول تشعر أنها بسبب ارتباطاتها الإقتصادية الدولية فإنها تستنزف مصادرها البترولية على وتيرة سريعة دون أن يتفهم العالم الصناعي المتقدم هذه المشكلة ودون أن تتراءى أمامها ـ الأقطار المصدرة ـ فرص فعلية لتطوير مصادر بديلة . وترى المنظمة أيضاً أن القضايا الرئيسية التي تهم الدول المصدرة قد جرى تجاهلها إلى حد كبير في معظم المداولات والمناقشات التي جرت منذ تصحيح الأسعار في عام ١٩٧٣ ولذلك فقد آن الأوان كي تنظر الأقطار المتقدمة إقتصادياً في هذه المسألة وتدخلها في حسابها أثناء البحث عن التحول في الطاقة على صعيد عالمي .

صحيح أن لكل من الجانبين مشاكله في هذا المجال وأن هناك توافقاً عاماً في التعرف على هذه المشاكل غير أنه لا يوجد لحد الآن إتحاد في النظر إلى الحلول والخيارات المقترحة وإلى الافتراض الضمني وهو أن ما هو صالح للبلدان المتقدمة المستوردة للبترول هو في صالح بقية العالم . والمنظمة ترى أنه يجب أن يقدم لهذه المسألة الحل المناسب القائم على التعاون والثقة المتبادلة والتفهم السليم للمشاكل الفعلية والخيارات .

---

(١) انظر: Lord Denman, Opportunities for cooperation with the Arab World, Seminar, 1974, p.31.

(٢) انظر: Lord Shawcross, op.cit., p.22.

تعقيب :

إذن ففي شرح وجهة النظر العربية تركز المنظمة من خلال علاقاتها الدولية على ثلاث مسائل هي :

١ ـ حق السيادة الإقليمية للأقطار المنتجة على مواردها الطبيعية .

٢ ـ حق الأقطار المنتجة في تحديد أسعار البترول بما يقربها من القيمة الاقتصادية الحقيقية له .

٣ ـ التحكم في كميات الإنتاج بالقدر الأمثل .

وعلى الرغم من أن المسألة الثالثة من المسائل المذكورة ما زالت مرتبطة بمتطلبات الحاجة الصناعية للدول المتقدمة المستوردة للبترول أكثر مما هي مرتبطة بالحاجات الفعلية للأقطار المصدرة لغرض الاستهلاك والتنمية الاقتصادية فإن المسألتين الأوليين قد تحققتا . واليوم تمسك الأقطار العربية المصدرة للبترول بزمام هذا الموزد الطبيعي الهام وتحدد هي أسعاره .

ولكن يصح التساؤل ، ترى هل إن ما تحقق كان من آثار ما نادت به المنظمة وقامت به من جهود ومن ثمار الدور الذي لعبته في علاقاتها الدولية ؟ للإجابة على هذا التساؤل يجب ألّا يغرب عن البال اعتباران :

الأول : إن المنظمة لم يتضاعف نشاطها إلّا بعد أحداث عام ١٩٧٣ التي جاءت بقرارات تصحيح الأسعار وانتزعت ، على مختلف الصور السيادة على البترول من أيدي الشركات الأجنبية . ولذلك فإن العمر الحقيقي للمنظمة على هذا الصعيد يجب أن لا يقاس بمعزل عن هذا المنعطف الهام من حياتها .

الثاني : وهو الأهم في نظرنا ، إن ما يترتب على العلاقات الدولية من تطوير لا يمكن أن يبرز للعيان بين يوم وليلة . بل أن ثمار عمل المنظمات الدولية تكون عادة نهايات طريق طويل من التفاهم والتعاون والإقناع . وتدخل

نتائج تطوير العلاقات الدولية في المدى الزمني للعلاقات الإنسانية التي يتميز تحسينها وتوثيقها بالبطء الشديد والعمل الهادىء المستمر العميق . وبالتالي فإننا يجب أن نميز تمييزاً واضحاً بين ما يمكن أن يكون نتيجة (مباشرة) وسريعة لعمل المنظمات الدولية وبين ما هو نتيجة (غير مباشرة) لنشاطها . أي بكلمة أخرى التمييز بين ما هو نتيجة لعمل فوري من قبل المنظمة وبين ما هو حصيلة عمل مستمر وهادىء ودؤوب .

فإذا نظرنا إلى النتائج التي تحققت وتساءلنا ما إذا كانت هذه حصيلة عمل مباشر وفوري من جانب المنظمة فإن جوابنا على ذلك يكون بالنفي وذلك للاعتبارين المذكورين . أما إذا تفحصنا على وجه العمق والتدقيق ما إذا كان للمنظمة دور قد لعبته في الوصول إلى النتائج الباهرة التي حصلت عليها الأقطار العربية ، وذلك عن طريق تسليط النور على نواحي الأحجاف التي حفلت بها عقود الإمتيازات القديمة ، فإن الإجابة على السؤال تكون بالإيجاب .

فلا ينكر أن المنظمة ما انفكت تنادي وتبشر على جميع الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية ، بوعي بترولي واسع وثقافة بترولية عميقة . ولعلنا لا نجانب الحقيقة إذا ما قلنا أن المنظمة كانت وما زالت تقوم بدور (المحرض) ـ إذا أصح هذا التعبير ـ للدول الأعضاء لاستعادة حقوقها المسلوبة من الشركات الأجنبية .

صحيح أن استعادة السيادة الإقليمية على البترول والإمساك بموضوع تحديد الأسعار لا يمكن أن ينسب تحقيقهما إلى المنظمة ولكنهما يمكن أن ينسبا ، في جانب منه على الأقل ، إلى التوعية البترولية والإعلام البترولي الذي مارسته المنظمة منذ قيامها وبشكل أنشط منذ عام ١٩٧٣ .

ودليلنا على ذلك هو أن المسألة الثالثة من المسائل التي تناولها هذا المبحث وهي ـ كميات الإنتاج ـ ما تزال غير محلولة وما تزال هذه الكميات مرتبطة ليس بالاقتصاد الوطني بقدر ما هي مرتبطة بالحاجات الصناعية للدول

المتقدمة . ولم تسكت المنظمة لحد الآن عن هذه المسألة بل ما زالت ترى فيها أمراً مقلقاً ولم تكف عن المحاولات الدائبة لإيجاد حل لها يقيم التوازن العادل بين مصالح الأقطار المصدرة ومصالح المستهلكين .

هذه هي إتجاهات المنظمة لشرح وجهة النظر العربية لجمهور المستهلكين أما الوجه الآخر من أوجه إحلال التفاهم بين الأقطار المنتجة والأقطار المستهلكة في ظل العلاقات الجديدة وهو ما سميناه بترشيد السلوك الاقتصادي البترولي لدى الدول الصناعية المتقدمة فهو ما سنراه في المبحث الثاني .

المبحث الثاني

ترشيد السلوك الاقتصادي البترولي

لدى الدول الصناعية المتقدمة

في التاسع من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤[1] وجه الرئيس نيكسون إلى حكومات كندا وبريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا وهولندا والنرويج واليابان دعوة لحضور إجتماع في (واشنطن) في ١٩٧٤/٢/١١ على مستوى وزراء الخارجية لتحضير برنامج عمل للدول المستهلكة للبترول لبحث الطلب المتزايد على الطاقة وبذل جهود منسقة لتطوير مصادر جديدة وبحث العلاقات بين المنتجين والمستهلكين وكان من رأي الولايات المتحدة أن الإتفاقات الثنائية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ستقود إلى رفع الأسعار وبالتالي إلى تدهور اقتصاديات الدول الصناعية وتدفع بها إلى التفرقة والتجزؤ .

وكان من جملة ما توصل إليه مؤتمر (واشنطن) هذا وضع برنامج عمل

---

(١) تقرير الامين العام السنوي الأول، تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ص ٣١.

يهدف إلى المساهمة في المجهودات وتوجيه سياسات الدول نحو المبادىء التالية[1] :

١ ـ الاقتصاد في إستهلاك الطاقة وتقليص الطلب .

٢ ـ إحداث نظام لتقاسم البترول في حالات الطوارىء أو حدوث عجز خطير .

٣ ـ تسريع تطوير مصادر جديدة للطاقة .

وقد وصل عنف الحملة التي شنتها الدول المستهلكة بقيادة الولايات المتحدة حد التلميح باستعمال كافة الوسائل اللازمة لإعادة السيطرة على أسعار البترول والحد من حرية المنتجين في تحديد تلك الأسعار . ومما يلفت النظر أن شركات البترول العالمية رغم أنها كانت من أول المستفيدين من إرتفاع أسعار البترول فإنها انضمت إلى صف المطالبين بالتدخل لإعادة هيمنتها على سياسة الأسعار والتسويق[2] . كما يلاحظ أيضاً أن الولايات المتحدة كانت في الأصل من المؤيدين لاتجاه رفع الأسعار إلى الحد الذي يسهل لها رسم سياستها الداخلية للطاقة ولكن عندما نجحت الدول المنتجة في الانفراد بتحديد أسعار صادراتها تغير موقف الولايات المتحدة بشكل جذري وأصبحت تطالب المستهلكين باتخاذ إجراءات سريعة وجماعية للحد من حرية المنتجين في تحديد الأسعار .

ويصح التساؤل إذا كان اتجاه رفع الأسعار يناسب سياسات الطاقة الداخلية للولايات المتحدة فماذا يضيرها إذا كان رفع الأسعار قد جاء من الدول المنتجة ؟ وللجواب على هذا نقول أن الدول المستهلكة تريد أن تبقى تمسك الزمام كوسيلة من وسائل التحكم بالعلاقات بينها وبين الدول

---

(١) تقرير الامين العام السنوي الأول، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ص ٣٣.

(٢) علي عتيقة ، بعض الخيارات المتاحة للعلاقة الجديدة بين المنتجين والمستهلكين للنفط، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ٣، سنة ١٩٧٦، ص ١٤.

المنتجة . فهي تشجع رفع الأسعار كلما ناسبها ذلك وتكبح جماح هذا الاتجاه متى ما كان يتمشى مع متطلبات إقتصادياتها وهو أمر يتميز بالنزعة الانفرادية في التحكم والسيطرة ، أي إدامة علاقات دولية إقتصادية أحادية الاتجاه .

ولكن مع ذلك تبقى هناك مصلحة مشتركة وكبيرة بين جميع الدول المنتجة وهي المحافظة على أسعار البترول في الأسواق العالمية حفاظاً على عائداتها من أهم صادرات تملكها .

إن المجال لا يتسع هنا لتتبع الأحداث السريعة التي أثرت في تطور العلاقات بين المنتجين والمستهلكين منذ إنعقاد مؤتمر (واشنطن) ولكن الإتجاه العام خلال تلك الفترة كان المزيد من تكتل المستهلكين في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والوكالة الدولية للطاقة IEA والسوق الأوروبية المشتركة EEC وغيرها من المؤسسات العلمية والعسكرية والسياسية التي تجمع بين الدول المستوردة للبترول[1] . ويبدو واضحاً من هذا التكتل أن غرضه الأساسي هو إعداد المستهلكين للسيطرة على سياسة الطاقة العالمية والاستعداد للتعامل مع المنتجين أما على أساس التعاون أو المواجهة حسب الاعتبارات التي تختارها الدول المستهلكة ووفقاً لسياستها المشتركة .

أما المنتجون بوجه عام والدول العربية المصدرة للبترول بوجه خاص فقد استمروا في المطالبة بإقامة علاقة جديدة أساسها التعاون . وقبل أن نستطرد في المزايا التي عادت على الدول المستهلكة من جراء تعديلات الأسعار ، نقول أن المؤسسات المشتركة بين المنتجين لم تلعب الدور المرجو منها في تطوير التعاون بينهم إلى الحد الذي يمكنهم من التعامل مع المستهلكين بشكل جماعي . وأوضح دليل على ذلك هو تمثيل دول السوق الأوروبية المشتركة بصوت واحد تم اختياره للتحدث بإسم (السوق) بينما

(١) علي عتيقة، المرجع السابق ص ١٥ .

واجهت الدول المنتجة صعوبات عديدة في التوصل إلى إختيار الدول التي يمكن أن تمثل وجهة نظرها[1] . هذا بالنسبة إلى المنتجين بوجه عام . أما موقف الدول العربية نفسها فإن الضعف البارز فيه أيضاً هو في غياب التوحيد في سلوك الأعضاء تجاه المستهلكين وغياب وقفة منسقة واحدة في الأسواق[2] .

وفي هذا يقول الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول : « إن دور المنظمة هو في خدمة الأقطار الأعضاء فيما تتفق عليه بالنسبة لمواجهة التغييرات على أساس مشترك . ولذلك فإن سياسة مجلس وزراء المنظمة هو ألاّ تنفرد الدول الأعضاء بمواقف خاصة بالعرب وإنما يجرى تنسيق الموقف العربي مع الموقف العام لبقية مصدري البترول من غير الدول العربية والأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)[3] .

ولا شك أن هذا التخلخل في موقف المنتجين من ناحية والاجراءات التي اتخذها المستهلكون من ناحية أخرى قد أدت إلى تقوية المستهلكين وإضعاف المنتجين ما لم يتخذ هؤلاء الآخرون الإجراءات المناسبة لتجميع إمكانياتهم وسياساتهم البترولية بما يوازي مركز المستهلكين بل أن هذه الحقيقة لا مفر منها سواء أكان الخيار في التعامل مع المستهلكين هو التعاون أو المواجهة .

وجهة نظر المنظمة :

بقطع النظر عن إعتبارات العدالة التي حققتها تعديلات الأسعار في أواخر عام ١٩٧٣ وأوائل عام ١٩٧٤ وإنها استعادت أخيراً عوائد كانت عرضة

---

(١) علي عتيقة، المرجع السابق ص ١٥، وقد اكد لنا ذلك الاستاذ محمود رشدي مستشار المنظمة، مقابلة، الكويت ١٩٧٧/٩/٢٥ .

(٢) محمود رشدي، مقابلة، الكويت ١٩٧٧/٩/٢٥ .

(٣) علي عتيقة : حديثه لمجلة البترول، المجلد ١٤، العدد ٢ (مارس - ابريل) ١٩٧٧، ص ١٣ .

لعملية تقرب من السلب من جانب الشركات الأجنبية ومن ورائها الدول الصناعية المستهلكة وإنها منحت للبترول قيمته الاقتصادية الحقيقية كوقود على أقل الفروض ، فضلاً عما كشفت عنه البحوث العلمية من إستعمالات أخرى له ، فإن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ترى أن إستعادة البترول لأسعاره الواقعية قد حققت مزايا كبيرة للدول المستهلكة وهي بذلك تحاول ترشيد وجهة نظر الدول المستهلكة بتوضيح هذه المزايا التي منها مثلاً[1] :

١ ـ جدوى الحد من التبذير في إستهلاك البترول والذي كان سائداً في الدول المستهلكة الكبرى وخاصة إستعماله كوقود .

٢ ـ تشجيع الإسراع في البحث والتطوير في مجال مصادر الطاقة البديلة ومن هذه المصادر الغاز المصاحب للبترول والذي يحرق هباء بكميات هائلة لعدم إمكان إستغلاله إقتصادياً ما دامت أسعار البترول تبقى بمستوى بخس وبإمدادات مستمرة[2] .

٣ ـ إعادة فتح آبار كانت مهجورة سواء في الدول المستهلكة أو الدول المنتجة ، ذلك أن إستغلالها قد أصبح إقتصادياً .

هذا ما نادت به المنظمة في مجال توضيح المزايا التي عادت على الدول المستهلكة من رفع أسعار البترول . فإن إعادة الأسعار إلى مستواها الاقتصادي الحقيقي لم يعد على الدول العربية ، والدول المنتجة عموماً بمزايا مالية أدت إلى تراكم احتياطيات النقد الأجنبي فحسب ، بل أنه لفت أنظار الدول الصناعية المستهلكة إلى حقائق خطيرة ما كان ينظر إليها بالأهمية التي

---

(١) تقرير الامين العام السنوي الأول، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ص ٣٧ ـ ٣٩.

(٢) تقول التقديرات ان العالم قد احرق من الغاز ـ منذ بداية صناعة البترول ـ ما يعادل ٧٠ بليون برميل من النفط أو ما يعادل الاحتياطي الثابت من النفط في الكويت، انظر محمود سيد أمين، مساهمات مصدري النفط ومشكلة الطاقة، نشرة المنظمة تموز/ يوليو ١٩٧٨، ص ٩.

تستحقها بسبب رخص أسعار البترول وغزارة كمياته .

بيد أن المنظمة تدرك بأن مسألة تحديد القيمة الفضلى للنفط لا يمكن طرقها على المستوى العربي فقط ، بل هناك أيضاً إلتزام إقتصادي وسياسي أساسه أن الدول العربية الأعضاء في المنظمة لو اجتمعت لمناقشة الأسعار فإن ذلك سيفسر على أنه تكتل عربي خارج منظمة (أوبك) يحاول أن يفرض موقفاً معيناً على الآخرين وهو أمر تتحاشاه المنظمة . ومن هنا كان الرأي أن أي بحث لموضوع الأسعار إنما يرد ضمن جداول أعمال منظمة (أوبك)[1] .

في الامم المتحدة :

ومن هذا المنطق ، وازاء مؤتمر (واشنطن) المذكور سابقا دعت دول منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) إلى مناقشة مسائل الطاقة كجزء من المواد الاولية وذلك في نطاق الامم المتحدة . وفي نيسان (ابريل) ١٩٧٤ عقدت الجمعية العامة للامم المتحدة دورتها الخاصة للنظر في أمور البترول والمواد الاولية[2] .

وفي هذه الدورة اوضحت معظم الوفود أنه لا يمكن النظر في أمور البترول بمعزل عن أمور الطاقة الاخرى والمواد الاولية . كما اوضحت معظم الوفود وخاصة وفود البلاد الآخذة بالنمو (مجموعة السبع والسبعين) أن مشكلات العالم الاقتصادية لا تعود إلى البترول وانما تعود إلى العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على استغلال الدول الصناعية وشركاتها لثروات البلاد الآخذة بالنمو .

---

(١) علي عتيقة ، حديثه الى جريدة (الرياض) السعودية، نشرة المنظمة العدد ٢ شباط/ فبراير ١٩٧٨ ص ٤٣ .

(٢) مانع العتيبة : رسالة دكتوراه بعنوان (البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة)، مقدمة الى جامعة القاهرة ١٩٧٧ ص ٧٠٧ .

وأوضحت وفود الدول الآخذة بالنمو مدى الاستغلال الذي تعرضت له ولفترة طويلة من الزمن من قبل الدول الصناعية واعربت عن تضامنها مع الدول المصدرة للبترول التي تنتمي معها إلى العالم الثالث .

ولكن الولايات المتحدة حاولت في هذه الدورة اقناع البلاد الصناعية وكذلك الدول الآخذة بالنمو وغير المنتجة للبترول أن سبب المشكلات الاقتصادية العالمية هو الزيادات التي حصلت في أسعار البترول . إلا أن هذا النظر لم يقنع أحدا ، حتى بعض الدول الصناعية نفسها ، فقد اعلنت فرنسا صراحة عدم اقتناعها بوجهة النظر الامريكية وابدت تفهما لموقف البلاد الآخذة بالنمو بما فيها الدول المصدرة للبترول . واكدت على أن الاجدى بل ومن الضروري أن يقوم حوار مع الدول المصدرة للبترول والدول الآخذة بالنمو .

ومن الجدير بالذكر ايضا أن عددا من الاقتصاديين العالميين ومن بينهم كبار المفكرين الامريكيين قد انبرى لتفنيد وجهات نظر حكوماتهم كما فعل الدكتور (مركلين) مدير المعهد الدولي في جامعة دالاس الامريكية اذ وجه رسالة إلى وزير الخزانة الامريكي السيد (وليم سايمون) في ١٠ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤ فند فيها ما سبق للوزير قوله في مقابلة مع احدى وكالات الانباء جرت بتاريخ ١٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤ والتي عزا فيها سبب التضخم العالمي إلى زيادة أسعار البترول . ومما قاله في رسالته أن أسعار البترول على الرغم من أنها تضاعفت ثلاث مرات الا أنها لم تساهم الا بنسبة ٢,٥٪ من التضخم الذي يبلغ (آنذاك) ١٤٪ أما الباقي ومقداره ١١,٥٪ ، فيعود إلى أمور لا علاقة لها بالبترول[١] .

ثم تتابعت الاحداث والمداولات والمناقشات سواء على صعيد المؤتمرات التي نودي بعقدها أو الدورة الاستثنائية السابعة للامم المتحدة التي انعقدت من ١ ـ ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ أو فيما اصبح يعرف بالحوار

(١) مانع العتيبة ، المرجع السابق ص ٧٠٨.

العربي ـ الاوروبي ، وحوار الشمال والجنوب وغيرها مما ليس هنا مجال الدخول في تفاصيله[١] .

ولكن الذي يجدر ذكره هو أن وجهة نظر الدول العربية المصدرة للبترول والتي انصبت على المزايا التي أحدثتها للمستهلكين عمليات تصحيح الاسعار لم تحظ بالاهتمام الذي تستحقه . ومع ذلك ترى المنظمة أنه لولا تصحيح الاسعار لاستمر العالم في استهلاك حوالى ٧ مليار طن من البترول سنويا وهو أمر يؤدي إلى نضوب الاحتياطي الثابت خلال خمسة عشر عاما . ولكن تصحيح الاسعار لم يقدم للعالم فترة انذار اطول فحسب بل أنه عجل في الدراسات التي تؤدي إلى سياسة طاقة مناسبة على الصعيدين القومي والدولي[٢] .

وبالرغم من ذلك فإن سلوك المستهلكين كان مختلفا . اذ فضلا عن اتجاههم إلى التكتل الذي انتهى بتشكيل (الوكالة الدولية للطاقة) على الوجه المعروف ، فإن الاتجاه العام هو ـ كما يبدو ـ نحو المزيد من التكتل في اطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والسوق الاوروبية المشتركة EEC وغيرها من المؤسسات العلمية والعسكرية والسياسية ، بشكل يتضح منه أن المستهلكين قد اختاروا لانفسهم طريق الاستعداد لكل الاحتمالات التي يمكن أن تنشأ في اطار تحديد نوعية العلاقة بينهم وبين المنتجين سواء أقامت هذه العلاقة على التعاون أو المواجهة[٣] .

والواقع أن النظرة التحليلية لهذه العلاقة الحرجة بين المنتجين والمستهلكين لا يمكن أن تبسط وتلخص باحسن من القول أنه بالنسبة للبلدان

---

(١) للوقوف على تفصيل تسلسل الاحداث انظر، مانع العتيبة، المرجع اعلاه ص ٧٠٧ وما بعدها.

(٢) علي عتيقة ، اثر التحول في الطاقة على البلدان المصدرة للبترول، ملحق نشرة المنظمة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، ص ٢، ٣.

(٣) علي عتيقة ، بعض الخيارات المتاحة للعلاقة الجديدة بين المنتجين والمستهلكين للنفط، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد الثاني ١٩٧٦ ص ١٥.

المستوردة للبترول تعني خيارات الطاقة تنـويع مصـادرها في حين تعني المحافظة على الطاقة الاستخدام الارشد . أما بالنسبة للبلدان المصدرة فإن خيارات الطاقة تعني لهم تنويع الاقتصاد الوطني في حين تعني المحافظة على الطاقة تطوير وحسن استخدام مصادرها لاطول مدة ممكنة[1] .

إن تحقيق طرفي هذه المعادلة الصعبة ، في نظر المنظمة ، والوصول إلى الاهداف المرجوة يتم بالتعاون بين الجانبين وباقامة علاقات جديدة ومن هنا ترى المنظمة أن مهمة الدول الصناعية المستهلكة للبترول يجب أن تنصب الآن وبشكل نشط على هدفين هما : الحد من التبذير في استهلاك البترول من ناحية والبحث والتطوير في مجال مصادر الطاقة ، من ناحية ثانية وهما الموضوعان اللذان سنراهما حالا بشيء من التفصيل .

أولا ـ الحد من التبذير في استهلاك البترول

لا شك أن الدول العربية المنتجة للبترول تصدر أكثر مما تحتاجه لاغراضها الوطنية ذلك أن هذه الدول وهي جزء من الاسرة العالمية وتملك نسبة هائلة من احتياطي البترول وتستطيع انتاج كميات كبيـرة منه تشعـر بمسؤولية أدبية تجاه الاقتصاد العالمي الذي بدون هذه الكميات من البترول سيتعرض إلى أزمات طاقة قد تؤدي بالصناعات العالمية إلى الانهيار .

وقد قال الشيخ أحمد زكي يمـاني وزير البتـرول والثروة المعـدنية السعودي « أن أحد اهتماماتنا هو الاقتصاد العالمي » . وعندما سئل عن العوامل التي تحكم الانتاج السعودي مع أن هذا الانتاج يزيد عن الحاجة الحقيقية للتنمية في المملكة العربية السعودية أجاب « أننا ننتج أكثر من حاجتنا ونستنزف مواردنا وبذلك نكدس أموالا ، ولكننا نخسر بسبب تراكم هـذه

(١) علي عتيقة، اثر التحول في الطاقة على البلدان المصدرة للبترول، ملحق نشرة المنظمة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ ص ٩.

الاموال واذا كنا نقارن قيمة برميل البترول داخل الارض بالفوائد التي نحصل عليها من الدولار المستثمر في السوق الدولية لا نجد وجها للمقارنة . أنها خسارة صرف ، لا تخدم المصالح الوطنية حقا . ولكننا ننظر إلى الاقتصاد العالمي ككل وما يحتاجه هذا الاقتصاد . فاذا لم ننتج المقدار المطلوب ـ كأن نخفض الانتاج إلى ٤ أو ٥ ملايين برميل يوميا ـ فإننا بذلك نخلق ضائقة للاقتصاد العالمي »[١] .

وهذا النظر في الانتاج العربي للبترول يصح على معظم الاقطار المنتجة شعورا منها بالمسؤولية كأعضاء في اسرة دولية قبل أن تكون اعضاء في تنظيم اقليمي بل وحتى قبل النظر إلى المصالح الوطنية الصرف .

فهل يقابل ذلك نظرة اقتصادية رشيدة من الدول المستهلكة إلى هذا المصدر من الطاقة ؟

أن نظرة على خارطة توزيع الطاقة في العالم تبين أن لدى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية موارد هائلة من الطاقة غير البترولية تستطيع أن تعطى اضعاف ما يعطيه البترول . ولديها أيضا القدرة التكنولوجية التي تمكنها من تطوير هذه الموارد وغيرها . ولكن ما أن ظهر البترول وتدفق حتى فتر اهتمام هذه الدول بما لديها من موارد الطاقة الهائلة وتركز اهتمامها في استغلال البترول برغم نسبته المتواضعة إلى موارد الطاقة الاخرى . وكان من نتيجة ذلك أن ارتفعت نسبة اعتماد العالم على البترول إلى أكثر من ٧٥٪ من مجموع موارد الطاقة العالمية في حين أن الاحتياطي المؤكد منه لا يتجاوز ٢٧٪ من الاحتياطي المؤكد لموارد الطاقة بمجموعها[٢] .

فهل كان الانصراف عن موارد الطاقة الاخرى والتركيز على البترول فقط

---

(١) انظر:
MEES, 22 May 1978.
كذلك: محمود سيد أمين، الامين العام المساعد للمنظمة، مساهمات مصدري النفط ومشكلة الطاقة، نشرة المنظمة، تموز/ يوليو ١٩٧٨ ص ١٠ .

(٢) محمود أمين، الامين العام المساعد للمنظمة: الشعور بالمسؤولية تجاه دول النفط والدول الصناعية، نشرة المنظمة، العدد الرابع، نيسان/ ابريل ١٩٧٧ ص ١٤ كذلك: الأهرام ١٩٧٧/٨/٢٠ .

هو بسبب عجز العلم عن تطوير تلك الموارد؟ يجيب على هذا التساؤل الدكتور محمود أمين في بحثه المشار اليه أن السبب يعود إلى فتور الاهتمام بهذه الموارد والمغالاة في حماية البيئة في الدول الصناعية التي تمتلك هذه الموارد والاندفاع في استغلال البترول من الدول المتخلفة اقتصاديا وباسعار غاية في الانخفاض بالنسبة إلى كلفة انتاج الطاقة من الموارد الاخرى[1].

ولذلك تنادي المنظمة بأنه لولا قيام الدول المصدرة للبترول برفع أسعاره في عام ١٩٧٤ لاستمرت الدول الصناعية تحتفظ بمواردها المعطلة من الطاقة دون اهتمام ملحوظ ولاستمرت في استنزاف الموارد البترولية. ولعل ابرز دليل على هذا المسار الخاطىء الذي اتبعته هذه الدول ما يرد في تقرير الادارة الفدرالية للطاقة في الولايات المتحدة والذي يلخص جذور مشكلة الطاقة بما يلي:[2]

١ ـ لدى الولايات المتحدة احتياطي هائل من الفحم يحتوي على قدر من الطاقة يساوي ثلاثة أمثال الطاقة في بترول الشرق الاوسط ويمثل في الوقت الحاضر ٩٠٪ من احتياطي الطاقة في الولايات المتحدة.

٢ ـ في السنوات الخمس والسبعين الماضية تحولت الولايات المتحدة من استخدام الفحم الذي كان يؤمن لها ٩٠٪ من الطاقة اللازمة لها إلى البترول والغاز الذي لا يؤمن لها الآن أكثر من ٧٥٪ من حاجتها.

ويستنتج التقرير المذكور من ذلك أن الولايات المتحدة أصبحت تعتمد على اقل الموارد وفرة وهو البترول لتوفير معظم احتياجاتها من الطاقة. وكانت النتيجة الاعتماد المتزايد على البترول المستورد الذي تتحكم دول الشرق الاوسط في كمياته وأسعاره. ولذلك يدعو التقرير إلى أن هدف الولايات المتحدة يجب أن يكون، من الآن إلى عام ١٩٨٥، هو الكشف عن موارد

---

(١) محمود أمين، المرجع السابق ص ١٥.
(٢) محمود أمين، المرجع السابق ص ١٥، أيضاً.

اضافية من البترول والغاز وتطويرها وترشيد استهلاكها وتحويل الاقتصاد الامريكي نحو موارد الطاقة الاخرى . اما بعد عام ١٩٨٥ فإن الهدف يجب أن يكون تطوير احتياطي الصخور النفطية واليورانيوم والاعتماد على موارد غير ناضبة كالطاقة الشمسية .

ولكن الدول الصناعية لم تقتصر على عدم المبالاة في تطوير ما لديها من موارد الطاقة المعطلة ، بل أنها اسرفت في استهلاك الطاقة ، وهو ما تحاول الوكالة الدولية للطاقة التنبيه اليه بالضغط على اعضائها في ترشيد استهلاك الطاقة . وهنا تلتقي الوكالة الدولية للطاقة في أحد أهدافها مع ما تنادي به الدول المصدرة للبترول برغم أن قيام الوكالة نفسه كان حدثا سلبيا في تاريخ العلاقات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة واعتبرتها الدول المنتجة اداة مواجهة وليست اداة تعاون .

وفي تقرير للوكالة الدولية للطاقة حول بعض الدول الصناعية التي استطاعت ترشيد استهلاكها ، احصائيات مقارنة تبين كمية الطاقة المستهلكة لانتاج وحدة واحدة من الناتج القومي في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٥ نورده فيما يلي :(١)

الدولة	١٩٧٣	١٩٧٥	الدولة	١٩٧٣	١٩٧٥
بلجيكا	١,٥٢	١,٣٦	تركيا	١,٦٥	١,٥٦
النرويج	١,٤٩	١,٣٦	المانيا	١,٢٧	١,٢٠
لوكسمبورج	٣,٩٢	٣,٥٨	ايطاليا	١,٢٨	١,٢٣
الدنمرك	١١,١٥	١,٠٥	اليابان	١,٣٢	١,٢٧
بريطانيا	١,٦٧	١,٥٤	نيوزيلندا	١,٣٩	١,٣٥
السويد	١,٣٦	١,٢٦	كندا	١,٩٢	١,٩٥
أيرلنده	١,٥٨	١,٤٧	اسبانيا	١,٤٨	١,٤٨
النمسا	١,٣٩	١,٣٠	الولايات المتحدة	١,٥٤	١,٥٤
هولنده	١,٧٢	١,٦٢	سويسره	١,٠٠	١,٠٣

(١) محمود أمين، المرجع السابق ص ١٦ عن:
OECD — Energy Conservation in the International Energy Agency, 1976, Review, Paris, 1976.

ويتضح من هذه الاحصائية أنه في الوقت الذي استطاعت فيه بعض الدول الصناعية تخفيض كمية الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج القومي كانت الولايات المتحدة من الدول التي لم تخفض استهلاكها من الطاقة بل اتخذت موقف الاحتفاظ بموارد هائلة معطلة من الطاقة دون تطوير ، ومن جهة أخرى الاسراف في استهلاك الطاقة وهو سلوك كفيل بإن يضع العالم على حافة أزمة حقيقة للطاقة ما لم تقم هذه الدول بمسؤوليتها تجاه المجتمع الدولي[١] .

هذه هي الصورة لدى الدول الصناعية ومدى الاهتمام الذي أولته لموضوع استهلاك الطاقة واستعمالها استعمالا رشيدا ولذلك يصح التساؤل إلى أي مدى استطاعت الدول المنتجة ودول منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول أن تصحح هذا السلوك ؟

للجواب على هذا التساؤل نقول أن المادة الثانية من الاتفاقية المنشئة قد قضت بضرورة توحيد جهود الدول الاعضاء « لتأمين وصول البترول إلى اسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة . . . » . والالتزام القانوني بهذا النص سبق ذكره . إلا أن الدول العربية المصدرة للبترول تشعر بمسؤولية أدبية تجاه المجتمع الدولي تحتم عليها امداد الدول الصناعية بما تحتاجه من بترول على الرغم من حقيقتين خطيرتين هما : الطبيعة الناضبة لهذه الثروة الوطنية الوحيدة والخسارة المادية التي تلحق الدول المنتجة من تحويل البترول إلى عوائد مالية بسبب من التآكل الذي يصيب هذه العوائد من جراء التضخم المالي العالمي[٢] .

---

(١) إن استهلاك الولايات المتحدة من البترول هو حوالي ١٨ مليون برميل يوميا. منها حوالي ٥٠٪ بترول مستورد. ونصف هذا المستورد يأتي من البلاد العربية، معنى ذلك أن امدادات الدول العربية من البترول إلى الولايات المتحدة هو ٢٥٪ من استهلاكها أو حوالي ١٠٪ من مجموع امدادات الطاقة (اذا اعتبرنا أن البترول يمثل ٤٠٪ من احتياجات الطاقة) انظر:
Foreign Policy No.30, Spring 1978 p.58.

(٢) علي عتيقة، الامين العام للمنظمة، نشرة المنظمة تموز/ يوليو ١٩٧٨ ص ٣١.

وفي الجدول التالي صورة تؤكد التزام الدول المنتجة بمسؤولياتها تجاه الاسرة الدولية[1] : ـ

	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
معدل الانتاج اليومي (مليون برميل)	٣٠,٧٢٩	٢٧,١٩٢	٣٠,٤٦١
العائدات السنوية من البترول (بليون دولار)	١٠٢	٩٧	١١٢
المدخرات السنوية (بليون دولار)	٦٥	٣٢	٣٣
نسبة المدخرات إلى العائدات	٪٦٣	٪٣٣	٪٢٩

وهذه الأرقام تدل على أن الدول المنتجة قادرة على أن تخفض إنتاجها بحوالي الثلث وما تنتجه بعد ذلك يستطيع أن يفي بحاجاتها من الأموال . ولكن الدول المنتجة ما تزال تنتج هذه الكميات التي تزيد عن حاجتها لتتحول إلى مدخرات بالدولار تتآكل قيمتها بدلاً من أن تحتفظ بالبترول في أراضيها . ولو أن الدول المنتجة راعت مصالحها الاقتصادية الوطنية بصرف النظر عن مسؤوليتها تجاه المجتمع الدولي لكان ذلك هو موقفها وما يترتب عليه من إحداث أزمة بترولية تهز المجتمع العالمي .

وإذا كان ذلك هو موقف الدول المنتجة للبترول حتى الآن فإن ذلك لا يعني استمرار هذه الدول بالتضحية باحتياطي البترول لقاء مدخرات بالدولار ما لم تقم الدول الصناعية ذات الموارد المعطلة بمسؤولياتها هي الأخرى . وفي هذا النطاق تنادي المنظمة بأمرين :

١ ـ أن تقوم الدول المستهلكة للبترول بتطوير موارد الطاقة المعطلة لديها لتخفف عن دول البترول عبء الطاقة العالمية .

٢ ـ تصنيع دول البترول لتستفيد من مدخراتها وتستمر في إنتاج البترول بما يفيض عن حاجتها من أموال .

---

(١) محمود أمين ـ المرجع السابق ص ١٦ عن:
PIW, Jan. 31, 1976, World Financial Markets, Sept. 1976.

فإلى أي مدى استطاعت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول من إيصال هذا النداء إلى العالم الصناعي وإلى أي مدى تم تصميم علاقاتها الدولية تبعاً لذلك ؟

يجيب على هذا التساؤل تقرير الوكالة الدولية للطاقة والذي تولت إيجازه النشرة الصحفية للوكالة بتاريخ ٧٨/١/١٢[١] إذ ورد في هذا التقرير أن استهلاك البترول في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD قد ازداد بنسبة ١,٩٪ خلال الربع الثالث من عام ١٩٧٧ بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٧٦ . ويمثل ذلك تراجعاً عن نسب الزيادة التي كانت ٣,٨٪ و ٢٪ على التوالي خلال الربع الأول والثاني من عام ١٩٧٧ . وقد بلغ الاستهلاك الكلي خلال ربع العام الثالث ٤٠٣ ملايين طن لوحظ في توزيعها أن طلب دول السوق الأوروبية المشتركة قد هبط بنسبة ٧,٨٪ بينما ارتفع الطلب الأمريكي بنسبة ٨,٢٪ والياباني بنسبة ٣,١٪ .

ومما جاء في التقرير أن الاستيرادات البترولية لدول OECD قد تراجعت بنسبة ١,٢ ٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٧٦ . وقد تراجعت استيرادات الـ OECD من المملكة العربية السعودية بنسبة ٥,٦ ٪ بحيث بلغت ٧٩,١ مليون طن ومن العراق بنسبة ٩,٣ ٪[٢] .

ومع ذلك فإن النفط والغاز سيبقيان حجر الزاوية في مصادر الطاقة الحالية في حين أن المصادر الأخرى يمكن أن تسد الثغرة الانتقالية الناجمة عن الاستنزاف المتوقع للمصادر البترولية والوقت اللازم لتطوير مصادر طاقة قابلة للتجديد من نوع الطاقة الشمسية والمفاعلات النووية .

ونتساءل : هل سيكون هناك بترول كاف لتلبية احتياجات الطاقة في المجالات التي لا يمكن سد حاجتها بواسطة الفحم والطاقة النووية أو غيرها من مصادر الطاقة ؟

---

(١) نشرة المنظمة، السنة الرابعة، العدد ٢ ، شباط/ فبراير ١٩٧٨، ص ٢٩ .

(٢) لمزيد من التفصيلات انظر: نشرة المنظمة، المرجع السابق ص ٢٩ .

ويرد البعض على هذا التساؤل[1] أن التنبؤات الحديثة التي تقدمت بها جهات وطنية إقليمية ودولية عديدة تجيب بالنفي .

إذن ما الذي يمكن عمله لاطالة أمد حياة مصادر البترول من أجل تعزيز عملية الانتقال السلس من مصادر الطاقة الحالية إلى مصادر جديدة قابلة للتجديد ؟ . والرد أنه مهما كانت الخيارات المتخذة في هذا المجال فإن ثمة حاجة دائمة إلى تخفيض سرعة الطلب على البترول وزيادة موارده .

ولحسن الحظ فإن هناك من الاجراءات ما يمكن أن يلعب دوراً حاسماً في تقليص سرعة ازدياد الطلب على البترول ويمكن أن تكون الاسعار عاملاً فعالاً في ذلك . فقد اصبح واضحاً أن تعديل الأسعار ـ رغم فجائيته ـ ادى إلى ضبط كبير في استهلاك الطاقة وشجع على القيام بعمليات استكشاف مكثفة واسعة النطاق في مناطق عديدة من العالم . كما أنه أدى إلى استثمارات اضافية لتحسين أساليب استخراج البترول واستغلال الغاز المصاحب له .

لقد اجرت (هيئة المحافظة على الطاقة) التابعة للمؤتمر الدولي للطاقة مؤخراً ، استطلاعاً كشف ـ وفقاً لتقدير العديد من الخبراء ـ عن أن اقصى ما يمكن استخراجه من مصادر النفط في العالم يصل إلى حوالي ٢٦٠ مليار طن باستثناء المصادر غير التقليدية مثل المناطق المغمورة البالغة العمق والمناطق القطبية . وإذا ما اشتمل التقدير على هذه المصادر فإن الرقم يرتفع إلى ٣٠٠ مليار طن . وهذا يمثل ثلاثة اضعاف الكمية المقدرة للاحتياطي الثابت . وقد حسبت على أساس تحقيق خطط استكشاف طموحه ونجاح في تحقيق أهداف استخراج كبيرة ، علماً بأنه من المتوقع أن ترتفع نسبة استخراج النفط من ٢٥ ٪ إلى ٤٠ ٪ . ووفقاً لهذا التقدير فإن بلدان (أوبك) لديها ٦٥ ٪ من احتياطي البترول الثابت واكثر من ٥٠ ٪ من المصادر القصوى الممكن

(١) علي عتيقة، الامين العام للمنظمة، اثر التحول في الطاقة على البلدان المصدرة للبترول، ملحق خاص رقم ١٨ بنشرة المنظمة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ .

استخراجها . كذلك فإنها تملك اكبر قدرة على تصدير الغاز الطبيعي على امتداد ما تبقى من سنوات هذا القرن[1] .

وكل هذا يشير إلى الحاجة للمزيد من البحث والاستثمار في مجالات الاستكشاف وتحسين وسائل وأساليب استخراج النفط . غير أن النجاح في ذلك يقتضي ـ ضمن أمور أخرى ـ تعاوناً كبيراً بين البلدان المصدرة للبترول والبلدان المستوردة له ، وإن أهم مجالات التعاون التي تنادي بها المنظمة هو تحقيق المستويات الفضلى من استهلاك البترول لدى الدول الصناعية والحد من تبذيره ، من ناحية ، واللجوء إلى مصادر الطاقة الأخرى كلما كان ذلك ممكناً ، من ناحية أخرى . ذلك أنه رغم تعديلات الأسعار المعروفة والصيحات المتعالية عن ارتفاعها فإنها ما تزال دون المستوى الذي يكبح جماح التبذير في الاستهلاك على ما ورد في تقرير (هيئة المحافظة على الطاقة) التابعة للمؤتمر الدولي للطاقة إذ يقول : « في الحاضر ، يبدو أن المشكلة الرئيسية هي أن الأسواق الممكنة للفحم لا تتطور على نحو كاف بعد ، وذلك بسبب كون مصادر الطاقة الأخرى لا تزال وفيرة ومعروضة بأسعار مخفضة مما يؤدي إلى انعدام الرغبة من جانب المستثمرين لالزام انفسهم بتطوير الفحم »[2] .

إن هذا الاستنتاج الهام والصادر عن الهيئة المذكورة يشير إلى الضرورة الملحة لوضع سياسات جديدة في مجالي صيانة النفط واسعاره في كل من البلدان المصدرة والمستوردة له . وبالنسبة للبدان المصدرة فإن سياسات كهذه يجب أن تقوم على أساس توازن برامجها الانتاجية مع الاستهلاك الحقيقي للعالم » ومن هنا تنادي المنظمة بضرورة الحد من التبذير في الاستهلاك والاكتفاء بالكميات اللازمة فعلاً من البترول في تشغيل آلة الصناعة في الدول المستهلكة .

---

(١) علي عتيقة ، المصدر السابق ص ٥ .

(٢) نشرة المنظمة، تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ عن:

Report on Coal Resources Executive Summary.

وتدعو المنظمة إلى أن مشاكل التنمية المرتبطة بالبترول تدلل على ضرورة تبني سياسات أكثر تعقلاً في إنتاج البترول في الدول المصدرة . وترى أن مستقبل التنمية سيكون افضل بكثير للدول المصدرة لو أنها لجأت إلى تخفيض انتاجها إلى ما دون معدلاته الحالية[1] . ولكن نتائج مثل هـذه السياسة ليست عسيرة على التصور . فالدول المستوردة ستسارع إلى طرح موضوع ارتفـاع الأسعار ـ الـذي سينجم عن خفض الانتاج ـ وأثـره على اقتصادياتها وتسعى إلى التقليل من اعتمادها على البترول والأسراع بتطوير مصادر الطاقة البديلة . غير أنها ستحاول تحقيق هذه الاهداف خلال فترة انتقالية تستورد فيها البترول بأسعار منخفضة نسبياً . ولكن البلدان المصدرة تحتاج إلى تحويل مواردها البترولية الناضبة إلى تنمية اقتصادية قادرة على الصمود . وهذا يستدعي سياسات حكيمة في الحفاظ على البترول وتكافؤ مناسب في سعر صادراتها النفطية وتخطيط سليم وسياسات سليمة .

ويتساءل البعض انه في عالم يسوده مبدأ الاعتماد الاقتصادي المتبادل هل يجب أن تكون مصالح المصدرين مناقضة لمصالح المستوردين ؟ ويجيب على ذلك بالعكس[2] .

فالعلاقة بين الدول المصدرة والمستوردة قد تحولت من اعتماد الدول المصدرة كلياً على القرارات التي ترسمها صناعة النفط الدولية إلى حالة من الاعتماد المتبادل وتميز رد الفعل على تصحيح الأسعار بالتحول من روح المجابهة التي كانت سائدة في الأصل إلى تبني نظرة أكثر واقعية تدعو إلى قيام تعاون دولي قادر على حل مشكلات الطاقة العالمية التي نواجهها اليوم .

ولكن برغم ذلك وبرغم الموقف الايجابي العام الذي تقفه الدول

---

(١) علي عتيقة، الامين العام للمنظمة، مشاكل الاقطار المصدرة للبترول فيما يتعلق بالحاجة إلى قيام تعاون دولي، نشرة المنظمة، تموز/ يوليو ٧٨ ص ٣٣.

(٢) علي عتيقة، الامين العام للمنظمة، المرجع السابق، وانظر ايضا ما سبقت الاشارة اليه في مقدمة هذا الباب في كلمة:

Lord Denman — Opportunities for Cooperation with the Arab World, Seminar 1974, p.31.

المصدرة للبترول تجاه الدول المستهلكة فليس ثمة دليل واضح على أن هذه الأخيرة تعترف صراحة بالمشكلات الحادة التي تواجه الدول المصدرة . ولذلك فإن عدم وجود تفهم وتقدير من جانب الدول المستهلكة للمشاكل الاقتصادية في البلدان المصدرة من شأنه أن يعيق إلى حد كبير مبدأ التعاون الدولي اللازم لايجاد حلول عملية لمشاكل الطاقة في العالم . ولذلك ترى المنظمة أن المناقشات التي تدور على صعيد وطني أو اقليمي أو دولي حول سياسات الطاقة يجب أن تأخذ في الحسبان مشاكل وحاجات واولويات البلدان المصدرة للبترول[1] .

ثانياً : تشجيع البحث والتطوير في مجال مصادر الطاقة

في مطلع هذا القرن كانت نسبة مساهمة الفحم في مجموع الطاقة الأولية المستهلكة في العالم تعادل ٩٠ ٪ انخفضت إلى ٣٤ ٪ في عام ١٩٦٠ ، (عدا الاتحاد السوفييتي والصين ودول أوروبا الشرقية) ، وهذه النسبة الآن هي ٢٠ ٪[2] .

ثم بدأ البترول يساهم بصورة رئيسية في توفير احتياجات الطاقة العالمية وتمت تلبية الزيادة السريعة في الطلب على الطاقة بواسطة البترول والغاز حتى أصبح ما يزود به العالم من هذا المصدر حوالي ٧٠ ٪ من الطاقة الاولية المستهلكة .

وقد شكل التحول من الفحم إلى البترول انتقالاً من مصادر طاقة منخفضة المستوى قليلة المرونة إلى مصادر ذات نوعية جيدة ومردود اقتصادي

---

(١) علي عتيقة، المرجع السابق، ص ٣٤.

(٢) علي عتيقة، الامين العام للمنظمة، أثر التحول في الطاقة على البلدان المصدرة للبترول، نشرة المنظمة، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ (الملحق) محاضرة أصلها باللغة الانجليزية القيت في (مؤتمر الطاقة الدولي الرابع) المنعقد في (بولدر) كولورادو ما بين ١٧ - ١٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٧ .

افضل . ومع أن قوى السوق العالمية والتطورات العلمية كانت عالية الاستجابة لهذا النوع من التحول فإن الفضل الأساسي في تحقيق هذا الانتقال يعود إلى احتياطات البترول في الشرق الأوسط وشمال افريقيا .

ولكن وفرة النفط والغاز من ناحية وسياسة الأسعار الرخيصة من ناحية أخرى كانت تعني خسارة حقيقية وشاملة بالنسبة للعالم ككل وذلك من ناحيتين : الأولى من حيث الاستخدام المسرف لمصادر هيدروكربونية نادرة ، ناضبة ومحدودة . والثانية من زاوية التأخير المفرط في البحث عن مصادر جديدة للطاقة .

والواقع أن الناحيتين متلازمتان . ففي الوقت الذي تنادي المنظمة بضرورة اتجاه الدول المستهلكة إلى الاقتصاد في استهلاك البترول فهي تطالب أيضاً بتطوير سريع لمصادر أخرى للطاقة من اجل تلبية الطلب المتوقع خلال الخمسين سنة القادمة .

فالانتاج والاستهلاك كانا يتزايدان بسرعة خلال الخمسينات والستينات والسبعينات نظراً لانخفاض الأسعار[1] . فقد ارتفع من ٣٦,٦ ٪ في عام ١٩٥٠ إلى ٦٤,٤ ٪ في عام ١٩٧٥ من مجموع استهلاك الطاقة . بينما انخفضت نسبة الوقود الصلب وهو (الفحم بأنواعه) من ٦٢,٣ ٪ في عام ١٩٥٠ إلى ٣٢,٧ ٪ في عام ١٩٧٥ وان استمرار هذه العلاقة غير المتوازية من شأنه أن يعرض العالم لأزمة طاقة خطيرة[2] .

تلك كانت نتيجة تسعير المواد النفطية بأقل من قيمتها الحقيقية ولكن بعد تعديلات الأسعار اصبح من الممكن تحقيق ما يلي :

١ ـ الاقلال من التبذير في استعمال النفط والغاز من خلال ما يعرف

---

(١) محمود أمين ـ مساهمات مصدري النفط ومشكلة الطاقة، ملخص عن محاضرة أصلها باللغة الانجليزية القيت في (دوفيل) بفرنسا خلال ندوة البترول الدولية التي عقدت بين ٢١ ـ ٢٧ أيار/ مايو ١٩٧٨، نشرة المنظمة تموز/ يوليو ١٩٧٨ ص ٩.

(٢) محمود أمين ـ المرجع السابق ص ٩.

باجراءات الحفاظ على البترول . وقد كان هذا واضحاً في التقرير الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة عن نتائج الحفاظ والذي اشار إلى أن الطاقة اللازمة لانتاج ما قيمته ١٠٠٠ دولار من اجمالي الناتج القومي (بقيمة الدولار لعام ١٩٧٠) قد انخفضت من ١,٥ طن معادل للنفط عام ١٩٧٢ إلى ١,٣٨ طن عام ١٩٧٧ وذلك بالنسبة لأقطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وفي ذلك دليل على استعمال افضل للطاقة[١] .

٢ ـ ادت زيادة الاعتماد على الفحم والطاقة النووية إلى خفض استهلاك النفط منذ عام ١٩٧٣ . وقد تدعم هذا الاتجاه في تركيز الجهود لتطوير أساليب افضل لانتاج الفحم وتحويله إلى غاز وكذلك مصادر الطاقة الأخرى حيث الاستثمارات في هذا السبيل آخذة في التنامي .

ولو لم يتم تعديل الأسعار لكان من الصعب اتخاذ خطوات كهذه ولهذا فإنه رغم الأثر المالي الذي نجم عن ارتفاع أسعار البترول فإن ذلك كان هو الحل العملي والوحيد لمنع تدهور مشكلة الطاقة .

وفي مجال تشجيع البحث والتطوير في مصادر الطاقة ينعقد الأمل على الفحم الحجري والطاقة النووية ليشكلا المصدر الانتقالي الذي يمكن بواسطته سد الثغرة الناجمة عن الاستنزاف السريع للمصادر البترولية والزمن اللازم لتطوير مصادر بديلة[٢] .

وكانت (هيئة المحافظة على الطاقة) قد أكدت على أن العالم يستطيع أن يستخرج من البترول الخام ، كحد اقصى ، كميات تمثل ثلاثة أضعاف الاحتياطي المعروف ، وذلك على أساس القيام بعمليات استكشاف نشطة تؤول إلى استخراج كميات كافية منه .

وحيث أن بلدان (أوبك) تمتلك ما يقرب من ثلثي احتياطي البترول

---

(١) محمود أمين ـ المرجع السابق ص ١٠ .

(٢) علي عتيقة ـ اثر التحول في الطاقة على البلدان المصدرة للبترول، المرجع السابق.

في العالم وربما أكثر من نصف ما يمكن استخراجه منه بالحدود القصوى ، لذلك بات الأمر يدعو إلى المزيد من الاستثمار وتحسين وسائل انتاج واستخراج البترول الأمر الذي يحتم التعاون والتآزر بين المنتجين والمستهلكين ، وهو ما تنادي به الدول المنتجة ومنها الدول العربية الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

والوضع الأمثل هو أن يتحمل كل مورد من موارد الطاقة نصيبه من الاستهلاك العالمي بنسبة رصيده في الاحتياطي العالمي ، وذلك ما كان قائماً قبيل الحرب العالمية الثانية ، ثم أخذ هذا التوازن يختل بسبب الضغط الشديد على أسعار البترول مما دفع المستهلكين إلى الافراط في استعمال البترول إلى الحد الذي صار يستخدم في غير الأغراض المناسبة .

وبسبب من هذا السلوك والانخفاض المصطنع لأسعار البترول انعدم الحافز لتطوير موارد أخرى تبلغ احتياطياتها اضعاف احتياطي البترول وبقيت دون تطوير . بل حصل العكس إذ جذب البترول اهتمام الباحثين ورجال العلم فتطورت أساليب الكشف والاستخراج والنقل وغيرها أما مصادر الطاقة الأخرى فقد بقيت اساليبها متخلفة لا تفضل كثيراً أساليب القرن الماضي[1] .

وحتى بالنسبة لمناطق البترول بقي الاهتمام مركزاً على المناطق التي يسهل الكشف والحفر فيها وانتاجه منها . وتسبب تجميد الأسعار وانخفاضها خلال الستينات في الأحجام عن الكشف عن البترول في المناطق الوعرة والقطبية وأعماق البحار أما لارتفاع كلفة عملياتها أو لعدم تطوير طرق الكشف والحفر والانتاج المناسبة .

فمن المعروف أن الأرض تحتوي على حوالي ٢٠٠٠ بليون برميل من البترول أو أكثر ولكن ما اكتشف منها حتى الآن لم يتجاوز نصف هذا الرصيد

---

(١) محمود سيد أمين، الامين العام المساعد للمنظمة، تسعير الطاقة نشرة المنظمة كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ ص ١٣ .

وهو النصف الذي سهل اكتشافه وانتاجه بينما لا يزال باقي الاحتياطي ينتظر الباحثين والأموال اللازمة التي لم يمكن تدبيرها بسبب من انخفاض الأسعار . ولعل أسطع مثال على ما يمكن أن يتحقق عندما تكون الأسعار بالمستوى الاقتصادي المعقول هو انتاج البترول من بحر الشمال الذي ما كان ليتحقق لولا تصحيح الأسعار عام ١٩٧٣[١] . ويتبين من ذلك أن رخص البترول بالنسبة لموارد الطاقة البديلة هو السبب في ازمة البدائل التي نشاهدها حالياً .

ولذلك تطالب المنظمة الدول الصناعية ان تبذل المزيد من جهودها في مجالات البحث والتطوير لمصادر اخرى للطاقة .

والآن . . بعد أن وضحت الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى تقصير الدول الصناعية في البحث عن مصادر بديلة للطاقة وتطويرها ، يصح التساؤ ل عن الدور الذي لعبته المنظمة لدفع الدول الصناعية في هذا الاتجاه وإلى اي مدى حالف التوفيق المنظمة في ذلك ؟ . للرد على الشق الأول من السؤال نقول أن المنظمة لا تألو جهداً في تنبيه الدول الصناعية وتحفيزها للبحث عن مصادر بديلة للطاقة . وفي ذلك يقول الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح في الدورة الاستثنائية السابعة للأمم المتحدة في أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ : « لقد تكاسلت الدول المتقدمة في البحث عن موارد بديلة للطاقة بسبب انخفاض سعر النفط ، ولم تأخذ بعين الاعتبار الحقيقة الدامغة وهي أن النفط مادة فانية لا تتجدد كما أنه مورد الدخل الوحيد لبعض الدول النامية . . . لقد عمدت الدول المتقدمة إلى الاسراف في استهلاك النفط . . . »[٢] .

وليس الأمر هذا فقط ، فقد بلغ من عناد الدول المتقدمة في اهمال تطوير مصادر بديلة للطاقة حد لجوء الوكالة الدولية للطاقة إلى تخزين البترول وخلق فائض منه لارغام الدول المصدرة على خفض الأسعار بدلاً من اتجاه

(١) محمود سيد أمين، المصدر السابق ص ١٥ .

(٢) من خطابه في الدورة المذكورة، النفط في الدورة الاستثنائية السابعة للأمم المتحدة أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ من منشورات المنظمة ١٩٧٦ ص ٢٦ .

الدول المتقدمة إلى تطوير البدائل . ويؤكد هذا النظر ما ورد في خطاب الدكتور سعدون حمادي وزير خارجية الجمهورية العراقية إلى الدورة الاستثنائية المذكورة بقوله : « أن تشكيل الوكالة الدولية للطاقة لتجميع مستهلكي النفط . . . في تكتل لمواجهة البلدان النامية . . . واتخاذ الاجراءات . . الرامية إلى خلق فائض مصطنع من النفط . . . أمر يتناقض وروح قرارات الأمم المتحدة والتعاون الدولي . . . »[1] .

ولعل ابلغ ما عبر عن وجهة نظر الدول المصدرة في ضرورة ايقاظ الدول الصناعية المتقدمة ودفعها إلى تطوير بدائل الطاقة هو ما ورد في خطاب الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم الذي قال : « أود أن ألفت الانتباه بصفة خاصة إلى موضوع الطاقة . وفي هذا الشأن يمكننا أن نفكر بالأخطاء التي حدثت خلال الثلاثين سنة الماضية : إهمال مناجم الفحم ، الاعتماد على البترول ـ حتى من قبل الدول الغنية بالفحم ولكن الفقيرة في الموارد البترولية ـ وبالتالي الاندفاع إلى الطاقة النووية بكل ما يترتب عليها من أخطار ورعب عام . . . »[2] .

هذا على المستوى الدولي بوجه عام . فإذا انتقلنا إلى المؤتمرات الدولية الاختصاصية نجد أن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول تشارك مشاركة جادة في هذه المؤتمرات وتنادي بمثل ما تنادي به في المحافل الدولية ذات الطابع العام .

ومن هذه المؤتمرات ـ على سبيل المثال ـ المؤتمر العالمي للطاقة ، والمؤتمر الدولي للغاز الطبيعي ، ومؤتمر الطاقة الدولي ومؤتمرات مستقبل توافر البترول وكذلك في حوار الشمال والجنوب .

ويمكن القول من حصيلة هذه المؤتمرات والمنابر الدولية الاختصاصية

---

(١) من خطابه في الدورة المذكورة، المرجع السابق ص ٤٤ .
(٢) من خطابه في الدورة الاستثنائية السابعة للأمم المتحدة، المرجع السابق ص ٥٦ .

أن المجتمع الدولي ـ وربما جمهور المستهلكين على وجه التخصيص ـ قد وصل إلى قناعة هي حتمية نضوب المصدر الرخيص للطاقة وان على الدول الصناعية أن تتحول إلى مصادر جديدة . كما أكدت هذه المؤتمرات على مسألة ربط البترول بأسعار بدائله وعلى ضرورة رفع الأسعار كحافز لزيادة الاستكشاف . أي كان هناك تفهم واضح لضرورة الاقتصاد بالطاقة والعمل على تطوير بدائلها[1] .

وكان هدف المنظمة والمشاركين عنها في هذه التجمعات الدولية هو نقل وجهة نظر المنتجين إلى ضرورة تشجيع البحث والتطوير في مجال الطاقة وايجاد مصادر بديلة .

هذا بايجاز تام ما تنادى به المنظمة في مسألة البحث عن بدائل الطاقة وتطويرها . والآن نحاول الاجابة على الشق الثاني من السؤال وهو إلى أي مدى حالف المنظمة التوفيق في محاولاتها ؟ وسنحاول أن نتلمس الرد في ما حصل من تطورات في مجالات ثلاثة هي : البحث في البدائل والاكتشافات الجديدة وبرامج الاقتصاد بالاستهلاك ، وذلك بايجاز تام أيضاً .

البحث في بدائل الطاقة :

١ ـ **الفحم** : بدأ الاهتمام يتزايد في صناعة استخراج الفحم باعتباره الوقود الحفري الوحيد الذي يمكنه الحلول محل البترول والغاز الطبيعي عند نضوبهما . فعلى سبيل المثال ، التصريح الذي ادلى به رئيس شركة البترول البريطانية BP بأن « الوقت الذي سيصبح فيه احتياطي البترول غير كاف لتلبية احتياجات العالم يقع الآن في المستقبل المنظور رغم أن الموعد الفعلي لذلك

---

(١) لمن يتوخى التفصيل نرجو الرجوع إلى:
نشرة المنظمة، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٧ .
كذلك: تقرير الامين العام السنوي الثالث، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ .

لا يزال موضع خلاف »[1] . ويضيف رئيس الشركة المذكورة قائلاً : « وينبغي علينا والحالة هذه البحث عن مصادر وقود أخرى إذا كان لا بد من سد الثغرة الواضحة بين الاحتياجات المؤقتة للعالم وبين امدادات الطاقة خلال خمسة عشر أو عشرين عاماً . ولا مجال للشك هنا بأن الفحم سيلعب الدور الأهم فعنصر التنافس بين الفحم والبترول قد انتهى الآن »[2] .

وشبيه بهذا التصريح ما أدلى به رئيس الشركة الفرنسية للبترول بقوله : « أنه من المهم للمستقبل أن يكون احتياطي العالم من الفحم ضخماً فعلاً وأكبر بكثير من احتياطي البترول »[3] .

والحقيقة فإن الكثير من شركات البترول الكبرى اصبحت الآن تتجه إلى الفحم بصورة متزايدة . فشركة (ايكسون Exon) المعروفة سابقاً باسم Stan-dard Oil of New Jersey بدأت في تنمية احتياطي الفحم منذ عام ١٩٧٤ وهي الآن توسع نشاطها هذا بصورة سريعة . كذلك فان ثاني أكبر شركات البترول العالمية Royal Dutch-Shell حصلت على حقوق لتعدين الفحم في الولايات المتحدة واستراليا وكندا واندونيسيا . وهناك شركة ثالثة كبرى هي BP انفقت ٢٠٠ مليون دولار للدخول في صناعة الفحم الاسترالية[4] .

ومن الأمثلة على الاهتمام المتزايد للصناعة البترولية في الفحم هو الشكل الذي تطورت فيه الشركة المتفرعة عن BP وهي شركة B.P. Coal التي تأسست في عام ١٩٧٤ .

كما أعدت مجموعة من الشركات الصناعية الكهربائية في الولايات

---

(١) نشرة المنظمة، آب/ اغسطس وايلول/ سبتمبر ١٩٧٧ ص ٢٧ .

(٢) نشرة المنظمة، آب/ اغسطس وايلول/ سبتمبر ١٩٧٧ ص ٢٧ ومن الجدير بالذكر أن الاحصاءات تدل على أن انتاج البترول في عام ١٩٧٦ كان اكبر من نمو الاحتياطي ولا يحتمل سد هذه الثغرة في المستقبل ولذلك تتوقع هذه الاحصاءات ان الاحتياطي سيتناقص.وسيبدأ العالم بالعيش على الكفاف. نشرة المنظمة المرجع اعلاه عن: مجلة صناعة البترول السنوية الالمانية.

(٣) المصدر اعلاه.

(٤) نشرة المنظمة ، آب / أغسطس وأيلول / سبتمبر ٧٧ ، أمثلة وتفاصيل أخرى ص ٢٨ .

المتحدة دراسة ورد فيها انه « من الضروري أن يزداد انتاج الولايات المتحدة من الفحم إلى ما يقرب ضعف مستواه الحالي حتى عام ١٩٨٥ »[١] .

وحيث أن احتياطي الفحم المتوفر في العالم هو اضعاف الاحتياطي من البترول الخام لذلك يعتبر من أهم بدائل البترول في المدى القريب والبعيد . والجهود منصبة بشكل رئيسي لتطوير هذا المصدر ، ومعظم الدول الصناعية ولا سيما الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة محظوظة بتوفر النسبة الأكبر من احتياطياته في اراضيها وتعتبر دول أوروبا الغربية أقل حظاً ولكنها عموماً أحسن حظاً بالنسبة للفحم منها للبترول الخام . وتطمح الولايات المتحدة في مختلف التقديرات إلى رفع نسبة اعتمادها على الفحم من حوالي ٢٠ ٪ حالياً إلى ما بين ٢٥ ـ ٣٠ ٪ في التسعينات ويعتمد ذلك على انجازات علمية يجري تطويرها على نطاق واسع ، أما اوروبا الغربية فتسعى لابقاء الفحم كمصدر للطاقة على مستواه الحالي على الأقل وهي نسبة تقدر بحوالي ٢٤ ٪[٢] وتوجد الآن عشرات المشاريع في الدول الصناعية للاستفادة من الفحم كمصدر للطاقة وذلك برعاية مؤسساتها المشتركة كالوكالة الدولية للطاقة والسوق الأوروبية المشتركة[٣] .

٢ ـ الطاقة النووية :

يحظى هذا المصدر من مصادر الطاقة بالاهتمام الأكبر من بين المصادر الحالية التي يجري التخطيط لتنميتها في السنوات العشر المقبلة . وتشير التقارير السنوية لبدائل الطاقة التي تصدر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة

---

(١) نشرة المنظمة، المرجع السابق ص ٢٩ .

(٢) تقرير عن أزمة الطاقة وتطوير بدائل النفط، من منشورات المنظمة أيار/ مايو ١٩٧٤ ص ١٨ وما بعدها. وننصح للذين يقومون بدراسات احصائية واقتصادية صرف في موضوع بدائل الطاقة الرجوع إلى التقارير السنوية عن المصادر البديلة التي تصدر عن المنظمة تباعا. وقد صدر منها لحد الآن التقرير الأول في أيار/ مايو ١٩٧٤ والثاني في ١٩٧٦ والثالث في نيسان/ ابريل ١٩٧٧ (في مرحلة اعداد هذا الكتاب).

(٣) النفط ومصادر الطاقة البديلة، التقرير السنوي الثالث، ص ٤٩ .

للبترول إلى أن مساهمة هذا المصدر في امدادات الطاقة يتوقع لها أن تزيد من نسبتها الحالية وهي حوالي ٢ ٪ إلى ما يزيد على ١٠ ٪ في عام ١٩٨٥[١] . فحتى نهاية عام ١٩٧٣ كان هناك ١١٧ مفاعلاً نووياً وفي نهاية عام ١٩٧٦ اصبحت ١٧٧ مفاعلاً[٢] .

وقد حصلت اكبر زيادة في عدد المفاعلات وطاقتها في الولايات المتحدة حيث زاد عددها من ١١ إلى ٤٣ مفاعلاً . وهكذا فبعد أن كانت الولايات المتحدة تملك ٢٨ ٪ من الطاقة النووية في العالم ـ عدا الدول الاشتراكية ـ في عام ١٩٦٨ اصبحت تملك حوالي ٥٦٪ من هذه الطاقة واصبحت بريطانيا في الدرجة الثانية بعد الولايات المتحدة ثم تأتي بعد ذلك فرنسا وألمانيا الغربية وكندا[٣] .

ولكن يجدر بالذكر أن هناك جدلاً كبيراً حول مستقبل هذا المصدر من الطاقة اكثر من أي مصدر آخر لما يحمله من مخاطر امنية وتلويث للبيئة . ففي الوقت الذي تعتبر بعض الجهات المختصة بالطاقة أن في هذا المصدر حلاً لامدادات الطاقة لا بديل له في القريب العاجل ، يرى البعض الآخر أن مخاطره أكبر من أن تتقبلها المجتمعات البشرية .

ومع ذلك فالملاحظ أن الطاقة النووية تحظى بأكبر قدر من المخصصات بالنسبة للمصادر الأخرى في كل الدول الصناعية كذلك فإن كثيراً من الدول النامية مهتمة بالحصول على هذا المصدر لتوليد الكهرباء . وبرغم هذه التطورات والزيادة الكبيرة في الانتاج النووي في السنوات الاخيرة فما زال البعض يرى أن هناك تأخراً في برامج الطاقة النووية[٤] .

---

(١) تطورات بدائل الطاقة، من منشورات المنظمة، الكويت ١٩٧٦ ص ٤٥.
(٢) النفط ومصادر الطاقة البديلة، من منشورات المنظمة، الكويت، نيسان/ ابريل ١٩٧٧ ص ٥١.
(٣) تقرير عن ازمة الطاقة وتطوير بدائل النفط، من منشورات المنظمة أيار/ مايو ١٩٧٤ ص ٣٢.
(٤) تطورات بدائل الطاقة، من منشورات المنظمة ١٩٧٦ ص ٤٦.

وبالجملة . . يمكن القول أن انتاج الطاقة النووية يزداد بشكل قياسي رغم الضجة المعارضة لانتشارها . وتدل المشاريع التي تحت التأسيس أو الطلب على الاستمرار في هذا الاتجاه مع شيء من التباطؤ بالنسبة للتقديرات السابقة الطموحة وذلك بسبب ظهور المزيد من اجراءات الرقابة على تطوير هذا المصدر إذ أن القرارات في هذا المجال تخضع ـ فيما تخضع ـ لاعتبارات سياسية وهناك تعاون دولي في تنمية مصادر الطاقة النووية[١] .

٣ ـ الغاز الطبيعي :

إن الدول المنتجة الرئيسية للغاز الطبيعي اربع هي : الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وهولندا وكندا حيث تنتج مجتمعة حوالي ٧٥ ٪ من الانتاج العالمي للغاز[٢] . وعلى أثر تصحيح أسعار البترول حصل نشاط كبير في تنمية هذا المصدر ، ففي خلال عشرة سنوات تقريباً من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٧٢ تضاعف انتاجه وينتظر ان تتزايد احتياجات العالم من هذا المورد الطبيعي في السنوات المقبلة وخاصة في الدول الصناعية الكبرى لما يتميز به الغاز من كونه وقوداً نظيفاً لا يحدث تلوثاً في الجو بعكس معظم مصادر الطاقة الأخرى مما يدفع معظم الدول إلى الاتجاه نحو استعماله بشكل واسع وقد بدأ هذا الاتجاه يظهر بشكل واضح في الدول النامية[٣] .

٤ ـ مصادر أخرى :

وهناك نشاط في الدول المتقدمة نحو تطوير مصادر أخرى للطاقة غير ما ذكرنا ، منها الأبحاث الجارية في تطوير الطاقة الشمسية وطاقة الحرارة الجوفية

---

(١) المصدر السابق ، ص ٣٦ و٨٧ .

(٢) النفط ومصادر الطاقة البديلة، من منشورات المنظمة، نيسان/ ابريل ١٩٧٧ ص ٤٥ .

(٣) تقرير عن أزمة الطاقة وتطوير بدائل النفط، من منشورات المنظمة، الكويت، أيار/ مايو ١٩٧٤ ص ٢٩ .

التي تدعى بالطاقة (الجيوثرمالية) ، كذلك الجهود المبذولة لاستخراج بترول رمال القار ونفط السجيل والمحاولات الجارية لتوليد الطاقة من حركة الرياح وحرارة المحيطات ، مما لا مجال لحصره ضمن اطار ومقاصد هذه الدراسة[١] .

الاكتشافات الجديدة :

فضلاً عن الاتجاه نحو تطوير مصادر بديلة للطاقة كما رأينا فيما سبق فقد برزت إلى السطح أحاديث عن تطوير مصادر بترولية جديدة في مناطق توصف بأنها مأمونة ومحايدة سياسياً كما يجري في بحر الشمال وتزايد الاهتمام باكتشاف البترول في المناطق القطبية الشمالية وسواحل امريكا الجنوبية وجنوب واواسط افريقيا ، كذلك داخل الولايات المتحدة نفسها وتحت شواطئها في خليج المكسيك والأطلسي[٢] . ففي بعض التقديرات أن لدى الولايات المتحدة احتياطياً بترولياً لم يكتشف بعد . وعلى وجه التخصيص يتزايد الاهتمام في التنقيب في المناطق البحرية في أسبانيا والبرتغال وكندا وكذلك في الشرق الأوسط خارج البلاد العربية فقد أعلن في إيران مثلاً ، أن ٤٢ شركة اصبحت مؤهلة للحصول على امتيازات بترولية[٣] .

وتشير التقارير إلى أن مزيداً من الانفاق الرأسمالي لصناعة البترول ، وفي مجال البحث والاستكشاف ، يجري خارج الدول المصدرة للبترول وهناك توقعات بأن يعثر على كميات كبيرة من البترول في هذه المناطق[٤] .

وسواء أكان هذا النشاط في البحث عن مصادر جديدة للبترول أو تنشيط

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول بدائل الطاقة نحيل على التقارير السنوية التي تصدر عن المنظمة.
(٢) تقرير عن أزمة الطاقة وتطوير بدائل النفط، المرجع السابق ص ٤٧.
(٣) المرجع السابق، نفس الصفحة.
(٤) تطورات بدائل الطاقة، من منشورات المنظمة ١٩٧٦ ص ٨٩.

البحث في المناطق التقليدية هو ردة فعل لعملية تصحيح الأسعار وبالتالي تقليل الاعتماد على البترول العربي ، أو هو جزء من مسيرة التطور والبحث العلمي لايجاد مصادر بديلة للطاقة كجزء من شعور عالمي بأن البترول مادة ناضبة يجب أن يجد العالم لها بديلاً ، نقول سواء أكان الدافع هو هذا أم ذاك فإن النتيجة في الحالين تصب في الاتجاه الذي تنادي به الدول المنتجة ويحقق رغباتها في حماية ثرواتها من النضوب السريع .

برامج الاقتصاد بالاستهلاك :

جاء في مقدمة هذه البرامج (مشروع الاستقلال الامريكي) الذي اعلنه رئيس الولايات المتحدة السابق (نيكسون) في نهاية عام ١٩٧٣ ثم اقتراحات هيئة السوق الاوروبية المشتركة والهيئات الحكومية اليابانية التي شكلت لتقديم اقتراحات بهذا الخصوص[١] . وهذه الدول بمجموعها تمثل كما نعلم المستورد الرئيسي للبترول والمستهلك الأساسي له . وقد زخرت الصحافة البترولية وغيرها بخطط مقترحة وبقيت هذه الخطط عرضة للتعديل والتغيير دون أن تسفر عن سياسات متكاملة إلا في بعض جوانبها . وفي الغالب فإن ما أعلن من خطط منذ عام ١٩٧٤ كانت في مجملها ردود فعل سريعة على الأسعار الجديدة للبترول وإن كان ذلك لا ينفي قدرة تلك الدول على التوفير باستعمالات الطاقة .

ومن الجدير بالذكر أن الدول الصناعية استطاعت في عام ١٩٧٤ أن تخفض نسبة النمو في استهلاك الطاقة بحيث بلغت اقل من ١ ٪ مع أنها كانت طيلة الستينات وحتى عام ١٩٧٣ تقارب ٥ ٪ سنوياً[٢] .

كما أن معدل نمو استهلاك البترول في العالم ككل انخفض بنسبة تزيد

---

(١) تطورات بدائل الطاقة، من منشورات المنظمة ١٩٧٦ ص ٢٢ .

(٢) المرجع اعلاه، ص ٢٣ عن:

B.P. Statistical Review, 1974, p.16.

على ١ ٪ مع أن الزيادة في استهلاكه كانت طيلة الستينات وحتى عام ١٩٧٣ تزيد بمعدل ٧,٥ ٪ سنوياً[١] . وفي عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ انخفض استهلاك الطاقة بجميع اشكالها في الدول الصناعية الغربية بنسبة ٢ ٪ و٢,٦ ٪ وانخفض استهلاك البترول نفسه في هذه الدول بنسبة ٥ ٪ و٤ ٪[٢] .

ثم طلع على العالم برنامج الرئيس (كارتر) للطاقة الذي يرمي إلى تقليص الاعتماد على البترول خاصة المستورد كمصدر رئيسي في ميزان الطاقة مع التأكيد على تقليص الطلب من خلال اجراءات المحافظة على الطاقة اكثر من جانب عرض المصادر البديلة . وبقطع النظر عن التفاصيل التي اعلنت عن البرنامج واهدافه فإنه لا يختلف في جوهره عن برامج الطاقة التي اعلنتها الادارات الامريكية السابقة والتي استهدفت الحد من نمو الاستهلاك وزيادة درجات الترشيد في الاستعمال ، ولكن الجديد في هذا البرنامج هو أنه يجعل مسألة التحول في هيكل الطاقة مطلباً قومياً ملحاً تمليه اعتبارات الأمن القومي الأمر الذي يستدعي ادخالها تحت الاشراف السياسي والاداري المباشر للدولة[٣] .

هذه نبذة عاجلة عن البرامج التي اعتمدتها الدول المستهلكة للبترول وخاصة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان[٤] . ولا شك ان تحولاً كهذا نحو صيانة الثروة البترولية الناضبة وايقاف هدرها يلتقي مع أهداف الأقطار المنتجة للبترول التي كانت وما زالت ضحية هذا الهدر[٥] . غير أن ناحية هامة

---

(١) تطورات بدائل الطاقة، المرجع السابق ص ٢٣ عن:
The Petroleum Economist, Jan. 19, 1976, p.7.

(٢) النفط ومصادر الطاقة البديلة، من منشورات المنظمة، نيسان/ ابريل ١٩٧٧ ص ١٩ .

(٣) نشرة المنظمة، حزيران/ يونيو ١٩٧٧ كلمة العدد.

(٤) انظر نبذة عن دراسة لمعهد اقتصاديات الطاقة في اليابان، نشرة المنظمة، آذار/ مارس ١٩٧٧ ص ٢١ .

(٥) نشرة المنظمة، حزيران/ يونيو ١٩٧٧ كلمة العدد.

في هذا الموضوع تستدعي التأمل وهي معرفة موقع الأقطار المنتجة خلال الفترة الانتقالية للتحول في استعمالات الطاقة وذلك من حيث قيمة ثرواتها التي تراها تؤول إلى النضوب . ولا بد من التساؤل هنا عمن سيدفع ثمن هذا التحول . فنحن نعرف أن الأقطار المنتجة سبق وأن دفعت باهظاً ثمن التحول السابق من الفحم إلى البترول من خلال التسعير المصطنع لهذه المادة من الشركات الاجنبية الكبرى من أجل أن يزدهر الاقتصاد الغربي ويوفر على نفسه تكاليف ايجاد المصادر البديلة . فالسعر الحالي للبترول في السوق الدولية ما يزال دون قيمته الاقتصادية الحقيقة وبالتالي فإن الدول الصناعية ما تزال تنعم بجزء مهم من ريعه الاقتصادي . ولذلك ترى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أن ابقاء أسعار البترول على معدلاتها الحالية لا يكفي لتنفيذ المقترحات الواردة في هذه البرامج للاقتصاد في البترول والتحول إلى المصادر البديلة[1] .

المبحث الثالث

التخفيف من الأعباء المالية على الدول النامية المستوردة للبترول

وهذا مجال آخر من مجالات إحلال أسس التفاهم بين الدول المنتجة والدول المستهلكة وهو معالجة الضائقة المالية التي صارت الدول النامية غير المنتجة للبترول تعاني منها بعد تعديلات أسعار البترول . وفي رأينا أن معالجة المنظمة لهذا الأمر يمكن ان تعزي إلى سببين : أولهما أن الأقطار المصدرة للبترول والأعضاء في المنظمة هي جميعاً من بلدان العالم الثالث الآخذ بالنمو والتي ترتبط بالعديد من الظروف والأحوال المتشابهة اقتصادياً كما ترتبط بأكثر

(١) نشرة المنظمة، حزيران/ يونيو ١٩٧٧ كلمة العدد.

من رباط سياسي واحد . وثانيهما ان الدول المصدرة للبترول رأت من المناسب لها اطفاء جذوة الاستعداء التي بدأت الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة في ايقادها عن طريق انشاء الوكالة الدولية للطاقة والتي ورد في أهدافها ما يفيد اهتمامها في « تنمية علاقات التعاون مع الدول المنتجة للبترول والدول الأخرى المستهلكة له ومن بينها دول العالم النامي »[1] . ولذلك اتفق وزراء البترول العرب اثناء لقائهم في ١٢ نيسان / ابريل عام ١٩٧٤ في نيويورك على تقييم أوضاع الدول العربية المستوردة للبترول والمحتاجة إلى المساعدة لتخفيف الأعباء المالية عليها ، وكلفت الأمانة العامة للمنظمة باعداد ورقة عمل توضح تقدير الاحتياجات الفعلية لهذه الدول خلال عام ١٩٧٤[2] .

وقد قدمت الأمانة العامة الدراسة المطلوبة للاجتماع الاستثنائي الرابع الذي عقد بتاريخ ٢ حزيران / يونيو ١٩٧٤ في القاهرة . وبناء على ما ورد في هذه الدراسة من تقديرات لاحتياجات الدول العربية المستوردة للبترول خلال عام ١٩٧٤ اتخذ المجلس قراراً بالتعاون على تخفيف الأعباء المالية عن الدول المحتاجة للمساعدة من مجموعة الدول العربية المستوردة للبترول وتخصيص مبلغ ٨٠ مليون دولار كحد أدنى لحجم المساعدة لعام ١٩٧٤ على أن ينظر في استمرار هذه المساعدة بالنسبة للسنوات القادمة حسب الحاجة والظروف وإن تقدم المساعدة للدول العربية المعنية على شكل قروض طويلة الأجل ولمدة عشرين عاماً بدون فائدة وتسدد على عشرة أقساط سنوية تبدأ بعد عشر سنوات من تاريخ تسلم القرض[3] .

وبعد دراسة اسس توزيع المساعدة على ضوء الاحتياجات الفعلية

---

(١) انظر ما سبق قوله في هذا الصدد.

(٢) التقرير السنوي الأول للأمين العام، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ص ٥٣.

(٣) التقرير السنوي الأول للأمين العام، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ص ٥٥.
كذلك:

Middle East Economic Consultants Report No.26, p.10.

للدول العربية المستوردة للبترول لعام ١٩٧٤ اتفق ان يكون التوزيع على النحو التالي :

الدولة	المبلغ المخصص (مليون دولار)
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	٤,٧
جمهورية السودان الديمقراطية	٣٧,٥
جمهورية الصومال الديمقراطية	٧,٣
الجمهورية العربية اليمنية	١١.٠
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	١١,٣
المملكة المغربية	٨,٢
	٨٠,٠

ثم أضيف لبنان إلى قائمة المنتفعين في السنة الثانية أي عام ١٩٧٥ وتمت دراسة توسيع هذه القائمة بحيث تشمل دولاً أخرى من دول العالم الثالث[١] .

ومنذ ذلك الحين والدول العربية المنتجة للبترول مستمرة في مساعداتها للدول العربية المستوردة والدول النامية . وقد تعددت أشكال هذه المساعدات لتشمل هبات وقروضاً بدون فوائد ولآجال طويلة وقروضاً بفوائد مخفضة وكذلك المساهمة في تمويل مشاريع بالإضافة إلى المساهمة في الصناديق والمؤسسات المالية الدولية المعنية بمساعدة الدول النامية . وأقامت الدول العربية مؤسسات مالية لهذه الأغراض . ويشير تقرير الأمين العام السنوي الثاني المقدم إلى الإجتماع الخامس عشر لمجلس الوزراء أن ثمة ٩ صناديق وبنوك عربية للإنماء الإقتصادي في الدول العربية والدول النامية وأن ثمة عشر شركات وبنوك عربية مشتركة وبنوك عربية دولية أحدثت ما بين عام ١٩٦٢

(١) أنظر: Middle East Economic Consultants Report No.26, p.10.

وعام ١٩٧٤ وكلها كانت موارد البترول من ورائها[١] .

وبسبب تنوع هذه المساعدات ووسائل تقديمها ونظراً لقصر المدة التي توفرت فيها عائدات بترولية بعد تعديل الأسعار فإن تقديرات متفاوتة صدرت عن حجم هذه المساعدات . وتشير بعض هذه التقديرات إلى أن الدول العربية قد دفعت ما بين ٢,٥٪ و٣,٨٨٪ من ناتجها القومي الإجمالي وتعهدت بدفع ما بين ٦,٢٢٪ و١١,٢٢٪ من ذلك الناتج . وعند الحد الأدنى لهذه التقديرات تكون الدول العربية قد دفعت ما نسبته للناتج القومي ثمانية أمثال ما تقدمه الدول الصناعية للدول النامية وحوالي ١٢ ضعفاً في حده الأعلى . وهذا ما حدا بالمؤسسات الدولية إلى الإشادة بضخامة المساعدات العربية وسرعة ويسر تقديمها شعوراً منها بمسؤولياتها نحو الدول العربية والدول النامية[٢] .

وتشير تقديرات أخرى إلى أن جملة المساعدات العربية المدفوعة فعلاً إلى الدول النامية الأخرى بلغت ٣,٦ بليون دولار في عام ١٩٧٤ ، أي ما يوازي ٤٪ من الناتج القومي لدول البترول العربية . وهذه النسبة ليست بالشيء الذي يستهان به إذا ما علمنا أن المساعدات التي قدمتها الدول الصناعية إلى العالم النامي في ذلك العام لم تتعد ٠,٣٪ من ناتجها القومي[٣] .

هذا وقد بلغت المساعدات العربية الفعلية في عام ١٩٧٥ ما مقداره ٥,٦ بليون دولار وفي مؤتمر القمة الأفريقي ـ العربي الأخير ، تعهدت الدول

---

(١) انظر الجداول التفصيلية لهذه الصناديق والبنوك والشركات في التقرير السنوي الثاني للأمين العام، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ ص ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) تقرير الأمين العام السنوي الثاني، تشرين الثاني نوفمبر ٧٥، ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٣) نشرة المنظمة، التعاون بين الدول النامية، نيسان/ ابريل ١٩٧٧ كلمة العدد.

العربية بتخصيص مبلغ ١,٥ بليون دولار للدول الافريقية[١] .

ولتحقيق هدف التعاون مع الدول النامية تستمر الدول العربية في إنشاء المؤسسات الإنمائية التي بواسطتها يمكن مد يد المساعدة إلى الدول النامية المستهلكة للبترول للتخفيف من الأعباء المالية التي ترتبت عليها نتيجة لعملية تصحيح الأسعار ولدحض إدعاءات الوكالة الدولية للطاقة وإفساد نواياها . لذلك برزت للوجود صناديق مالية وإستثمارية جديدة كمشاريع عربية مشتركة كما تم دعم ما هو موجود عنها وزيادة رأس ماله لتنظيم المساعدات وتطويرها .

ففي عام ١٩٧٥ تقررت زيادة رأسمال الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي من ٣٧٧ مليون دولار إلى ١٤٠٠ مليون دولار وزيد رأس مال شركة الاستثمارات العربية من ٢٠٠ مليون دولار إلى ٢٥٠ مليون دولار وباشر البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا اعماله في (الخرطوم) برأس مال قدره ٢٣١ مليون دولار وبدأ الصندوق العربي الافريقي للتسهيلات البترولية بتقديم القروض إلى جانب مؤسسات اخرى قامت وبدأت اعمالها باقراض ومساعدة الدول النامية[٢] .

ومن ناحية أخرى فقد قررت الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول إعادة تقديم قروض بدون فوائد تفوق قيمتها ٨٠ مليون دولار للدول العربية المستوردة للبترول والمحتاجة للمساعدة والتي سبق لها أن قدمتها في عام ١٩٧٤ .

فضلاً عن ذلك فإن معظم الدول العربية الأعضاء في المنظمة أسست صناديق إنمائية خاصة بها بالإضافة إلى الصناديق والبنوك العربية المشتركة

---

(١) نشرة المنظمة، نيسان/ ابريل ١٩٧٧، كلمة العدد.

(٢) انظر بعض التفصيل في التقرير السنوي الثاني للأمين العام، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ ص ٢٧.

برؤوس أموال كبيرة لأغراض التنمية في الدول العربية والدول النامية . كما أن الدول العربية هي من الدول ذات المساهمات الكبيرة في الصناديق الدولية كصناديق التسهيلات البترولية التابع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير[١] .

وعلى الرغم من أن المساعدات والقروض المالية التي تقدمها الدول العربية لا تعود وتنساب إليها كما هي الحال في قروض الدول الصناعية ، وعلى الرغم أيضاً من أن الحجم الإجمالي للمساعدات العربية مقاساً إلى ناتجها القومي يبلغ ما لا يقل عن عشرة أضعاف المساعدات التي تقدمها الدول الصناعية للدول النامية[٢] نقول ـ بالرغم من كل ذلك فـإن هذه الحقيقة يلفها ضباب الدعاية المدروسة والمستمرة ، تلك الدعاية التي تعلق على أسعار البترول معظم مشاكل العالم الاقتصادية وتركز الأضواء بصفة خاصة على الدول العربية المنتجة للبترول بينما هي دول تقع بالدرجة الأولى في نطاق الدول النامية وبالتالي فهي بحاجة في المدى القصير أو البعيد إلى إضعاف دخلها الحالي لاستثمارة في بناء حياة أفضل[٣] .

فإلى أي مدى تصح الادعاءات المناهضة للدول العربية ؟ يرد على ذلك التقرير السنوي الرابع للمنظمة بما يلي : « تقدر قيمة المساعدات المدفوعة للدول النامية بحوالي ٤,٩ بليون دولار في كل من الأعوام الثلاثة ١٩٧٤ و١٩٧٥ و١٩٧٦ . وهذا يعادل حوالي ٧٪ من قيمة العائدات البترولية في

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي الثاني، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ ص ٢٧ ويذكر انه في عام ١٩٧٦ خصصت الدول العربية المقدمة للمعونة ١,١٨ بليون دولار كمدفوعات للمؤسسات المالية متعددة الجنسية، انظر:

John Law — Arab Aid, Who gets it, for what & How. Chase world information corporation, 1978, Preface p.XVII.

(٢) علي عتيقة، الامين العام للمنظمة، مشاكل الاقطار المصدرة للبترول فيما يتعلق بالحاجة إلى قيام تعاون دولي، نشرة المنظمة، تموز/ يوليو ١٩٧٧ ص ٣٢.

(٣) نشرة المنظمة، نيسان/ ابريل ١٩٧٧ ص ١.

عام ١٩٧٦ وحوالي ٣,٣٪ من قيمة الناتج القومي للدول الأعضاء .

وإذا استثنينا الدول الأعضاء ذات العجز أو ذات الإنتاج البترولي الأقل أهمية وهي مصر وسوريا فإن حجم المساعدات التي قدمتها بقية الدول الأعضاء للعالم الثالث تبلغ ٤٪ من ناتجها القومي . وهذه النسبة تزيد عن عشرة أضعاف ما تقدمه الدول الصناعية من ناتجها القومي الإجمالي »[١] .

وأبلغ رد على هذه الإدعاءات مرة أخرى هو ما ورد في خطاب السكرتير العام للأمم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم في الدورة السابعة الاستثنائية للأمم المتحدة التي عقدت لمناقشة القضايا الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية والتي احتل فيها البترول مكاناً بارزاً إذ يقول : « إن مساعدات التنمية الرسمية التي تقدمها الدول المتقدمة لم تبلغ حتى نصف الهدف المحدد في الإستراتيجية الدولية للتنمية . وفي الوقت ذاته فإنه مما يثلج الصدر أن نسجل أن الدول المنتجة للبترول أصبحت من الدول المساهمة الرئيسية في البرامج الدولية والاقليمية والثنائية في التنمية الاقتصادية والتعاون »[٢] .

وبهذه المناسبة نود أن نلقي شيئاً من الضوء على هذه الدورة الاستثنائية التي دخلت في تاريخ الأمم المتحدة على أنها من أكثر الدورات أهمية ومعنى .

فعلى قدر ما يتعلق الأمر بمساهمات الدول العربية المصدرة للبترول في المساعدات التي تقدمها إلى الدول النامية ورد أن دولة (البحرين) والتي يعتبر إنتاجها من البترول بسيطاً نسبياً قد أسهمت بنسبة ١,٥٪ تقريباً من إجمالي ناتجها القومي في عام ١٩٧٤[٣] .

---

(١) تقرير الامين العام السنوي الرابع، كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٧ ص ٩١، ٩٢ وانظر التفصيل في الجدول رقم (١٤) في ص ٩٢.

(٢) من خطابه في الدورة المذكورة للأمم المتحدة، النفط في الدورة الاستثنائية السابعة للأمم المتحدة ١ - ١٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٧٥. من منشورات المنظمة ص ١٥ وانظر ايضا خطاب الدكتور سعدون حمادي رئيس الوفد العراقي إلى الدورة المذكورة، نفس المصدر ص ٤٤ - ٤٥.

(٣) من خطاب مندوب دولة (البحرين) في الدورة المذكورة، النفط في الدورة الاستثنائية السابعة

أما مندوب دولة (قطر) فيقرر أن مقدار ما قدمته وإلتزمت به دولة (قطر) للدول النامية الأخرى في صورة منح أو مساعدات أو قروض بفائدة رمزية أو مخفضة جداً بلغ ما يعادل ، بالنسبة لدخلها القومي ، حوالي ٢٠٪ في عام ١٩٧٣ و١٢٪ عام ١٩٧٤ و ٢٠٪ عام ١٩٧٥[١] .

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فإن ما قدمته من المنح والمعونات التساهلية في عام بلغ ١٩٧٤ نحو ٢٥٪ من ناتجها القومي الإجمالي[٢] .

وفي المملكة العربية السعودية بلغت المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف في السنة المالية التي سبقت دورة الأمم المتحدة موضوع البحث ٥٠٠٠ مليون دولار بأشكال مختلفة . وهذا المبلغ يمثل ١٩,٢٪ من إجمالي الناتج القومي للمملكة العربية السعودية[٣] .

ورب قائل أن تسجيل ما يرد على لسان ممثلي الدول العربية المصدرة للبترول الأعضاء في المنظمة هو دفاع عن وجهة نظر أصحابها ولذلك يهمنا أن نستشهد هنا بشاهد من أهلها ، من الدول النامية التي تتلقى المساعدات من الدول العربية المصدرة للبترول كدليل على ما تتلقاه هذه الدول من تعاون ودعم لتحقيق أهدافها الإنمائية والتخفيف من الأعباء المالية عنها . فيقول رئيس وفد الباكستان إلى الدورة المذكورة :

« . . . إن حكومتي تقدر كثيراً المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف التي

للأمم المتحدة، من منشورات المنظمة ١٩٧٦ ص ٢٤ .

ومما هو جدير بالذكر ان انتاج البحرين من البترول الخام لسنة ١٩٧٦ قد بلغ ٥٨ ألف برميل يوميا. أنظر التقرير الاحصائي السنوي الرابع ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦، من منشورات المنظمة، الجدول في ص ١٣ وبقي على نفس الرقم لسنة ١٩٧٧ ، أنظر التقرير الاحصائي الخامس ١٩٧٦ / ١٩٧٧ ص ١٥ .

(١) من خطاب مندوبها في الدورة المذكورة، المصدر السابق ص ٣٨ .

(٢) من خطاب مندوبها في الدورة المذكورة، المصدر السابق ص ٤٠ .

(٣) من خطاب معالي جميل بارودي رئيس وفد المملكة العربية السعودية إلى الدورة الاستثنائية السابعة للأمم المتحدة، المصدر السابق ص ٥١ .

تلقيناها من أجل التغلب على صعوباتنا الاقتصادية الحالية والمحافظة على معدل الإنماء . وإن .....الحكومات الشقيقة في كل من إيران والكويت وليبيا وقطر والمملكة العربية السعودية وإتحاد الامارات العربية قد استجابت بكرم لنا في هذا المجال . . . في العامين الماضيين . كما نجد أن المعونة التي قدمتها الدول المصدرة للبترول للحد من الصعوبات المالية التي تعاني منها دول العالم الثالث كانت من حيث إجمالي الناتج القومي ، تزيد كثيراً عن المعونة التي تقدم بها العالم الصناعي »[1] .

إن هذه الحقائق والتي تبرز لنا من متابعة أعمال المنظمة وممثليها في أكبر منبر عالمي هو الأمم المتحدة لخير دليل على دور المنظمة في نقل الحقيقة إلى المجتمع العالمي وإبراز مدى الشعور بالمسؤولية لدى الدول المصدرة الأعضاء فيها تجاه الأسرة الدولية بشكل عام وتجاه علاقاتها مع الدول النامية بوجه خاص .

وإذا كان نشاط المنظمة بأشخاص الوزراء الذين يمثلون الدول العربية الأعضاء ، في الأمم المتحدة يعد أقوى ما يمكن أن تقوم به المنظمة من دور في إيصال الصوت العربي إلى أسماع الجماعة الدولية فإن المنظمة تؤكد بإستمرار أن منتجي البترول وهم أنفسهم من الأقطار النامية سارعوا إلى الاعتراف بالحاجة إلى مساعدة الأقطار النامية التي لا تملك النفط . وإنهم كانوا أكثر سخاء بالنسبة لإجمالي دخلهم القومي من مستهلكي النفط الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي OECD . غير أن المنتجين لن يتمكنوا من الاستمرار في معالجتهم الإيجابية لهذه المشكلة إذا ألح مستهلكو النفط على أتباع سياسة إلغاء المكاسب الاقتصادية المشروعة لهؤلاء المنتجين[2] . وإن مكاسب منتجي النفط يمكنها

---

(١) خطابه في الدورة المذكورة، المصدر السابق ص ٣١.

(٢) علي عتيقة، ملاحظات عامة حول مشاكل منتجي النفط، ملحق نشرة المنظمة، أيار/ مايو ١٩٧٦.

أن تساهم مساهمة كبرى في خلق أوضاع أفضل لـزيادة التجـارة مع مستهلكي النفط غير أن مكاسب مستهلكي النفط لن تؤدي إلى نفس النتيجة[١] .

وفي إطار منظمة الدول المصدرة نجد إن مساعدات الدول المصدرة للبترول إلى الدول النامية قد تضاعفت أربع مرات فيما بين عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٤ وازدادت ٢٢٪ أخـرى في عـام ١٩٧٥ وبـذلـك يكـون مجمـوع المساعدات قد زاد عن ١٥ بليون دولار وهذه المساعدات تمثل حوالي ٧,٥٢٪ من الدخل القومي لدول (أوبك) . وإذا قارنا ذلك بمساعدات الدول الصناعية للدول النامية لنفس الفترة نجد أنها لم تتجاور ٢٥,٣ بليون دولار أي ما نسبته ٠,٦٧٪ من دخلها القومي مجتمعة [٢] .

وهذه الصورة وإن كانت تتحدث عن الدول المصدرة للبترول في نطاق (أوبك) ولا تختص فقط بالدول العربية فإننا يجب ألا ننسى أن البيانات تبقى قائمة حيث أن سبعاً من أعضاء منظمة (أوبك) هم أقطار عربية مصدرة رئيسية للبترول وأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة كما هو معروف[٣] .

فإذا كانت هذه نسب وأرقام المساعدات التي تقدمها الأقطار المصدرة للبترول إلى الدول النامية فإننا نتساءل في مفهوم العلاقات الدولية عن مغزى هذه المساعدات . فيرى بعض الكتاب[٤] أن المعونات المالية التي تقدمها

---

(١) علي عتيقة، المصدر السابق.

(٢) ابراهيم شحاته: في تصريح صحفي له ليلة اجتماع مجلس محافظي الصندوق ٢٧ ـ ٢٨ تموز/يوليو ١٩٧٨. MEES 7 August 1978, p.5.

(٣) هذا فضلا عن ان دول (اوبك) التي تساهم بهذه المعونات هي عشر دول فقط من مجموع ثلاثة عشر دولة، بعد استبعاد اكوادور والغابون واندونيسيا التي ليس لها سوى مساهمة متواضعة فقط في سجل المعونات الخارجية ـ ابراهيم شحاته وروبرت مابرو: معونات دول (اوبك) ـ مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ١٠ سنة ١٩٧٨ ص ١٠٧.

(٤) انظر ابراهيم شحاته ـ مدير عام صندوق (اوبك) الخاص وروبرت مابرو مدير مركز الشرق الاوسط لكلية (سانت انتوني) بجامعة اوكسفورد: معونات دول الاوبك ـ دراسة تحليلية، النفط والتعاون العربي العدد ١٠.

الدول المصدرة للبترول إلى الدول النامية ظاهرة تاريخية فريدة تختلف في عناصرها عن المعونات التي تقدمها الدول الصناعية من حيث أنها :

١ ـ تمثل إنتقالاً للموارد من دول نامية إلى دول نامية أخرى . وبكلمة أوضح من دول تحصل على ثروتها من مورد طبيعي ناضب وليس من طاقة صناعية متجددة. ولذلك فإن هذه المعونات هي في حقيقتها شكل (نقدي) آخر للثروة القومية وليست دخلاً جديداً لها .

٢ ـ إن معونات الدول المصدرة للبترول إذا ما قورنت بالمعونات التي تقدمها الدول الصناعية ، ليست مقيدة في استخدامها بالشراء من الدول مصدر المعونة ولا يراد من ورائها خدمة الأغراض الاقتصادية لهذه الدول[١] . والدول البترولية في مجموعها دول نامية صغيرة ليس من بينها قوة عظمى تسعى نحو مصالح استراتيجية عالمية أو دولة إستعمارية سابقة تسعى للحفاظ على نفوذها لدى الدول التي كانت مستعمرات لها .

وبالتالي فإن الباعث لهذه المعونات إنما هو الشعور بترابط العلاقات بين دول العالم الثالث دعماً لمصالحها المشتركة خلافاً لما هو الحال في العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية .

وأيا كان هذا الباعث فإن العائـدات التي حصلت للدول المصدرة للبترول بعد تصحيحات الأسعار تطرح سؤالاً آخراً هو : هل أن إرتفاع أسعار سلعة مهمة كالبترول يستتبع بالضرورة إعانة من تضرر بالسعر الجديد وتعويضه عن العبء الإضافي الناجم عن ذلك ؟

تجيب على هذا السؤال دراسة الدكتور إبراهيم شحاتة والسيد روبرت مابرو المشار إليها فيما سبق فتقول أن الأسباب الكامنة وراء هذه المعونات تتصل بتكوين وإنماء مصلحة واضحة للدول المستفيدة من المعونة في استمرار

(١) انظر: John Law, Arab Aid, who gets it, for what & How — Chase world information corporation 1978. Preface p.XV.

رخاء الدول التي تقدمها وإستمرار قدرتها على العطاء. ويقوى من هذا الشعور المسؤول لدى الدول المنتجة للبترول ضرورة التضامن مع الدول النامية الأخرى وتعضيدها في وقت اشتدت فيه حدة المصاعب الاقتصادية واتجهت فيه الجهود إلى وضع علاقات جديدة مع الدول المتقدمة بما يحقق قدراً أكبر من المصلحة للدول النامية[1] .

هذا إضافة إلى أن نجاح الدول البترولية في تصحيح أسعار البترول بقراراتها الذاتية قد جعلها قدوة للدول النامية فلم تعد المسألة تتصل بماذا يجب أن تكون عليه أسعار البترول بقدر ما أنها أصبحت مسألة سياسية صرف ترتبط بالاستقلال الاقتصادي للدول المنتجة . وحيث أن هذه الدول المنتجة هي أصلاً من دول العالم الثالث فمن بداهة الأمور أن يقوم التضامن بينها وبين بقية دول هذا العالم .

إذن . . فإرتفاع الأسعار لا يرتب حقاً للدول النامية المستهلكة للبترول ولكن الدول المصدرة ـ وهي من الدول النامية ـ تقدر صعوبات هذه الأخيرة وتسعى للتخفيف منها قدر إمكانها .

ومسألة البواعث هي ليست المسألة الوحيدة التي يتناولها التساؤل بل أيضاً الوسيلة التي تمت بها هذه المعونات لحد الآن ذلك أن السرعة الكبيرة التي تحققت بها تصحيحات الأسعار وما تلا ذلك من دخول كبيرة للدول المنتجة جعل الأموال تتدفق من غير تخطيط سيما إلى مؤسسات مالية كان يمكن للدول التي قدمت هذه الأموال إليها أن تطالب بمنحها حق المساهمة

---

(١) ابراهيم شحاته وروبرت مابرو، المرجع السابق ص ١١٥.
ولعله من المفارقات أن معونات الدول البترولية للدول النامية الأخرى هي في واقع الحال مبالغ وأموال تعود وتصرفها الدول النامية على استيراد السلع والتجهيزات والمهارات الفنية التي تملكها الدول المتقدمة وليس دول البترول، انظر: John Law, op.cit., Preface p.XV.

في إدارة تلك المؤسسات وهو الأمر الذي لم يحصل بل ما زال مطلوباً من الدول النامية عامة[1] .

وأخيراً نتساءل هل ستبقى هذه المعونات على معدلاتها الحالية ؟ ونرى أن اختفائها فجأة أمر مستبعد . أما على المدى البعيد فنرى أن المعونات التي تقدم بواسطة مؤسسات مالية خاصة ستبقى ما بقيت هذه المؤسسات . أما المعونات التي تقدمها الحكومات مباشرة فإنها ستتأثر باعتبارات التناقض ما بين احتياجاتها الداخلية للتنمية وبين ما يحتمل حدوثه لأسعار البترول من تطورات[2] .

---

(١) لمن يشاء التفصيل نحيل إلى بحث الدكتور ابراهيم شحاته والسيد روبرت مابرو المشار إليه سابقا.

(٢) المرجع اعلاه.

الفصل الثاني

تحقيق التعاون الدولي بين الدول العربية المصدرة للبترول والدول الصناعية المتقدمة

المبحث الأول : فرص الاستثمار المشتركة .

المبحث الثاني : تنمية المهارات البترولية العربية .

الفصل الثاني

تحقيق التعاون الدولي بين الأقطار العربية المصدرة للبترول والدول الصناعية المتقدمة

منذ المحاولات الأولى لشرح وجهة نظر الأقطار العربية ، نادت المنظمة بمبدأ التعاون وأبدت كل استعدادها لذلك فيما بين الأقطار العربية والدول الصناعية المستهلكة للبترول . كما تعهدت بضمان تدفقه إليها رغم ما في ذلك من إستنزاف لثرواتها القومية وذلك لعلمها بالأهمية الخاصة لمسألة إستمرار إمدادات الطاقة لهذه الدول . ودعت في مقابل ذلك إلى تعاون الدول الصناعية معها في تنويع مصادر دخلها وتقديم المساعدات الفنية اللازمة لاستغلال ثرواتها الإستغلال الأمثل الذي يؤمن الحياة المزدهرة للجيل الحالي والأجيال المقبلة[1] .

واستمرت المنظمة في التبشير والمناداة بمبدأ التعاون على جميع الأصعدة الدولية التي تتحرك فيها سواء أكانت إجتماعات الأمم المتحدة أو في الندوات التي تقيمها هي نفسها في عواصم البلدان المستهلكة للبترول أو في علاقاتها مع المنظمات الدولية الأخرى أو المؤتمرات والندوات .

ولم يكن طريق المنظمة في إقناع الدول المستهلكة بجدوى التعاون سهلاً ذلك أن الدول الصناعية أبدت حرصاً شديداً في الدفاع عن مصالحها

(١) تقرير الامين العام السنوي الأول، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ص ٣٥.

العاجلة وتمسكت بمخططات أصبحت اليوم بالية بينما اقترحت الدول المصدرة للبترول باعتبارها من الدول النامية أن يقوم مفهوم عالمي مشترك يقدم الحلول للمشكلات الاقتصادية العالمية عن طريق إقامة علاقات من نمط جديد وذلك على أساس الحوار والرغبة في الوصول إلى نتائج مرضية لمشاكل الطرفين[١] .

مؤتمر الجزائر :

ولكي تحقق الدول المصدرة للبترول رغبتها المخلصة هذه في التوصل إلى أوضاع تؤمن توازناً عادلاً بين مصالح الطرفين في إطار من التعاون الدولي الذي دعت إليه قرارات الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة الصادرة في أول أيار/مايو ١٩٧٤ ، قامت الدول المصدرة للبترول بمبادرة تعتبر الأولى في تاريخها إذ عقدت في الجزائر مؤتمر قمة لها خلال الفترة ٤ ـ ٦ آذار/مارس ١٩٧٥ ، وبرغم الحملات الدعائية والتهديدات بالعدوان الاقتصادي والعسكري على الدول المصدرة ، أصدر المؤتمر المذكور إعلاناً يدعو فيه إلى الحوار والتعاون والعمل المشترك لإيجاد الحلول العادلة للمشكلات الكبرى التي تواجهها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء[٢] .

وأبدى مؤتمر (الجزائر) أيضاً موافقته على حضور المؤتمر الدولي الذي دعى إلى عقده في (باريس) الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان في نيسان/إبريل ١٩٧٥ .

ويجدر بنا أن نتوقف قليلا عند هذا المؤتمر لكي نلقي الضوء على احدى حلقات الحوار بين الاقطار المصدرة للبترول والدول الصناعية المتقدمة لنبين مدى

---

(١) عبدالعزيز بو تفليقة، الدورة الاستثنائية السابعة للأمم المتحدة، المرجع السابق ص ١٤ .
(٢) الشيخ عبدالعزيز خليفه آل ثاني، رئيس وفد دولة (قطر) الى الدورة الاستثنائية السابعة للأمم المتحدة، المرجع السابق ص ٣٦.

ما تقدمت به الدول النامية من روح للتعاون ومدى التعنت الذي أبدته الدول الصناعية ، ولأن هذا المؤتمر اصبح يعتبر مؤتمرا تحضيريا لمؤتمرات اعقبته وإلى ما أصبح يعرف بعدئذ بحوار الشمال والجنوب .

مؤتمر باريس :

في ٧ نيسان/إبريل عقد هذا المؤتمر بين ممثلين من الدول الصناعية المستهلكة للبترول (أميركا واليابان والسوق الأوروبية المشتركة) وممثلي سبع دول نامية من بينها دول من الأقطار العربية المصدرة للبترول (البرازيل والهند وزائير والمملكة العربية السعودية والجزائر وإيران وفنزويلا) .

وقد أصرّت الدول الصناعية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على أن يقتصر البحث على تأمين الطاقة للدول المستهلكة وعائدات المصدرين ، بينما طالبت الدول النامية والمصدرة للبترول ببحث موضوع البترول كجزء من مشاكل صادرات المواد الأولية على أن تقوم المباحثات على أساس النية الصادقة .

وفي نهاية المؤتمر تقدم ممثلو الدول المصدرة للبترول بعروض بالغة السخاء فقد تعهدوا باستعداد حكوماتهم لضمان ثبات واستقرار أسعار البترول لفترة طويلة نسبياً وإمداد الدول الصناعية بالبترول بكميات كافية وكذلك استعدادهم لإعادة تدوير ما لديهم من فوائض رؤوس الأموال . وفي مقابل ذلك طالبوا بأن تقوم الدول الصناعية بدور فعّال في تطوير إقتصاديات دول العالم الثالث والمساعدة على نقل التكنولوجيا الحديثة[١] .

ومع هذا بقي التباين في وجهات النظر قائماً لولا أن بذل الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان جهوداً كبيرة من أجل التوفيق بين الطرفين وإقناعهما بضرورة عقد إجتماع ثاني . وإزاء إصرار الدول النامية على ضرورة وضع

(١) مانع العتيبة، رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة القاهرة، المرجع السابق ص ٧١١.

جدول أعمال شامل للمؤتمر وافقت الولايات المتحدة في أيار/مايو ١٩٧٥ على حضور الإجتماع الثاني حيث ينظر في الأمور المتعلقة بالمواد الأولية ومشكلات التنمية والمشكلات النقدية وأمور الطاقة بلجان متخصصة لكل موضوع[١] .

ثم عقد الإجتماع الثاني في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ في باريس وحضرته الدول التي سبق أن حضرت الإجتماع الأول وصدر عن هذا الإجتماع إعلان تضمن الإتفاق على الموضوعات التي سبق تناولها في الإجتماع الأول مع عدد من القواعد الإجرائية والتوجيهات الخاصة بأعمال اللجان[٢] .

وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر بدأ الحوار بين الشمال والجنوب[٣] .

وأيا كان أمر هذا الحوار والمصير الذي آل إليه فإنه نموذج آخر من محاولات الدول المصدرة للبترول في إيصال صوتها ودعواها بالتعاون مع الدول المتقدمة على أساس متكافىء بدلاً من المجابهة التي ربما تودي بمصالح الطرفين .

وعلى قدر تعلق الأمر بمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، فإن هذا الحوار هو الآخر قد إنبثق عن لجان تخصصية وقد إشتركت المنظمة في (لجنة الطاقة) وكانت أهم النقاط التي دارت حولها المناقشات هي :[٤] .

١ ـ آثار زيادة أسعار البترول ، وقد أدلى كل من ممثلي الدول الصناعية

---

(١) تقرير الامين العام السنوي الثاني، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ ص ٢٤ .

(٢) وهو الاعلان الذي اصبح معروفا بـ :

Final declaration of the Preparatory meeting for the conference on International Cooperation, Paris, 16 Oct. 1975.

انظر: مانع العتيبة، المرجع السابق ص ٧١٣.

(٣) مانع العتيبة ـ المرجع السابق ص ٧١٧.

(٤) تقرير الأمين العام السنوي الثالث، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ ص ٩١، ٩٢.

والدول النامية المنتجة للبترول وغير المنتجة بوجهة نظر كل منها .

٢ ـ بحث موضوع تطوير مصادر الطاقة البديلة وتباطؤ الدول الصناعية في هذا الميدان .

٣ ـ بحث موضوع تدهور القوة الشرائية لعائدات البترول نتيجة للتضخم المالي العالي ومطالبة الدول النامية ربط أسعار البترول الخام بأسعار السلع والمنتجات الصناعية .

٤ ـ كما نوقش موضوع ربط أسعار البترول بأسعار بدائله . وقد قدم ممثل المنظمة دراسة عن أسس تسعير النفط .

ونكتفي بهذا القدر اليسير مما عرض بحوار (الشمال والجنوب) وما نادت به الأقطار العربية المصدرة للبترول بشأن العلاقات بين الدول المصدرة وجمهور المستهلكين .

في الأمم المتحدة :

وعلى صعيد الأمم المتحدة وفي دورتها الاستثنائية السابعة التي عقدت ما بين ١ ـ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ وحضرها معظم وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، نادت المنظمة بالتعاون الدولي بدلاً من المواجهة ، وسعت إلى أن تنقل للعالم الصورة الجديدة ، وهي أن الفكرة العتيقة التي كانت تقوم على أساس تقسيم العالم إلى مجموعتين ، مجموعة البلدان المتخلفة التي تملك المواد الأولية ومجموعة البلدان المتقدمة التي تجني هذه المواد وتقوم بتصنيعها لإعادة تصديرها إلى العالم ، هذا التقسيم قد انتهى عهده وبالتالي فإن الوقت الذي كانت فيه أي دولة يمكن أن تقوم وحدها بما يجب أن تقوم به كافة الدول الأخرى ، هذا الوقت قد مضى[١] .

---

(١) عبدالعزيز بوتفليقة ، المرجع السابق ص ١٣ ، كذلك أنظر : مانويل بيريز غويريرو . وزير الدولة للقضايا الاقتصادية ، فنزويلا . خطابه في الدورة الاستثنائية السابعة للأمم المتحدة . المرجع السابق ص ١٦ .

ويبني على ذلك أن الإعتماد المطلق من قبل دول معينة على دول أخرى لم يعد سمة هذا العصر بل يجب أن يحل محله مبدأ التعاون المتبادل . فإن شعوب العالم قد أدركت مدى إعتماد الدول الصناعية المتقدمة في إقتصادياتها على تعاون الدول النامية المنتجة للمواد الأولية وظهور هذه الدول كقوة إقتصادية فعّالة لها الحق في الحصول على نصيب عادل من ثمرات التعاون الاقتصادي الدولي . وإن التكافل الدولي المتبادل قد أصبح حقيقة ومصلحة مشتركة دفعت المجتمع الدولي إلى الاقتناع بمبادىء العدالة والمنفعة المتبادلة وضرورة إنعكاس هذا الإقتناع في شكل تحول واقعي في السياسات الإقتصادية والتجارية التي تمارسها الدول الصناعية وذلك على أساس الإحترام المتبادل والمساواة بعيداً عن المواجهة والتهديدات والضغوط[1]

مع السوق الأوروبية المشتركة :

لقد كان هناك شعور لدى المنظمة أن (السوق الأوروبية المشتركة) ليست راغبة في إرساء قواعد متينة للتعاون مع المنظمة بهذه الصفة . وربما كان هذا الشعور مبنياً على الاعتقاد بأن (السوق الأوروبية المشتركة) إنما ترسم سياستها للطاقة من خلال (الوكالة الدولية للطاقة) وبالتالي فإن المنظمة لم تجد حافزاً قوياً من السوق لإنشاء أي درجة من درجات التعاون . ومع ذلك فإن المنظمة تعرض إحلال مبدأ التعاون على السوق الأوروبية المشتركة في مجالين أو ثلاثة تدور حول تبادل وجهات النظر بين المختصين في المنظمتين بشأن المواضيع ذات الاهتمام المشترك وقضايا الإنماء الإقتصادي الدولى

---

(١) احمد عزالدين هلال، وزير البترول في جمهورية مصر العربية، الدورة الاستثنائية السابعة للأمم المتحدة، المرجع السابق ص ٢١ .

وعلاقتها بعروض الطاقة والطلب عليها ، حتى إذا ما قدمت الإقتراحات والتوصيات إلى الأقطار الأعضاء تكون هذه قد بنيت على أساس معرفة كل من المنظمتين بوجهات نظر المنظمة الأخرى[1] .

وفيما عدا الإجتماع الذي عقد في ١ ـ ٢ أيار/مايو ١٩٧٨ في الكويت فإن تاريخ العلاقات بين المنظمة و (السوق الأوروبية المشتركة) لم يسجل سوى مناسبتين سابقتين إحداهما سنة ١٩٧٠ والثانية في سنة ١٩٧٤ . ومنذ عام ١٩٧٠ وحتى الإجتماع الأخير لم تتجاوز العلاقات بين المنظمتين حدود تبادل الزيارات على الصعيد الفني[2] .

ومع ذلك فإن المنظمة أبدت استعدادها للتعاون مع (السوق الأوروبية المشتركة) بما هو أكثر من الدور الذي تقوم به في تمثيل الأقطار الأعضاء بمجموعهم وهو الأصل ، ذلك أنها تدرك أيضاً أن إلتزامها بالوظيفة الدولية الملقاة على عاتقها يرتب عليها الإقرار بأن الدول مهما كانت درجات إنضمامها إلى المنظمات الدولية فإنها تبقى دولاً ذات سيادة وإن المدى الذي تقبل فيه الإلتزام بالعمل الدولي كمجموعة ، هو مدى محدود على أية حال .

في الندوات الدولية للمنظمة :

سبق القول أن من وسائل المنظمة لإسماع صوت الأقطار العربية المصدرة للبترول إلى جمهور الدول المستهلكة هو إقامة الندوات الدولية في عواصم المستهلكين ، تحت شعار (التعاون) .

فالمنظمة ترى أن مجالات التعاون إن كانت قائمة أصلاً فمن الضروري

---

(١) علي عتيقة، الأمين العام للمنظمة، من وقائع الاجتماع مع السوق الأوروبية المشتركة ١ ـ ٢ أيار / مايو ، الكويت ١٩٧٨ ص ٦ .

(٢) علي عتيقة، الامين العام للمنظمة، من وقائع الاجتماع مع وفد (السوق الأوروبية المشتركة) ١ ـ ٢ أيار/ مايو، الكويت ١٩٧٨ ص ٣٥.

تعميقها وتأكيدها . وإن هذه المجالات كثيرة ومتعددة[١] . وعلى الرغم من أن هناك من يشعر بأنه في المدى القصير وربما في المدى المتوسط قد تكون مصالح المصدرين والمستهلكين متضاربة ، إلا أن المنظمة تسعى إلى إحلال التوافق بين المصلحتين في المدى البعيد[٢] . وإن الغاية من مساعي التعاون بين مصدري البترول ومستورديه تهدف إلى خلق الظروف المناسبة لقيام هذا التوافق وبالتالي حل مشكلة تضارب المصالح بين الطرفين بشكل مقبول[٣]، ونتساءل : كيف السبيل إلى حل هذه المعادلة الصعبة . الدول المستهلكة منهمكة سواء في النشاطات المتخصصة أو الرسمية بما يمكن أن ينجم عن حدوث نقص في الطاقة من آثار على الازدهار الاقتصادي والرخاء الإجتماعي في بلدانها . وجميع الدراسات والنشاطات التي تمت لديها انصبّت على ضمانات إمدادات البترول وإستقرار أسعاره وبعض المشاكل الأخرى المتصلة بذلك . أما ما يقلق بال الأقطار المصدرة للبترول فلم يكن موضع اهتمام تلك الدراسات والنشاطات[٤] .

فالأقطار العربية المصدرة للبترول ، وهي تصدر منه أكثر مما تحتاج إلى بيعه لحاجاتها الإقتصادية ترى أن مشكلتها هي ليست بأسعار البترول وإنما هي في إطالة عمر الاحتياطي بحيث لا ينضب قبل أن تكون هذه الأقطار قد استطاعت خلق إقتصاد متجدد ذاتياً .

بمعنى أن المسألة بالنسبة لها هي التحول الإجتماعي والتنمية بحيث

---

(١) مانع العتيبة، وزير البترول والثروة المعدنية، دولة الامارات العربية المتحدة، حديثه في ندوة (طوكيو)، مجالات التعاون بين اليابان والعالم العربي، من منشورات المنظمة، الكويت ١٩٧٨، ص ٣٣ وما بعدها.

(٢) ابراهيم حلمي عبدالرحمن، مدير عام معهد التخطيط القومي في جمهورية مصر العربية ومستشار منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، كلمته في ندوة (طوكيو) مجالات التعاون بين اليابان والعالم العربي، المرجع السابق ص ٨١.

(٣) ابراهيم حلمي عبدالرحمن، المرجع اعلاه ص ٨٢.

(٤) علي عتيقة، الأمين العام للمنظمة، مشاكل الاقطار المصدرة للنفط فيما يتعلق بالحاجة إلى قيام تعاون دولي، المرجع السابق ص ٣٢.

تصبح قادرة على الاستعاضة عن البترول[1] . وفي نفس الوقت تتمكن من الإستمرار ـ بإطمئنان ـ في إمداد الدولة الصناعية المتقدمة بحاجاتها منه . إذن فإن المنظمة ترى أن إلتزام الأقطار العربية المصدرة للبترول بإستمرار إمداداته إلى الدول الصناعية يرتب على هذه الأخيرة إلتزاماً هي الأخرى بأن تتعاون معها في تطوير الأقطار المصدرة وتوسيع طاقات الاستيعاب فيها ، ذلك أن إستمرار إمدادات البترول تعتبره الدول العربية المصدرة مسؤولية دولية على أعلى مستوى أخلاقي . فالإلتزام الأدبي القائم بتجهيز مثل هذا الإنتاج الضروري للدول الصناعية معترف به من قبل الدول العربية ولذلك فهو جزء من فهم هذه الدول لمبدأ التعاون الضروري للنظام الاقتصادي الدولي[2] .

ولتحقيق هذا النماء الإقتصادي والصناعي فإن المنظمة تنادي الدول المتقدمة إلى الدخول مع الأقطار العربية في فرص إستثمار مشتركة في جميع مراحل الصناعة البترولية التي تفتقر إليها الأقطار العربية في الوقت الحاضر مثل مجالات التنقيب عن البترول والغاز ومجالات الاستخراج والاستفادة من الغاز المصاحب للبترول وفي مجال العمليات اللاحقة على ذلك مثل النقل والتكرير والبتروكيماويات والتسويق[3] .

ولكن عرض فرص الاستثمار المشتركة هذا ، الذي تقدمه الأقطار العربية المصدرة للبترول إلى الدول الصناعية المتقدمة لا يحل مشكلة المصدرين في الوصول إلى بنية إقتصادية متكاملة تستطيع الوقوف بإقتصاد متين في الفترة الحالية التي تسبق نضوب البترول وفيما بعد نضوبه . لذلك فالعرض المذكور هو في الحقيقة وجه واحد من عملة ذات وجهين . والوجه

---

(١) ابراهيم حلمي عبدالرحمن، المرجع السابق ص ٨٤.

(٢) ابراهيم شحاته، في مقال له في مجلة:

Virginia Journal of International Law.

انظر: Abd El Jalil El-Bouti, The OAPEC, MA Thesis submitted to the Faculty of Jackson State Univ. 1978, p.82.

(٣) علي عتيقة، MEES (supplement) 19 June 1978, pp.4-5.

الآخر هو أن تقوم الدول الصناعية في مقابل ذلك ومقابل الإلتزام بالإمدادات البترولية بتدريب وتنمية المهارات البترولية العربية وذلك لخلق جيل جديد مدرب ومؤهل لإدارة الصناعة البترولية العربية وما يتبعها من صناعات تندمج بالاقتصاد الوطني بمهارة وإستقلال .

بهذا الشكل ترى الأقطار العربية إمكانية تحقيق التعاون الدولي بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة في صيغة عادلة متوازنة تعود بالنفع على طرفي المعادلة التي سبق ذكرها[1] . وعلى هذا فإننا سنتناول هذا الفصل في مبحثين على الوجه التالي :

المبحث الأول : فرص الاستثمار المشتركة .

المبحث الثاني : تنمية المهارات البترولية العربية .

المبحث الأول

فرص الإستثمار المشتركة

الأصل التاريخي لمبدأ (المشاركة) :

في مجال إنتاج البترول الخام ، لم تكن فكرة المشاركة في النشاط البترولي غائبة عن الأذهان بل تعود جذورها إلى ظهور الإمتيازات الأولى كما في إمتياز (دراسي) في إيران عام ١٩٠١ ومعاهدة (سان ريمو) لعام ١٩٢٠ بالنسبة إلى شركة نفط العراق . ولكن تطبيق هذا المبدأ كان قد ضرب صفحاً

---

(١) الشيخ أحمد زكي يماني ، خلاصة مركزة لاهتمامات المصدرين مقابل اهتمامات المستوردين في :
Oil and Partnership, Opportunities for Cooperation with the Arab World, Seminar 1974, p.8.

عنه من قبل الشركات طيلة المدة التي كانت فيها الأوضاع السياسية والاقتصادية تسمح بذلك .

غير أنه بعد ظهور شركات البترول الوطنية تباعاً في الأقطار المنتجة انفتح الباب أمام مبدأ (المشاركة) ليجد له مجالاً ضمن الإطار القانوني لعقود الامتيازات القديمة . ثم أصدرت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) قرارها ١٦/٩٠ لسنة ١٩٦٨ وأعلنت فيه الدول الأعضاء لأول مرة بأن (المشاركة) هي إحدى أهدافها الرئيسية[١] ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أصدرت (أوبك) ، بناء على دراسة قدمتها لجنة وزارية للمؤتمر الرابع والعشرين للمنظمة ، قرارها ١٣٥ الذي أكّد على أن تغير الظروف يرتب للدول الأعضاء الحق في المشاركة بنشاطات شركات الامتياز[٢] . وسرعان ما قبلت الشركات الأجنبية مبدأ المشاركة وتداعت إتفاقيات المشاركة بين هذه الشركات والأقطار المنتجة على الوجه المعروف إلى أن إستعادت هذه الأقطار زمام السيطرة على صناعاتها البترولية سواء أكان بالتأميم أو بالتملك الكامل .

مجالات الإستثمار المشترك في نظر المنظمة

الأقطار المصدرة تمتلك البترول وترغب في إستخدامه كقاعدة لتطورها الاقتصادي والإجتماعي بعيد المدى[٣] . ولتحقيق ذلك فهي تحتاج إلى المهارات الفنية والتجهيزات الرئيسية وكليهما يستورد من الخارج . هذا هو الجانب الأول من المعادلة . وفي الجانب الآخر تقع الدول الصناعية المتقدمة

---

(١) أنظر: Abd Al Amir Kubbah — OPEC, Past and Present, Petro Economic Research Centre Vienna 1974. p.22.

(٢) أحمد القشيري، الاستقرار والتطوير في الاساليب القانونية المستخدمة من قبل الدول الآخذة في التصنيع، مجلة النفط والتعاون العربي العدد الثاني ص ٧٢ .

(٣) علي عتيقة ، الامين العام للمنظمة: الأوابك ودورها، حديثه في ندوة (لندن) للتعاون مع العالم العربي، انظر:
Opportunities for Cooperation with the Arab World, op.cit., p.26-28.

المستهلكة للبترول ليس فقط كمصدر نظيف ومناسب للطاقة ولكن ـ وهذا هو الأهم ـ كمادة أولية لصناعات متعددة أخرى وربما لإنتاج البروتين على نطاق واسع . هذا النوع من التكامل في المصادر والإحتياجات يقدم فرصاً فريدة للتعاون مع الأقطار العربية المصدرة للبترول . وفي المجالات التالية فرص جديدة للعمل المشترك تستطيع المنظمة أن تلعب فيها دوراً لتحقيق التعاون .

المجالات البترولية :

١ ـ المزيد من جهود التنقيب عن البترول والغاز حيث توجد فرص أكبر وكميات أغزر وبكلفة أقل مما يمكن الحصول عليه من مناطق شهدت جهود تنقيب مكثفة خلال السنوات الماضية . ويقدر عدد كبير من الاختصاصيين إن أكثر من ٦٠٪ من الإحتياطي البترولي المرجح في العالم موجود في بلدان (أوبك)[١] . ولكي يتم العثور على هذا الإحتياطي لا بد من الجمع بين خبرة ومهارة صناعة البترول في الدول المتقدمة مع خبرة وموارد الأقطار المصدرة في إطار من تقاسم المخاطر والمكاسب مبني على قواعد التعاون الذي يأخذ بالحساب دروس الماضي . وفي نفس الوقت تعزيز عمليات الإستخراج الحالية بتطبيق المعارف والمهارات الحديثة . وبذلك تصبح إحتمالات إستخراج البترول بكميات أعلى وكلفة أقل ، أكبر مما هي في مناطق أخرى .

٢ ـ الإستفادة من الغاز المصاحب للبترول بشكل أفضل في تعزيز إستخراج البترول وتلبية الحاجات الصناعية والمنزلية في الدول المصدرة للبترول . إن مثل هذا التطور من شأنه أن يساعد على تخفيض إستهلاك

---

(١)علي عتيقة، مشاكل الاقطار المصدرة للنفط فيما يتعلق بالحاجة إلى قيام تعاون دولي، نشرة المنظمة، تموز/ يوليو ١٩٧٨، ص ٣٥، والحديث هنا عن (اوبك) ولكن يجب ألا يغرب عن البال أن سبعا من أعضائها هم من الدول العربية الأعضاء في (الاوابك) ويشملهم هذا الكلام بقدر كبير.

البترول على الصعيد المحلي في الأقطار المصدرة ويقلل من حجم إستثماراتها في عمليات تسييل الغاز ونقله مما يوفر كميات أكبر من البترول ويوفر مزيداً من رؤوس الأموال لاستثمارها في مشاريع التنمية الأخرى[١] . ولإيضاح مدى الخسائر التي تعاني منها الدول المصدرة من حرق الغاز هباء تشير البيانات إلى أن كل برميل ينتج من البترول السعودي يصحبه حرق ٩٥٠ قدم مكعب من الغاز الجيد النافع . وعلى صعيد الوطن العربي يحرق من الغاز مما يكفي لإنتاج ثلاثة ملايين طن من الألمنيوم سنوياً[٢] .

٣ ـ لقد أدت تصحيحات أسعار البترول بإقتصاديات التكرير والبتروكيمياويات إلى التحول إلى صالح إنشائها في مناطق الإنتاج بدلاً من مناطق الإستهلاك كما كان الحال في الماضي . ولا يعود السبب في ذلك إلى زيادة كلفة البترول الخام والكلفة النهائية للمنتجات المكررة فحسب بل إلى توافر موارد مالية أكبر تحت تصرف الأقطار المنتجة . وسبب هام آخر ساعد في حصول هذا التحول ، هو إنفتاح أسواق المنتجات المكررة التي لم تكن فيما سبق مفتوحة إلا للبترول الخام . وكل هذا من شأنه أن يساعد على وضع الخطط الجديدة وتسريع المناهج القديمة في مجال صناعة التكرير والبتروكيمياويات التي تنشأ في مناطق الإنتاج[٣] . كما صار واضحاً أن البترول سلعة أثمن من أن تحرق كوقود ولذلك ستدعو الحاجة إلى تحويل المزيد من البترول لا إلى المصافي بل إلى مصانع البتروكيمياويات . وهذا الإستخدام الجديد للبترول يتعذر تحقيقه بغير المساعدة الفنية من الدول المتقدمة[٤] .

---

(١) علي عتيقة، مشاكل الاقطار المصدرة للنفط فيما يتعلق بالحاجة إلى قيام تعاون دولي، المرجع السابق ص ٣٥.

(٢) أنظر: Yousuf Shirawi, Minister of Development, Bahrain, Opportunities for Cooperation with the Arab World, op.cit., p.14.

(٣) علي عتيقة، كلمته في ندوة (لندن)، المرجع السابق ص ٢٦ ـ ٢٧ .

(٤) عبداللطيف الحمد، مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، فرص الاستثمار المشتركة، مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي (ندوة باريس) ص ٨٣ ـ ٨٤.

٤ ـ نقل البترول سواء أكان البترول الخام أو منتجاته . وهذه العمليات تحتاج إلى إستثمارات ضخمة في بناء المصبات وتسهيلات الخزن وخطوط الأنابيب والناقلات . وبتزايد موارد الأقطار المصدرة من ناحية وتوافر البترول الخاص بهم للتصدير من ناحية أخرى ، فإن هناك الآن فرصاً للتعاون في هذا المجال . وقد مرّ الحديث عن أن المنظمة قد أنشأت شركة عربية بحرية لنقل البترول فيما بين أعضائها . وهذه الشركة تحتاج إلى ناقلات لا يمكن أن تحصل إلاّ من الدول الصناعية المتقدمة[١] .

هذه هي المجالات البترولية التي ترى المنظمة أنها تشكل مناخاً للتعاون بين أعضائها والدول الصناعية المتقدمة المستوردة للبترول . ولا شك أن النجاح في هذه المساعي من شأنه تعزيز وتمتين الإعتماد المتبادل الذي يعتبر أفضل أشكال الضمان للجانبين . ومن ناحية أخرى فإن الفشل في ذلك قد يؤدي إلى مزيد من خيبة الأمل والخلافات والأزمات الحادة .

ويصح التساؤل هنا هل هذه هي كل المجالات التي تعني بها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في نطاق الإستثمار المشترك مع الدول الصناعية المتقدمة ؟ بمعنى هل أن المجال الصناعي البترولي في تصور المنظمة هو المجال الوحيد الذي ينصب عليه نشاطها ؟

للإجابة على هذا التساؤل نعود إلى نصوص الإتفاقية المنشئة فنرى أنها قد انصبّت في جملتها على تحديد نشاط المنظمة ضمن إطار النشاط الإقتصادي البترولي[٢] ولم ترتب على عاتقها مسؤولية ممارسة أي نشاط إقتصادي خارج مجال صناعة البترول . إلاّ أن ديباجة الإتفاقية قد أشارت إلى أن الأقطار الأعضاء تعي أن البترول ثروة آيلة للنضوب وإن ذلك يلقي عليها

---

(١) علي عتيقة، كلمته في ندوة (لندن)، المرجع السابق ص ٢٧ .

(٢) أنظر صدر المادة الثانية والفقرة (هـ) منها وكذلك المادة الخامسة والمادة الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين من الاتفاقية المنشئة .

إزاء الأجيال القادمة تبعة الحفاظ عليه ومسؤولية استثمار الثروة المتأتية منه استثماراً إقتصادياً متنوعاً في مشاريع إنتاجية وإنمائية تتوفر لها مقومات الحياة والازدهار [1] .

وفي رأينا أن هذا النص المطلق والذي يرتب على المنظمة مسؤولية إستثمار الثروة البترولية « إستثماراً إقتصادياً متنوعاً » دون تحديد نوعية هذا الإستثمار ولا مجالاته إنما هو إلتزام يلقيه المشرع على عاتق المنظمة لكي تفتح للإستثمارات أفقاً أوسع بما يمكن الدول الأعضاء من الإستفادة من مواردها البترولية فائدة متنوعة .

والمنظمة إلتزاماً منها بحرفية نصوص الإتفاقية المنشئة التي تقيد نشاطها ضمن الإختصاص البترولي لا تحاول الخوض في إختصاصات خارج هذا المجال . ولكنها من ناحية أخرى ووفاء بما ورد في ديباجة الإتفاقية تحاول أن تطرق مع الدول الصناعية المتقدمة مختلف أبواب التعاون والإستثمار المشترك وليس بالضرورة أن يتقيد ذلك في المجال البترولي وحده . ولذلك فقد وجدت المنظمة صيغة توفيقية بين الإلتزام المطلق بالمجال البترولي وبين الوفاء بما ورد في ديباجة الإتفاقية وذلك في الدعوة إلى توسيع رقعة التعاون بين أقطار المنظمة والدول الصناعية المتقدمة لتشمل مجالات أخرى غير بترولية ولكنها من صميم عملية النهوض بإقتصاديات الدول الأعضاء ، عن طريق إشراك مؤسسات عربية مشتركة أخرى كالصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية ومعهد التخطيط القومي في جمهورية مصر العربية والوزارات المعنية بشؤون الإقتصاد والمال في الدول الأعضاء كوزارات التخطيط والمال والزراعة ، [2] لبحث إمكانيات الإستثمار في مجالات أخرى .

---

(١) انظر الفقرة الثانية من ديباجة الاتفاقية المنشئة .

(٢) للوقوف على المؤسسات العربية الأخرى المشاركة في ندوات المنظمة نحيل إلى سجل ندوة (باريس) وندوة (طوكيو) من منشورات المنظمة .

المجالات الأخرى للإستثمار المشترك :

ولذلك تتناول محاولات المنظمة في الميدان الدولي الدعوة إلى الإستثمار المشترك في مجالات التعاون المالي بين الأقطار الأعضاء والدول المتقدمة ودعم التنمية العربية وتسهيل توظيف رؤوس الأموال والاستثمار خارج حدود الدول العربية والمساهمة في إنشاء وتطوير الهيئات المصرفية والمالية العربية والمشتركة[1] .

كما تناولت محاولات المنظمة ـ عن طريق إشراك مؤسسات عربية أخرى ـ إحتياجات تنمية البنية الهيكلية في الوطن العربي بما في ذلك وسائل النقل البري والبحري والجوي والسكك الحديدية والمواصلات السلكية واللاسلكية[2] .

وتمتد رقعة التعاون والإستثمار المشترك الذي تنادي به المنظمة إلى المجال الزراعي أيضاً وتعالج في ندواتها الدولية المشاكل الزراعية التي يشكو منها الوطن العربي والسبل إلى تحقيق التعاون في تنمية الثروة الزراعية ومجالات هذا التعاون بما في ذلك ميادين التعليم والتدريب الزراعي والدراسات والاستشارات الزراعية وتوفير عناصر الإنتاج الزراعي وتبادل السلع الزراعية[3] .

---

(١) أنظر: بيير ليدو، مدير بنك (باريس) الوطني: شروط ومستقبل التعاون المالي الفرنسي العربي، ندوة مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي، المرجع السابق ص ٨٩ وما بعدها.

(٢) أنظر: عبدالقادر شندرلي، احتياجات تطوير البنى الهيكلية في العالم العربي ودور الصندوق العربي في هذا المجال، بحث القي في ندوة مجالات التعاون بين اليابان والعالم العربي (ندوة طوكيو) من منشورات المنظمة ص ١٢٥ وما بعدها.

(٣) خيري الصغير ، كلية الزراعة جامعة طرابلس ـ ليبيا ، التعاون في تنمية الثروة الزراعية ، بحث مقدم إلى ندوة مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي (ندوة باريس) ، المرجع السابق ص ١٠٠ وما بعدها، كذلك: برنار أوبرجيه ـ مدير الانتاج والاسواق والتبادل الخارجي بوزارة الزراعة الفرنسية ـ بحثه: التبادل والتعاون في مجال الزراعة بين فرنسا والدول الأعضاء في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (ندوة باريس) المرجع السابق ص ١١٠ وما بعدها.

ولا يعني ذلك بأية حال أن المنظمة متطوعة الصلة بالمواضيع والمجالات الاقتصادية التي تقع خارج النطاق البترولي بل على العكس ففي مجال الهياكل الأساسية للدول الأعضاء نجد أن ازدياد الموارد في الدول الأعضاء قد مكّنها من الإسراع في التنمية الإقتصادية على التعليم والخدمات الصحية والكهرباء والنقل والمواصلات والزراعة . وبذلك تدعو المنظمة الدول المتقدمة إلى فرص إستثمارات مشتركة أو عمل مشترك يمكن للمنظمة أن تلعب دوراً إيجابياً في تحقيق هذا التعاون[١] .

ونقرأ في مكان آخر دعوة للتعاون في مجال خزانات المياه العذبة ذلك أنه لحسن الحظ أن الأقطار الأعضاء لا ترغب في توسيع قاعدة مواردها الطبيعية فحسب بل أنها تملك الموارد المالية للصرف على مثل هذه المحاولات. وهذا لا يمكن تحقيقه إلّا بالجمع ما بين الخبرة التي تملكها الدول المستوردة للبترول والموارد واليد العاملة التي تملكها الدول المصدرة[٢] ، وتدعو المنظمة أيضاً إلى التعاون والإستثمار المشترك في الأسواق المالية العالمية ذلك أن توفر الموارد المالية لدى الأقطار المصدرة يفتح المجال واسعاً لفرص الإستثمار المشترك عن طريق الشركة العربية للإستثمارات البترولية وهي إحدى الشركات العربية التي إنبثقت عن المنظمة ، التي يمكنها أن تكون صلة الوصل بين القطاع البترولي والمؤسسات المالية العربية وأسواق رؤوس الأموال العالمية[٣] .

ولا يتحرج وزراء المنظمة أو ممثلوها في الندوات الدولية من طرح مواضيع ومجالات أخرى للتعاون بين الأقطار المصدرة والدول المتقدمة في إستثمارات مشتركة ، وعلى سبيل المثال مجال الغذاء ذلك « إن أحداً لا يدرك

---

(١) علي عتيقة: الأوابك ودورها، بحثه المقدم إلى (ندوة لندن): انظر:
Opportunities for cooperation with the Arab World op.cit., p.27.

(٢) علي عتيقة: Ibid.

(٣) علي عتيقة: Opportunities for cooperation with the Arab World, op.cit., p.27.

أن أسعار القمح المصدر إلى منطقة الخليج العربي قد قفزت من ٥٨ دولار للطن إلى حوالي ٣٥٠ دولار للطن في مدة تقل عن ٢٤ شهراً ولذلك فالعالم العربي يجب أن يفكر في إستخدام جزء كبير من عوائده البترولية لإنتاج الغذاء ففي السودان تتيسر حوالي ٢٠٠ مليون أيكر[١] صالحة لتنمية الثروة الحيوانية ولا يستعمل منها سوى ١٠٪ بمعنى أن في السودان ٢٠٠ مليون أيكر يمكن إستخدامها لإنتاج الغذاء ليس للعالم العربي فحسب بل لمناطق أخرى من العالم أيضاً »[٢] .

أما عن الثروة السمكية فإن المحيطين الهادي والأطلنطي ينتجان حوالي ٢١ مليون طن من الأسماك سنوياً أما المحيط الهندي فينتج منه مليونا طن فقط . وبالخبرة والمهارات المتوفرة لدى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان يمكن إستخراج حوالي ٧ طن من كل ميل مربع واحد . أما في المياه العربية فلا يستخرج أكثر من طن واحد للميل المربع الواحد . وبالتالي فإن هناك كميات تتراوح ما بين ١٠ ـ ١٢ مليون طن من الأسماك يمكن استخراجها من المحيط الهندي سنوياً . وبمقاييس نسب البروتين التي تستهلك في دول العالم الثالث فإن هذا يعني مورداً غذائياً « لبليون من البشر ـ أي ثلث سكان العالم »[٣] .

يفهم من هذا العرض أن منظمة الأقطار المصدرة للبترول تنادي بعرض فرص الإستثمار المشترك بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة ليس على الصعيد البترولي فحسب وإنما على الصعيد الإقتصادي العام آخذة بالإعتبار أن الوطن العربي بحاجة إلى دفعة قوية في مجال التقدم سواء أكان في مجال

---

(١) الايكر يعادل مساحة قدرها نحو ٤٠٠٠ متر مربع ـ المورد.

(٢) يوسف شيراوي، وزير التنمية في دولة البحرين، انظر: بحثه بعنوان:
Opportunities for Development, Opportunities for Cooperation with the Arab World, op.cit., p.14.

(٣) يوسف شيراوي. Opportunities for Cooperation with the Arab World, op.cit., p.14.

الصناعة البترولية والصناعات اللاحقة لها أو في المجالات الأخرى كالهياكل الأساسية والزراعية والثروة الحيوانية والاستثمار في أسواق رؤوس الأموال العالمية . والواقع أن مثل هذه المحاولات الواسعة ليست مفيدة للوطن العربي فحسب وإنما قد أصبحت محتمة عليه ذلك أن الثروات الطبيعية والعمالة غير الماهرة لم تقدم في الماضي سوى القليل فوق الحد الأدنى لإحتياجات البلدان المنتجة . ولذلك فإن تدفق رؤوس الأموال من الدول الصناعية المتقدمة وكذلك الخبرة المهنية هي شروط لإحراز البلدان المنتجة التقدم الذي تستهدفه[1] .

وبظهور الفوائض المالية في الأقطار العربية المصدرة للبترول صار إشتراك رؤوس الأموال الأجنبية في الإستثمارات المشتركة مسألة ممكنة وتبشر ببداية عهد جديد في العلاقات الدولية تقوم على أساس الاعتماد المتبادل . ولكن ما هي طبيعة هذه الإستثمارات المشتركة وما هي مزاياها ثم ما هي مسؤوليات الدولة المضيفة ومسؤوليات المستثمرين الأجانب ؟ هذا ما سنراه حالاً .

طبيعة الاستثمارات المشتركة :

يستفاد من الدراسات التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO أن هذه الاستثمارات هي عبارة عن مشاريع مشتركة تقوم بين عنصر (محلي) وعنصر (أجنبي) وقد تكون الأطراف المتعاقدة من الأفراد أو الهيئات أو الحكومات أو الوكالات الحكومية . ويكون الطرف (المحلي) في الغالب إحدى الوكالات الحكومية للدولة المضيفة مثل هيئة للانماء الصناعي تملك الحكومة جميع أسهمها . وعلى وجه الاجمال فإن ما أصبح يعرف اليوم

---

(١) عبداللطيف الحمد ـ مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: فرص الاستثمار المشتركة، مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي ص ٨١.

بالاستثمار المشترك ، سواء في المجال البترولي ، أو أي مجال آخر ، فيما بين الدول النامية بصورة عامة ، والدول العربية المصدرة للبترول بوجه خاص ، هو قيام مشاريع مشتركة ما بين طرفين هما : الطرف (الأجنبي) ويكون عادة هيئة من هيئات إحدى الدول المتقدمة ، والطرف (المحلي) وهو أيضاً إحدى هيئات الدولة النامية[١] .

وتتخذ المشاريع المشتركة بهذا المفهوم إحدى صورتين : اتفاقات المقاولة Contractual Joint Ventures أو إتفاقات المساهمة Equity Joint Ventures[٢] والصورة الأولى ـ اتفاقات المقاولة ـ تكون في الغالب ذات طبيعة مؤقتة إذا لم تتطور وتصبح إتفاقات مساهمة كما يحدث في بعض الأحيان . ويكون الهدف من هذه الاتفاقات تقديم رأس المال والمعدات والملكية الصناعية والمساعدة الفنية والمعرفة من قبل الطرف الأجنبي مقابل حصوله من حكومة الدولة المعنية على نسبة من الربح قد تعتمد على الانتاج أو المبيعات أو الأرباح وغيرها .

أما إتفاقات المساهمة فهي الشكل الأكثر شيوعاً من أشكال الاستثمارات المشتركة في الأقطار النامية . وتقوم أحياناً على أساس مساهمة شريك أو أكثر في رأسمال شركة قائمة . ولكن الغالب أن تقوم شركة جديدة يملك فيها كل شريك جزءاً من رأس المال . ويفضل هذا النوع الأخير ، وهو تأسيس شركة جديدة ، لأنه أسلوب عملي يمكن فيه الاتفاق على عقد التأسيس وما فيه من أحكام بدلاً من تطويع كيان قائم ليناسب الصيغة الجديدة للعمل المشترك[٣] أن صيغ الملكية التي يمكن أن تتخذها المشاريع المشتركة متعددة وقد تتخذ

(١) انظر: Manual of the Establishment of Industrial Joint Venture Agreements in Developing Countries, UN Publication I.D./68, New York, 1971, p.3.

(٢) انظر: Ibid.

كذلك : P.J. Stevens, Joint Ventures in Middle East Oil, Middle East Economic Consultants, 1976, IX Introduction.

(٣) أنظر: Manual of Establishment of Industrial Joint Venture Agreements, op.cit., p.4.

شكل (أقلية الملكية الأجنبية) أو (أغلبية الملكية الأجنبية) أو (المناصفة) أو الأخذ بنسبة ٥١٪ - ٤٩٪ وغيرها . ويعتبر الاتفاق على نسبة تملك الحصص بين الجانبين المحلي والأجنبي مسألة صعبة في مرحلة التفاوض على الاتفاق ذلك لأن نسبة هذه الحصص تعتمد على مدى رغبة أي من الطرفين في المشاركة بالأرباح ونمو الشركة وفي الأصول الثابتة في حالة حل الشركة أو تصفيتها أو في حق التصويت على القرارات الرئيسية التي تتصل بحقوق إدارة المشروع[١] .

أما بالنسبة للأحكام التفصيلية لاتفاقات الاستثمار المشترك فليس هناك صيغة قياسية واحدة لمثل هذه الاتفاقات بل تحكم حقوق الشركاء عدة اتفاقيات مستقلة ولكنها متصلة ببعضها البعض إحداها هي إتفاقية المشروع المشترك نفسها التي تحدد حقوق الأطراف فيما يتصل بتأسيس المشروع المشترك وأسلوب إدارته . أما الأحكام الأخرى فقد تدخل إما بالاتفاقية الأساسية للمشروع المشترك أو في إتفاقات أخرى . والمعيار في الأخذ بإتفاقية واحدة أو عدة إتفاقات هو مدى التعقيد المتوقع في القضايا التي تتناولها المفاوضات السابقة على إبرام إتفاقية المشروع المشترك . فمتى ما كانت هذه القضايا معقدة وكانبالامكان فصل أحكامها عن القضايا الأخرى التي تتصل بحقوق الأطراف المتعاقدة كان من المفضل من الناحية القانونية معالجة مثل هذه القضايا بإتفاقات مستقلة . وتتناول الأحكام التفصيلية في العادة الأطراف المتعاقدة وشكل المشروع المشترك والولاية القانونية وإسم المشروع وصيغة الملكية وهيكل رأس المال وطريقة دفع قيمة الأسهم والادارة والسياسات المالية والأرباح وترتيبات التسويق والمساعدة الفنية التي يقدمها الطرف الأجنبي وتبدل الشركاء والفصل في المنازعات وغيرها مما ليس من مقاصد هذا البحث الدخول في تفاصيله[٢] .

---

(١) انظر: Manual of Establishment of Industrial Joint Venture Agreements, op. cit., p. 7.

(٢) لمن يرغب التعمق في تفاصيل الأحكام التي تنظم اعمال المشروعات الصناعية المشتركة أنظر: Industrial Joint Venture Agreements, UN Publication ID/68 New York 1971.

خصائص ومزايا المشاريع المشتركة :

الأقطار العربية المصدرة للبترول ليست حديثة عهد في طرق باب هذه الصيغة من التعاون مع الدول المتقدمة لإنشاء مشاريع مشتركة . ولعل جمهورية مصر العربية كانت أسبق هذه الأقطار في عقد اتفاقات المشاريع المشتركة في مجال الصناعة البترولية . ففي عام ١٩٥٧ عقدت مصر اتفاقاً مع شركة (ايني) الايطالية ENI اعتبر في حينه أول اتفاق لاقامة مشروع مشترك يحصل في المنطقة[١] . وكان من شأن هذه الاتفاقية أنها أتاحت الفرصة لدخول شركة أجنبية وبنفس الوقت أجابت على متطلبات الدولة المضيفة من حيث سيطرتها على شؤون الشركة المتفق عليها .

والحقيقة أن رغبة الأقطار العربية المصدرة للبترول في الدخول في صيغة إتفاقات المشاريع المشتركة ليس مبعثها وفرة الموارد المالية بعد تصحيحات الأسعار ولا إمساكها بزمام السيطرة الكاملة على صناعة البترول في أقاليمها فحسب ، بل أن مبعث ذلك هو أيضاً التوتر السياسي وطول المعاناة التي تحملتها هذه الأقطار من صيغة إتفاقات الامتيازات القديمة بينها وبين الشركات الأجنبية والتي كان أقل ما يمكن أن توصف به هو (الجمود) في نصوصها وأحكامها وأنها سلبت الدولة المضيفة كل حق من حقوق الاشراف على إدارة تلك الشركات .

والواقع أن مزايا صيغة المشروعات المشتركة ، وهي الصيغة المسؤولة عن تزايد هذا الطراز من المشروعات في الدول النامية ، هي أنها ـ وبإختصار

---

(١) أنظر: P.J. Stevens, Joint Ventures in Middle East Oil, op.cit., p.8.
كانت إيران هي الأخرى قد أبرمت اتفاقا من هذه الطبيعة وفي السنة نفسها، ولكننا ذكرنا مصر فقط لأنها عضو في المنظمة، المرجع أعلاه.
وانظر أيضا: عصام الدين مصطفى بسيم ، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذة في النمو، دار النهضة العربية ١٩٧٢، ص ١٠١ وما بعدها.

تام ـ تحقق للمستثمر الأجنبي منافع كثيرة منها ملموسة ومنها غير ملموسة فالمنافع الملموسة قد تكون الأرض التي يقام عليها المشروع والمساهمة في رأس المال وجانب من الأشخاص المدربين ومعرفة اللغة المحلية وظروف السوق المحلية والمجهزين وقواعد التعامل التجاري المحلي . أما المنافع غير الملموسة فقد يكون من بينها حسن النية الذي يخلقه المشروع المشترك مع الموظفين والعملاء والحكومة المضيفة وبالتالي ضعف إحتمالات التأميم أو التشريعات من جانب واحد[١] . أما بالنسبة للجانب المحلي فإن صيغة المشروعات المشتركة ، بغض النظر عن مزاياها الأخرى فإنها ، تقضي مرة واحدة على مصدر شكوى الدول المنتجة للبترول من صيغ الامتيازات القديمة[٢] .

فعقود الامتيازات كانت تصادر حق الدولة في الادارة والاشراف كما صار معروفاً للجميع لذلك فإن صيغة المشروعات المشتركة تأتي بالرد على هذا النقص الجسيم وتتيح للحكومة المضيفة ، وهي شريكة في المشروع ، حرية الادارة والاشتراك بإتخاذ القرارات الرئيسية . يضاف إلى ذلك أن المشروعات المشتركة ستصبح جزءاً من الاقتصاد الوطني تتفاعل معه وتتكامل به ليس كما كان الحال في ظل عقود الامتياز عندما كانت الصناعة البترولية تجري في إطار منعزل عن النشاط الاقتصادي والاجتماعي السائد في الأقطار المنتجة للبترول . وغني عن البيان أن المشروعات المشتركة تقدم للدول المضيفة رأس المال الأجنبي الذي سيستثمر داخل البلاد وتجلب معها مستويات جديدة من المهارات الفنية وتضمن تسويق منتجات المشروع[٣] . وصفوة القول هي أن المحور الرئيسي الذي يسود العلاقة بين الطرفين في

---

(١) أنظر: Industrial Joint Venture Agreements, op.cit., p.1.

(٢) انظر: P.J. Stevens, op.cit., p.4, p.80, «Joint Ventures as a solution ot confliect».

(٣) أنظر: P.J. Stevens, op.cit., p.7.

كذلك: عصام الدين مصطفى بسيم، النظام القانوني للاستثمارات الاجنبية في الدول الآخذة في النمو، دار النهضة العربية ١٩٧٢، ص ٩.

المشروع المشترك هو إندماج الارادتين في إطار من سياسة للتنمية الاقتصادية أي أن الرابطة الاقتصادية في مجملها تأخذ الأولوية على الروابط الأخرى . وهذا أمر ضروري إذا كانت مثل هذه العقود ستدوم طويلاً حيث يتعامل الطرفان على قدم المساواة ، فالجانب المحلي يعوض ضعفه الاقتصادي بسيادته السياسية والجانب الأجنبي يمارس القدرة الاقتصادية التي قد تفوق أحياناً قدرة شريكه الحكومي[١] . أي أن هذا النوع من المشاركة يحقق (التكاملية) بين الطرفين لتحقيق غايات موحدة ضمن إطار قانوني يضمن التناسق في العمل وتحقيق نتائج لا يستطيع أي منهما تحقيقها بمفرده[٢] .

إذن فإن الاستثمارات المشتركة التي صارت تنادي بها المنظمة هي ليست محاولات المشاركة التي جهدت من أجلها ـ ونجحت فيها ـ الأقطار المنتجة في ظل عقود الامتياز القديمة . فتلك كانت محاولات محصورة في المرحلة الأولى من الصناعة البترولية أي مرحلة الانتاج ، أما هذه فتتناول أفقاً أرحب وتنويعاً إقتصادياً غير محدد بإختصاص معين . أما من حيث الغاية فإن الدعوة الجديدة تختلف أيضاً في غاياتها عن صيغة المشاركة القديمة ذلك أن هذه الأخيرة إنما هي دعوة من الأقطار المنتجة إلى الدخول مع الدول الصناعية المتقدمة ، عن طريق مؤسساتها ، في مشاريع مختلفة كشركاء فعالين وراغبين في إرتباطات حقيقية للتنمية الاقتصادية تسمح لحكوماتها بإستخدام البترول كأداة رئيسية للخروج من حالة التخلف الاقتصادي الذي ما زالت تعانيه .

أما من حيث الصيغة فإن هذا النظام القانوني الجديد الآخذ في التكوين ضمن إطار إتفاقات المشاركة يجد أساسه في المصالح المتبادلة وينطلق من مفهوم « المشروع المشترك » الذي يشمل كل شكل من أشكال المشاركة ويتطلب تعاوناً طويل المدى .

---

(١) أحمد القشيري، الاستقرار والتطور في الاساليب القانونية المستخدمة من قبل الدول الآخذة في التصنيع، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ٢ ص ٧٦.

(٢) أنظر: Industrial Joint Venture Agreements, op.cit., p.3.

وبعبارة أخرى يمكن القول أن العصر البترولي الحالي يتميز بأفول نظام الامتيازات القديم ليحل محله ما يمكن أن يسمى اليوم (باتفاقات التنمية الاقتصادية)[1] التي تبرم بين حكومات الأقطار المنتجة للبترول والمستثمر الأجنبي الذي غالباً ما يكون شركة أو مجموعة من الشركات . وينصب الغرض الرئيسي من مثل هذه الاتفاقات على دمجها في إطار السياسة العامة للتنمية الاقتصادية للبلد المضيف . بمعنى أن الغاية الاقتصادية هنا تسمو على الوجه القانوني لهذه الاتفاقات .

ويمكن أن تلخص الملامح المميزة لهذه الصيغة الجديدة بالنقاط التالية :[2]

١ ـ لا تتطلب هذه الصيغة خلق شخصية قانونية جديدة حيث من الممكن المشاركة في المخاطر دون إيجاد هذه الشخصية[3] .

٢ ـ إن الصفة المميزة لسائر المشروعات المشتركة أنها تتجاوز إطارات الأنظمة القانونية السابقة وتعمل بموجب قواعد خاصة ليست من القانون الداخلي كما أنها لا تدخل في نطاق القانون الدولي العام التقليدي الذي لا تحكم قواعده إلا الاتفاقات بين الدول . وبناء عليه فإن بنود الاتفاقات ذاتها تشكل الأساس للنظام القانوني واجب التطبيق على تلك المشروعات المشتركة .

٣ ـ تتضمن المشاركات البترولية عادة قيام جهاز شبه تشريعي يتولى سد الثغرات في مجال تفسير الاتفاق أو تسوية الخلافات التي قد تظهر في التطبيق وهو ما يكفل تجنب القطيعة التي قد تؤدي إليها الدعوى القضائية وما تسفر

---

(١) أحمد القشيري، المرجع السابق ص ٧٥.

(٢) أنظر التفصيل: احمد القشيري ، المرجع السابق ص ٧٦ وما بعدها.

(٣) حول المشاركة في المخاطر أنظر رأيا مخالفا في:

P.J. Stevens, op.cit., p.43, 53.

عنه من غالب ومغلوب . ومن هنا يرى بعض الكتاب أن صيغة المشاركة هي حل لمشكلة الصراع بين الحكومات والشركات الأجنبية والذي كان غالباً ما يؤول إلى أزمات حادة تدور حول المنافع المالية أو درجة سيطرة الحكومات على الصناعة البترولية القائمة في أقاليمها[1] .

هذه هي الملامح العامة للصيغة الجديدة للمشروعات المشتركة التي صارت تتنامى في ظل التعاون الاقتصادي الدولي . وقد يبدو أن هذه الصيغة تستمد قوتها الالزامية من نصوصها فقط أي من أحكام الاتفاق ذاته . غير أن الواقع أن هذه الاتفاقات لا بد أن تندمج في إطار قانوني أكثر عمومية يسمو على الاتفاق ذلك أن الدولة حين تلتزم كمتعاقد في مضمار التعاون الاقتصادي الدولي ـ أي خارج الاطار المحجوز لسيادتها الوطنية ـ فإن مثل هذا الاتفاق لا يمكن اعتباره من عقود القانون العام الداخلي وإنما هو ذو طبيعة (عبر دولية) . وقد تمت معالجة هذه الطبيعة الخاصة لمثل هذه الاتفاقات بمقتضى المعاهدة الموقعة في ١٨ آذار / مارس ١٩٦٥ الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدولة ومواطني الدول الأخرى[2] .

والخلاصة فإن الأسلوب القانوني للمشروعات المشتركة يبين لنا كيف أن ضرورات التعاون الاقتصادي الدولي قد تمخضت بالتدريج عن نظام قانوني واقعي أخذ طريقه إلى التكوين لمواجهة أوضاع جديدة . فهو لا ينتمي إلى القانون الداخلي ولا إلى القانون الدولي التقليدي وهو بهذا التكييف الصعب يعالج مسائل ويطرح تساؤلات في غاية الأهمية فيما يتعلق بمجمل عملية تصنيع وتسويق المواد الأولية في البلدان النامية ومنها الأقطار المنتجة للبترول . ويجدر بنا قبل أن نترك هذا المبحث أن نلقي شيئاً من الضوء على مسؤوليات الجانبين في مشاريع الاستثمار المشترك ، جانب الدولة المضيفة وجانب المستثمر الأجنبي .

---

(١) انظر: P.J. Stevens, op.cit., pp.80- 81.

(٢) أحمد القشيري، المرجع السابق ص ٧٧.

مسؤوليات الدول المضيفة :

تختلف الدول العربية فيما بينها في مدى الترحيب بالاستثمارات الأجنبية . ففي الوقت السابق على استقلال هذه الدول كانت غالبيتها مستعمرات أو شبه مستعمرات وكان للاستثمار الأجنبي فيها طابعاً خاصاً تشكله الرابطة التي كانت تربط الأقليم المستعمر صاحب المورد الطبيعي بالدولة المستعمرة التي تتبعها الاستثمارات الأجنبية . هذا الوضع الامتيازي ساعد إلى حد كبير في إفلات تلك الاستثمارات من الخضوع لأي رقابة أو إشراف من الحكومة المضيفة . ولقد أدى رد الفعل الناتج عن استقلال هذه الأقاليم وما صاحبه من نهضة فكرية إلى إتجاه حكوماتها المستقلة إلى الامساك بزمام الحياة الاقتصادية داخل أقاليمها وفرض رقابة وإشراف حكومي على المشروعات الأجنبية المستثمرة لثرواتها ومواردها الطبيعية بالاضافة إلى إجراءات أخرى تحقق السيطرة الوطنية على الحياة الاقتصادية في البلاد .

ويمكن القول إجمالاً أن الاتجاهات السائدة في الدول العربية المصدرة للبترول فيما يتعلق بدرجة تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، يمكن تصنيفها بثلاثة إتجاهات :(١)

الأول : إتجاه مقيد ـ ويتميز هذا الاتجاه بالتشدد نحو الأجانب . فعلى سبيل المثال كانت جمهورية مصر العربية قد أصدرت عدداً من القوانين لتشجيع الاستثمارات الأجنبية داخل أقليمها . وبالرغم من ذلك قسمت هيكلها الاقتصادي إلى قطاع عام تتولاه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة وقطاع خاص يتولاه الأفراد وأوكلت إلى القطاع العام وحده الاستثمار في الصناعات الأساسية التي تتطلب رأس مال كبير كمشروعات التنقيب عن المعادن وإنتاجها

---

(١) أنظر: عصام الدين مصطفى بسيم، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذة في النمو، دار النهضة العربية ١٩٧٢، ص ٥٣ وما بعدها.

واستغلال مناجم الفحم والنحاس وصناعات الحديد والصلب والأسمدة والسيارات وغيرها .

وبذلك تكون الحكومة المصرية قد حظرت على رأس المال الأجنبي الاستثمار في مجالات عديدة وأساسية من الاقتصاد الوطني . ولكنها منذ اتخاذها للاجراءات بتمصير وتأميم المشروعات الاستثمارية داخل البلاد ، إتجهت إلى السماح لرأس المال الأجنبي الخاص بمشاركة رأس المال الوطني في المشروعات العاملة في مجال البحث عن البترول واستغلاله على أساس تملك الأجانب ٥٠٪ من رأس مال المشروع وتملك العناصر الوطنية للنصف الآخر . وتمشياً مع هذا الاتجاه عقدت الحكومة المصرية العديد من الاتفاقات البترولية مع شركات أجنبية تخول لها الحق في البحث عن البترول وإنتاجه .

الثاني : إتجاه موسع ـ ويتضمن هذا الاتجاه سياسة الترحيب بالاستثمارات الأجنبية الخاصة ويعكس رغبة الدول في استمالة رأس المال الأجنبي إلى الاستثمار في أقاليمها . وكمثال على ذلك نجد أن قانون الاستثمارات العراقي يمنح المعاملة الوطنية للاستثمارات العربية داخل العراق[١] . ومثل هذا أتبعته الجمهورية العربية السورية عندما أصدرت مرسومها التشريعي رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٦٩ الذي سوى في المعاملة بين الاستثمارات السورية واستثمارات المغتربين العرب[٢] . ومنها أيضاً القانون العراقي الذي دعى بقانون التنمية « الانفجارية » والذي صدر في أعقاب تأميم عمليات شركة نفط العراق ومنح الاستثمارات الأجنبية مزايا ترحيبية عديدة وهامة . وتسير في هذا الاتجاه أيضاً المملكة العربية السعودية التي ترى ـ استثناء ـ استبعاد الاستثمارات الأجنبية من قطاع التعدين والبترول بينما أتاحت

---

(١) عصام الدين مصطفى بسيم، المرجع السابق ص ٦٢ عن القرار رقم ٨٩٩، ١٢ آب/ اغسطس ١٩٧٠، الوقائع العراقية ٢٦ آب/ اغسطس ١٩٧٠.

(٢) المرجع أعلاه.

لها الاستثمار في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى مع تقديم حوافز عديدة مغرية[1] .

الثالث : إتجاه وسط ـ وفي هذا محاولة توفيقية بين رغبة الدولة في إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وبين حرصها على الإحتفاظ بالسيطرة الوطنية على الحياة الإقتصادية داخل البلاد . ونتيجة لذلك يتيح للأجانب الاستثمار في قدر كبير من قطاعاتها الإقتصادية من خلال مشروعات تساهم فيها العناصر الوطنية بأغلبية رأس المال فتشجع الإستثمارات الأجنبية على الوفود إلى أقاليمها مع الإحتفاظ بنفس الوقت بسيطرة المصالح الوطنية على الحياة الإقتصادية داخل البلاد .

وصفوة القول هي أنه بالرغم من إختلاف النظم السياسية والقانونية في الدول العربية والتي تتراوح ما بين التشجيع التام للإستثمارات الأجنبية والقيد التام على هذه الإستثمارات فإن الدول المضيفة تقع على عاتقها مسؤوليات ويتوقف الكثير على تصرفاتها ومدى إلتزامها بتلك المسؤوليات . ويجب ألا ننكر المصاعب والقيود الإقتصادية والسياسية التي تعمل في ظلها معظم الحكومات العربية والذكريات الفكرية المؤلمة التي ما تزال رواسبها منذ عصر إمتيازات البترول والتي آلت إلى الجفوة والتوتر السياسي بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب. ومع ذلك فإن الحكومات المضيفة تكون قد عملت على هدم أهدافها إن هي وصلت إلى حد تثبيط همة المستثمرين الأجانب كلياً أو كانت النظم القانونية لديها في تغير متواصل فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي بحيث يتعذر على المستثمر تقدير فرص النجاح ويكون ذلك سبباً كافياً لإحجامه عن الإستثمار[2] .

---

(١) عصام الدين مصطفى بسيم،، المرجع السابق ص ٦٧ عن: « هذه بلادنا» الصادر عن وزارة الاعلام في المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثانية ص ٩٠ .

(٢) عبداللطيف الحمد، مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، فرص الاستثمار المشتركة، ندوة مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي، ص ٨٥.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يزال في الوطن العربي اعتقاد راسخ بأنه في حالة المشاريع المشتركة مع الأجانب فإنه لا بد من تخصيص غالبية الحصص لرعايا الدولة المضيفة . وهذا وإن كان مقبولاً في الصناعات الحيوية إلّا أنه لا يجد التبرير الكافي في كثير من الأحيان . وأما خشية الدولة المضيفة من فقدان رقابتها على إدارة هذه المشروعات فهو أمر يمكن التغلب عليه وسيبقى للدول المضيفة التأثير الفعّال على الإدارة حتى بدون أن تكون لها غالبية الحصص[1] .

وعندما يكون المستثمر الأجنبي فرعاً لشركة متعددة الجنسية فمن مصلحة الدولة المضيفة أن تسمح له بالحصول على أكثر من الحد الأدنى من الحصص إذا كان تدفق المهارات الحديثة إلى البلاد يعتمد على وجود علاقات قوية مع الشركة الأم . أما إذا كان المشروع صناعة تعتمد إعتماداً بسيطاً على التكنولوجيا والمهارات الحديثة وتمتلك الدولة المضيفة القدرة على إدارته فإن إعطاء المستثمر الأجنبي أكثر من الحد الأدنى من الحصص يكون إسرافاً لا مبرر له . وفي الحالات التي تتوسط الموقفين قد يكون من المفضل إشتراط زيادة حصص الدولة بعد فترة معينة أو إشتراط أن تكون التوسعات التي تجري على المشروع من خلال مشاركة وطنية .

والمهم هو أن تكون الدولة المضيفة على قدر من المرونة بحيث تميز تمييزاً واضحاً بين المشاريع حسب إسهامها في تنمية الإقتصاد الوطني وتكون معاملتها مستندة على هذا الأساس .

مسؤوليات المستثمرين الأجانب :

غالباً ما يسيطر على الدولة المضيفة شعور معاد لرأس المال الأجنبي قد يكون أساسه الدور المشبوه الذي قام به في الماضي بعض المستثمرين

(١) عبداللطيف الحمد، المرجع السابق ص ٨٥.

الأجانب كطلائع للإستعمار السياسي والعسكري أو المواقف السياسية التي تبنتها بعض هذه الدول غداة إستقلالها توقياً لعودة الإستعمار إليها في ثوب جديد . وكان طبيعياً أن يترتب على هذه الرواسب التاريخية من جهة وما تمليه النزعات الوطنية من جهة أخرى إنهيار الثقة في رأس المال الأجنبي مع ما يترتب على ذلك من حرمان الدولة من المنافع الأخرى التي تأتي عن طريق الإستثمار المشترك .

لذلك تقتضي المصلحة أن تعمل الدولة المضيفة على دراسة احتياجاتها وتطوير تعاملها مع الاستثمارات الأجنبية ووضع قواعد تضمن الحفاظ على مصالحها والمصالح العادلة للمستثمرين .

فإلى جانب ما تحصل عليه الدولة من ضرائب على الإستثمار الأجنبي وما تقدمه هذه الإستثمارات من مدفوعات وخدمات وتدريب للعاملين المحليين ، تساهم المشروعات المشتركة في نقل المعرفة والخبرة إلى الدولة المضيفة ، كما توفر لها الدراية التجارية والقدرة على الإتصال بالأسواق الخارجية الأمر الذي يترتب عليه زيادة كبيرة في حجم التوزيع[1] .

ولكن المعروف أن المستثمرين الأجانب قد لا يعطون إلّا إهتماماً قليلاً للمتطلبات الإقتصادية والإجتماعية في الدولة المضيفة . وقد يحدث غالباً أن تنظر الشركات الأجنبية إلى الدولة المضيفة كجزء صغير من الإستراتيجية الدولية فتحدد تكاليفها وأسعارها وسياساتها التسويقية بما لا ينسجم والمصالح الوطنية للدولة المضيفة . وقد تدخل أساليب الإنتاج المتقدمة إلى بلد مضيف يعاني من البطالة أو من ضخامة حجم الأيدي العاملة غير الماهرة في الوقت الذي تقتضي مصلحة هذا البلد إيجاد فعاليات تتطلب كثافة عمالية عالية وتخلق فرص عمل حديثة . ومطالبة المستثمر الأجنبي بإتباع طرق وأساليب تتفق مع إحتياجات الدولة المضيفة قد يكون صعب التطبيق . ولذلك يترتب

---

(١) عصام الدين مصطفى بسيم، المرجع السابق ص ١١ .

على المستثمر الأجنبي دراسة الأحوال الاقتصادية والسياسية والقانونية في البلد المضيف كي يكون الاقدام إلى الاستثمار المشترك مدروساً ويؤدي إلى منافع للطرفين .

موقف الدول العربية من الإستثمارات المشتركة :

بالنسبة للإتجاهات السائدة في مدى تشجيع الإستثمارات الأجنبية والتي مرّ ذكرها ، يمكن القول أن معظم الدول العربية التي لم تكن تشجع الاستثمار الأجنبي إطلاقاً في الستينات قد تحولت الآن إلى سياسة أكثر اعتدالاً وإلى مناخ جيد للإستثمار . وقد تعتبر جمهورية مصر العربية أهم مثال في هذا الصدد ، غير أن الدول العربية الأخرى تشهد كذلك تغيرات مشابهة بالإضافة إلى قدر أكبر من الاستقرار السياسي والإجتماعي فيها[1] .

ولكن هل إن سياسات الدول العربية ونظمها القانونية بالنسبة للاستثمارات المشتركة هي على قدر من التوحيد فيما بينها بحيث يكون الدخول في استثمارات مشتركة مع عناصر أجنبية متناسقاً ويخدم المصلحة القومية العليا في المدى البعيد ؟

نرد على هذا التساؤل بالقول أن سياسات الأقطار العربية ليست منسجمة إزاء الشركات الأجنبية ، بينما يقتضي الحال أن تعمل الأقطار العربية على توحيد معاملتها للمستثمرين الأجانب قدر الإمكان وأن تتجنب المنافسة فيما بينها ذلك أن هذا التنافس يؤدي إلى إلغاء بعض الإمتيازات التي تمنحها الشركات للبلد المضيف .

لقد إرتكبت بعض دول السوق الأوروبية المشتركة هذا الخطأ في البداية . ففرنسا مثلاً عانت من تصرف بعض الدول الأعضاء التي تتبع سياسة

---

(١) عبداللطيف الحمد، المرجع السابق ص ٨٥.

إستثمارية أكثر إسترضاء لرؤوس الأموال الأجنبية الواردة إلى أوروبا[1] .

ولذلك فالمنظمة تطالب أن تتجنب الأقطار العربية التنافس فيما بينها على إستمالة رؤوس الأموال الأجنبية وأن تتحاشى الوقوع في الأخطاء التي وقع فيها الغير وذلك للأضرار الفادحة التي يقود إليها مثل هذا التنافس . كما تطالب المنظمة أن تقوم المشاريع المشتركة على أساس الحاجة الاقليمية وليس الحاجة القطرية واعتبار كل دولة عربية وحدة منفصلة عن الأخرى ، أما إذا كان لا بد من التعامل بشكل فردي في بعض الحالات فالمنظمة تأمل أن يكون التخطيط شاملاً ومنسجماً وأن يتحاشى تكرار المشاريع المتماثلة التي لا تجعل التكامل الإقتصادي العربي صعب التحقيق فحسب بل إنها تضر بهذا التكامل وتفرط في الجهود المبذولة فيه .

مدى نجاح المنظمة في هذا المجال :

بعد أن رأينا محاولات المنظمة وندائها للدول الصناعية المتقدمة للدخول في إستثمارات مشتركة في مختلف الميادين ، وليس بالضرورة في ميدان الصناعات البترولية ، يصح التساؤل عن المدى الذي بلغه هذا النداء وما هي ردود فعل الدول الصناعية المتقدمة على ذلك ؟

قبل الرد على هذا التساؤل نستعيد إلى الأذهان أمرين : ـ

الأول : إن العلاقات الدولية أخذ وعطاء ، أي أنها مصالح مشتركة ليس من الضروري أن يكون الجانب السياسي فيها هو الجانب الغالب بل قد يكون الاقتصاد في معظم الظروف هو العامل الحاسم .

الثاني : إن التطور والتحسين في العلاقات الدولية لا يقاس بالسنين بل إنه عملية هادئة وبطيئة ومستمرة لا تظهر نتائجها بسرعة وإنما تقاس هذه النتائج بعمر الزمن .

---

(١) عبداللطيف الحمد، المرجع السابق ص ٨٧.

ومن المراجع التي وصلت إلينا يمكننا القول أن محاولات المنظمة قد لقيت إستجابة حسنة لدى جمهور المستهلكين ذلك أن هذا الجمهور قد بدأ يشعر وبتقدير واقعي ، بدرجة الاعتماد المتبادل بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة للبترول[١] .

وإن هذا النطاق الواسع الذي تعرضه المنظمة للدخول في إستثمارات مشتركة يمنح الدول المتقدمة فرصاً عظيمة[٢] . إذ فضلاً عن أن هذا التعاون ، بما يؤدي إليه من نتائج إقتصادية ، قد أصبح أمراً ضرورياً للأقطار العربية المصدرة للبترول وذلك بإسراع عمليات التنمية وتنويع إقتصادياتها ، فهو ضروري بنفس الدرجة للدول الصناعية المتقدمة كما عبرت عن ذلك لجنة (مجموعة الدول الأوروبية) بالوثيقة التي قدمتها إلى الدول الأعضاء في المجموعة وبينت فيها أن التعاون مع الدول المنتجة هو وحده الكفيل بإقامة علاقات منسقة وأكثر توازناً في إطار نظام إقتصادي دولي جديد[٣] . ومثل هذا يقول وزير الصناعة والبحث العلمي الفرنسي : « تتلخص مصلحتنا المشتركة في عدم تبديد هذه الموارد بل أن نستغلها بحكمة على أساس من النظر في المدى الطويل وعن طريق سياسة مدروسة وتقييم نتشاور فيه . وبإختصار فإن مصلحتنا هي في أن نتعاون معاً في مجال التنمية الإقتصادية . وتلك المسؤولية ليست مسؤوليتنا كدول صناعية وكدول منتجة للبترول تجاه بعضنا البعض فقط ولكنها مسؤوليتنا أيضاً تجاه بقية المجتمع الدولي »[٤] .

---

(١) أنظر: Lord Shawcross, The United Kingdom Role in partnership, opportunities for cooperation with the Arab World, op.cit., p.17.

(٢) أنظر: Lord Shawcross, op.cit., p.18.
كذلك: ميشيل حبيب دلونكل ـ رئيس غرفة التجارة الفرنسية ـ العربية، ندوة التعاون بين فرنسا والعالم العربي، ص ٦١.

(٣) هنري سيمونيه ، نائب رئيس لجنة السوق الأوروبية المشتركة، ندوة مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي، من منشورات المنظمة ص ٦٤، ٦٥.

(٤) ميشيل دورنانو ـ وزير الصناعة والبحث العلمي الفرنسي، المرجع اعلاه ص ٣٢.

وفي هذا المجال بالذات ، وربما على الصعيد البترولي بوجه خاص يقول مفوض شؤون الطاقة في هيئة السوق الأوروبية المشتركة : « على الرغم من الإختلافات السياسية سواء منها التاريخية أو المعاصرة فإن هناك الآن أرضية مشتركة للعمل ومصلحة مشتركة . ففي الوقت الذي ترغب فيه الأقطار العربية إدامة أسواق البترول وإيجاد شريك لها فإن السوق الأوروبية المشتركة لها مصلحة في تأمين مصدر هام من مصادر التنمية في بلادها ومنفذاً هاماً لصادراتها . . ولذلك فإننا نرى أنه من المفيد محاولة إيجاد ما يمكن فعله في الصناعة البترولية وماذا يمكن القيام به في مجال الحفاظ على الثروة البترولية وإيجاد المصادر البديلة وإقامة مصافي التكرير وحل مشكلاتها وغير ذلك . . . . »[1]

وفي هذا المعنى أيضاً يقول رئيس غرفة التجارة الفرنسية العربية : « عندما أتحدث عن شركات المقاولات فإنكم تعلمون بأنني أحبذ فكرة النشاطات المشتركة على المستوى الاقتصادي وهي ما يطلق عليها البريطانيون Joint Ventures ويقيني أن هذا النوع من النشاطات أفضل بكثير من تصدير منشئات جاهزة تتيح للمقاول الغربي أن ينفض يده عن المشروع فور إنجازه بدلاً من أن يساهم في تطويره ويشارك في عملية التدريب المتكامل والمستمر التي تؤدي بالضرورة إلى مواصلة تنمية المشروع »[2] .

ويؤيد اللورد شوكروس هذا الإتجاه بقوله : « إننا نرحب بالمشاركة بالمشاريع التي ساعدنا في تطويرها . وسنكون سعداء حقاً بإدامة مثل هذا الإتصال أيضاً بالمشاريع الجديدة »[3] .

---

(١) جيدو برونو، مفوض شؤون الطاقة في هيئة السوق الاوروبية المشتركة، من وقائع الاجتماع مع وفد منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ١ ـ ٢ أيار/ مايو ١٩٧٨، الكويت، ص ٤ .

(٢) ميشيل حبيب دلونكل ، رئيس غرفة التجارة الفرنسية العربية، التدريب المهني مظهره الشامل وجوانبه الخاصة، ندوة مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي، ص ٦١ ـ ٦٢ .

(٣) أنظر: Lord Shawcross, opportunities for cooperations with the Arab World, op.cit., p.20.

وإذا كانت صورة الرغبة في الدخول بمشاريع مشتركة تبدو مشجعة مع جمهور المستهلكين في الدول الغربية وعلى صعيد البيانات والتصريحات على الأقل ، فإن العلاقة مع اليابان قد أرسيت بداياتها . ذلك أن الروابط بين اليابان والأقطار العربية كانت في الماضي روابط واهية إذا ما قيست بالروابط مع البلدان الأوروبية للأسباب السياسية والعسكرية والجغرافية والاقتصادية المعروفة . ويعترف اليابانيون بتقصيرهم في الحصول على المعلومات من الجانب العربي وتقصير هذا الأخير في تقديم هذه المعلومات . ولكن ذلك لم يمنع من إظهار رغبة اليابان في المشاركة ليس في مرحلة الدراسات المتعلقة بتحديد المشاريع أو دراسات الإستثمار فحسب بل في المراحل اللاحقة على ذلك[1] .

بقي أن نقول أن المنظمة في محاولاتها عرض فرص الاستثمار المشتركة مع الدول الصناعية المتقدمة وفي جميع الميادين التي نادت فيها بذلك لم تحاول لحد الآن أن تحقق هذه الدعوة على أساس جماعي من خلال المنظمة وإنما هي تدعو الآن وتشجع الدول الصناعية ـ لا سيما من خلال الندوات الدولية التي تقيمها ـ إلى الدخول باستثمارات مشتركة مع الدول الأعضاء على أساس ثنائي أي فيما بين دولة عربية عضو في المنظمة ودولة صناعية وتترك ذلك إلى الدولة العربية العضو من ناحية وإلى (الشركة العربية للإستثمارات البترولية) من ناحية أخرى وهي إحدى الشركات المنبثقة عن المنظمة[2] .

وتأمل الأمانة العامة أن يتم التوصل تدريجياً وفي المستقبل إلى صيغة يمكن بموجبها دخول الدول العربية في إستثمارات مشتركة مع الدول الصناعية على أساس جماعي .

---

(١) سابورو كاواي، رئيس المركز الياباني للتنمية الدولية، في تعليقه على بحث عبدالقادر شندرلي في ندوة مجالات التعاون بين اليابان والعالم العربي ص ١٥٣ .

(٢) انظر تقرير خاص عن انجازات الشركة العربية للاستثمارات البترولية لعام ١٩٧٨، نشرة المنظمة، شباط/ فبراير ١٩٧٩ .

المبحث الثاني
تنمية المهارات البترولية العربية

إن ما نقصده من عنوان هذا المبحث هو ما أصبح شائعاً في المداولات والكتابات السياسية والاقتصادية بإسم (نقل التكنولوجيا) كعنصر بالغ الأهمية في إطار التعاون الاقتصادي الدولي بين الدول الصناعية المتقدمة والأقطار المصدرة للبترول بوجه خاص والدول النامية بوجه عام . وإن تفضيلنا العنوان المنتخب لهذا المبحث يعود إلى إعتبارين :

الأول ـ إن كلمة (تكنولوجيا) رغم شيوعها والتواضع على ورودها في معظم ـ إن لم نقل كل ـ ما يكتب في هذا الموضوع أو يقال في المحافل الدولية ، هي في واقع الأمر أعجمية ولا نعتقد أن اللغة العربية أفقر من أن تقدم مقابلاً لها .

الثاني ـ يتصل بمسألة التعبير عن النهوض بمستوى المهارات بما درج في الاستعمال بإسم (النقل) عندما يقال نقل التكنولوجيا مثلاً ، فهذه العبارة هي الأخرى لا نقابلها بالارتياح ، وإنما نتفق مع الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن في رأيه أن عبارة نقل التكنولوجيا تعني وكأنها شيئاً منفصلاً عن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بينما هي لا تعدو أن تكون إحدى العوامل التي تدخل في عملية التنمية ولا تختلف عن العوامل الأخرى كالتمويل والتدريب والتسويق والمواد الأولية أو الطاقة البشرية[1] .

فالإشارة المستمرة إلى (نقل التكنولوجيا) قد تعطي إنطباعاً بأنها سلعة

---

(١) ابراهيم حلمي عبد الرحمن . التعاون في البعث العلمي ونقل التكنولوجيا . مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي (ندوة باريس) ص ١٢٦ .

يمكن شراؤها ، ومتى ما اشتريت الكمية الكافية منها يتحقق الغرض وهذا مخالف للحقيقة . كما أن التكنولوجيا الحالية قد تطورت في الدول المتقدمة بالارتباط والتفاعل المستمر مع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن تطورها الصحيح في الدول المتخلفة حالياً رهن بارتباطها بعملية تنمية وتصنيع مماثلة .

المدخل الذي تراه المنظمة لاكتساب التكنولوجيا :

ترى المنظمة أن تحقيق هذا الهدف البعيد والجهود المتصلة التي يستوجبها يتطلب إيجاد مناخ عام ملائم لعملية إنتقال التكنولوجيا . ولذلك تقترح دخول المزيد من الموارد العربية في عملية تنمية المهارات الفنية وصولاً إلى إعتماد أكثر على النفس ونظرة عربية شاملة تتخطى الأساليب الحالية التي لا تنظر إلى تنمية المهارات إلاّ على أساس التدريب الآني المنصب على المشروعات المنفردة دون خطة موحدة وشاملة[١] .

ويتطلب هذا المناخ أيضاً التأكيد على التعليم العام والجامعي وعلى البحث العلمي باعتبار أن ذلك يشكل البنية الهيكلية التي لا يجوز تجاهلها بل يجب تدعيمها بإتفاقيات محددة تتعلق بالانتاج والتصنيع[٢] . وبكلمة أخرى إقامة نظام فعّال للتعليم والتدريب المهني يرتكز على جهاز إداري وقانوني ضمن إطار منظم يسمح بتنسيق وتنفيذ المناهج الخاصة بالتدريب اللازم في ميدان الصناعة ولا سيما في مجال الصناعة البترولية التي تحتاج إلى مستوى عالي من الكفاءة[٣] .

أما لدى الدول الصناعية المتقدمة التي يتوقع أن تنتقل التكنولوجيا منها

---

(١) نشرة المنظمة، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٦ ص ١ .

(٢) ابراهيم حلمي عبدالرحمن، المرجع السابق ص ١٣٢ .

(٣) عبدالقادر شندرلي، مستشار غير متفرغ في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، التدريب المهني والتنمية الصناعية، مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي، ص ٤٧ .

إلى الوطن العربي فإن المسألة تتطلب أن ينظر إليها على أساس أنها عملية تشتمل على تغييرات في الحوافز والدوافع لدى الدول الصناعية كما هي لدى الأقطار العربية بحيث تسهم هذه الحوافز في تحول شامل نحو علاقات دولية جديدة . فالنظام الاقتصادي الدولي الحالي لا يساعد على تحقيق نمط العلاقات الجديدة التي تنادي به الأقطار العربية فلا تزال آثار الاستعمار القديم تميز العلاقات الاقتصادية الدولية والعالم الصناعي ما زال يحتكر التقدم التكنولوجي ويضع العراقيل بوجه نقله إلى العالم العربي بالوقت والكلفة المعقولة إلاّ ما كان بالياً[1] .

وثمة نقطة هامة أخرى لا بد من فهمها منذ الآن وهي أن تصنيع الدول العربية سيجعل من الضروري فتح الأسواق أمام منتجاتها لأن أسواق العالم العربي ستعجز عن إستيعاب القدرات الإنتاجية الكبيرة التي ستنشأ عن ذلك . وإنطلاقاً من نظرة واقعية ومخلصة لتطوير العلاقات التجارية بين الدول العربية والدول الصناعية المتقدمة فإنه من الضروري أن تعمد هذه الدول الأخيرة إلى تغيير سياساتها وإعادة النظر في بعض الفعاليات الإنتاجية لديها بهدف التخلي عن هذه الفعاليات لصالح إنتقالها إلى الأقطار العربية وكذلك إعادة النظر في الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتسهيل وصول المنتجات العربية إلى أسواقها[2] . أي إقامة تقسيم جديد للإنتاج في العالم بحيث تتوجه الدول المتقدمة إلى مجالات أخرى جديدة وتترك بعض المجالات التي ستنقل مهاراتها إلى الأقطار العربية وبذلك تتحقق درجة من التعاون بدلاً من الصراع القائم الآن[3] .

---

(١) تايه عبدالكريم، وزير النفط العراقي، ندوة مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي، ص ٢٨ .
(٢) تايه عبدالكريم، وزير النفط العراقي، المرجع اعلاه ص ٢٩ .
(٣) بيير دوبريري، رئيس مجلس ادارة المعهد الفرنسي للبترول، ندوة مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي، ص ٧٨ .

ويؤيد هذا المعنى ما ورد في ختام ندوة مجالات التعاون بين اليابان والعالم العربي التي انعقدت في (طوكيو) عام ١٩٧٦ من إن التصنيع وإنتقال التكنولوجيا يشكل مجالاً آخراً من مجالات التعاون . وهناك إمكانات عظيمة في هذا المجال »[١] . والتعاون المقصود من قبل المنظمة هو ذلك التعاون الذي يحقق طرفي المعادلة بين قيام الأقطار العربية بضمان إمدادات البترول بما يزيد عن حاجتها للتنمية القومية ، إلى الدول الصناعية وبين قيام هذه الأخيرة بمساعدة الأقطار العربية على إكتساب المهارات الفنية والصناعية سواء ضمن الصناعة البترولية أو الصناعات الأخرى ، وذلك باعتباره جزءاً من خطط التحول الاقتصادي من الاعتماد التام أو شبه التام على مصدر وحيد للثروة هو البترول إلى خلق إقتصاد متنوع ومتكامل يتجدد تلقائياً . ولكن كيف ترى المنظمة تشخيص هذه المسألة ؟ .

تشخيص المسألة :

يرى البعض[٢] أن ما يجري الآن من تبادل تجاري وشراء للمعدات والتجهيزات هو ليس « تنمية » للمهارات العربية بالمعنى الذي تفهمه وتستهدفه المنظمة وإنما هو « إستعمال » لهذه المهارات . ولذلك يجب أن يسأل العرب أنفسهم هل هم مهتمون فقط في الحصول على المعدات والأجهزة والمصانع دون أن تكون لديهم القدرة المتطورة لصناعة مثل هذه الأجهزة والمعدات أو حتى الظفر بموطىء قدم في مهارة صناعتها وتطويرها ؟ أي هل يستمر العرب في البقاء مجرد مستهلكين ومستعملين سطحيين لمنتوجات المهارات الحديثة التي يدفعون لها ثمناً غالياً من بترولهم الآيل للنضوب ومواردهم ، أم يجب عليهم التعاون في النقل المبدئي لهذه المهارات كخطوة أولى نحو بناء قدرتهم

---

(١) علي عتيقة، ندوة مجالات التعاون بين اليابان والعالم العربي، ص ٣٠٥.

(٢) ابراهيم حلمي عبدالرحمن ، فرص التعاون بين فرنسا والاقطار العربية في البحث العلمي ونقل التكنولوجيا، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ٣، ١٩٧٦، ص ٧٠.

الذاتية على الخلق والانتاج والتوصل تدريجياً إلى التصدير ؟ ويرد على ذلك بقوله أنه لا شك أن الجواب هو البديل الثاني في حين أن ما يحصل الآن لا يتجاوز في الغالب البديل الأول .

وترى المنظمة أن هناك عدة دول ضربت أمثلة ناجحة في تحقيق درجة عالية من الاعتماد على النفس في الصناعة البترولية رغم أن تلك الدول بدأت بمعرفة بسيطة وبإمكانيات قليلة قي هذه الصناعة . ولعل من الأمثلة على ذلك فرنسا واليابان وعلى وجه التخصيص المكسيك بإعتبارها دولة نامية[1] . ولذلك لا بد من مضاعفة الجهود الحالية في الدول الأعضاء في المنظمة لتنمية المهارات العربية حيث يمكنها الاستفادة من عنصري اقتصاديات الحجم الكبير والتكامل . أما بالنسبة إلى الدول الصناعية فترى المنظمة أن عليها أن تكشف للدول المنتجة بعض أسرار التكنولوجيا التي تحتكرها لكي تتسارع عملية التنمية ومساعدة هذه الدول في إقامة مصادر بديلة لدخولها بحيث تحل محل البترول في المدى البعيد[2] . وبكلمة أخرى فإن التعاون بين المنتجين والمستهلكين ، من وجهة النظر العربية ، يجب أن يكون هدفه نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول الأعضاء في المنظمة ، أي مهمة (تطوير الانسان العربي)[3]. ولكن إلى أي مدى تتجاوب الدول الصناعية المتقدمة مع هذا النداء ؟ إن الدول المنتجة تجد نفسها تستنزف ثرواتها الأساسية لتلبية الطلب المتزايد للدول المستهلكة فهل حققت الدول المنتجة بعض آمالها مقابل ذلك ؟ للرد على هذا التساؤل نجد أن المساعي التي وجهت لتحقيق درجة من مشاركة الدول المنتجة للدول الرئيسية المستهلكة للبترول في بعض المهارات البترولية القديمة نسبياً ، لم تبشر بخير حيث قد تشددت الدول

---

(١) نشرة المنظمة تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٦ ص ١ .

(٢) الشيخ أحمد زكي يماني، انظر: Opportunities for cooperation with the Arab World, op.cit., pp.9- 10.

(٣) محمود رشدي ـ مستشار المنظمة، مقابلة معه في الكويت في ٧٧/٩/٢٥.

الصناعية المتقدمة في تلبية هذه الحاجة ومن أمثلة ذلك ما إنتهى إليه حوار الشمال والجنوب في (باريس) . فإذا كان هذا هو الموقف بالنسبة للمهارات القديمة نسبياً فهل نتوقع من الدول المستهلكة أن تسمح بالمشـاركة في المهارات الحديثة[1] ؟ .

البعض يرى الجواب بالنفي ويقول أن الفشل في تحقيق ذلك يعزى إلى قيام أوروبا ببناء حواجز للاحتكار التكنولوجي بالاضافة إلى إصابة الدول الصناعية بما يسمى بالجشع التكنولوجي[2] .

ولعل الدول العربية ترى اليوم أن حل مشكلة استيراد التكنولوجيا ـ بعد إزدياد عائدات البترول ـ لم يعد بحد ذاته رهيناً بهذه العائدات وإنما الأهم من ذلك هو الأسلوب أو الطريقة التي يتم بها هذا الاستيراد أو النقل وهو ما نسميه بتنمية المهارات العربية . واليوم تنظر دوائر عربية عديدة إلى اليابان على أنها الدولة الصناعية القادرة والراغبة في المساعدة في عملية نقل التكنولوجيا إلى العرب ذلك أن لليابان تجربة مماثلة أثبتت أنه لا يمكن التقدم في الميدان الاقتصادي لأي من الشعوب دون التقدم في الوقت ذاته في الميدانين الثقافي والاجتماعي .

التجربة اليابانية :

في ندوة (التعاون بين اليابان والعالم العربي) التي أقامتها المنظمة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ بالتعاون مع إتحاد المؤسسات الاقتصادية اليابانية ومجلس أبحاث الموارد العالمي والمركز الياباني للتعاون مع الشرق الأوسط تحدث السيد (أيساو ماساموني) رئيس مجلس ادارة البنك الصناعي

(١) نشرة المنظمة، العددان ٨، ٩ آب/ اغسطس وايلول/ سبتمبر ١٩٧٧ كلمة العدد.
(٢) عالم النفط، المجلد العاشر، العدد ٢٠ في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧، ص ٥. كذلك تصريح وزير النفط الكويتي ومحاضرة للأمين العام للمنظمة، انظر: عالم النفط ٨ تشرين أول/ اكتوبر ١٩٧٧.

الياباني عن التجربة اليابانية[1] وكيفية قيام اليابان ـ وقد كانت بلداً نامياً يوماً ما ـ بقبول وإدخال عملية إنتقال الصناعة من الدول المتقدمة بحيث أصبح تطور اليابان الصناعي مثلاً يحتذي به . فالنمو الصناعي الياباني كان قد تدعم إلى حد كبير بالادخال الواسع للابتكارات التكنولوجية وتوسع التجارة العالمية . ويمكن أن يعتبر اليوم تأريخ نمو وتطور صناعة الصلب اليابانية سجلاً للتكنولوجيا الأجنبية المستوردة مضافاً إليه المجهود الياباني في التعديل والتحسين[2] . وقد ساعدت على ذلك عدة عوامل منها :

١ ـ أهمية السوق ـ لقد دعم التطور السريع لصناعة الصلب اليابانية ، النمو المتوازي لعدد من الصناعات المستهلكة للصلب مثل بناء السفن وصناعة السيارات .

٢ ـ تحسن المستوى العلمي للعاملين ـ وذلك لتلقي معظمهم التعليم العالي الذي سمح لهم بالتحكم في التكنولوجيا المستوردة والمعدات المتقدمة والعقول الالكترونية . ويرجع المستوى العالمي العالي لليد العاملة بشكل رئيسي إلى نظام التعليم الاجباري الذي أرسيت قواعده في اليابان منذ أواخر القرن الماضي .

٣ ـ الهياكل الأساسية ـ وهي البنى التحتية كالسكك الحديد والموانىء البحرية التي كانت وما زالت قادرة على أن تخدم كعوامل اقتصادية مساعدة .

٤ ـ توجيه رؤوس الأموال نحو الصناعات الجديدة وحجبها عن الصناعات القديمة وذلك بتطبيق وسائل جعلت الصناعات الجديدة تجتذب الجزء الأكبر من اليد العاملة المتعلمة . كذلك استغلال الرقابة على العلاقات بين الشركات اليابانية والأجنبية لدفعها بقوة نحو استيراد التكنولوجيا الجديدة

---

(١) أيساو ماساموني، رئيس مجلس ادارة البنك الصناعي الياباني: نقل الصناعات التحويلية، ندوة مجالات التعاون بين اليابان والعالم العربي، من منشورات المنظمة ص ١٧٣ .

(٢) أيساو ماساموني ، عالم النفط، العدد ٢٠ في ٢٤ كانون أول/ ديسمبر ٧٧.

كالالكترونيات والبصريات والصناعة الصيدلانية ، مع التقييد في إستيراد التكنولوجيا المتعلقة بالصناعات القديمة .

هذه هي الركائز الأساسية التي لعبت دوراً هاماً في عملية تطوير المهارات الفنية اليابانية ، إلا أن عملية هضم هذه المهارات في المجتمع الصناعي الياباني لم تقم بشكل طوعي بل كانت هناك مجهودات مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص . ولولا هذا النوع من الارشاد والتشجيع الحكوميين لما كان بوسع الصناعة اليابانية أن تستمر وتتطلع إلى المستقبل بثقة . وهكذا تزايدت المستوردات التكنولوجية إلى اليابان على مر السنين ووصل المهندسون اليابانيون في كل الحقول تقريباً إلى مستوى متقدم بسرعة كبيرة ، مما أتاح لهم تعديل التكنولوجيا الأصلية لتشكل تكنولوجيا ذات مميزات يابانية خالصة . ومن هذا المفهوم لم يشكل استيراد الآلات والمعدات من البلدان المتقدمة سوى بداية نقل التكنولوجيا أو بعبارة أخرى « إستعمال » للتكنولوجيا[1] استطاعت اليابان تطويره بحيث تحول هذا الاستعمال إلى اكتساب ومن ثم إلى امتلاك وتحسين .

ويبدو من اتصالات المنظمة ودراسة تقاريرها أن الجانب الياباني مستعد للتعاون على هذا الصعيد . وتستمر المنظمة على صعيد علاقاتها الدولية في نقل وجهات نظر الدول الأعضاء وذلك عن طريق الاشتراك في المؤتمرات الدولية والندوات والاتصال بالمنظمات المقارنة .

فبالنسبة للدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة نجد أن التعاون بين المنظمتين يتضمن تبادل المعلومات إلى الحد الذي يمكن كلا من الأمانتين من القيام بالدور الموكل إليها كوسيلة إتصال بين الدول المنتجة للبترول والدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة . فأمانة السوق تمثل

---

(١) ابراهيم حلمي عبدالرحمن، فرص التعاون بين فرنسا والاقطار العربية في البحث العلمي ونقل التكنولوجيا، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ٣، ١٩٧٦، ص ٧٠.

الدول التي تستهلك البترول وتمتلك وتصدر التكنولوجيا ، أما الأمانة العامة فتمثل الدول المصدرة للبترول والمستوردة للتكنولوجيا والمعرفة[١] . وكلما توسع إستخدام المعارف الحديثة في إستخراج البترول بين الشركات الصغرى لدى الدول المستهلكة ولدى شركات البترول الوطنية في الدول المنتجة ، زادت فرص إيجاد كميات جديدة من البترول . وبالتالي فإن أحد أهداف المنظمة والأقطار المنتجة هو تنمية المعرفة والتكنولوجيا فيما بين الدول المصدرة والمستهلكة للبترول ، وهذا بدوره يتطلب مؤسسات متخصصة وإتصالات منظمة[٢] .

وفي هذا المجال تستطيع الشركة العربية للخدمات البترولية ـ وهي إحدى الشركات المنبثقة عن المنظمة ـ أن تساهم في تسهيل عملية نقل التكنولوجيا . فهذه شركة قابضة وستنشىء شركات فرعية وقد تقرر أن تباشر بشركة للحفر ستمارس عمليات المسح والاستكشاف ، وإنشاء شركات فرعية أخرى تكون وسيلة نقل التكنولوجيا في الصناعات اللاحقة على إنتاج البترول[٣] .

وقد تجاوبت السوق الأوروبية المشتركة مع نداء المنظمة إذ أبدت هذه السوق إستعدادها لتقديم خدمات التدريب للموظفين المتخصصين والمهنيين في كل من الأمانة العامة والأقطار الأعضاء في المنظمة في عدد من المجالات المتعلقة بشؤون الطاقة ، وذلك في معاهد البحوث المتعددة أو في برامج البحوث التي تديرها هيئة السوق . وقد دعت هيئة السوق الأمانة العامة للمنظمة إلى مراجعة برامج البحوث التي تديرها السوق لتحديد ما يتناسب منها مع إحتياجات المنظمة والأقطار الأعضاء . كما تعهدت هيئة السوق

---

(١) أنظر: Unofficial Transcript of the discussions between the EEC delegation & OAPEC secretariat, Kuwait, 1-2 May 1978, p.6.

(٢) علي عتيقة، المرجع أعلاه ص ١١ .

(٣) علي عتيقة، الاجتماع مع وفد السوق الأوروبية المشتركة، المرجع السابق ص ١٣ .

بتزويد المنظمة بقائمة تشمل معلومات عن مراكز أبحاث الطاقة وبرامج البحوث ذات العلاقة[١] .

وتبرز أهمية نشاط المنظمة في هذا المجال إذا أدركنا أن القدرة على إختيار وإستخدام وإستيعاب الأساليب والمهارات المنقولة هي شرط ضروري للاستمرار الصناعي . فليس المهم نمو المصادر بل الأهم من ذلك هو تجميع مثل هذه المعرفة التطبيقية والخبرة والقدرات الخلاقة لكي يستطيع الاقتصاد من التحرك إنطلاقاً من مفهوم إعادة تخصيص المصادر لمواجهة التقلبات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية المحلية والدولية[٢] . وتعرف القدرة على تجميع مثل هذه المعرفة لدى الدول بنشاط البحث والتطوير الصناعي الذي نتوقف عنده قليلاً في السطور التالية .

البحث والتطوير الصناعي :

هذا النشاط هو عبارة عن عمليات البحث والتقصي التي تجري في المختبرات والمصانع . فإذا كانت هذه العمليات تؤول في النتيجة إلى تحولات تلعب دوراً هاماً في مسيرة النمو الاقتصادي فإنها تصبح العنصر الحاسم . بل وفضلاً عن ذلك تكون هذه العمليات المصدر النهائي للتجديد . فالتجديد الفني هو العنصر المقرر النهائي في عملية النمو الاقتصادي ولا تلعب العناصر الأخرى إلا دوراً ثانوياً[٣] .

وتكمن أهمية التجديد في جعل الانسان قادراً على القيام بأعمال لم

---

(١) ملخص بالعربية لمحضر الاجتماع بين وفد هيئة السوق الاوروبية المشتركة ووفد الأمانة العامة، الكويت ١ - ٢ أيار/ مايو ١٩٧٨ ص ٢ .

(٢) عبدالعزيز الوتاري، مستشار المنظمة، البحث والتطوير في صناعات البترول التحويلية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد ٦ ص ٩٥.

(٣) عبدالعزيز الوتاري، المرجع اعلاه عن:
United Nations, Policies & Means of promoting technical progress, 1968, p.11.

يسبق له القيام بها ، أي نقل نوعية الانسان من القدرة على ما كان يقوم به سابقاً إلى القدرة على القيام بأعمال فنية حديثة ومجددة تؤول في النهاية إلى منتوجات صناعية ـ أو غير صناعية ـ تمت على يديه مما لم يكن معروفاً من ذي قبل .

وهذه النقلة النوعية للانسان مسألة حساسة ودقيقة للذين يهمهم دعم النمو الاقتصادي . وهي هامة بنفس المقدار للذين يتوخون أحداث تغييرات في إتجاهات التقدم .

ويمكن القول في هذه الوقفة القصيرة أن البحث والتطوير هو الأب الشرعي للنمو الاقتصادي والتكنولـوجي وهذا الأخيـر هو محصلة البحث والتطوير . فما هي حصة الدول الأعضاء من هذا النشاط ؟ ونرد على ذلك بالآتي .

موقف الدول الأعضاء في المنظمة :

تعمل (اليونيسكو) منذ أكثر من عشرين عاماً لتطوير مؤشرات دولية أحصائية للعلم والتكنولوجيا ، تشبه إلى حد ما المقاييس الاحصائية المستعملة للاشارة إلى الاقتصاد القومي للدول . وفي عام ١٩٧٥ نشرت (اليونيسكو) نتاج سبعة أعوام من جمع المعلومات والبيانات على شكل كتاب سنوي احصائي لعام ١٩٧٤ ويشمل الكتاب مسحاً للموارد الداخلة في نشاط عدد كبير من الدول في مجال البحث والتطوير . وعلى الرغم من صعوبة اتخاذ معايير موحدة في الوصول إلى هذه الاحصائيات بسبب اختلاف نظرة الدول إلى هذه المسألة وما تدخله في مجالها وما لا تدخله ، فإن الاحصاءات المذكورة شملت أربعة أقطار من دول المنظمة هي الجزائر ومصر والعراق والكويت[١] . والمعلومات عن هذه الأقطار هي الأخرى ليست كاملة ولكنها

---

(١) عبدالعزيز الوتاري، المرجع السابق ص ١٠٠ عن:
UNESCO, Statistical Year Book 1974- 1975, pp.542- 556.

تبين بوضوح قلة الموارد المخصصة للبحث والتطوير . ففي عام ١٩٧١ بلغ حجم العمالة الفنية في العراق ١٤,٦٧٨ ويشمل هذا الرقم جميع العلماء والمهندسين والفنيين ، كما يشمل أيضاً المهن المشابهة التي تعمل في البحث والتطوير .

وفي الكويت بلغ هذا الرقم ٥٤٤١ في عام ١٩٧٠ ، أما بالنسبة إلى الموارد التي تخصص للبحث والتطوير فتشير الاحصائيات نفسها إلى أن الجزائر أنفقت ١٨,٨٦٦,٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٢ والعراق ١,٣٤٩,٠٠٠ دولار في عام ١٩٦٩ ويمثل هذا الرقم الأخير ٠,٤٪ من إجمالي الناتج القومي . أما جمهورية مصر العربية فتكاد تكون هي الدولة الوحيدة من بين الدول الأعضاء في المنظمة ـ والدول العربية عموماً ـ التي تجاوزت هدف اليونيسكو بتخصيص ٠,٥٪ من الناتج القومي للبحث والتطوير . أما الأقطار الأخرى فلم ترد احصائيات عنها . ومن أجل المقارنة نرى أن تشيكوسلوفاكيا التي يبلغ عدد سكانها حوالى عدد سكان العراق كان لها في عام ١٩٧٣ ١,٠٥٩,٤٥٧ شخصاً يعمل في المجال العلمي والفني وبلغ حجم الانفاق على البحث والتطوير ٢,٥٤٥ مليون دولار في العام نفسه[١] .

المدخل إلى إكتساب التكنولوجيا :

تركز دول المنظمة حالياً إهتمامها على معرفة كيفية ونوعية العلوم والتكنولوجيا التي يمكن أن تساهم مساهمة أكثر فعالية في سد إحتياجات التنمية . وحيث أن الصناعة البترولية تمثل بالنسبة للدول العربية المصدرة المحرك المالي لتنميتها الصناعية لذلك فهذه الصناعة تقدم بالتالي الأساس التكنولوجي لهذه التنمية والوسيلة الفعالة التي يتم فيها تصميم الطرق الفنية ذات المستوى العالي في مختلف قطاعاتها الصناعية[٢] . بيد أن الأقطار

(١) عبدالعزيز الوتاري، المرجع السابق ص ١٠١ .

(٢) جان كلود بالاسيانو، المدير العام للمعهد الفرنسي للبترول، ندوة مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي، ص ١٤٦ ـ ١٤٧ .

العربية المصدرة للبترول ليست متشابهة في أوضاعها وملامحها العـامة . وبالتالي فإن ما سبق قوله من عوامل تتحكم في سياساتها البترولية يصدق أيضاً على مسألة إستيعاب المهارات . فهناك دولاً عربية غنية ذات كثافة سكانية منخفضة ودولاً عربية نفطية ذات كثافة سكانية عالية . كما أن هناك دولاً عربية فقيرة تتوافر فيها اليد العاملة والمهارات العالية ولكن ينقصها رأس المال . كما نجد أخيرا دولا عربية لا يتوافر فيها البترول ولا رأس المال ولا العمالة الماهرة . ولا يمكن للمرء أن يتحدث عن نقل التكنولوجيا دون أن يأخذ هذا التفاوت بعين الاعتبار وبالتالي فإن مشكلة الاختيار ترتبط بما يلائم أوضاع كل دولة ومع فرع الانتاج المطلوب وأخيراً مع مستوى ومرحلة التنمية القائمة في تلك الدولة أيضاً[1] .

فعلى سبيل المثال ، إن بناء صناعة بتروكيمياوية في دولة نامية يتطلب إستخدام أحدث المستويات الفنية ذلك أن الانتاج سيجري تسويقه عالمياً في حين أن بناء الطرق أو المساكن في دولة مثل مصر لا يستدعي بالضرورة إستعمال أحدث الأساليب المتوفرة في أوروبا أو أمريكا بل ربما يكون من الأنسب اللجوء إلى أساليب أخرى سبق إهمالها بحيث تتيح للدول العربية أن تأخذ بالاعتبار مشاكل البطالة ونقص رأس المال .

وبالتالي فإن عملية إختيار التكنولوجيا المناسبة لكل دولة تحتاج إلى دراسة خاصة بحد ذاتها إذ أن الخطأ في هذا المجال قد يكون باهظ الثمن . وبكلمة أخرى فإن مسألة الاختيار يجب أن تؤدي إلى معرفة ما يمكن نقله وما يمكن تكييفه ثم تطويع المعرفة والمهارات لتلائم الأوضاع الاقتصادية المحلية وتطويع هذه الأخيرة لتلائم متطلبات التكنولوجيا .

---

(١) ابراهيم حلمي عبدالرحمن، التعاون في البحث العلمي ونقل التكنولوجيا، مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي، ص ١٣٠.

طرق نقل التكنولوجيا :

قبل أن ندخل في بحث طرق نقل التكنولوجيا يجدر أن نذكر أن عملية التطوير والدراسة في المجال العلمي التطبيقي هي ليست إحدى حاجات الأقطار النامية لوحدها بل إن هذه العملية تسير على قدم وساق حتى في الدول الصناعية المتقدمة . إنما الفارق هو أن الدول النامية تحاول إكتساب المعرفة في شتى مجالات الصناعة أي بقاعدة واسعة بينما الدول المتقدمة وقد سبق لها وإن أسست هذه القاعدة من المعرفة فإنها تطور دراساتها في مجالات معينة بالذات وبعمق متزايد . ويسمى البعض نشاط الأقطار المتقدمة (بـالنقل العمودي) للتكنولوجيا أما نشاط الدول النامية فهو (نقل أفقي) وهو ما يحدث بإستمرار على أساس كل مشروع على حدة ويعرف كذلك بالتكنولوجيـا التجارية[1] .

وعلى وجه العموم فإن المنظمة ترى أن نقل التكنولوجيا إلى الدول الأعضاء قد يتم بطريقتين هما :ـ

١ ـ الطريقة غير المباشرة ـ وهي أسلوب النقل الكلي بالتعاقد على المشاريع بكليتها مع مؤسسة متخصصة تتعهد بإنجازها وتسليمها . وهذه الطريقة لا تتضمن أية مساهمة محلية فعلية في تحقيق المشروع بل هي طريقة متبعة في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر . ومما يجدر ذكره أن هذه الطريقة هي المتبعة حالياً لدى معظم دول المنظمة إن لم تكن جميعها حتى أن دراسات الجدوى للمشاريع تقوم بها المؤسسات الأجنبية[2] . ورغم أن هذه الطريقة أسهل وأضمن لانجاز المشروع في الوقت المحدد إلا أنها طريقة غير مرضية لأنها تديم الاتكال التكنولوجي على الجهة الأجنبية وتحرم الطاقات المحلية من فرص التطوير .

---

(١) عبدالعزيز الوتاري، البحث والتطوير في صناعات البترول التحويلية المرجع السابق ص ٨٩.
(٢) عبدالعزيز الوتاري، المرجع السابق، ص ٩٢.

إن عيوب هذه الطريقة في إكتساب المهارات واضحة للمنظمة ولذلك فهي تدعو إلى تصحيح التوازن بين أقطارها والدول المتقدمة وذلك ببناء القدرات الوطنية بحيث تصبح التكنولوجيا المطلوبة مألوفة لديها ومن ثم جعل هدفها البعيد إستبدال التكنولوجيا المستوردة بالامكانيات والمصادر المحلية . وتنادي المنظمة[1] الدول الأعضاء إلى التعاون فيما بينها لكي تشكل كتلة من (كبار المشترين)، إن صح التعبير ، لشراء التكنولوجيا من الدول المتقدمة عن طريق العمل العربي المشترك ، فقد ثبت أن ذلك أجدى من أن تنفرد الدول المتقدمة بكل قطر عربي بمفرده وتضارب به على حساب القطر العربي الآخر .

٢ ـ طريقة النقل المباشر ـ وتعني هذه الطريقة نقل التكنولوجيا بالأجزاء المكونة لها . ويعتمد عدد ومضمون هذه الأجزاء والتي تستطيع دولة ما أو مشروع ما نقلها ، على درجة تطور المعاهد المختصة بالنقل والتي تحدد بدورها مستوى المشاركة المحلية في العملية . ويمكن تحديد العوامل التي تساعد على هذه المشاركة بوفرة المراجع وحرية إنتقال الأشخاص من قطر لآخر ومستوى التعليم والتدريب وبرامج تبادل الموظفين والاستعانة بالخبرات الأجنبية وشراء إتفاقيات الترخيص لتكنولوجيا التصنيع[2] . إن هذه الطريقة وإن كانت تنقل التكنولوجيا بشكل غير مباشر وربما بطيء إلا أنها تتطلب صياغة خطة علمية وتكنولوجية محددة تهدف إلى ترشيد الأحوال السائدة للوصول إلى الأهداف المتوخاة في بعض أو جميع مجالات العلم والتكنولوجيا ومن ثم ربطها بأهداف التنمية الاقتصادية على إختلاف قطاعاتها .

هاتان هما ـ على ما وصل إلى أيدينا ـ الطريقتان المعروفتان لنقل التكنولوجيا وإكتساب المهارات الفنية . الأولى تنقل بسرعة ولكنها محدودة ولا تحقق أهداف تنمية المعارف على المدى البعيد . والثانية عميقة وتؤدي إلى

---

(١) عبدالعزيز الوتاري، المرجع السابق، التفاصيل ص ٩٢ ـ ٩٣.
(٢) عبد العزيز الوتاري، المرجع السابق، انظر التفاصيل ٩٤.

رسوخ النقل ولكنها بطيئة وتتطلب خططاً علمية تتصف بالدقة والمرحلية والشمول .

أي من الطريقتين أجدى للدول الأعضاء في المنظمة ؟ إن الاجابة على هذا التساؤ ل تكاد أن تكون بديهية . فالدول الأعضاء في المنظمة مهتمة بنقل تكنولوجيا الصناعات البترولية ، وهي معظمها دول مصدرة كبرى للبترول تغطي الصناعة البترولية فيها سائر الصناعات . ولذلك فإن الكيانات البترولية الوطنية القائمة في الدول الأعضاء وكذلك الأمانة العامة للمنظمة تستطيع أن تلعب أدواراً أساسية في عملية بناء القدرات الذاتية للعاملين في الميدان البترولي سواء من حيث التدريب العملي داخل هذه الصناعات أو بإنشاء المعاهد المركزية لتلقي الدراسات العلمية النظرية . وكما سبق بحثه فإن الأمانة العامة تعي ما للتدريب من أهمية بالغة لرفع مستوى المهارات الحالية وخلق مهارات جديدة ذلك أن نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة لن يتم بدون إعداد داخلي ومنهجي[1] ضمن الصناعات المتخلفة سواء أكانت بترولية أو الصناعات اللاحقة .

بقي أن نتساءل عن آثار محاولات المنظمة في إقناع الدول المستهلكة للتعاون في مجال نقل المهارات . ونرد بالقول أن هذه الآثار تختلف من مستهلك إلى آخر . فعلى صعيد الولايات المتحدة لم يصل إلى أيدينا ما يشير إلى رغبة هذه الدولة في مد يد التعاون مع الدول العربية للنهوض بمستوى مهاراتها سواء البترولية منها أم غيرها .

أما مع دول السوق الأوروبية المشتركة فهناك بيانات ربما ليست رسمية على وجه الدقة تفصح عن رغبة في التعاون في هذا المجال .

ولكن الواضح لحد الآن هو إتجاه دول المنظمة نحو اليابان أولاً لأن لها

---

(١) اكيوتاكاغي ـ المدير العام لشركة جيه، جي، سي ـ اليابان، ندوة مجالات التعاون بين اليابان والعالم العربي، ص ٢٨١ .

تجربة تكللت بنجاح باهر في هذا المجال فقد كانت اليابان نفسها من الدول النامية غير الصناعية إلى ما قبل نصف قرن تقريباً واستطاعت إكتساب المهارات بسرعة وكفاءة مدهشتين يجدر بالدول العربية دراستها والاقتداء بها . وثانياً لأنه ليس لدى اليابان عقد سياسية بينها وبين العالم العربي ذلك أنها لم تكن يوماً من الدول الاستعمارية التي عانت من ويلاتها الأقطار العربية وليس لها طموح إقليمي فيها ولا صراع سياسي . ولذلك ترى المنظمة أن اليابان هي البلد الأمثل لاكتساب المهارات منها .

وردود الفعل لدى اليابانيين هي الأخرى ظاهرة الوضوح إذ فضلاً عن النشاط سالف الذكر على صعيد المؤتمرات والندوات فإن اليابان ـ على الصعيد الرسمي ـ قد عرضت على بعض الدول العربية الاشتراك في مشروعات معينة وتسهيل عملية نقل المهارات إليها[1] .

---

(١) انظر: طوكيو تعرض تكنولوجيا ومشاريع مشتركة مقابل صفقات نفط مباشرة، عالم النفط، ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨ ص ٣.

خلاصة وتعقيب

على الباب الثالث

فيما عدا الأهداف العامة التي انصبت على العلاقات بين المنظمة والدول المستهلكة للبترول فإن الاتفاقية المنشئة لم تحدد لها على وجه التخصيص الأهداف التي عليها تحقيقها كما فعلت فيما يتصل بـالتعاون الاقليمي للدول الأعضاء .

ولكن الدراسة أسفرت عن إن أداء المنظمة على الصعيد الدولي قد حركته عوامل ثلاثة هي :

١ ـ التغير في العلاقات فيما بين الشركات الأجنبية والدول المنتجة ابتداء من أواخر عام ١٩٧٣ وما ترتب على ذلك من آثار .

٢ ـ زيادة عوائد حكومات الدول المنتجة بعد عمليات تصحيح الأسعار وإتجاه سياساتها نحو التنمية الاقتصادية بعزم بالاستفادة من العوائد المذكورة .

٣ ـ تفسيرات وتصورات الأمانة العامة للمنظمة للأهداف العامة الواردة في الاتفاقية المنشئة في مجال علاقاتها مع الدول المستهلكة .

ولقد وضعت المنظمة لنفسها تصورات في مجال هذه العلاقات يمكن إيجازها بما يلي :

١ ـ إحلال التفاهم بين الأقـطار العربيـة المصدرة للبتـرول والدول المستهلكة في ظل العلاقات الجديدة . وقد سلكت المنظمة إلى ذلك مما يلي :

(أ) إيضاح وجهة النظر العربية في الحقوق التي كانت مسلوبة منها في ظل علاقاتها القديمة مع الشركات الأجنبية سواء من حيث حق الدولة الدائم في السيادة على مواردها الطبيعية أو حقها في وضع الأسعار بما يقربها ـ على الأقل ـ من قيمتها الاقتصادية الحقيقية أو حقها في التحكم بكميات الانتاج .

وفي رأينا أن المنظمة ـ سواء بجهودها أو بالجهود الموحدة لجميع الدول المصدرة للبترول ـ قد نجحت في إقناع الدول المستهلكة في صحة هذه الحقوق وقد استقر الآن مبدأ سيادة الدول على مواردها الطبيعية واستطاع الغرب الصناعي من إستيعاب الأسعار الجديدة للبترول وتكييف الهياكل الصناعية لديه على قبول هذه الأسعار .

أما مسألة كميات الانتاج فلم تستطع المنظمة من الوصول إلى صيغة تنسيقية واحدة للدول العربية لأن هذه المسألة تتعلق بدول أخرى مصدرة للبترول ليست عربية ولأنها أيضاً مظهر للالتزام الأدبي نحو الصناعة العالمية . وإلى الآن تنتج معظم الأقطار العربية المصدرة للبترول أكثر من حاجاتها للتنمية الاقتصادية لغرض إدامة التوازن الاقتصادي العالمي وتغذية الجهاز الصناعي في الدول الصناعية المتقدمة .

(ب) ترشيد السلوك الاقتصادي البترولي لدى الدول الصناعية والحد من التبذير في استعمال البترول وحث الدول الصناعية على تطوير مصادر بديلة .

وهنا لا نستطيع القول أن المنظمة قد لاقت نجاحاً في كبح جماع التبذير لدى الدول الصناعية وبوجه خاص لدى الولايات المتحدة ولكنها استطاعت ـ ضمن الجهود الأخرى للدول المصدرة ـ من تشجيع الاتجاهات نحو إيجاد مصادر بديلة للبترول . واليوم نسمع عن إعادة تنشيط مصادر الفحم والأبحاث في الاكتشافات الجديدة في مناطق أخرى غير المناطق البترولية المعروفة ومثال على ذلك آلاسكا وبحر الشمال والمناطق القطبية وأفريقيا وسواحل المكسيك وغيرها .

(جـ) الطريق الثالث هو التعاون مع الدول النامية المستهلكة للبترول وتخفيف الأعباء المالية جميعها بسبب تصحيح أسعار البترول . فقد بلغت المعونات التي قدمتها الدول المصدرة للبترول ٣٪ من دخلها القومي بينما لم تبلغ هذه المعونة من الدول الصناعية أكثر من ٣٣, ٠٪ (حوالى ثلاثة بالألف)

أي أن معونات الدول البترولية فاقت معونات الدول الصناعية بعشرة أضعاف . وهنا نعتقد أن الدول المصدرة للبترول قد لاقت نجاحاً على الوجه سالف الذكر .

٢ ـ بعد أن استطاعت المنظمة إحلال التفهم لدى الدول المستهلكة للبترول في حق الدول العربية فيما قامت به من تغيير لعلاقاتها مع شركات البترول الأجنبية انتقلت إلى المرحلة التالية وهي تحقيق التعاون الدولي بين الأقطار العربية والدول الصناعية المتقدمة . وقد توصلت المنظمة إلى صيغة لهذا التعاون تقوم على وجهين الأول عرض الدول المصدرة فرص الاستثمارات مع الدول الصناعية والثاني ، وهو مقابل ذلك ، أن تقوم الدول الصناعية بمساعدة الدول العربية بنقل المهارات الفنية إليها لمساعدتها في النهوض بمستوى هذه المهارات وتمكينها من تحمل أعباء تصنيع الدول العربية وإدارة هذه الصناعات .

ولا يبدو لنا لحد الآن أثر ملموس في حماس الدول الغربية الصناعية نحو هذا النداء سيما إذا استعدنا إلى الذاكرة مواقف هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة في الحوار العربي ـ الأوروبي وحوار الشمال والجنوب .

ولعل أبرز ما ظهر لحد الآن من ردود فعل تجاه جهود المنظمة هو من اليابان التي أظهرت ـ كما سبق القول ـ رغبة واضحة في الدخول مع الأقطار الأعضاء في استثمارات مشتركة والمساعدة في تنمية المهارات العربية أو ما يسمى بنقل التكنولوجيا .

والدول العربية من ناحيتها لا تجد أفضل من اليابان للتعاون في حل هذه المسألة ذلك أن اليابان نفسها لها تجربة فريدة في هذا الباب وقد استطاعت أن تنتقل في نصف قرن من دولة نامية إلى دولة صناعية متقدمة . واليابان ليست لها رواسب تاريخية استعمارية مع العرب ولذلك فإن مناخاً من الثقة والعلاقة الودية يمكن أن يقوم بسهولة بين الطرفين .

فصل تكميلي

التطورات البترولية الأخيرة وأثرها في مستقبل المنظمة

فصـل تكميلي
التطورات البترولية الأخيرة وأثرها في مستقبل المنظمة

يـلاحظ القارىء الكـريم ، ولا شك ، أن هـذه الدراسـة محددة بمـدى زمني معين يبدأ عند قيام المنظمة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ وينتهي بنهـاية عام ١٩٧٧ وإن كانت الإشارة قد وردت إلى بعض نشاط المنظمـة الذي امتـد إلى ما بعد المدى الزمني المذكور .

وعنـدما تقـرر طبع هـذه الدراسـة ووافقت إدارة مجلة دراسات الخليـج والجزيرة العربية ، مشكورة ، على إصدارها بكتاب مستقل ضمن إصداراتها ، كـانت التطورات الأخيـرة على السـاحـة البتـرولية قـد حصلت ، وتمثلت في إنحسـار شديـد في الطلب على بتـرول (أوبك) ومنـه بترول الـدول العـربيـة الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) وبروز مـا سمي آنذاك بـ (التخمة النفطية) . ولذلك رأت إدارة المجلة بحق وشاركناهـا الرأي أن الفائدة سوف تكون أعم لو أضيف إلى هذه الـدراسة بحث تكميلي يتنـاول التطورات المذكورة في المسألة النفطية وأثرها على مستقبل (أوبك) ومستقبل المنظمة موضوع هذه الدراسة .

وكان أمامنا ـ من حيث الموضوع ـ أن نمد المدى الزمني المذكور بحيث يشمل المنظمة فيما بعـد عام ١٩٧٧ بمـا في ذلك الأحـداث البترولية الأخيرة

وكان هذا يعني مجهوداً أكاديمياً جديداً وضخماً قد يؤول إلى تغيير الهيكل العام للدراسة برمتها ، أو أن نتكلم ببحث مضاف في المسألة البترولية الأخيرة . فأخترنا البديل الثاني .

أما من حيث الشكل فإن القارىء الكريم يلاحظ أيضاً أن التركيب العام للدراسة قد جاء بأبواب ولذلك فإن في إضافة هذا البحث كان أمامنا أيضاً بديلان : الأول أن تكون بباب رابع . وحسبنا أن الحجم المتوقع لها لن يرقى إلى مرتبة الأبواب من حيث المقدار إلاّ إذا حملنا الباب الجديد أكثر مما يحتمل . والثاني أن تكون بفصل مضاف بحجم الفصول الواردة في الدراسة على وجه التقريب . وهكذا كان ، وأعد هذا الفصل الذي سيكون بثلاثة مباحث نقول في كل منها كلمة موجزة بالعناوين التالية :

المبحث الأول ـ الأسباب التي أدت إلى الأوضاع البترولية الحالية ـ التخمة النفطية ـ

المبحث الثاني ـ ردود فعل (أوبك) على التخمة النفطية .

المبحث الثالث ـ آثار الوضع البترولي الحالي على (أوبك) وعلى مستقبل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

المبحث الأول

الأسباب التي أدت إلى الأوضاع البترولية الحالية (التخمة النفطية)

لم تكن الدول المستهلكة للبترول تنظر بعين الارتياح إلى الخطوات الوطنية الجريئة التي اتخذت في فترة عمليات تصحيح الأسعار التي سلف ذكرها ولذلك قامت الدول المستهلكة منذ ذلك الحين بنشاط محموم واتخذت ـ بزعامة الولايات المتحدة الأميركية ـ خطوتين رئيسيتين الهدف منهما القضاء

على المكـاسب التي تحققت للدول المصـدرة نتيجـة لعمليـات تصحيـح الأسعار . وكانت الخطوتان هما :

١ ـ إنشاء الوكالة الدولية للطاقـة بأغـراضها التي عـرفناهـا فيما سبق من البحث وبالوسائل التي لجأت إليها لإفساد مساعي الدول المصدرة للبترول في نهجها التحرري من سيطرة الشركات الأجنبية .

٢ ـ تخزين أكبر كمية ممكنة من البتـرول في حقول خـزن عملاقـة سواء بشـراء تلك الكميات من الـدول المنتجة أو بـإيجـاد مصـادر بتـرولية جـديـدة واللجوء نحو مصادر بديلة (غير بترولية) ولو بشكل نسبي .

واليوم ، وبعد مـرور عشر سنـوات فقط من عمليات تصحيـح الأسعار ، إستطاع جمهور المستهلكين أن يتحدى المنتجين بالتلويح بتخمة نفـطية كبيـرة كان لها الأثر المباشـر في تراجـح الطلب على بتـرول (أوبك) وبـالتالي على أسعـاره التي دامت بمعـدلات أقـرب إلى واقـع قيمتـه الإقتصـاديـة زمنـاً ليس بـالقصير ، قبـل أن تضطر الـدول المنتجة إلى إعـادة النظر في أسعـارهـا على الوجه المعروف .

ولعل الباحث في أسبـاب التخمة النفـطية قـادر على أن يضع يـده على العـديد من العـوامل التي سـاعدت في الـوصول إلى هـذه النتيجة سـواء منهـا المباشر أو غير المباشر أو ما كان له بعض الأثر وبشكل بعيد .

ولكننا لغرض هذهالدراسة سنركـز إهتمامنـا على المحاور التي نعتبـرها هي الأركان الأساسية التي إستندت إليها الدول المستهلكـة في تحقيق إنحسار الطلب على بترول (أوبـك)،والوصـول إلى الوضـع البترولي الحـالي . وهذه العوامل هي :

١ ـ تخزين البترول من قبل الدول المستهلكة .

٢ ـ تزايد الإنتاج من خارج دول (أوبك) .

٣ ـ تطوير بدائل البترول .

وسنرى فيما يلي كلمة موجزة في كل من هذه العوامل .

أولاً ـ تخزين البترول :

إذا ما عدنا بالتفكير إلى الماضي القريب نجد أن زيادة الطلب العالمي على البترول للفترة التي سبقت حلول التخمة ، لم تكن بسبب زيادة في الإستهلاك بقدر ما كانت بسبب رغبة الدول المستهلكة في التخزين المتراكم في المستودعات . فقد شهد عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ إرتفاعاً في طلب الدول المستهلكة على البترول بمستويات تفوق إحتياجاتها التجارية العادية .

وتشير البيانات إلى أن هذا المخزون كان في نهاية عام ١٩٧٨، ٢٤٧٩ مليون برميل وأصبح في نهاية عام ١٩٧٩ ، ٢٧٤٠ مليون برميل[١] .

ووصل هذا المخزون في نهاية الربع الثالث من عام ١٩٨٠ في الولايات المتحدة واليابان والدول الأوروبية الرئيسية الخمس (ألمانيا ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، إيطاليا ودول البنيلوكس) مقدار ٣٤٧٢ مليون برميل[٢] .

وكانت الإضافة إلى المخزون في عام ١٩٧٩ ، ٢٦١ مليون برميل وفي الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٨٠ كانت ٧٣٢ مليون برميل . وعند هذه النقطة وصل المخزون إلى ما يعادل صرف ٩,٥ مليون ب/ي لمدة سنة أو ـ بكلمة مختصرة وبالكلام الفصيح ـ نصف الإنتاج العربي لعام كامل[٣] .

لقد مكن هذا المخزون الدول المستهلكة من أن تسحب منه بمعدلات

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي السابع ١٩٨٠، ص ٤٢ .
(٢) تقرير الأمين العام السنوي السابع ١٩٨٠، ص ٤٢ .
(٣) تقرير الأمين العام السنوي السابع ١٩٨٠، ص ٤٢ .

وصلت إلى ٤,٥ مليون ب/ي خلال الربع الأول من عام ١٩٨٢[١] وتشير الشواهد أيضاً إلى أن ما سحبته الدول المستهلكة من هذا المخزون تراوح ما بين ١,٨ ـ ٢,٧ مليون ب/ي عام ١٩٨٢ وإلى أن أوروبا الغربية قد خفضت إحتياطاتها بما يعادل إستهلاك ١٠ أيام وأضافت هذه الكمية المسحوبة إلى مخزونها[٢] . ولقد أدى تخزين النفط على الشاكلة العملاقة التي أوجزنا صورتها في أعلاه ـ مع عوامل أخرى ـ إلى نقص الطلب الفعلي من قبل الدول الصناعية على بترول (أوبك) بما يتراوح بين ١١ ـ ١٢ مليون ب/ي عام ١٩٨٢ بالمقارنة مع عام ١٩٧٩[٣] .

هذه الأوضاع وهذه الكمية الهائلة من البترول المكدس أتاحت الفرصة للدول الصناعية في حوالي الربع الأخير من عام ١٩٨٢ إلى إستخدامه كوسيلة ضغط على أسعار بترول (أوبك) وإجبارها على الإنخفاض على الشكل المعروف[٤] .

إذن يمكننا القول أن العامل الأول الذي مكّن الدول المستهلكة أن تقف وقفتها أمام الدول المنتجة في الساحة البترولية كان هو تخزين البترول وإن كان هذا العامل ليس عاملاً ثابتاً يمكنه أن يحقق للدول المستهلكة وقفة دائمة وإعتماداً مستمراً كما هو واضح ولكنه كان على أية حال مقروناً بالعوامل الأخرى التي سنتناولها تباعاً .

ثانياً ـ تزايد الإنتاج من خارج دول (أوبك) :

من جهود الدول المستهلكة لمناوئة الدول المنتجة وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه أيام هيمنة شركات البترول ، نقول من جهود تلك الدول كان

---

(١) نشرة المنظمة أيار/ مايو ١٩٨٢ ـ الافتتاحية.
(٢) تقرير الأمين العام السنوي التاسع ١٩٨٢، ص ٣٠ ـ ٣١.
(٣) تقرير الأمين العام السنوي التاسع ١٩٨٢، ص ٣١.
(٤) تقرير الأمين العام السنوي التاسع ١٩٨٢، ص ٣٠ ـ ٣١.

البحث عن البترول خارج دول (أوبك) مثل بترول الأسكا وبحر الشمال (المملكة المتحدة والنرويج) وكذلك البترول المكسيكي وغيرها .

والكل يعلم أن حصة بترول (أوبك) من الاستهلاك العالمي كانت في أواسط السبعينات نحو ٣١ مليون ب/ي وكانت في عام ١٩٧٨ ٣٠ مليون ب/ي ولكنها أصبحت في عام ١٩٨٠ ، ٢٦,٩ مليون ب/ي[١] .

معنى ذلك أن الطلب على بترول (أوبك) قد أخذ بالإنحدار منذ عام ١٩٧٨ وحتى الآن .

وفي مقابل ذلك كان الإنتاج من خارج دول (أوبك) قد ارتفع من ٣٠,١ مليون ب/ي إلى ٣٢,٩ مليون ب/ي في الفترة نفسها أي بزيادة مقدارها ٢,٨ مليون ب/ي .

وفي عام ١٩٨١ انخفض إنتاج دول (أوبك) مرة ثانية بمقدار ٤,٥ مليون ب/ي . وبحلول عام ١٩٨٢ كان الطلب على نفط (أوبك) مستمراً بالإنخفاض .

فبينما إنخفض مجموع الإنتاج العربي في ذلك العام بمعدل ٣,٨ مليون ب/ي عما كان عليه في عام ١٩٨١ أي بنسبة ٢٣٪ نجد أن الإنتاج البريطاني من حقول بحر الشمال زاد في عام ١٩٨٢ بنسبة ١٦,٥٪ ليصل إلى ٢,١ مليون ب/ي بعد أن كان ١,٨ مليون ب/ي عام ١٩٨١ كما ازداد إنتاج المكسيك بنسبة ٢٣,٦٪ ليصل إلى حوالي ٣ مليون ب/ي خلال الفترة نفسها[٢] وكان بترول بحر الشمال (المملكة المتحدة والنرويج) قد زاد عام ١٩٧٩ بمقدار ٣٧٪ عنه في عام ١٩٧٨ حيث بلغت نسبة الزيادة ٤٦,٣٪ في

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي الثامن ١٩٨١، ص ٤٤.

(٢) خالد الشاوي ـ نشرة المنظمة تموز/ يوليو ١٩٨٣، ص ١٨، كذلك انظر:
الشيخ علي الخليفة الصباح ـ وزير النفط الكويتي، مجلة الكويتي العدد ٩٤٨ ص ٧.

المملكة المتحدة و ٧,١٪ في النرويج . كما ازداد إنتاج كندا عام ١٩٧٩ بنسبة ١٥,١٪ مما كان عليه عام ١٩٧٨[١] .

ويشير تقرير الأمين العام السنوي السادس إلى أن مساهمة الدول المنتجة للبترول خارج (أوبك) بلغت عام ١٩٧٩ ما مقداره ٥٢,١٪ من مجموع الإنتاج العالمي مقابل حوالي ٥١,٩٪ لعام ١٩٧٨ وتأتي هذه الزيادة نتيجة لإرتفاع الإنتاج في منطقة بحر الشمال والمكسيك وكندا والصين والإتحاد السوفيتي[٢] . هذا النشاط في الحفر والإستكشاف وبالتالي في الإنتاج من مناطق خارج دول (أوبك) هو العامل الثاني الذي أدى إلى العزوف النسبي للدول المستهلكة عن طلب بترول (أوبك) ومنه البترول العربي .

ولعل أبلغ ما يمكن أن نوجه عناية القارىء الكريم إليه في هذه العجالة الموجزة في موضوع الإنتاج من خارج دول (أوبك) هو أن نسجل أن معدل الإنتاج في بحر الشمال بلغ في عام ١٩٧٩ ٢ مليون ب/ي مقابل ٣٢ ألف برميل يومياً فقط في عام ١٩٧٣[٣] . إن دلالة هذه الأرقام وما تنطوي عليه من حرب إقتصادية تشنها الدول المستهلكة على الدول المنتجة لا تحتاج إلى مزيد من البيان .

ثالثاً ـ تطوير بدائل البترول :

كما ورد في موضع سابق من هذه الدراسة ، يمكن حصر بدائل البترول التي يتوجه إليها الإهتمام في الوقت الحاضر بشكل رئيسي في إثنين :

الفحم والطاقة النووية ، هذا إذ أن الغاز هو في الواقع مصدر معاصر من

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي السادس ١٩٧٩ ص ٥٢ .
(٢) تقرير الأمين العام السنوي السادس ١٩٧٩، ص ٥٢ .
(٣) تقرير الأمين العام السنوي السادس ١٩٧٩، ص ٥٢ .

مصادر الطاقة يستخدم حالياً على نطاق واسع شأنه شأن البترول .

لقد أخذت الدول المنتمية إلى (الوكالة الدولية للطاقة) على عاتقها مسألة تشجيع تطوير البدائل وخصصت لهذا الموضوع ميزانية للأبحاث بلغت ٨,٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ وهذه الميزانية تعادل ميزانية عام ١٩٧٤ ، للغرض نفسه ، بأربعة أضعاف[١] .

ومنذ قيام الوكالة المذكورة لحد الآن ، وعلى مرّ السنوات أثمرت هذه الأبحاث في تقديم البدائل من ناحية وكان لتشجيع إستخدامها من ناحية أخرى الأثر الواضح في تغير نمط إستهلاك الوقود ، فتشير الدلائل ، إجمالاً ، إلى أنه في الوقت الذي تزايد فيه إستهلاك بدائل البترول بما مجموعة ٤,٩ مليون ب/ي إنخفض إستهلاك البترول نفسه نحو ١,٤ مليون برميل[٢] . وجملة القول هي أن الدول الأوروبية سواء على صعيد الدولة الواحدة أو ضمن المجموعة الأوروبية تبدي إهتماماً متزايداً بالمصادر الجديدة للطاقة وذلك في المشاريع المنبثقة عن مؤسساتها المشتركة[٣] .

ونلقي نظرة سريعة على بعض الأرقام الخاصة بالبديلين الرئيسيين المذكورين . فبالنسبة للفحم تشير الشواهد إلى أن الدول الصناعية إستطاعت في أول الأمر من إيقاف إنخفاض إستهلاكه ولكنها ـ عندئذ ـ لم تستطع العمل على زيادة معدلات استعماله . ثم جاءت الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ إذ زاد إستهلاك الفحم فيها بما يعادل ٦ مليون ب/ي من النفط وهذه زيادة سنوية تقرب من ٣٪ بينما لم تكن هذه الزيادة أكثر من ١٪ فيما قبل عام ١٩٧٣[٤] أما الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ فقد شهدت تزايد الإستهلاك العالمي منه بنحو ٣

---

(١) خالد الشاوي ـ نشرة المنظمة تموز/ يوليو ١٩٨٣ ص ١٨ كذلك تقرير الأمين العام السنوي الثامن ١٩٨١ ص ٤٨ .

(٢) تقرير الأمين العام السنوي الثامن ١٩٨١، ص ٤٢ .

(٣) تقرير الأمين العام السنوي الثامن ١٩٧٩، ص ٢٦ .

(٤) تقرير الأمين العام السنوي السابع ١٩٨٠، ص ٣٧ .

مليون برميل مكافىء يومياً[١] . ويبدو من آخر التقارير أن إستهلاك الفحم قد استقر عام ١٩٨١ عند ١,٤٠ مليون برميل مكافىء فقط يومياً[٢] .

ولا نريد العودة إلى موضوع تطور إستهلاك الفحم بأكثر من القول إن الإحصائيات تشير إلى تنامي إستهلاكه سنة بعد أخرى وللذين يرغبون في تفصيلات أكثر نحيل إلى التقارير السنوية للأمين العام للمنظمة فهي لم تترك زيادة لمستزيد .

أما الطاقة النووية فقد نمت بنسبة عالية أول الأمر ولكن هذا النمو توقف ثم بدأ بالانخفاض نتيجة للمشكلات الكبيرة التي تواجه تطوير واستخدام هذا المصدر من مصادر الطاقة[٣] .

ولكن الإستهلاك من هذه الطاقة زاد للفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ بما يعادل ٢ مليون ب/ي من البترول وهي نسبة عالية إذا عرفنا أنها بدأت بأقل من ١ مليون ب/ي عام ١٩٧٣[٤] .

وفي آخر إحصائية متوفرة بين أيدينا تظهر أن الإستهلاك العالمي من هذا المصدر مقروناً بمصادر الطاقة الكهرومائية قد زاد بنحو ٠,٦ مليون برميل[٥] .

وحصيلة هذا الكلام أن الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ قد شهدت تزايد الإستهلاك العالمي من الفحم بنحو ٣ مليون برميل مكافىء يومياً ومن الغاز الطبيعي بنحو ١,٣ مليون برميل ومن إجمالي الطاقة النووية والكهرومائية بنحو

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي الثامن ١٩٨١، ص ٤٢ .
(٢) تقرير الأمين العام السنوي التاسع ١٩٨٢، ص ١٩ .
(٣) تقرير الأمين العام السنوي السادس ١٩٧٩، ص ٢٦ .
(٤) تقرير الأمين العام السنوي السابع ١٩٨٠، ص ٣٨ .
(٥) تقرير الأمين العام السنوي الثامن ١٩٨١، ص ٤٢ .

٠,٦ مليون برميل . هذه هي ، بالجملة ، المحاور الرئيسية التي عملت عليها الدول المستهلكة للتأثير على سوق البترول العالمي بوجه عام والأوضاع البترولية في الدول العربية بوجه خاص. وكانت هذه السياسات مقرونة بإجراءات داخلية تقررها المؤسسات المحلية لتلك الدول مثل فرض الضرائب على المنتجات البترولية وتشجيع وسائل الحفاظ على الطاقة وإستمرار البحوث لتطوير البدائل ، هي الأسباب التي أدت إلى هبوط الطلب العام على البترول وحصول ما سمي بـ (التخمة النفطية) وتحول سوق البترول من (سوق بائعين) إلى (سوق مشترين) . ويشير تقرير الأمين العام السنوي التاسع إلى إن حصة البترول من مجمل الإستهلاك العالمي من الطاقة قد تراجعت من نحو ٤٦,٥٪ عام ١٩٧٨ إلى نحو ٤٣,١٪ عام ١٩٨١[١] أما الإنتاج في أقطار المنظمة فقد إنخفض بنسبة ٢٣٪ عام ١٩٨٢ عما كان عليه في عام ١٩٨١ وبإفتراض ثبات الأسعار والإستهلاك المحلي فإن العوائد البترولية تكون قد تراجعت بنسبة ٢٣٪ أيضاً لتصبح ١٤٧ مليار دولار مقابل ١٩٦ مليار دولار في عام ١٩٨١[٢] .

المبحث الثاني

ردود فعل (أوبك) على التخمة النفطية

الأسباب التي مرّ شرحها والتي استهدفت إختراق السوق البترولية الذي تقوده (أوبك) كانت ، في واقع الأمر ، متزامنة مع ركود إقتصادي عالمي إتجه بالطلب على الطاقة نحو الإنخفاض ، مما أدى إلى الموقف سالف الذكر ، الذي ازداد حدةً في عام ١٩٨٢ عما كان عليه في أي وقت مضى .

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي التاسع ١٩٨٢، ص ١٥.
ومن الجدير بالذكر أن ذروة الاستهلاك العالمي للبترول كانت عام ١٩٧٩ إذ بلغت ٦٤,١ مليون ب/ي انخفضت بعدها الى ٦١,٦ و٥٩,٨ مليونا في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ على التوالي.
(٢) نشرة المنظمة أيار/ مايو ١٩٨٣ ص ٧.

وبات واضحاً أن هذا الموقف أصبح يشكل تهديداً خطيراً لـوحدة دول منـظمة (أوبك) إذا لم يتخذ جميع أعضائها إجراءات تكفل حماية هذه الـوحدة على الأقل إن لم تزد من تماسك دولها .

وكنتيجة لذلك عقدت دول (أوبك) مؤتمراً في ك١/ديسمبر ١٩٨٢ في (فيينا) . ولكن سرعان ما انفض هذا المؤتمر لإعطاء الفرصة للوزراء للتشاور مع حكوماتهم بقصد التوصل إلى نظام حصص لكل دولـة من الدول الأعضـاء يحافظ ـ النظام ـ على سعـر البترول الأسـاسي السائـد آنذاك وقـدره ٣٤ دولار أمريكي للبرميل الواحد . وأعقبت هذا المؤتمـر ما سمي بـ (المشـاورات غير الـرسميـة) تمت في البحـرين مـا بين ١٥ ـ ١٦ ك٢/ينـايـر ١٩٨٣[١] ثم عـاد الـوزراء لـلإجتمـاع في مؤتمـر عقـد يـومي ٢٣ و ٢٤ ك٢/ينـايـر ١٩٨٣ في (جنيف)[٢] وكـانت المشكلة ـ حسب تصور الأعضـاء الافـريقيين ـ تكمن في كميات الإنتاج ولذلك فإن الحل ـ بتصورهم أيضاً ـ يكـون في وضع (سقف) لإنتاج (أوبك) وتقرير جدول بحصة كل دولة عضو من مجموع إنتاج المنظمة مع الإصرار على تثبيت سعر البرميل بـ ٣٤ دولار .

ولكن الأعضاء الآخرين لم يوافقوا على صحة هذا التصـور وبالتـالي لم يحصل الإتفاق وإنفض الإجتماع على أساس إستئنافه في وقت لاحق[٣] .

وكـان محـور المنـاقشـات التي دارت في مؤتمـر (جنيف) الإقتـراح الـرئيسي المعروض من (نـايجيريـا) أنها ، نـظراً لـظروف السـوق البتـرولية آنذاك ، ستعيد تسعير بترولها بمقدار ٣٠ دولار للبـرميل الـواحد إعتبـاراً من ١ شباط/فبراير ١٩٨٣[٤] .

---

(١) انظر: MEES 31 , Jan. 1983, p.D1.

(٢) المصدر اعلاه.

(٣) أنظر: MEES المصدر المشار اليه سابقا.

(٤) انظر: MEES 21, March 1983, p.A2.

إتفاقية (لندن) ١٤ آذار/ مارس ١٩٨٣ :

في أعقاب مؤتمر جنيف سالف الذكر وإعلان (نايجيريا) عن تخفيض أسعار بترولها إجتمعت دول (أوبك) في (لندن) في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٣ وعقدت الإتفاقية المشار إليها .

وفي حينها إعتبرت هذه الإتفاقية على أنها إنجاز محمود يؤدي إلى استقرار الأسعار ومعدلات الإنتاج معاً من وجهة نظر الدول الأعضاء في (أوبك) رغم الهواجس التي كانت تدور آنذاك عما سيكون عليه موقف الدول المنتجة غير الأعضاء في (أوبك) مثل بريطانيا والمكسيك والإتحاد السوفيتي . وقد جاءت الإتفاقية بحكمين رئيسيين هما :

١ ـ تخفيض حاسم مقداره ٥ دولارات للبرميل الواحد في سعر نفط الأساس العربي الخفيف وذلك بجعل سعر البرميل ٢٩ دولاراً .

٢ ـ قبول برنامج للإنتاج بالحصص يكون سقفه الأعلى لجميع دول (أوبك) ١٧,٥ مليون ب/ي حتى نهاية عام ١٩٨٣[١] .

كما قضت الإتفاقية بعدم إجراء أي تخفيض آخر إلّا بموافقة مؤتمر (أوبك) وبمعاودة زيادة أسعار البترول مرحلياً وبموافقة المؤتمر أيضاً ، ونهت ـ الإتفاقية ـ عن منح الحسومات من قبل الدول الأعضاء مع أحكام أخرى[٢] .

كما تم الإتفاق على أن (أوبك) ستقف موقفاً موحداً ضد أي إجراء يخل بهيكل الأسعار المتفق عليه ، من قبل أي مصدر غير عضو في (أوبك) . وكان هذا يعني ـ في حينه ـ أن بريطانيا لو خفضت سعر نفطها وهو

---

(١) انظر MEES, 21 March 1983, p.A2.

(٢) للاطلاع على تفاصيل اتفاقية (لندن) المشار اليها انظر MEES . المصدر اعلاه ص A2 إلى A8.

٣٠,٥٠ دولار للبرميل بأكثر من نصف دولار فإن ذلك سيؤدي إلى خطوات إنتقامية من قبل جميع الأعضاء في (أوبك)[١] ذلك أن الوضع في الساحة البترولية كان غداة تخفيض الأسعار على الوجه سالف الذكر يعني أن أي حرب للأسعار قد تؤدي إلى إحتمالين :

الأول ـ أن لا تقوم بريطانيا بتخفيض أسعارها وبالتالي فإن قرارات (أوبك) ستمضي في طريقها وتنفذ ويستقر السوق .

الثاني ـ أن يحدث هبوط لولبي للأسعار قد يوصلها إلى ما هو أدنى من ٢٠ دولار للبرميل .

وكان المنظور أن الإحتمال الأول هو الأكثر توقعاً ذلك أن الإحتمال الثاني كان سيؤدي إلى ضرر بالغ لجميع المنتجين إذ في الوقت الذي يمكن لنفط (أوبك) أن يصمد ويعيش لقلة تكاليف إنتاجه فإن نفط بحر الشمال ـ بسبب من إرتفاع كلفته ـ سيختفي من الميدان[٢] .

وهكذا صمدت إتفاقية لندن على هذه الأسس وفيما يلي جدول بالحصص التي تم الإتفاق عليها في مؤتمر (لندن) المذكور .

الحصص المتفق عليها في إتفاقية (لندن) ١٤ آذار/ مارس ١٩٨٣[٣] .

	برميل يومياً		
١ ـ الجزائر	٧٢٥,٠٠٠	× ٥ دولار	= ٣,٦٢٥,٠٠٠ دولار
٢ ـ أكوادور	٢٠٠,٠٠٠	× ٥ دولار	= ١,٠٠٠,٠٠٠
٣ ـ جابون	١٥٠,٠٠٠	× ٥ دولار	= ٧٥٠,٠٠٠
٤ ـ أندونيسيا	١,٣٠٠,٠٠٠	× ٥ دولار	= ٦,٥٠٠,٠٠٠
٥ ـ إيران	٢,٤٠٠,٠٠٠	× ٥ دولار	= ١٢,٠٠٠,٠٠٠
٦ ـ العراق	١,٢٠٠,٠٠٠	× ٥ دولار	= ٦,٠٠٠,٠٠٠

(١) MEES المصدر السابق ص A2.

(٢) MEES المصدر السابق ص A2 ايضا.

(٣) MEES 21, March 1983, p.A5.

	برميل يومياً		
٧ ـ الكويت	١,٠٥٠,٠٠٠	× ٥ دولار	= ٥,٢٥٠,٠٠٠
٨ ـ ليبيا	١,١٠٠,٠٠٠	× ٥ دولار	= ٥,٥٠٠,٠٠٠
٩ ـ نايجيريا	١,٣٠٠,٠٠٠	× ٥ دولار	= ٦,٥٠٠,٠٠٠
١٠ ـ قطـــر	٣٠٠,٠٠٠	× ٥ دولار	١,٥٠٠,٠٠٠
١١ ـ الإمارات	١,١٠٠,٠٠٠	× ٥ دولار	= ٥,٥٠٠,٠٠٠
١٢ ـ فنزويلا	١,٦٧٥,٠٠٠	× ٥ دولار	= ٨,٣٧٥,٠٠٠
	١٢,٥٠٠,٠٠٠		
١٣ ـ السعودية	٥,٠٠٠,٠٠٠	× ٥ دولار	= ٢٥,٠٠٠,٠٠٠
	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٥ دولار	= ٨٧,٥٠٠,٠٠٠

كحساب مبسط

الإنتاج اليومي × ٥ دولار × ٣٦٥ يومياً = مقدار خسارة البلد حسب الحصص أعلاه والتخفيض المتفق عليه .

٥ × ٣٦٥ = ١٨٢٥ دولار سنوياً خسارة للبرميل الواحد فقط .

وبصرف النظر عن معدلات الإنتاج المتفق عليها بموجب نظام الحصص مار الذكر لكل دولة من الدول الأعضاء والتخفيض القاسي في مجمل الإنتاج (كانت حصة أوبك من إستهلاك النفط العالمي حوالي ٣١ مليون ب/ي) نقول بصرف النظر عن هذا الهبوط الحاد فإن نظرة بسيطة على الأرقام الواردة في هذه المعدلات وحساب مقدار تخفيض السعر للبرميل الواحد تفصح عن مدى الخسارة المادية التي منيت بها الدول الأعضاء في (أوبك) جراء تخفيض سعر البرميل فقط دون الكلام عن تخفيض حصص الإنتاج .

بكلمة بسيطة أن دول (أوبك) واجهت ـ وما تزال تواجه ـ حالة من حالات تراجع العوائد فماذا يعني ذلك ؟

لو نظرنا إلى الماضي لوجدنا أن عمليات تصحيح الأسعار التي حدثت في أواخر ١٩٧٣ وأوائل ١٩٧٤ قفزت بالعوائد البترولية للدول الأعضاء (الدول العربية فقط) من ١٣,٢ بليون دولار سنة ١٩٧٣ إلى ٥٢,٩ بليون

دولار سنة ١٩٧٤ أي بزيادة قدرها ٣٠٠٪ واستمرت هذه العوائد بالزيادة التدريجية حتى عام ١٩٧٧ ثم انخفضت عام ١٩٧٨ ثم عادت تقفز مرة أخرى سنة ١٩٧٩ حيث وصلت نسبة الزيادة عما كانت عليه في العام الذي سبقها ٥٦٪[١] .

هذه كانت صورة العوائد بمسيرتها منذ عمليات تصحيح الأسعار حتى حصول ما سمي بـ (التخمة النفطية) .

ويقول تعليق جزائري عن تخفيض سعر النفط الذي أقرّ في مؤتمر (لندن) أن تخفيضاً قدره ١٥٪ (٥ دولار من ٣٤ دولار يساوي حوالي ١٥٪) سيكلف الأوبك ٢٧ بليون دولار سنوياً[٢] وتقدرها مصادر كويتية بمقدار ٣٠ بليون دولار[٣] .

هذه هي الصورة على صعيد (أوبك) وهي المنظمة البترولية الأم أما في نطاق منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول فقد ورد في نشرة المنظمة أن أقطارها فقدت متراكماً لا يقل ١١٧ مليار دولار من العوائد النفطية فقد تراجعت العوائد عام ١٩٨٢ بمبلغ ٤٧,١٦ مليار دولار عما كانت عليه ١٩٨١ بسبب هبوط الطلب على النفط بنسبة ٢٣٪ في ذلك العام . يضاف إلى ذلك أن عام ١٩٨٣ شهد تخفيضاً قدره (٥) دولارات على الوجه سالف الذكر والذي يعني ـ بالنسبة للأقطار العربية ـ مبلغاً قدره ٢٣,٣٦ مليار دولار سنوياً[٤] .

الأثر الإيجابي للتخمة النفطية :

إذن يمكن أن تتحصل آثار الأوضاع البترولية الحالية على (أوبك) في أثر إقتصادي هو قلة عوائد الدول الأعضاء على الوجه سالف الذكر وتأثير ذلك

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي السادس ١٩٧٩ ص ٨٠.

(٢) أنظر : MEES 21, March 1983, p.A10.

(٣) المصدر اعلاه ونفس الصفحة.

(٤) نشرة المنظمة العدد (٥) ايار/ مايو ١٩٨٣.

على خطط التنمية فيها وهي جميعاً من دول العالم الثالث الذي يمثل هذا العصر بالنسبة له عصر خطط التنمية وهو الأمر الذي يقتضي توجيه كل الموارد نحو هذه الخطط للحاق بنسبة مما يتمتع به العالم الصناعي من تقدم .

الأثر الآخر على (أوبك) قد يكون سياسياً يتصل بوحدتها وتماسكها وإحتمالات تفككها وعدم الإتفاق فيما بينها عند حصول موقف بترولي مشابه لهذا الموقف في المستقبل . وقد يكون هناك إحتمال آخر وهو أن يكتفي جمهور المستهلكين أو يقارب الإكتفاء من بترول (أوبك) ويوجه مشترياته كلها ـ أو أغلبها ـ إلى مصادر بيع خارج منظمة (أوبك) .

عند ذاك وإذا لم يمكن تدارك أي من الأمرين بحكمة سياسية ورؤ ية إقتصادية علمية صحيحة فإن الأمر قد يؤدي إلى أفول عصر (أوبك) وأعراض المشترين عن بترولها . ولكن هل لهذا الوضع وجه إيجابي غير الوجه الذي تمثل بالخسارة المالية والهزة السياسية التي قد تعصف بوحدة وتماسك (أوبك) ؟

الرد على هذا التساؤ ل لا يصلنا من مصادر (أوبك) وإنما نجده فيما تدعوا إليه منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول وهو ما سيرد في المبحث القادم ضمن الدور الذي نراها ستلعبه في المستقبل على ضوء الأحداث البترولية موضوع الدراسة .

المبحث الثالث

آثار الوضع البترولي الحالي على (أوبك) و (أوابك) والدول الأعضاء فيها

(أوبك) ـ كما هو معلوم ـ منظمة سلعة ـ هي البترول ـ تضم دولا أعضاء فيها ، هدفها الرئيسي ، بعبارات بسيطة ، هو تحويل البترول العائد للدول الأعضاء إلى ثروة مالية سائلة وذلك عن طريق تقرير أفضل الأسعار

وتحديد الكميات المثلى للإنتاج ضمن معطيات الطلب العالمي على البترول من ناحية والإلتزام الدولي من ناحية أخرى . وعلى ذلك فإن الحديث عن آثار الأوضاع البترولية الحالية على (أوبك) كمنظمة يتحدد بمسألتي السعر والإنتاج .

ولغرض التوصل إلى تقويم لآثار التطورات الأخيرة في سوق بترول (أوبك) لا بد من النظر إلى التوقعات المستقبلية للطلب على الطاقة . فالمعروف أن الطلب على الطاقة يتأثر ، عموماً ، بالنمو الإقتصادي العالمي وفي الدول الصناعية على وجه الخصوص كما يتأثر أيضاً بإجراءات الحفاظ على الطاقة . أما الطلب على البترول فيتأثر إضافة إلى ذلك بكميات المخزون وبتطوير البدائل . وعليه فإن (أوبك) أمام إفتراضين : أما بقاء الطلب على البترول على مستواه الحالي أو عودة الطلب إلى ما كان عليه قبل الأزمة الأخيرة . وحيث أن الإفتراض الأول يعني إستمرار النسب المنخفضة للنمو الإقتصادي[1] وهو أمر لا يمكن قبوله وتوقعه لأسباب سياسية في الدول الصناعية لما له من آثار إجتماعية سلبية ، لذلك نرى أن الإفتراض الثاني هو الأكثر إحتمالاً ذلك أن الأوضاع الإقتصادية في الدول الصناعية قد وصلت حدوداً يصعب تصور إستمرارها . ولذلك لا بد للدول الصناعية من أن تغير سياساتها المالية والنقدية التي أدت إلى هذه الأوضاع وإلّا فإنها ستتعرض إلى متاعب إقتصادية وإجتماعية وسياسية[2] .

هذا من ناحية . ومن الناحية الأخرى فإن المؤشرات التي بأيدينا تدل على أن معدل نمو إقتصادي في الدول الصناعية قدره ١٪ يؤدي إلى زيادة إستهلاك الطاقة بما يربو على ٣ مليون برميل مكافىء فقط يومياً خلال خمس

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي الثامن ١٩٨١ ص ٤٥ وبشأن تضاؤل نسب النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة للبترول نحيل الى تقرير الأمين العام السنوي التاسع ١٩٨٢ ص ٧ وما بعدها.
(٢) تقرير الأمين العام السنوي التاسع ١٩٨٢ ص ٣١.

سنوات[1] . وهذا بالنسبة إلى الدول الصناعية فإذا أضفنا إلى ذلك حاجات الدول النامية التي تستورد البترول نجد أن إحتمالات الطلب على بترول (أوبك) ستزداد خلال السنوات القلائل القادمة ، وأن أزمة تناقص إنتاج (أوبك) التي تواجهها حالياً سوف تنتهي . هذا بالنسبة إلى المسألة البترولية الصرف . أما آثار هذه الأوضاع على (أوبك) كمنظمة فلا نعتقد أنها ستكون على أي درجة من السوء إذا استمر الطلب على بتروله سواء بالمعدلات الحالية أم بالعودة إلى المعدلات السابقة فتشير التقديرات إلى أن الجهات المستهلكة قد بدأت بإعادة النظر في طلباتها المستقبلية من بترول (أوبك) وأن هذه الطلبات ستصل إلى ما بين ٢٤ و٢٨ مليون ب/ي عام ١٩٨٥[2] .

هذا بالنسبة إلى الطلب ، أما الأسعار فتقول بعض المصادر أنه إذا ما إلتزمت الدول المنتجة بالسقف الذي حددته (أوبك) وهو ١٧,٥ مليون ب/ي فإن أسعاره سترتفع . ويرى المسؤولون في (أوبك) أن مسؤولية أحداث إستقرار في سوق البترول لا تقع على كاهل الدول الأعضاء في (أوبك) فقط وإنما تقع أيضاً على كاهل منتجي البترول عموماً . ومن هذا المنطق تحاول لجنة المتابعة لمنظمة (أوبك) الإتصال دائماً بالمنتجين من خارج (أوبك) مثل المكسيك والاتحاد السوفيتي وعدد من الدول المنتجة في شرقي آسيا[3] . وعلى ما هو منظور لحد الآن فإن جهود اللجنة المذكورة قد حققت نجاحاً ذلك أن معظم الدول المذكورة ، رغم أنها ليست أعضاء في (أوبك) قد إلتزمت بقرار الأسعار . ونرى أن هذا من نتائج وحدة (أوبك) وتكاملها اللذين ساهما في إستقرار سوق البترول العالمية رغم وجود بعض

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي التاسع ١٩٨٢ ص ٣٢.

(٢) تقرير الأمين العام السنوي التاسع ١٩٨٢، ص ٣٢.

(٣) انظر جريدة القبس الكويتية العدد ٤٠٢٩ في ٨٣/٨/١ وكانت اتفاقية (لندن) التي ابرمت في ١٤ آذار/ مارس ١٩٨٣ قد قضت بتكليف (لجنة المتابعة) في المنظمة بالرقابة على تطبيق احكام الاتفاقية بشأن سقف الانتاج والحصص واجراء الاتصالات الضرورية لذلك ـ انظر: MEES, 21 March 1983, p.A6.

الخلافات الفردية بين الدول الأعضاء داخل المنظمة . ولكن برغم تمسك جميع المنتجين بسعر بترول الأساس فإن زيادات قد حصلت على الأنواع الثقيلة من البترول مما يعتبر مؤشراً على عودة الإنتعاش إلى الأسواق . وثمة دليل على ذلك هو إعلان الإتحاد السوفيتي عن رفع سعر البترول الخام الذي يصدره بمقدار دولار إلى ٢٩,٥٠ دولار للبرميل[١] ، ولا شك أن خطوة الإتحاد السوفيتي هذه تعكس محاولة من الدول المصدرة إلى إختبار قوة السوق . وتتوقع بعض الأوساط أن تقوم شركة النفط البريطانية (وهي منتجة البترول الرئيسية في بحر الشمال) إلى رفع أسعارها أيضاً . ماذا يستدل من كل هذا ؟ لعله من البديهي القول أن المؤشرات سالفة الذكر هي دلالات على عدة أمور أهمها أن (أوبك) بوحدتها وتماسكها إستطاعت أن تكسب المعركة بتحقيق استقرار الأسعار والإتفاق على حصص وسقف الإنتاج . ويدل أيضاً على أن الإجراءات التي قامت بها (أوبك) كانت صحيحة ومنسجمة مع الأوضاع السائدة في السوق البترولية وإلى أن (أوبك) عادت إلى مكان القيادة في السوق وأن المؤشرات تشير إلى إحتمال عودة أسعار البترول للإرتفاع مرة أخرى .

يكاد ما مر أعلاه أن يكون كل ما يمكن أن يقال ـ بصورة سريعة ـ عن الآثار التي تركتها الأحداث البترولية الأخيرة في الساحة البترولية على الصعيد العام ضمن نطاق (أوبك) والدول الأعضاء فيها بما فيهم الدول العربية . ولكن ماذا عن آثار هذه الأحداث على منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . . حاضرها ومستقبلها . هذا ما سنحاول الإجابة عليه فيما يتلو من البحث .

بداية نود أن نستعيد إلى الأذهان أن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) نشاطها الرئيسي تنسيقي وتوفيقي فيما بين الدول الأعضاء فهي لا تملك البترول ولا تبيعه ولذلك فهي مقطوعة الصلة بمسألتي الأسعار

---

(١) « القبس» الكويتية ـ المصدر السابق .

وكميات الإنتاج . وبكلام مبسط للغاية أن (أوابك) منظمة تحاول توجيه الدول الأعضاء نحو الإفادة من عوائدها البترولية في خلق إقتصاد عربي متكامل ومتجدد .

وقد سبق أن ذكرنا أنه ـ في مجال التطورات البترولية ـ منذ عام ١٩٧٤ كانت المنظمة قد حذرت من سياسات الدولة الصناعية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية للتأثير على سوق البترول وتحويله من سوق البائعين إلى سوق المشترين وخلق فائض بترولي لتحقيق هذا الغرض[١] .

واليوم ، وبعد أن حصل ما حصل في الساحة البترولية فإن آثار هذه التطورات يمكن أن نراها في مجالين : الأول هو في العوائد البترولية للدول الأعضاء . وقد سبق شرح هبوط هذه العوائد على جميع الدول الأعضاء في (أوابك) ومنها الدول العربية التي هي أعضاء في (أوابك) أيضاً . هذا الهبوط ولا شك قد أثر على خطط التنمية التي كانت موضوعة في الدول الأعضاء إستناداً إلى معدلات محسوبة على أساس الطلب العالمي السابق على البترول. ولذلك لا نستبعد أن تعيد الدول الأعضاء ـ كل على انفراد ـ النظر في تلك الخطط وتحاول تقليصها إلى أحجام تتناسب مع العوائد المالية سواء بسبب هبوط سقف الإنتاج أو بسبب تخفيض السعر . ولا شك أن مثل هذا التقليص سيمتد إلى مدى مشاركة الدول الأعضاء في المشروعات المشتركة التي تنشؤها في ظل (أوابك) وربما أثر ذلك أيضاً على مدى سخاء الدول على المنظمة نفسها في أكثر من مجال من مجالات نشاطها . كما نتوقع أن تتخذ الدول الأعضاء سياسات داخلية جديدة في مجال التنمية ومجال الاستهلاك تستند إلى كل أو بعض الأفكار الآتية :

١ ـ ضرورة إعادة تعريف وتشخيص ما هو أساسي في التنمية وما هو ثانوي أو مظهري إستهلاكي والاقتصار على الصنف الأول والأعراض ـ بل

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي التاسع ١٩٨٢ ص ٢ ـ ٣.

الإلغاء التام ـ لكل المشروعات ذات الطابع الدعائي أو الزخرفي أو ما شابه .

٢ ـ وضع سياسات للتعويض عن الدخل من العوائد البترولية كالإستثمار في شتى مجالاته ودمج البترول في الصناعة الوطنية بشكل أشد إلتصاقاً وإنشاء قاعدة إنتاج صناعية .

٣ ـ تنمية القطاعات الزراعية للحلول محل الإستيراد .

٤ ـ إدخال المنظور العربي المشترك كمعيار في تقييم المشاريع القطرية الرئيسية فإذا كان هناك مشروع قائم أصلاً في إحدى الدول الأعضاء وفي طاقته أن يخدم المنطقة فلا حاجة إلى قيام مشروع مشابه آخر وخلق إزدواجية لا لزوم لها لمجرد الانسياق وراء الغيرة والتباهي كما هو حاصل في الوقت الحاضر مع شديد الأسف[١] .

٥ ـ تنشيط التجارة بين الأقطار العربية .

٦ ـ وعلى صعيد الاستهلاك الداخلي وضع نظام ضريبي بهيكل جديد يحد من الإسراف في الطاقة وترشيد إستعمالها وخلق عادات وأنماط جديدة لدى مواطني الدول الأعضاء مثل الإسراف في إستعمال السيارات وتخفيض سرعتها وتخفيض مستوى التكييف في المنازل وغيرها .

ويمكن تحريك الأفكار المشار إليها أعلاه عن طريقين الأول التكيف على مستوى منخفض من الإنتاج والثاني إعادة النظر في الأسعار المحلية للمشتقات البترولية ومصادر الطاقة عموماً[٢] .

---

(١) النظر في تأييد ذلك: عبدالحسن زلزلة ـ الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية. « القبس » الكويتية ٤٠٦٣ في ١٩٨٣/٩/٤ .

(٢) يروي أحد التقارير أن دول الخليج العربية قد تأثرت خططها للتنمية بصورة شديدة بسبب الأوضاع البترولية المذكورة. ووصلنا ـ كمثال ـ أن دولة (البحرين) قد مددت خطة السنوات الاربع الى ست سنوات. كما ينتظر أن تلغي الحكومة أو تؤجل بعض المشاريع العربية التي صممت لقيامها في (البحرين) وينتظر أيضا تنمية بعض الموارد غير النفطية وقطع بعض مبالغ =

هذا بالنسبة إلى أثر تناقص العوائد البترولية على الدول الأعضاء في المنظمة ـ كل منها بمفردها ـ ولكن هل لهذا التناقص في العوائد من أثر إيجابي على الدول الأعضاء ؟ المنظمة تجيب على هذا التساؤ ل بالإيجاب وسنرى ذلك حالاً عند التصدي إلى الدور الذي نتوقع أن تلعبه (أوابك) في المستقبل في عمليات التنسيق ما بين الدول الأعضاء في ظل الأوضاع البترولية الحالية .

دور (أوابك) المقبل في ظل الوضع الحالي :

يكشف التقرير السنوي التاسع للأمانة العامة أن الوضع الاقتصادي للأقطار الأعضاء في ظل هبوط الطلب على البترول وكذلك تخفيض أسعاره لم يكن له إلّا تأثير غير مباشر على المنظمة . فقد استمر نشاطها الاعتيادي داخل الأمانة العامة وفي الأقطار الأعضاء . ويبين التقرير التعاون الوثيق بين المنظمة ولجنة التنسيق والتخطيط للإعلام البترولي في دول الخليج العربية وكذلك التعاون بين المنظمة ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية .

وفي المجال الدولي يظهر التقرير أن الأمانة العامة قد وسعت إتصالاتها وعلاقاتها بالدول المستهلكة للبترول والمنظمات الدولية والإقليمية بقصد تبادل الأفكار والتعاون في المجالات التي يبدو فيها هذا التعاون مفيداً لسياسات المنظمة ونشاطها ومحققاً لأغراضها .

فالمنظمة (أوابك) لا صلة لها بالبترول أو بيعه أو أسعاره كما سبق القول ولذلك فإن أزمة (أوبك) لن تصيبها إلا بشكل غير مباشر وذلك بامتداد أثر قلة العوائد لدى الدول الأعضاء ، إليها وما يترتب على ذلك من تردد في إنشاء المشاريع العربية المشتركة .

= الدعم عن المواطنين ورفع اسعار بعض السلع بما فيها البنزين وجمارك السيارات والاثار وغيرها. فاينانشيال تايمس ١٩٨٣/٥/٣١ .
وانظر ايضا الصحف الكويتية يوم ١٩٨٣/١٠/٢ .

أما الدور التنسيقي والتوفيقي الذي تلعبه (أوابك) فلا نتوقع له أن يبقى كما هو عليه فحسب بل ربما يصيبه الازدهار بسبب رجوع الدول الأعضاء إليها كهيئة إستشارية متخصصة لإرشادها في السياسات البترولية والمشاريع العربية المشتركة . وعلى ذلك فإننا نتوقع لها نشاطاً متزايداً في المجالات التالية :

١ ـ إطالة عمر الإحتياطي البترولي العربي وتنشيط الإستكشاف :

إن سيطرة الدول الأعضاء على عمليات إنتاج البترول ـ ومن ثم تسويقه ـ سواء أكانت تلك السيطرة قد تمت بالتأميم أم بالاستيلاء الكامل قد تركت بعض العمليات السابقة على الإنتاج خارج دائرة الإهتمام الرئيسي لهذه الدول . من هذه العمليات (الإستكشاف والتطوير) التي هي في حقيقتها القاعدة التي يتوقف على تطويرها أي تطور لاحق في مراحل الصناعة النفطية الأخرى .

ولذلك تدعو المنظمة[١] إلى تطوير المصادر الهيدروكربونية عن طريق جهد مشترك . ويمكن تبرير الإشتراك في هذا الجهد بسببين :

فني (أي المشاركة بالإمكانيات) وإقتصادي (أي تعميم المنافع وتوزيع المخاطر) والجهد المشترك المقصود ليس أمراً جديداً على الأقطار الأعضاء كما مر ذكره فقد رأينا كيف قامت في ظل المنظمة مشاريع عربية مشتركة ثبت أن قيامها واستمرار حياتها ليس بالأمر المستحيل على الرغم من تعثر بعض تلك المشاريع بالحساب التجاري الصرف .

وفي هذا السياق ترى المنظمة أنه قد آن الأوان لدخول الأقطار العربية الأعضاء في نشاط الاستكشاف بعد أن دخلت في حقول الإنتاج والتسويق والنقل وإصلاح السفن والاستثمار والهندسة البترولية وتدعو المنظمة ، بالتالي ، إلى إنشاء (شركة عربية للاستكشاف البترولي)[٢] .

---

(١) انظر: اجود الشيخ طه ـ نشرة المنظمة، حزيران/ يونيو ١٩٨٢ ص ١٧ ـ ١٨ .
(٢) نشرة المنظمة تموز/ يوليو ١٩٨٣ص ١٠ وما بعدها.

وهذا الذي تطالب به المنظمة ينسجم مع الموقف البترولي الحالي إذ تشير الشواهد إلى أن الأوضاع الراهنة تملي على الأقطار العربية الأعضاء الاهتمام في نشاط (الاستكشاف) لإيجاد مصادر مكملة لما هو موجود أو بديلة لها .

ومن ناحية أخرى يشير تقرير الأمين العام السنوي السابع إلى أن الأزمة الحقيقة في إمدادات البترول توجد في البلدان النامية وليس في الدول الصناعية . ولذلك ترى المنظمة ـ فضلاً عن ضرورات المضي بحماس في عمليات إستكشاف مصادر بترولية جديدة ـ أن الدول المصدرة يجب أن تشجع وتعاون الدول النامية الأخرى (غير البترولية) ومساعدتها في تطوير ما لديها من مصادر طاقة محلية لاكتشاف ما قد يوجد لديها من إحتياطات ولو كانت قليلة[1] ذلك أنه بعد عمليات تصحيح الأسعار في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وتوجه الدول المنتجة ـ العربية منها على وجه الخصوص ـ نحو التعاون مع البلدان النامية الأخرى ، صار البترول هو الأداة الرئيسية للتعاون مع الأقطار النامية من خلال التجارة وزيادة المساعدات حيث تحققت أوجه كبيرة من التعاون وصرفت أموال ضخمة وانخرطت شركات عديدة في ذلك في فترة قصيرة نسبياً ودون أن يكون لذلك إطار مؤسسي قائم وموجود . فكيف لو تم مثل هذا التعاون ضمن قنوات النشاط الاختصاصي للمنظمة ؟ الجواب على ذلك قطعاً أن هذا التعاون سيكون مبرمجاً وأكثر تنظيماً .

ومن هذا المنظلق ترى المنظمة إمكانية تطوير هذا التعاون نحو إستكشاف ما موجود في تلك الأقطار النامية من مصادر بترولية أو غيرها مما يساعد في إطالة عمر الاحتياطي العربي على أقل الفروض وهو أمر أصبح مطلوباً هذه الأيام بالذات أكثر منه في أي وقت مضى .

ويهمنا أن نذكر أن (أوابك) كانت ـ وما تزال ـ من المنادين ، وحتى قبل حلول الأوضاع البترولية الحالية ، إلى ضرورة الإنتاج على قدر الحاجة

(١) تقرير الأمين العام السنوي السابع ١٩٨٠ ص ٢٠ .

الوطنية للتنمية ودون نظرة كاملة إلى حاجات الصناعة الدولية .

وإذا كان هذا النظر قد تناقض في ما مضى بشكل قاس مع متطلبات الاقتصاد العالمي ـ والدول المنتجة أعضاء في الأسرة الدولية ـ فالأمر في الوقت الحاضر على العكس من ذلك ، فالطلب على البترول العربي قد انحسر بذاته ولذلك يجب أن تكون هذه فرصة ذهبية تمثل الجانب الإيجابي للأزمة ويجب ، بالتالي ، أن تكون موضع ترحيب المنتجين العرب .

ومسألة قيام شركة عربية للاستكشاف تبقى جهداً إضافياً يصب في إتجاه إطالة عمر الاحتياطي العربي . وإذا كانت ظروف الدول العربية ومواردها المالية منفردة لم تسمح لها بإنشاء شركات إستكشاف وطنية فإن الأمر يدعو الآن ـ ومن باب أولى ـ إلى الاشتراك في إنشاء شركة إستكشاف عربية أولاً لتحقيق قيامها بتمويل مشترك وثانياً لمنع الازدواجية في المشروعات العربية[1] .

وكان مؤتمر الطاقة العربي الثاني المنعقد في (الدوحة) قطر في آذار/مارس ١٩٨٢ قد أوصى ، ضمن توصياته ، بدعم جهود الاستكشاف وتطوير مصادر الطاقة لا سيما البترول والغاز ووجه الأنظار إلى العناية بالاستهلاك المحلي[2] إذ توصل المؤتمر بوجه عام إلى أنه في نهاية هذا القرن ستكون هناك حاجة إلى ما يزيد على نصف الإنتاج العربي الحالي لتلبية متطلبات السوق المحلية . ومضمون هذا الاستنتاج أن الاحتياطي النفطي الحالي لن يكفي للمحافظة على مستوى تصدير البترول لعام ١٩٨١ حتى نهاية هذا القرن[3] .

---

(١) للمزيد من التفاصيل والاحصائيات انظر: تقرير الأمين العام السنوي التاسع ٨٢ ص ٣٧ وما بعدها. كذلك « الانباء» الكويتية في ١٩٨٣/٧/٧ .

(٢) نشرة المنظمة أيار/ مايو ١٩٨٣ ص ١٦ .

(٣) نشرة المنظمة المصدر اعلاه، ص ١٥ وما بعدها.

وليس هناك أوضح من هـذه التقديـرات المستقبلية مما يملي على الدول العربية المصدرة العناية بمصادرها البترولية الحالية من ناحية وإيجاد مصادر جديدة من ناحية ثانية . وهـذا كله بشرط أن لا تنسى أن البتـرول ـ مهما طـال عمر إحتياطه ـ يبقى سلعة ناضبة ولا بد بالتالي من التفكير في تحـول إقتصادي جذري إلى مرحلة ما بعد النفط .

وكفكرة يمكن طرحها أمام الـدول الأعضاء هي التـوجه نحـو إحتياطـات مالية (غير البترول) ذلك أن الوضع الحالي يتيح للأقطار ذات الإنتاج العـالي والتي تحتفظ ، في الـوقت نفسه ، بـإحتيـاطـات مـاليـة كبيـرة أن تتحـول إلى الاستفـادة من تلك الأموال بـدلاً من البترول . ففي ذلـك فائـدة مـزدوجـة هي الحفاظ على الثروة البتـرولية من نـاحية واستهـلاك بعض الاحتياطـات الماليـة التي تتعـرض لمخاطـر التضخم وتقلب أسعـار العمـلات الأجنبيـة من نـاحيـة أخرى .

فالنظرة إلى إحتياطي البترول العربي يجب أن لا تكون على أسـاس أنه يمثل ٥١٪ من الاحتياطي العـالمي ، ذلك أنـه ، في واقع الحـال لا يزيـد عن ٨٪ من مجموع إحتياطـات مصادر الـطاقة في العـالم . ونحن نعلم أن الأقطار العربية المنتجة للبترول تزود العالم بما يزيـد عن ١٦٪ من مجموع إستهـلاكه من الطاقة[١] .

وحتى إحتياطات النفط العربية والتي تبدو كثيرة ـ مقـدرة بالسنين ـ فـإنها قـد انخفضت من إمـدادات ٩٧ سنـة في عـام ١٩٦٠ إلى إمـــدادات حقبـة لا تتجـاوز ٤٦ سنـة عـام ١٩٨٠[٢] وهـذا يعني أن عمـر البتـرول في الكثيـر من الأقطار الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتـرول قد ينتهي قبـل أن تكـون قد تمكنت ـ تلك الأقـطار ـ من تنويـع إقتصادهـا وخلق بـدائـل للدخـل ومصادر الطاقة الأخرى للاستهلاك المحلي .

---

(١) تقرير الأمين العام السنوي الثامن ١٩٨٠ ص ٢٠ .

(٢) تقرير الأمين العام السنوي الثامن ١٩٨٠ ص ٢٠ .

ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول كانت وما تزال ترحب بإنخفاض الطلب على البترول إذا كان سبب الإنخفاض التحول إلى مصادر أخرى للطاقة وهو أمر يعد من السياسات المحورية التي تنادي بها المنظمة . ويلاحظ الدكتور أسامة الجمالي مدير إدارة الأعلام والعلاقات الدولية في المنظمة[1] أن إنخفاض الطلب إذا كان عائداً إلى تغييرات هيكلية فإن الأقطار المنتجة تكون عند ذاك قد حققت الهدف وجنبنا الإنسانية كارثة من المحتمل حدوثها في أوائل القرن الحادي والعشرين . وترحب المنظمة أيضاً بإنخفاض الطلب على البترول العربي إذا كان سببه الانتقال إلى مصادر أخرى للطاقة[2] .

وفي محاولة لتعميق وترسيخ هذا الاتجاه يستطرد الدكتور أسامة الجمالي في تحليل أجزاء (التخمة النفطية) ونسبة كل جزء منها إلى عامل إقتصادي يختلف عن العوامل الأخرى . ويتوصل إلى نتيجة مؤداها أن الجزء المنسوب من التخمة إلى إنخفاض معدلات النمو الإقتصادي يجب أن لا يؤرقنا طالما كانت إقتصادات هذه الدول تعتمد الوقود التقليدي لأن ذلك معناها إستعمال وإستهلاك البترول بوتيرة أقل . أما هبوط الطلب إذا كان منسوباً إلى كفاءة أعلى في إستخدام الوقود فإنه يكون عندئذ موضع ترحيب الأقطار العربية المنتجة . فعلى الرغم من أن هذه الأقطار راغبة في الحفاظ على أسعار تصدير البترول إلا أنها لا ترغب أن ترى البترول وقد تم تبديده بسوء الاستخدام[3] .

هذه هي وجهة النظر التي تسعى المنظمة إلى ترسيخها وتشجيعها وقبولها وقد أيّد نظر المنظمة في هذا الموضوع الأمين العام المساعد لجامعة

---

(١) خطابه المقدم إلى مؤتمر التنبؤات الاوروبية للطاقة المنعقد في (لندن) ١ ـ ٢ ك١/ ديسمبر ١٩٨٢ ص ٤ .

(٢) أسامه الجمالي ـ المصدر اعلاه ص ٧ .

(٣) أسامه الجمالي ـ المصدر اعلاه ص ١٠ .

الدول العربية للشؤون الاقتصادية بقوله أن إنخفاض أسعار البترول وبالتالي انخفاض معدلات إنتاجه له تأثيراته الإيجابية على الدول العربية المنتجة للبترول لأنه يحد من الإندفاع الاستهلاكي الكبير الذي إجتاح الوطن العربي خلال السبعينات[1] .

وخلاصة القول في هذا السبيل إذن أن المنظمة ترى هبوط الطلب على البترول العربي ـ رغم أضراره النقدية المباشرة ـ هو من حيث المدى البعيد فرصة ذهبية للحد من إستنزاف الثروة البترولية العربية وتقليص الاعتماد على النفط كمصدر شبه وحيد ، وتبشر من ناحية أخرى بتنشيط الاستكشاف . وهي في هذا السبيل تقدم الأفكار المحورية التالية :

ـ كبح جماح الاستنزاف غير الرشيد للثروة البترولية والحفاظ عليها للتنمية الداخلية دون ربطها باحتياجات الدول المستهلكة والاقتصاد العالمي .

ـ تقليص الاعتماد على النفط كمصدر شبه وحيد . وهو ما سبقت دراسته في موضوع الانتقال إلى بدائل النفط كالغاز والفحم وغيرها .

ـ الاتجاه إلى تنويع مصادر الدخل وذلك بإنشاء صناعات أخرى لا سيما في الدول التي ليست لها قواعد زراعية أو حيوانية تتيح لها ـ هذه القواعد ـ إمكانية الصمود بدون البترول .

ـ تقوية أسعار النفط في السوق العالمية بدلاً من زيادة الإنتاج .

٢ ـ الإشراف على سياسات الطاقة في الدول العربية :

قبل قيام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول عام ١٩٦٨ كانت التوجيهات العامة والشعارات التي تنادي بالعمل في ظلها الدول العربية تصدر عن (مؤتمر البترول العربي) الذي تشرف على إنعقاده الجامعة العربية[2] .

---

(١) انظر « القبس» الكويتية العدد ٤٠٦٣ في ١٩٨٣/٩/٤ .

(٢) كانت الجامعة العربية قد عقدت الى حينه عشرة مؤتمرات بترولية عربية ـ للتفصيل انظر: نشرة المنظمة أيار/ مايو ١٩٨٣ ص ١٥ وما بعدها.

فالتعاون العربي في مجال البترول يعود ، في حقيقته ، إلى مؤتمر البترول العربي الأول الذي عقد في القاهرة سنة ١٩٥٩ . غير أن النشأة المؤسسية للتعاون العربي البترولي ـ في إطار مؤسسة معروفة ـ إرتبط بقيام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول عام ١٩٦٨ .

وبعد قيام المنظمة وسعيها الحثيث نحو ممارسة نشاط أكثر وضوحاً في موضوع تنسيق السياسات البترولية فيما بين الدول الأعضاء ـ وهو من المهام التي خاطبتها بها الاتفاقية المنشئة ـ كان هناك شعور واضح من أن المصادر البترولية الحالية لدى الدول العربية قد لا تكفي حتى يتم تطوير مصادر بديلة . وللرد على هذا التهديد لا بد من استخدام البترول والغاز بأقصى درجة من الكفاية ، والاعتناء بتطوير إحتياطاتها حتى تستمر لأطول مدة ممكنة .

وتنفيذاً لقرار المجلس الوزاري للمنظمة عام ١٩٧٧ قامت المنظمة بعقد مؤتمر الطاقة العربي الأول في آذار/مارس ١٩٧٩ في مدينة (أبو ظبي) وبعد نجاح هذا المؤتمر في وضع نواة لسياسات الطاقة لدى الدول العربية عقد المؤتمر الثاني في آذار/مارس ١٩٨٢ في مدينة (الدوحة) في دولة قطر .

ولما رأى القائمون على (مؤتمر البترول العربي) في الجامعة العربية أن هناك إزدواجية في العمل بين هذا ومؤتمرات الطاقة التي تعقدها المنظمة تقرر في مؤتمر الطاقة الثاني سالف الذكر في (الدوحة) دمج مؤتمر البترول العربي مع مؤتمر الطاقة العربي[1] .

ففي مؤتمر الطاقة العربي الأول كنا قد رأينا أنه تعرض لقضايا الطاقة ببعديها الدولي والعربي وسلط الأضواء على إحتياجات العرب للطاقة وبلورة سياسات عربية لها تتضمن الأركان الأساسية لاستخدام البترول الاستخدام الأمثل .

أما من زاوية البعد الدولي فقد استهدف المؤتمر التعرف على وجهات

---

(١) نشرة المنظمة حزيران/ يونيو ١٩٨٢ ـ الافتتاحية.

النظر العربية حيال أوضاع الطاقة العالمية والسياسات الدولية . وقام المؤتمر بدراسات هامة في موضوعات الطاقة سلف ذكرها فنحيل إليها[1] .

أما المؤتمر الثاني فعلى الرغم من أنه تمخض عن جملة توصيات تدور حول الاهتمام بالاحتياطي العربي وضرورة إطالة عمره وبالاستكشاف على الوجه سالف الذكر وحول العناية بالطاقة الشمسية وتشجيع استخدامها وحصر موارد الطاقة الجديدة والاهتمام بمصادر الطاقة الصلبة كالفحم وغيرها من المحاور الرئيسية ، نقول على الرغم من التوصيات المفصلة التي انتهى إليها المؤتمر[2] فإن النقطة المحورية التي دار حولها المؤتمر كانت ضرورة توفير مصادر الطاقة التقليدية (كالنفط والغاز) وكذلك مصادر الطاقة المتجددة وتوفير الاحتياجات المالية والبشرية لتنمية تلك المصادر[3] . وبدون اسهاب نقول أن مؤتمر الطاقة العربي ـ وقد أنيطت مهمة رعايته إلى المنظمة ـ يمثل مناسبة لجمع الأفكار العربية في قضايا الطاقة ووضعها في شكل منظم قابل للتدارس والنقاش والوصول إلى نتائج معقولة . وحيث أن قضايا الطاقة ـ بالنسبة للدول العربية ـ لا بد لها من منظور عربي موحد يضع الوطن العربي ضمن توجه منطقي سليم سواء بالنسبة لحاضر هذه المصادر أو مستقبلها وتوفر إمداداتها ، وحيث أنه من الضروري إزالة أي وهم ـ إن كان هناك وهم لا يزال ـ ناجم عن وفرة الثروة الحالية من النفط باعتباره مصدر ناضب لذلك نرى أن خطوة ، أو قرار، إيلاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول المتضمنة رعايتها لمؤتمر الطاقة العربي وتنشيطها لوضع منظور أو سياسات عربية موحدة للطاقة ، هي خطوة ليست في الاتجاه الصحيح فحسب بل تمليها الظروف البترولية الحالية . ويؤمل أن تلعب المنظمة في هذا المجال دوراً مؤثراً في المستقبل .

---

(١) انظر ما سبق ذكره في ص ١٨٤ وما بعدها .

(٢) نشرة المنظمة نيسان/ ابريل ١٩٨٢ ص ٦ وما بعدها.

(٣) كلمة د. علي عتيقة، نشرة المنظمة شباط/ فبراير ١٩٨٢ ص ٨.

فإذا كانت الثروة المفرطة في حقبة السبعينات قد خدرت بعض الدول العربية إلى الحد الذي حل فيه المفهوم المترف الذي يقول أن وفرة الأموال كفيلة باستيعاب الأخطاء فإن الحقبة الحالية بما فيها من هبوط في الطلب وتراجع في الأسعار وما يعنيه ذلك للأقطار العربية على الوجه سالف الذكر ، هذه الحقبة يجب أن تسودها سياسات حذرة ومنطقية ومعقولة ـ وعلى قدر المستطاع ـ موحدة . وفي تخطيط هذه السياسات وتنسيقها والتوفيق بينها يترتب على الدول العربية الأعضاء أن تستمع إلى ما تقوله المنظمة .

٣ ـ توجه إقتصادي أسلم في الاستهلاك المحلي للطاقة :

البترول سلعة ناضبة وهو مصدر الدخل الوحيد لبعض الأقطار العربية . وبعض هذه الأقطار ليس لها قاعدة زراعية ولا قاعدة صناعية ولم تستطع من دمج البترول في الصناعية الوطنية بعد ، حتى أن وجدت هذه الصناعة . مسلمات صارت معروفة للقاصي والداني من دارسي المسألة البترولية العربية ولا حاجة لتكرارها . ولكن الرد على مثل هذا الواقع مضافاً إليه التحدي البترولي موضع هذا الفصل لا يمكن أن يتحصل إلاّ بسياسة بترولية تختلف اختلافاً تاماً عن واقعها اليوم ومن أكثر من مدخل . ولقد رأينا فيما مضى من البحث مدخلين رئيسيين . وهنا نحاول أن نلقي الضوء على مدخل ثالث نتوقع أن تلعب منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ـ أو يجب أن تلعب ـ في المستقبل ، دوراً بارزاً في ترسيخه . هذا المدخل هو تعميق وترسيخ سياسات اقتصادية أسلم في الاستهلاك المحلي للطاقة .

من النتائج الهامة التي توصل إليها مؤتمر الطاقة العربي الثاني سالف الذكر أن متطلبات الأقطار العربية من الطاقة هي في نمو مستمر . فإذا أضفنا هذا إلى إنحسار الطلب على البترول العربي وتخفيض أسعاره فإنه من المتوقع أن تلجأ الدول العربية ـ أو هكذا يجب ـ إلى سياسات بترولية داخلية أكثر رشداً . فنحن نعلم أن أسعار المشتقات البترولية التي تستهلك داخلياً وعلى

صعيد الاستهلاك الفردي سواء أكانت بشكل وقود عام أم وقود لوسائل النقل ، هذه المشتقات تباع في الأقطار العربية ـ المنتجة منها على وجه الخصوص ـ بأسعار متدنية جداً مقارنة بالدول العربية الأخرى وذلك من غير أن نتكلم عن الدول الصناعية المستهلكة للبترول . كم من السيارات الفارهة تمر أمام أعيننا يومياً وليس فيها سوى راكب واحد ؟

إن إنخفاض أسعار الوقود العربي الذي يستهلك محلياً لمشاريع التنمية ربما له ما يبرره للإسراع في إنجاز تلك المشاريع وجذب المقاولين الدوليين للمساهمة في إقامتها على أساس وقود رخيص يدخل في حساباتهم عند التقدم بالعطاءات ويؤدي بالتالي إلى كلفة أقل لتلك المشاريع . هذا صحيح ، ولكن أسعار الوقود للاستهلاك المحلي مثل بنزين السيارات والصنوف الأخرى لوسائل النقل وزيوتها وكذلك الغاز للاستعمال المنزلي والكيروسين ، كل هذه المشتقات تباع بأسعار متدنية بالقياس إلى أقاليم أخرى سواء أكانت منتجة للبترول أم غير منتجة . ولذلك فقد يستدعي الأمر في حقبة السنوات القادمة إعادة النظر في كل هذه الأسعار . وهو أمر لو تحقق فإنه سيؤدي إلى سلسلة من النتائج الاقتصادية كإنخفاض أسعار وسائل النقل وإرتفاع أسعار الطاقة الكهربائية والمياه إلى غير ذلك من ردود الفعل الاقتصادية الحتمية .

إن ترشيد الاستهلاك المحلي مقروناً بانتهاج سياسة إنتاجية تناسب حاجة الدول المنتجة يعيد الأفكار مرة أخرى إلى حظيرة البحث عن بدائل الطاقة وإطالة عمر الاحتياطي البترولي وهو الآخر أمر سبق للمنظمة إن طالبت به ، وليس لنا عودة إليه .

ولكننا نتوقع أن تلجأ الأقطار العربية إلى إصدار تشريعات ضريبية جديدة تحد من الإسراف الفردي بالطاقة في كافة أشكالها وتعويد مواطنيها على نمط جديد من الحياة . وليس بالضرورة أن تنصب التشريعات المتوقعة على مشتقات البترول التي تستعمل كوقود للتدفئة أو لوسائل النقل ، بل نتوقعها أن

تعالج مسائل مثل العزل الحراري للمباني كالإلتزام بعوازل معينة وحد أدنى لارتفاع السقوف وسمك أدنى للجدران وتقنين درجات معينة للحرارة في المباني والمنازل صيفاً وشتاء وغير ذلك . ولربما عاد بنا ذلك إلى الأنماط التي كان يبني بموجبها أباؤ نا وأجدادنا ولو إلى منتصف الطريق .

وقد لا يقف الأمر عند حد تعديل أسعار المشتقات للاستهلاك المحلي بل قد تلجأ الدول المصدرة ـ والكلام هنا يصدق بدرجة أكبر على دول الخليج العربية ـ إلى هياكل تشريعية تعالج ما اعتادت عليه شعوب هذه الدول من أنماط إستهلاكية بحيث تكون عندها ما أصبح يعرف بحالة الـ Consumerism[1] .

ذلك أن المرء يجب ألّا يتجاهل حقيقة أن هذه الدول قد وجهت إقتصادها على أساس توافر دخل مرتفع من النفط وبسبب تلك السياسة تجد نفسها الآن في مواجهة مشكلات كبيرة .

وعليه نتوقع أن تتصدى هذه الدول إلى ترشيد الاستهلاك وتعويد المواطن العربي فيها على إقتصاد غير إستهلاكي ، إن صح التعبير ، وذلك عن طريق أدوات قانونية تصدرها تحقيقاً لهذا الهدف .

من المجالات التي نتوقع ولوجها مثلاً إصدار تشريعات لفرض ضرائب دخل على دخول المواطنين أو تشريعات لفرض رسوم جمركية أعلى على السلع المستوردة الكمالية منها وشبه الكمالية وتشريعات ضريبية أخرى مما هو مأخوذ به في سائر الدول . ويجدر بنا أن ننبه منذ الآن إلى أننا رغم التوصية بإصدار مثل هذه التشريعات فإننا نأمل أن تنأى هذه الدول بنفسها عن الإنزلاق في الإفراط بإصدار مثل هذه التشريعات بحيث تنتقل من كونها أداة إقتصادية

---

(١) انظر افتتاحية نشرة المنظمة أيار/ مايو ١٩٨٣.

صرف إلى أداة للتضييق على الممارسات الاعتيادية للاقتصاد الحر ، كما حصل في أقطار عربية أخرى .

وفي مجال التوفيق والتنسيق بين الأنظمة القانونية فإن المنظمة مخاطبة أصلاً في وثيقة إنشائها بالقيام بعملية التوفيق هذه ، وتأتي الحاجة الجديدة لتعزيز هذه المهمة وإبرازها . ولذلك نتوقع أن يعلو رصيد المنظمة في الحقبة القادمة في مهمة إرشاد الأقطار الأعضاء نحو أنسب التشريعات التي يمكن إصدارها للتحول نحو هيكل إقتصادي يحقق إستهلاكاً محلياً رشيداً .

فجملة القول إذن في هذا الفصل أن الظروف البترولية التي مرت منذ العام الماضي واشتدت هذا العام ١٩٨٣ تركت آثاراً على (أوبك) يصح أن يقال أنها تقتصر على الموارد المالية للدول الأعضاء إضافة إلى ما قد يصيب المنظمة من هزة في وحدتها وتماسكها . أو قد تؤدي حرب بترولية إلى إنتهاء المنظمة إذا ما إزداد الطلب على بترول الدول من خارجها إلى حد الإكتفاء .

أما منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول فإن أثر هبوط العوائد المالية سيصيبها بشكل غير مباشر وقد يظهر في مدى إندفاع الأقطار الأعضاء نحو الصرف عليها كمنظمة وأمانة عامة أو في حماس هذه الأقطار في إنشاء المشروعات المشتركة[1] . ودور المنظمة في الحقبة القادمة يمكن أن يزدهر في مجالات التنسيق التي اخترنا منها ثلاثة لمقاصد هذا الفصل وكذلك في إزدياد لجوء الأقطار الأعضاء إليها للنصح والإرشاد في جدوى وأولوية المشاريع المشتركة .

وفيما عدا ذلك نتوقع أن تستمر منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في أداء مهامها على الوجه الوارد في إتفاقية قيامها ، مع التركيز على الدور الذي يتوقع أن تلعبه في تحقيق تحول إقتصادي حقيقي لدى الدول الأعضاء

---

(١) انظر خلاف ذلك في تصريح د. مانع العتيبة ـ « الرأي العام» الكويتية العدد ٧٠١١ في ١٩٨٣/٥/٢٥ .

من عصر البترول الذي تعيشه حالياً إلى عصر ما بعد البترول . ولا يفوتنا القول أن نجاحها في هذا السبيل يعتمد إلى حد بعيد على تكثيف الاعتماد المتبادل والتعاون الصميم بين الأقطار الأعضاء مع التقليل من الاعتماد الاستهلاكي والتبعية التكنولوجية والفكرية للدول الصناعية المتقدمة[1] .

---

(١) للاستزادة في ما يتوقع للمنظمة من دور في المستقبل نوصي بالرجوع الى: « نشرات المنظمة ـ اعداد ١٩٨٣ لا سيما الاعداد..
شباط/ فبراير، نيسان/ ابريل، ايار/ مايو.
كذلك انظر:

Mary Ann Tetreault.

The Organization of Arab Petroleum Exporting Countries — History, Policies & Prospects. Greenwood Press, USA, 1981.

خاتمة الكتاب

خاتمة الكتاب

إن دراسة الظروف السياسية التي أحاطت بقيام المنظمة والأعضاء المؤسسين ونصوص الاتفاقية تفصح عن أهداف تتوخاها هذه المنظمة يمكن إيجازها بما يلي :

١ ـ رغبة الأنظمة العربية التقليدية آنذاك في الابتعاد بالبترول عن مقتضيات السياسة العربية العامة وقراراتها .

٢ ـ إن المنظمة الوليدة قامت في ظل عقود الامتيازات مع شركات الاحتكارات البترولية الأجنبية واعترفت نصوص الإتفاقية أنها ترعى رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في هذه الصناعة لدى الأقطار الأعضاء .

٣ ـ جاءت الأحكام الواردة في الإتفاقية لتغلق الباب أمام دخول أية دولة عربية بترولية أخرى لا يكون البترول هو المورد الأساسي والرئيسي لدخلها القومي . ومعنى ذلك ـ فيما عدا الدول المؤسسة وربما العراق ـ لم يكن مقصوداً لعضوية المنظمة إلّا دول الخليج العربي . أي أن المقصود استبعاد سوريا والجزائر . . وعلى وجه الخصوص مصر (الجمهورية العربية المتحدة) .

ولكن قاعدة العضوية في المنظمة توسعت من ثلاث دول إلى عشر في

السنوات الخمس الأولى من عمرها وأصبحت تمثل بسكانها ٧٠٪ من سكان الوطن العربي وإنتاج أعضائها من البترول يبلغ ٣٣,٤٪ من إنتاج العالم في آخر ١٩٧٧ وإحتياطي البترول لديها يبلغ ٤٧٪ من إحتياطي العالم .

وطبيعة هذه المنظمة هي أنها منظمة (سلعة) Commodity Organization بمعنى أنها تعني بالشؤون والسياسات المتعلقة بسلعة واحدة . وفي حالتنا هذه هي البترول . أما من الناحية القانونية ، فنقول أن الفقه القانوني الدولي المعاصر يقر تقسيم المنظمات الدولية المتخصصة إلى نوعين متميزين :

١ ـ منظمات بين الحكومات Inter Governmental

٢ ـ منظمات فوق الدول Spura National

فالمنظمات من النوع الأول هي تلك التي لا تجمع عناصر الطابع الاتحادي ، أي المنظمات التي لم تتنازل لها الدول عن جزء من سيادتها ، بل أن كل القصد منها هو تحقيق التقارب والتفاهم والتنسيق والتوافق فيما بينها . أما المنظمات من النوع الثاني فهي ذات طابع إتحادي وفيها تتنازل الدول الأعضاء عن بعض إختصاصاتها النابعة من سيادتها ويكون للمنظمة سلطة ملزمة في هذه الإختصاصات تمارسها عن طريق إصدار القرارات بالأغلبية يكون لها قوة الإلزام حتى بالنسبة للدول الأعضاء التي لم توافق عليها .

ومنظمتنا هي من النوع الأول .

ولكنها تختلف عن الجامعة العربية ، لأن هذه الأخيرة طابعها سياسي وتضم كل الدول العربية ، بينما المنظمة طابعها إقتصادي في المقام الأول ولا تضم من الدول العربية إلاّ المصدرة للبترول .

كما أنها تختلف عن منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في أن هذه الأخيرة ليست عربية الهوية .

ولعل أقرب شبيه لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول هي (منظمة الفحم والصلب الأوروبية) ECSC .

فالمنظمة الأوروبية قامت لتحقيق التعاون الإقليمي في موضوع (سلعة) معينة هي الفحم والصلب ، كما أن ميثاقها يبيح لها درجة من الإستقلال الإداري ويمنحها سلطة عقد الإتفاقيات مع الدول الأعضاء أو مع أقطار أخرى . وكذلك الحال في المنظمة العربية .

ويمكن القول أيضاً أن نشأة كل من المنظمتين تدين أساساً إلى اعتبارات سياسية ، فبينما قامت (أوابك) كنتيجة لحرب حزيران/يونيو ، فإن المنظمة الأوروبية ECSC قامت هي الأخرى لاستبدال التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية بمظاهر العداء الفرنسي الألماني التاريخي القديم .

وكلتا المنظمتين قامت إستجابة لآمال عريضة لشعوبها بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من التنمية الاقتصادية والرفاهية وتأكيد التوسع والارتفاع بمستوى المعيشة في المدى البعيد .

ولكن أوجه التشابه هذه بين المنظمتين تقابلها إختلافات كثيرة أهمها :

١ ـ إن المنظمة الأوروبية ECSC تجمع إقليمي لمنتجين ومستهلكين للسلع التي تشرف على تنسيق التداول بها المنظمة ، بينما الأعضاء في (أوابك) هم جميعهم منتجون ومصدرون للبترول .

٢ ـ يجمع أقطار المنظمة العربية القليل من التشابه في الأنظمة الإجتماعية والسياسية والاقتصادية من أقطار المنظمة الأوروبية .

٣ ـ أنشأت المنظمة الأوروبية من قبل حكومات كانت حقوقها تجاه صناعاتها الوطنية غير مقيدة بعقود مع شركات أجنبية كتلك التي كانت تحد الحكومات المضيفة الأعضاء في المنظمة العربية .

٤ ـ إن سلطة المنظمة الأوروبية ووزنها القانوني والإقتصادي بالنسبة إلى

أي من الشركات أو الصناعات المنفردة ضمن نطاق المؤسسة الأوروبية ، أكبر من سلطة ووزن معظم حكومات (أوابك) تجاه الشركات العالمية الكبرى التي كانت تعمل في أقاليمها .

٥ ـ المنظمة الأوروبية مؤلفة من أقطار عصرية صناعية ذات إقتصاد متنوع بينما أقطار (أوابك) هي مجموعة من الأقطار النامية التي تعتمد بشكل أساسي على تصدير سلعة واحدة هي البترول .

٦ ـ تضمنت إتفاقية المؤسسة الأوروبية نصوصاً تسمح بالتغيير والتعديل في العلاقة بين الحكومات وبمواعيد زمنية متفق عليها ، وذلك بقصد زيادة رقعة التوحيد والتنسيق . فقد تم الاتفاق أصلا أن سلطة (الرفض) Veto الممنوحة للدول الأعضاء يجب أن تزول بمرور الزمن وبذلك تتسع رقعة مسؤولية وسلطة المؤسسة ، بينما جاءت الاتفاقية المنشئة للمنظمة العربية بنصوص ثابتة تستدعي اجتماعات غير عادية للاتفاق على أية متطلبات اضافية .

٧ ـ للمؤسسة الأوروبية صلاحية انشاء السياسات والخطط ، اما منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، فبالرغم من أن لها مثل هذه الصلاحيات الاّ أن هذه خاضعة لموافقة مجلس وزراء المنظمة الذي يمثل المصالح الفردية للدول الأعضاء .

وبشيء من التصور يمكننا أن نشبه دور الأمانة العامة للمنظمة بدور السلطة العليا High Authority للمؤسسة الأوروبية ECSC ولكن اتفاقية المنظمة لم تمنح الأمانة العامة الصلاحيات التي منحتها اتفاقية المؤسسة الأوروبية للسلطة العليا .

صحيح أن صلاحيات السلطة العليا ووضع الحدود بينها وبين صلاحيات الحكومات الأعضاء في المؤسسة الأوروبية ، كانت قد سببت درجة من الغموض والإرباك في أول الأمر ، إلاّ أن الممارسات في التطبيق العملي كانت قد اتخذت شكلاً مرضياً فيما بعد .

بيد أنه من المفيد عندما نقارن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول مع المؤسسات الأوروبية ، ألّا نغفل الاختلافات في الظروف والأفكار والنظريات التي تنطبق على مؤسسات الدول الصناعية (كالدول الأوروبية مثلاً) وتلك التي تنطبق على مؤسسات دول نامية مثل الدول الأعضاء في (أوابك) .

وأيا كان الأمر في أوجه الشبه والاختلاف بين المنظمة العربية والمؤسسات المقارنة ، فإن الذي يلاحظ بوضوح ظاهر الفرق في أداء المنظمة العربية ما بين السنوات الخمس الأولى من عمرها أي من سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٧٣ ، وبين السنوات الخمس التي تلت .

ففي عام ١٩٧٣ تظافرت عدة عوامل على تحقيق النمو السريع للمنظمة وتعاظم دورها ودرجة الدعم الذي تلقته من الدول الأعضاء يمكن إيجازها بما يلي :

١ ـ كانت إتفاقيات المشاركة منذ عام ١٩٧٢ قد سجلت بداية عصر جديد للبترول العربي ، إذ شرعت الدولة المنتجة بالتمتع بحصص في الشركات العاملة . وقد ترتب على ذلك للمرة الأولى ، درجة من السيطرة المباشرة على شؤون هذه الشركات ، سيما بعد أن تصاعدت نسب المشاركة .

هذا التغيير الجذري كان له عدة تأثيرات في التطور الذي أصاب منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . ففي مجال التنسيق والتعاون فتح هذا التغيير مجالات جديدة وواسعة لنشاط المنظمة . أما كميات البترول الخام التي صارت تحت تصرف الدول المنتجة فقد سمحت لها بالخيار بين تصديرها كبترول خام أو تكريرها وتصدير منتجاتها . فضلاً عن ذلك فقد أصبح للدول المنتجة الخيار في الناقلات التي تستخدمها لنقل هذا البترول وأي من شركات الخدمات يمكن التعاقد معها .

وقد كانت مثل هذه القرارات فيما سبق تتخذ من قبل الشركات .

٢ ـ علاوة على التغييرات العملية في ملكية الشركات ، كان هناك تبدل (نفسي) معاصر لها . فإن إتفاقيات المشاركة وما تبعتها من تطورات مثلت معركة كسبت من قبل الدولة العربية المنتجة للبترول ، كانت قائمة منذ العشرينات . وهذا النصر تسبب في تغيير جذري في إتجاهات الدول المنتجة ، إذ صارت تتجه وجهة بعيدة عن الخط السلبي الدفاعي الذي كان يسود تفكيرها إلى حد بعيد . وبمكان ذلك جاء أسلوب إيجابي بناء ينظر ويخطط لمستقبل الدول المنتجة بعد أن سيطرت ـ ولو جزئياً ـ على بترولها . ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول صارت الساحة المثالية لمثل هذا التفكير الجديد .

٣ ـ وثمة عامل رئيسي آخر هو الزيادة في عوائد البترول التي حصلت بعد تصحيح الأسعار في عام ١٩٧٣ . فقبل ذلك كانت معظم المشاريع في الدول المنتجة ، على إنفراد ، أو لدى المنظمة تجابه صعوبات مالية بسبب قلة الموارد اللازمة . أما بعد عام ١٩٧٣ ، فإن الآية إنعكست وأصبح الموضوع ليس كيف تؤمن الأموال اللازمة ، بل كيف يمكن تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد الفائضة . ولذلك فإن المنظمة بخططها التي كانت جاهزة أصبحت الميدان الذي يشير إلى أوجه الصرف المجدية لهذه الأموال .

وإذا ما إنتقلنا إلى إختصاصات المنظمة ، فإن دراسة ديباجة الإتفاقية وموادها ، تفصح عن مجموعتين متميزتين من الاختصاصات هي : الإختصاصات الإقليمية فيما بين الدول الأعضاء ، والإختصاصات الدولية فيما بين الدول الأعضاء كدول مصدرة للبترول وبين الدول المستهلكة .

ففي مجال إختصاصها الأول ، وهو دعم التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء بصورة عامة ، نجد ما يلي :

١ ـ تنسيق السياسات البترولية للدول الأعضاء :

في هذه المسألة يجب ، عند تقييم دور المنظمة ، ألاّ يغرب عن البال إعتباران : الأول أن أهم موضوعات السياسة البترولية المعاصرة هي الأسعار وكميات الإنتاج ، إذا نحينا جانباً السياسات البترولية الأخرى . وسياسة الأسعار والإنتاج كانت قد تركت للمنظمة الأم (أوبك) ذلك أن أهم الدول المنتجة للبترول والأعضاء في المنظمة هي في الوقت نفسه أعضاء في (أوبك) ولم تشأ الدول العربية أن تعتبر المنظمة تكتلاً عربياً داخل (أوبك) حفاظاً على وحدة هذه الأخيرة في مواجهة المستهلكين . ثم جاءت الإتفاقية المنشئة وقيدت الأقطار الأعضاء فيها بالإلتزام بأحكام إتفاقية (أوبك) . والثاني هو أن نقطة الإنطلاق الحقيقية للمنظمة لم تكن عند قيامها بل منذ تعديلات الأسعار في عام ١٩٧٣ ، أي بعد أن مضى على إنشائها سنوات خمس . وبالتالي فإن العمر الحقيقي للمنظمة والذي يجب أن يكون معيار أدائها هو السنوات الخمس الثانية .

وعلى الرغم من أن المنظمة تحاول عن طريق بحوثها ونشاطها الوصول إلى درجة من التنسيق في السياسات الأخرى من الصناعة البترولية كسياسات الإستكشاف والتكرير وهندسة المكامن والبتروكيمياويات ، إلاّ أن دورها في الصورة العامة لعملية التنسيق ما يزال متواضعاً ولم يسفر في رأينا عن آثار ملموسة في صهر الصناعات البترولية القطرية بشكل متجانس على صعيد مجموعة الدول الأعضاء ، وذلك لقصور الإتفاقية المنشئة عن أن تمنح المنظمة سلطة إتخاذ القرارات بشأن هذه السياسات ، وهو نقص خطير وفي هذه المرحلة بالذات . فقد رأينا أن من النتائج الهامة لحلول الدولة محل الشركات في إدارة القطاع البترولي هو أن القرارات الخاصة بذلك دخلت ضمن حدود السيادة الاقليمية للدول وبمعزل عن الصناعة البترولية في الدول

الأخرى بعكس الحال عندما كانت الشركات تعمل على أساس التداخل الاقليمي وتجاوز الحدود الدولية .

وإذا كانت طبيعة العلاقات العربية المعاصرة لا تساعد الدول المنتجة على إعادة تجربة الشركات عندما كانت تتخذ القرارات على صعيد المنطقة ككل وليس على صعيد كل دولة بمفردها فلا أقل من أن تتبنى الدول الأعضاء بعض صيغ التنسيق دون المساس بحقوقها في السيادة بمفهومها الرشيد وتتنازل جزئياً عن سيادتها إذا كان في ذلك منافع إقتصادية لدولة بمفردها ولمجموعة الأقطار الأعضاء . فبدون ذلك يبقى الفراغ الذي تركته الشركات قائماً . وفي رأينا أن اللجان الدائمة المؤلفة في الأمانة العامة لا تفي بالغرض ، ذلك أن طبيعة اللجان هي طبيعة إستشارية وليست لها صلاحية إتخاذ القرارات التنفيذية ، بينما كانت المكاتب الرئيسية للشركات تتمتع بسلطات رئاسية على شركاتها العاملة على أقاليم الدول المنتجة وتصدر إلى هذه الشركات تعليمات وأوامر للتنفيذ .

صحيح أن المنظمة تنادي بتشكيل (مجالس إستشارية) لكل موضوع من موضوعات السياسة البترولية ، غير أن ذلك في نظرنا خطوة متواضعة هي الأخرى نحو هدف التنسيق الفعّال . والأولى من ذلك تكوين (هيئات) لها سلطة إتخاذ القرارات ، كما هي الحال في (الهيئة القضائية) التي قامت مؤخراً ، تكون لقراراتها حجية على الدول الأعضاء . وقد يستدعي ذلك إعادة النظر في البنيان التنظيمي للمنظمة وتعديل الاتفاقية المنشئة لكي تتسع لمثل هذه الهيئات ومنحها الصلاحيات اللازمة . وقد يقال أن مثل هذه الدعوى ستغير من طبيعة المنظمة من منظمة فيما بين الحكومات Inter Governmental إلى منظمة فوق الدول Supra national ، ولكننا نقول أليست المرحلة الراهنة وحاجات الأقطار الأعضاء تتطلب ذلك ولو جزئياً في مجال التكامل الاقتصادي وفي قطاع واحد من قطاعاته هو القطاع الأهم ؟ .

وأليس ذلك من شأنه أن يقرب هذه المنظمة من منظمة (الفحم والصلب الأوروبية) التي منحت صلاحيات مشابهة كانت في بداية الأمر موضع مقاومة من حكومات الدول الأعضاء ولكن سرعان ما آمنت بها الدول بعد أن إتضحت جدواها ؟ .

٢ ـ التوفيق بين الأنظمة القانونية :

هذه المهمة هي الأخرى من أصعب المهام التي ألقتها الإتفاقية المنشئة على عاتق المنظمة . فالدول العربية البترولية لكل منها كيان قانوني قائم بذاته. ولعل مهمة المنظمة كان يمكن أن تكون أسهل لو كان هناك في كل قطر من الأقطار الأعضاء قانون بترولي مستقل ومتكامل ، ولكن الواقع أن الأقطار العربية تتفاوت ليس في الأحكام التفصيلية للقوانين المنصبة على القطاع البترولي وإنما كذلك في طبيعة النظام القانوني المطبق فيها .

ومن ناحية أخرى هناك حائل آخر ، هو أن الأقطار العربية الأعضاء قد استقرت على النظم القانونية القائمة فيها حالياً .

ولذلك وجدت المنظمة أن إقتحام مثل هذا الموضوع المعقد بطريقة مباشرة وبالإرادة السياسية للدول الأعضاء أمر يقرب من المستحيل ، ذلك أن الدول لا تغير أو توحد قوانينها لغرض أكاديمي صرف ، بل لا بد أن يكون هناك على الأقل حافز إقتصادي .

وفي رأينا أن أسلوب المنظمة في هذا المجال منطقي ومعقول فهي تتبع المبادىء التالية :

١ ـ إيجاد الحافز الاقتصادي المشترك . وقد وجدت المنظمة ضالتها في ذلك بإنشاء المشروعات العربية المشتركة .

٢ ـ حث الدول الأعضاء على تشريع قوانين داخلية موحدة ضمن منطقة الحد الأدنى المشترك .

٣ ـ الدور الذي يمكن أن تقوم به (الهيئة القضائية) من وضع قواعد ومفاهيم قانونية موحدة وذلك عن طريق ما ستصدره من أحكام وفتاوي وإستشارات .

ولا نعتقد أن بإمكان المنظمة أن تقوم بأكثر من هذا في هذه المرحلة ويبقى أن نأمل أن تنمو عملية التوفيق هذه بتطبيق المبادىء الثلاثة المذكورة ولا نطالب بقيام هيئة خاصة لعملية التوحيد لأن ما يؤمل أن يتم من توفيق عن طريق المشروعات المشتركة وقيام الدول الأعضاء بإصدار تشريعات موحدة لما يمكن أن يسمى بالحد الأدنى المشترك وما ستقوم به (الهيئة القضائية) من دور في عملة التوفيق ، يكفي في نظرنا لأغراض المرحلة الراهنة .

٣ ـ إنشاء المشروعات العربية المشتركة :

لعل المنظمة ما نجحت في مجالات أهدافها الأخرى مثلما نجحت في إنشاء المشروعات العربية المشتركة . ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى حماس الدول المؤسسة إلى تحقيق ما عجزت عنه محاولات الجامعة العربية من ناحية ، وضمان إستثمار الثروة البترولية إستثماراً إقتصادياً متنوعاً يؤمن مصادر للدخل القومي تتجدد تلقائياً في مقابل المصدر الوحيد الآيل للنضوب من ناحية أخرى . وقد حققت المنظمة إلى الآن المشروعات العربية المشتركة سالفة الذكر .

والإتفاقية المنشئة لا تنص على أداة قانونية معينة لقيام المشروعات المشتركة . ولكننا نلاحظ أن الشركات العربية الأربع قد قامت على أساس (الإتفاقية الدولية) حيث تظهر الدول الأعضاء كأطراف في هذه الاتفاقيات وصاحبة الملكية المباشرة للحصص في الشركات . ولكن هناك في الإتفاقية المنشئة وسيلة أخرى يمكن قيام المشاريع المشتركة بموجبها ، هي (القرار)

الذي يصدر من مجلس وزراء المنظمة وهو ما أتاحته الفقرة (د) من المادة العاشرة من الإتفاقية ، وهو الأداة القانونية التي استخدمت في إنشاء (معهد النفط العربي للتدريب) .

وهنا نود أن نورد جملة ملاحظات :

١ ـ إذا كانت هناك أداة قانونية أخرى لقيام المشروعات المشتركة هي (القرار) الذي يصدر من مجلس الوزراء فلماذا لجأت الأقطار العربية الأعضاء إلى إستخدام (الإتفاقية الدولية) في قيام الشركات العربية ؟ ونقول أنه ربما كان لحداثة نشأة المنظمة أثراً في ذلك أو للاعتبارات السياسية القائمة بين الدول العربية في الوقت الحاضر ، فآمنت الدول الأعضاء واطمأنت إلى هذه الأداة القانونية دون غيرها لأنها خاضعة للإجراءات الدستورية في داخل الدول الأعضاء قبل نفاذها .

ولكننا نتساءل أيضاً لماذا استخدم (القرار) في إنشاء المعهد المذكور دون الإتفاقية الدولية ؟ هل لأنه إنقضى على قيام المنظمة عمر كاف لإطمئنان الأعضاء إلى ثباتها وصمودها ومستقبلها ؟ أم لأن معهد التدريب ليس مشروعاً تجارياً يستهدف الربح المادي الملموس ؟ أم لأن قرارات مجلس الوزراء التي لها صفة الإلزام تعود إلى حظيرة الإجراءات الداخلية لدى كل دولة بموجب الفقرة (هـ) من المادة ١٢ التي نصت على ذلك ؟ .

ربما كان الجواب في كل ذلك . ولكننا على أية حال لا نرى مبرراً للتناقض الوارد بين نص الفقرة (د) من المادة العاشرة التي أباحت لمجلس الوزراء « إقرار ما تتوصل إليه المنظمة من مشروع إتفاقيات » ونص الفقرة (هـ) من المادة الثانية عشرة التي عادت وأخضعت « ما له صفة الإلزام مما يصدر عن المجلس من لوائح أو قرارات للإبرام من قبل السلطات المختصة في الأقطار الأعضاء . . . الخ » . ونطالب بحذف هذا القيد من ناحية وبأن تترك الأقطار الأعضاء وسيلة الإتفاقية الدولية من ناحية أخرى ، فذلك أكثر

سرعة وحسماً وأجدى إلى تعزيز المنظمة وتقويتها وأقرب إلى العمل الوحدوي المنشود .

٢ ـ رأينا كيف أن العراق سارع إلى استضافة (معهد التدريب) في بغداد وأبدى استعداده لتغطية ما تبقى من حصص رأس المال أيا كانت . فما الذي يدعو الأقطار العربية إلى إحتضان الأجهزة القومية بهذا الحماس والتسابق ؟ . ونقول أن هذا مثال آخر على أن ما بين الأمة العربية من ترابط ، رغم الاعتزاز بالسيادة الاقليمية لدولها ، لا يمكن أن نراه في أية مجموعة أخرى من الدول . ولهذا السبب فإنه لمن الأجدى أن تتمسك الأقطار العربية بهذه القنوات القومية وتنميها فهذه هي التي ستكون النسيج الذي يقرب بينها ويضعها في الإطار الوحدوي الذي تطمح إلى تعزيزه وتحقيقه . فليست دول السوق الأوروبية المشتركة بأقرب إلى بعضها من الدول العربية ، ومع هذا نجد في منظماتها من المقومات الوحدوية ما يستهدف سواء في القريب أو البعيد وحدة أوروبية تقوم على أساس إقتصادي .

٣ ـ وتلاحظ أيضاً أن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول هي منظمة ذات صفة إقتصادية في المقام الأول . وإن مشاريعها المشتركة تقام على أساس الجدوى الاقتصادية وأن هدفها الرئيسي هو زيادة الفوائد المتحصلة لأعضائها من مواردهم الطبيعية . وتأمل الدول الأعضاء أن تصبح هذه المنظمة للعرب كما هي السوق الأوروبية المشتركة EEC بالنسبة لدولها . فماذا يجب أن يكون موقف الأقطار الأعضاء إذا لم يصادف أحد المشروعات المشتركة نجاحاً بمقاييس الربحية التجارية ؟ .

ونرى أن المشروعات العربية المشتركة ما قامت إلاّ لشعور الدول العربية المنتجة بضرورتها للعمليات اللاحقة على إنتاج الدول ولعمليات أخرى تتصل بهذه الصناعة .

ومن هذه الزاوية نحن ننظر إلى هذه المشروعات على أنها المنافذ التي

تستطيع عن طريقها الدول المنتجة الإفلات من الضغوط إذا ما مورست من الجهات التي تحتكرها ، لهذا السبب أو ذاك . وبالتالي فإن هذه المشروعات ، فضلاً عن كونها إقتصادية بالدرجة الأولى فهي إحتياطات إستراتيجية بيد العمل العربي المشترك إذا ما قامت الحاجة . ولذلك فنحن نغلّب الاعتبارات القومية في إنشاء هذه المشاريع على إعتبارات الربح التجاري المحض . وفيما عداجهد آخر تقوم به المنظمة في مجال تبادل الخبرات والمعلومات وتنظيم الدورات التدريبية ، فإن ما سبق ذكره هو في الواقع مجمل ما يمكن أن يقال في دور المنظمة على الصعيد الاقليمي فيما بين الدول الأعضاء .

أما دورها الدولي ، أي فيما بين الدول المصدرة والدول المستهلكة للبترول فيتخذ الاتجاهات التالية :

١ ـ إحلال التفاهم بين الأقطار العربية المنتجة والدول المستهلكة في ظل العلاقات الجديدة وذلك عن طريق :

(أ) إيضاح وجهة النظر العربية في حق الدول الأعضاء في السيادة على مواردها الطبيعية وتحديد أسعار البترول بما يقربها من القيمة الاقتصادية الحقيقية له ، وفي حقها في تقرير مستويات الإنتاج حسبما تمليه عليها مصالحها الوطنية ضمن إطار من التوازن الاقتصادي الدولي .

وقد أصابت المنظمة ـ ضمن جهود دولية أوسع بطبيعة الحال ـ نجاحاً في إقناع جمهور المستهلكين بالحقوق القانونية الثابتة لها واليوم نسمع عن قناعات دولية بحقوق الدول في السيادة على مواردها الطبيعية بما في ذلك تأييد الأمم المتحدة وقراراتها . كما نجد أيضاً أن الغرب بوجه خاص والدول الصناعية المستهلكة للبترول بوجه عام قد اقتنع بأن عهد (الطاقة الرخيصة) قد إنتهى ونقرأ تصريحات لقادة هذه الدول بما يفيد هذا المعنى ، كما أننا نلاحظ التعديلات الجذرية التي طرأت على إقتصاديات الدول المستهلكة

لإستيعاب الأسعار الجديدة للبترول . أما كميات الإنتاج فلم تستطع المنظمة إلى الآن من الوصول إلى تنسيق عام بين أعضائها يحدد إجمالي الكمية التي يجدر إنتاجها من الدول العربية الأعضاء كمجموعة وبقيت هذه الكميات تخضع للقرارات القطرية بعكس الحال عندما كانت الشركات الأجنبية تتخذ مثل هذه القرارات على أساس التداخل الإقليمي .

(ب) ترشيد السلوك الاقتصادي البترولي للدول الصناعية . وهنا تطالب المنظمة بأمرين : الأول الاقتصاد في معدلات إستهلاك البترول والثاني الاتجاه نحو تطوير مصادر بديلة أخرى ولا نعتقد أن المنظمة أصابت نجاحاً في كبح جماح التبذير ، إذ لا تزال الدول الصناعية تستهلك من البترول ما قد يؤدي بالعالم إلى أزمة حقيقية للطاقة . بل أكثر من ذلك فإنه في الوقت الذي ظهرت بوادر تخفيض بسيط لدى بعض الدول فإن الولايات المتحدة بالذات لم تحقق أي تخفيض وإنما لجأت إلى خزن كميات هائلة من البترول كإحتياطي تستخدمه للضغط على الدول المنتجة ، وهو أمر لا يقره مبدأ التعاون الدولي .

أما في موضوع تطوير بدائل أخرى للبترول ، فيبدو أن نداء المنظمة والدول المنتجة الأخرى قد لاقى أصداء أفضل .

(جـ) وثمة جانب آخر من جوانب إحلال التفاهم مع الدول المستهلكة هو التفكير بما تعانيه الدول النامية ـ غير البترولية ـ من وطأة الأسعار الجديدة . وقد كانت الدول المنتجة سباقة للتخفيف من هذه الوطأة ، فقد سارعت إلى وضع برامج لمساعدة هذه الدول وتعددت أشكال المساعدات لتشمل الهبات والقروض .

وقد بلغ حجم المساعدات التي قدمتها الدول المصدرة للبترول أكثر من ٣٪ من دخلها القومي ، بينما لم تصل مساعدات الدول الصناعية في هذا المجال أكثر من ٣٣ , ٠٪ أي أن الأولى بلغت عشرة أضعاف الثانية .

٢ ـ بعد مرحلة إحلال التفاهم الدولي بإتجاهاتها الثلاثة المذكورة ، تسعى المنظمة ، تنفيذاً لنصوص الإتفاقية المنشئة في الوصول إلى إتفاقات مع البلدان الأخرى خصوصاً إنشاء المشاريع المشتركة ، إلى تحقيق صورة من صور التعاون الدولي .

ولقد وجدت المنظمة صيغة منطقية لتحقيق هذا التعاون . فالدول المصدرة للبترول دول نامية بحاجة إلى تنويع إقتصادياتها وخلق مصادر متجددة تلقائياً تضمن لها ولأجيالها القادمة حياة مستقرة ومزدهرة . وفي الجانب الآخر تقف الدول الصناعية المتقدمة التي تحتاج هذا البترول وتستطيع أن تساعد الدول المصدرة على تحقيق هدفها المذكور . بمعنى أن المسألة معادلة في جانبها الأول دول لديها بترول وينقصها إقتصاد متنوع وصناعة مزدهرة ، وفي جانبها الثاني دول صناعية قادرة على المساهمة والتعاون وبحاجة إلى هذا البترول . من هنا تنادي المنظمة بتحقيق طرفي المعادلة على الوجه الآتي :

(أ) الدخول في فرص إستثمار مشتركة مع الدول الصناعية . ونستطيع القول هنا أن محاولات المنظمة في الأوساط الدولية للدخول في مشاريع مشتركة قد لاقت إستجابة حسنة لدى جمهور المستهلكين إذ بدأ هذا الجمهور يشعر وبشكل واقعي بدرجة الاعتماد المتبادل بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للبترول . وقد بدا ذلك واضحاً لدى دول (المنظمة الاقتصادية الأوروبية) فقد نادت بأن التعاون مع الدول المنتجة هو وحدة الكفيل بإقامة علاقات منسقة وأكثر توازناً في نطاق النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

(ب) والطرف الآخر للمعادلة وهو ما تطالب به منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مقابل قبولها الاستثمارات المشتركة مع الدول الصناعية المتقدمة هو : النهوض بمستوى المهارات العربية وتنميتها وهو ما يطلق عليه في الكتابات المعاصرة بـ (نقل التكنولوجيا) .

ويبدو أن أصداء نداء المنظمة في الغرب الصناعي لم تكن قوية إلى

الآن ولكن الأنظار تتجه نحو اليابان على أساس أنها الدولة الصناعية القادرة والراغبة في المساعدة في نقل المهارات الفنية إلى الدول العربية .

وقد عرضت اليابان على الأقطار العربية الدخول في إستثمارات مشتركة كما عرضت عليها الشروع في نقل المهارات الفنية إليها .

بقيت كلمة أخيرة . وهي السؤال القائم : هل أن أداء المنظمة يرقى إلى ما يطمح إليه العمل العربي الموحد ؟. وإذا كان الجواب بالنفي ، فهل يعود ذلك إلى طبيعتها القانونية بأنها من نوع (بين الحكومات) وليست (فوق الدول) كما هي عليه منظمة الفحم والصلب الأوروبية ؟ أم أن هناك قصوراً في النصوص الحالية للاتفاقية المنشئة تعيقها عن أداء مهامها بشكل أقوى وأكثر عزماً ، وللجواب على ذلك نقول ، أنه بقطع النظر عن أنها لو كانت من نوع (فوق الدول) ، لكان ذلك أجدى ، فإن الإتفاقية المنشئة بشكلها الحالي زاخرة بالمسؤوليات الملقاة على عاتق المنظمة ، وأن الشرعية الحالية لو استنفذت لرأينا نشاطاً أكثر وضوحاً في عمل المنظمة ، ولكن الذي نعتقده هو أن لا الإرادة السياسية للدول الأعضاء متجهة إتجاهاً حازماً نحو دعم المنظمة وتقويتها ، ولا المسؤولين استنفذوا الشرعية المتيسرة في ميثاقها .

المراجع

المـــراجـــع

أولاً : المراجع العربية .

الكتـــب :

* بطرس غالي ـ **التنظيم الدولي** . مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٦ .

* بطرس غالي ـ **قضايا عربية** . مكتبة الأنجلو المصرية . ١٩٧٧ .

* عبد المنعم سعيد ـ **الحوار العربي الأوروبي** . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٧ .

* عصام الدين مصطفى بسيم ـ **النظام القانوني للإستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول الآخذة في النمو** . دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٧٢ .

* فؤاد زكريا ـ **التفكير العلمي** . عالم المعرفة رقم ٣ عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت ، ١٩٧٨ .

* محمد طلعت الغنيمي ـ **التنظيم الدولي** . منشأة المعارف . الاسكندرية ١٩٧٤ .

* محمد طلعت الغنيمي ـ **نظرات في العلاقات الدولية العربية** . مطبعة أطلس .

* محمد لبيب شقير وصاحب ذهب . **إتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية** . الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٩ .

* نفط الكويت ـ **حقائق وأرقام** ، صادر عن وزارة النفط الكويتية . الكويت ، ١٩٧٧ .

البحوث :

* إبراهيم حلمي عبد الرحمن ـ **التعاون في البحث العلمي ونقل التكنولوجيا** . ندوة مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي . من منشورات المنظمة ، ١٩٧٥ .

* إبراهيم شحاتة ، وروبرت مابرو ـ **معونات دول (الأوبك)** ـ دراسة تحليلية . مجلة النفط والتعاون العربي . العدد العاشر ١٩٧٨ .

* إبراهيم شحاتة ، **الصيغ المختلفة لإنشاء المشروعات العربية المشتركة من منشورات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، ١٩٧٤** .

* أحمد قسمت الجداوي ـ **الملامح القانونية للوكالة الدولية للطاقة** . مجلة النفط والتعاون العربي . العدد الأول ١٩٧٥ .

* أحمد قسمت الجداوي ـ **الشركات العربية المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول** . أساسيات صناعة النفط والغاز ، جـ ٣ ، الكويت ١٩٧٧ .

* أحمد القشيري ـ **الاستقرار والتطور في الأساليب القانونية المستخدمة من قبل الدول الآخذة في التصنيع** . **مجلة النفط والتعاون العربي** . العدد الثاني ١٩٧٦ .

* أحمد نور الدين ـ **توقعات الاستهلاك والإستيراد والتصدير للمنتجات البترولية وطاقات التكرير الإبتدائي في أسواق العالم الرئيسية وفي المنطقة العربية** .

مستقبل صناعة التكرير العربية . من منشورات المنظمة ، الكويت ، ١٩٧٦ .

* أحمد نور الدين ـ **عمليات التكرير ومنتجاتها** . أساسيات صناعة النفط والغاز جـ ١ ، الكويت ، ١٩٧٦ .

* أحمد نور الدين ـ **مجالات التطوير والتحسين في صناعة الزيوت العربية** . نشرة المنظمة . شباط / فبراير ١٩٧٨ .

* أحمد نور الدين ـ **صناعة التكرير وفرص تنميتها في العالم العربي** . مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد الأول ١٩٧٥ .

* إسماعيل خليل ـ **الخلفية التاريخية للحوار العربي ـ الأوروبي** . مجلة السياسة الدولية . العدد ٤٩ تموز/يوليو ١٩٧٧ .

* إيساو ماساموني ـ **نقل الصناعات التحويلية** . ندوة التعاون بين اليابان والعالم العربي . من منشورات المنظمة ١٩٧٨ .

* برنار أوبرجيه ـ **التبادل والتعاون في مجال الزراعة بين فرنسا والدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول** . ندوة مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي ، ١٩٧٥ .

* بيير دوبريري ـ **بعض الأفكار في التداخل الاقتصادي** . ندوة مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي من منشورات المنظمة ، ١٩٧٥ .

* بيير ليدو ـ **شروط ومستقبل التعاون المالي الفرنسي العربي** . ندوة مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي ، ١٩٧٥ .

* جان كلود بالاسيانو ـ **نقل التكنولوجيا ، مستوى الخبرة الفنية وديناميكية تطور الوسائل التكنولوجية** . ندوة التعاون بين فرنسا والعالم العربي ١٩٧٥ .

* جورج طعمة ـ **دور النفط في العلاقات الدولية العربية** . أساسيات صناعة النفط والغاز . ج ٣ . الكويت ١٩٧٦ .

* جورج طعمة ـ **العلاقات السياسية العربية ـ الأوروبية** . نشرة المنظمة . أيار/مايو ١٩٧٧ .

* جورج قرم ـ **لماذا لا يستطيع تمويل التكنولوجيا حل مشكلة التكنولوجيا في العالم العربي** . عالم النفط . العدد ٢٢ المجلد العاشر .

* حسين زكريا ـ **شركات النفط الوطنية ، بعض أوجه العوامل الداعية لها وبنيتها القانونية وإدارتها وحدود إختصاصاتها** . مجلة النفط والتعاون العربي . العدد الرابع ١٩٧٨ .

* حسين عبد الله ـ **تطور مواقف الدول الصناعية وتحليل آثارها المحتملة على المنتجين** . أساسيات صناعة النفط والغاز ، ج ٢ الكويت ، ١٩٧٦ .

* خيري الصغير ـ **التعاون في تنمية الثروة الزراعية** . ندوة مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي ١٩٧٥ .

* رجائي أبو خضرا ـ **خيارات نقل وتسويق الغاز** . أساسيات صناعة النفط والغاز ج ٢ الكويت ، ١٩٧٦ .

* سهيل ناصر ـ **النفط والاقتصاد الدولي بعد حرب رمضان وتبدل أسعار النفط وآثارها الحقيقية** . أساسيات صناعة النفط والغاز . جـ ٣ الكويت ١٩٧٦ .

* سيروب إستبانيان ـ **جامعة الدول العربية والنفط** . مجلة النفط والتنمية . بغداد ، العدد ١١ ، آب/أغسطس ١٩٧٦ .

* عبد الأمير الأنباري ـ **إتفاقيات النفط وتطويرها في الشرق الأوسط** . أساسيات صناعة النفط والغاز . جـ ٣ ، الكويت ١٩٧٦ .

* عبد العزيز الوتاري ـ **مستقبل الصناعات البتروكيماوية في بلدان منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول** . مجلة النفط والتعاون العربي . الكويت ١٩٧٥ .

* عبد العزيز الوتاري ـ **إستخدام القوى العاملة وإحتياجات أقطار المنظمة منها** . نشرة المنظمة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ .

* عبد العزيز الوتاري ـ **البحث والتطوير في صناعة البترول التحويلية** . مجلة النفط والتعاون العربي . العدد السادس ١٩٧٧ .

* عبد القادر شندرلي ـ **التدريب المهني والتنمية الصناعية** . ندوة مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي ، ١٩٧٥ ، من منشورات المنظمة .

* هبد القادر شندرلي ـ **إحتياجات تطوير البنى الهيكلية في العالم العربي ودور الصندوق العربي في هذا المجال** . ندوة مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي . ١٩٧٥ ، من منشورات المنظمة .

* عبد اللطيف الحمد ـ **فرص الاستثمار المشتركة** . ندوة مجالات التعاون بين فرنسا والعالم العربي ، ١٩٧٥ من منشورات المنظمة .

* عصام الزعيم ـ **إستراتيجية لصناعة تكرير عربية إقليمية ديناميكية** . **مستقبل صناعة التكرير العربية من منشورات المنظمة** . الكويت ١٩٧٦ .

* علي عتيقة ـ **النفط والتنمية في الوطن العربي** . أساسيات صناعة النفط والغاز . (الدورة الثانية) ١٩٧٨ .

* علي عتيقة ـ **الحاجة إلى سياسة للمحافظة على الثروة النفطية في الدول المصدرة** . نشرة المنظمة ، العددان ٨ ، ٩ آب/أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٧٧ .

* علي عتيقة ـ **مستقبل صناعة التكرير العربية** . الكويت ، ١٩٧٦ من منشورات المنظمة .

* علي عتيقة ـ **بعض الخيارات المتاحة للعلاقة الجديدة بين المنتجين والمستهلكين للنفط** . مجلة النفط والتعاون العربي . العدد الثالث ١٩٧٦ .

* علي عتيقة ـ **التعاون الإقليمي في مجال الاستثمارات في الصناعة النفطية** . مجلة النفط والتعاون العربي . العدد ١١ .

* علي عتيقة ـ **مشاكل الأقطار المصدرة للبترول فيما يتعلق بالحاجة إلى تعاون دولي** . نشرة المنظمة تموز/يوليو ١٩٧٨ .

* علي عتيقة ـ **أثر التحرك في الطاقة على البلدان المصدرة للبترول** نشرة المنظمة . تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ .

* علي عتيقة ـ **ملاحظات عامة حول مشاكل منتجي النفط** . نشرة المنظمة . أيار/مايو ١٩٧٦ .

* علي لطفي ـ **إستراتيجية إستخدام عوائد البترول محلياً وعربياً ودولياً** ، ندوة البترول العربي والآفاق المستقبلية الطاقة . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . معهد البحوث والدراسات العربية : ١٩٧٧ .

* فاضل الجلبي ـ **التحولات الهيكلية لصناعة النفط العالمية** . من منشورات المنظمة . الكويت ١٩٧٩ .

* فاضل الجلبي ـ **أسعار البترول وأثرها في النمو الاقتصادي** . مجلة البترول المجلد ١٤ العدد ٢ آذار/مارس ونيسان/إبريل ١٩٧٧ .

* فاضل الجلبي ـ **إستراتيجية الإستخدام الأمثل للثروة النفطية العربية . أساسيات صناعة النفط والغاز جـ ٢** الكويت ١٩٧٦ .

* قاسم أحمد العباسي وحميد مجيد البياتي ـ **تأميم النفط العراقي وأبعاده الإقتصادية** . مجلة النفط والتنمية . العدد ١١ آب/أغسطس ١٩٧٦ بغداد .

* ماهر عرفة ـ **الاستثمار الدولي للعوائد البترولية، ندوة البترول العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم** ١٩٧٧ .

* محمد أزهر السماك ـ **نحو سياسة إنتاجية نفطية عربية أفضل** . ندوة البترول

العربي والآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . بغداد ١٩٧٧ .

* محمد حسن طاهر ـ **دراسة مقارنة بين (أوبك) و (أوابك)** . أساسيات صناعة النفط والغاز جـ ٢ ، ١٩٧٦ ، الكويت . من منشورات المنظمة .

* محمد خليل خليل ـ **تطور التشريعات النفطية في العالم العربي** . أساسيات صناعة النفط والغاز ، جـ ٣ ، ١٩٧٦ من منشورات المنظمة .

* محمود رشدي ـ **تطور سيطرة الدول العربية المنتجة على ثرواتها النفطية** . أساسيات صناعة النفط والغاز جـ ٣ ، ١٩٧٦ من منشورات المنظمة .

* محمود رشدي ـ **دور منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في دعم التعاون الإقليمي بين أعضائها** . بحث مقدم إلى مؤتمر البترول العربي العاشر . كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ .

* محمود سيد أمين ـ **نحو إقامة إتحاد لمؤسسات البترول الوطنية** . نشرة المنظمة . تموز/يوليو ١٩٧٧ .

* محمود سيد أمين **مساهمات مصدري النفط ومشكلة الطاقة** . نشرة المنظمة تموز/يوليو ١٩٧٨ .

* محمود سيد أمين ـ **تسعير الطاقة** ، نشرة المنظمة . كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ .

* محمود سيد أمين ـ **الشعور بالمسؤولية تجاه العالم بين دول النفط والدول الصناعية** . نشرة المنظمة نيسان/إبريل ١٩٧٧ .

* محمود سيد أمين ـ **تقييم إداء شركات البترول الوطنية** . نشرة المنظمة تشرين أول/أكتوبر ١٩٧٧ .

* مصطفى أحمد برهام ـ **البتروكيماويات والأسمدة الآزوتية** . أساسيات صناعة النفط والغاز جـ ١ ، ١٩٧٦ من منشورات المنظمة . الكويت .

* ميشيل حبيب دلونكيل ـ **التدريب المهني ، مظهره الشامل وجوانبه الخاصة ، ندوة التعاون بين فرنسا والعالم العربي . ١٩٧٥ .**

* نازلي شكري ـ **إنتقال الأيدي العاملة في الوطن العربي** . مجلة النفط والتعاون العربي العدد ١٤ ، ١٩٧٩ .

* نزار جاسم الأمير وميرزا حسن قصاب ـ **أهمية الصناعات البترولية في العمل العربي المشترك . بحث مقدم إلى المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك** ، بغداد ، ١٩٧٨ .

* هشام الغزي ـ **صيغ التعاون الإقتصادي العربي في المجال النفطي** . مجلة النفط والتعاون العربي . العدد الأول ١٩٧٧ .

* يوسف صائغ ـ **التنمية العربية ، إنجازاتها وقضاياها وتطلعاتها** . مجلة النفط والتعاون العربي ١٩٧٦ .

نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول :

* تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥
* تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥
* كانون الثاني/يناير ١٩٧٦
* شباط/فبراير ١٩٧٦
* آذار/مارس ١٩٧٦
* أيار/مايو ١٩٧٦
* تموز/يوليو ١٩٧٦
* تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦
* تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦
* كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦
* آذار/مارس ١٩٧٧

* نيسان/إبريل ١٩٧٧
* أيار/مايو ١٩٧٧
* حزيران/يونيو ١٩٧٧
* تموز/يوليو ١٩٧٧
* تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧
* تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧
* تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧
* كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
* كانون الثاني/يناير ١٩٧٨
* شباط/فبراير ١٩٧٨
* آذار/مارس ١٩٧٨
* حزيران/يونيو ١٩٧٨
* تموز/يوليو ١٩٧٨
* تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨
* تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨
* كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

رسائل :

* غسان يوسف مزاحم ـ **المنظمات العربية المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية ١٩٧٦** ، القاهرة .

* مانع سعيد العتيبة ـ **البترول وإقتصاديات الإمارات العربية المتحدة** . رسالة دكتوراة مقدمة إلى جامعة القاهرة ١٩٧٧ .

التقارير والوثائق :

* تقرير الأمين العام السنوي الأول ـ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

* تقرير الأمين العام السنوي الثاني ـ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ .

* تقرير الأمين العام السنوي الثالث ـ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ .

* تقرير الأمين العام السنوي الرابع ـ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ .

* تقرير موجز عن نشاط المنظمة خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ .

* أزمة الطاقة وتطور بدائل النفط . من منشورات المنظمة ١٩٧٤ ـ التقرير الأول .

* تطورات بدائل الطاقة من منشورات المنظمة ، ١٩٧٦ ـ التقرير الثاني .

* النفط ومصادر الطاقة البديلة من منشورات المنظمة ، ١٩٧٧ ـ التقرير الثالث .

* تطورات الطاقة ، إستهلاك ، سياسات ، مصادر ، ١٩٧٨ ـ التقرير الرابع .

* الموقف الحالي لصناعة التكرير العربية وإتجاهاتها المستقبلية . من منشورات المنظمة ، ١٩٧٨ .

* تقييم طرق الإنتاج للبروتين النفطي . من منشورات المنظمة ، ١٩٧٧ .

* دراسة عن مشروع إنشاء منظمة عربية للبترول . المؤسسة المصرية العامة للبترول ٢٧ أيار / مايو ١٩٦٨ .

* النفط في الدورة الإستثنائية السابعة للأمم المتحدة من منشورات المنظمة ، ١٩٧٦ .

* قرار الجمعية العامة للدورة الإستثنائية السابعة ـ الوثيقة رقم A/9559 من منشورات الأمم المتحدة .

نشرة « عالم النفط » :

* العدد ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٧
* العدد ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
* العدد ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧
* العدد ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨
* العدد ٤٢ أيار / مايو ١٩٧٨
* العدد ٥٠ تموز / يوليو ١٩٧٨
* العدد ٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨
* العدد ٤٢ أيار / مايو ١٩٧٨

دوريات أخرى :

* مجلة العراق ـ العدد ٨٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ .
* مجلة العربي ـ العدد ٢٣١ شباط/فبراير ١٩٧٨
* مجلة البترول ـ العدد آذار/مارس ونيسان/إبريل ١٩٧٧ .

التقارير الإحصائية الصادرة عن المنظمة :

* التقرير الإحصائي السنوي الأول ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ الكويت (لم ينشر) .
* التقرير الإحصائي الثاني ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ الكويت
* التقرير الإحصائي السنوي الثالث ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ الكويت
* التقرير الإحصائي السنوي الرابع ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ الكويت
* التقرير الإحصائي الخامس ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ الكويت .

ثانيا ـ المراجع الأجنبية

BOOKS:

Brownlie, Ian — **Principles of Public International Law,** 2nd Ed.

Clarenden Press, Oxford, 1973.

Goodspeed, Stephen S. — **The nature & function of International Organizations,** Oxford University Press, 1959.

Kubbah, Abd Al-Amir — **OPEC, Past & Present, Petro-Economic Research Centre,** Vienna, 1974.

Lanczowski, George — **The Middle East, Policies & the energy crisis,** American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington D.C.

Mikdashi, Zuhayr — **The Community of Oil Exporting Countries,** Cornell University Press, 1972.

Monroe, Elizabeth and Mabro, Robert — **Oil Producers, and Consumers:** Conflict or cooperation.

Otaibah, Mana — **Organization of the Petroleum Exporting Countries,** Abu Dhabi, 1971.

Parry, Antony & Hardy, Stephen — **EEC Law, Sweet and Maxwell,** London, 1973.

Rouhani, Fouad — **A History of OPEC, Praeger Publications 1971.**

Rybozywski, T.M. — **The Economics of Oil Orisis, Trade Policy Research Centre,** London, 1975.

Starks, J.G. — **Introduction to International Law,** 7th Edition, Butterworths, London, 1972.

Stevens, P.G. — **Joint Ventures in Middle East Oil,** Middle East Economic Consultants, 1976.

Swann, Dennis — **The Economics of the Common Market,** 3rd Edition, Penguin Modern Economic Texts 1975.

UN Publications, Manual of the Establishment of Industrial Joint Venture agreements in Developing Countries, 1971.

Vallenilla, Louis — Oil: **The making of a new Economic Order,** McGraw-Hill Book Co., 1975.

Vernon, Reymond — **The Oil Crisis, Norton & Co.** New York, 1976.

Wortley, B.A. — **An Introduction to the Law of the European Econo-**

mic Community, Manchester University Press, Oceana Publications, 1972.

PAPERS

Bryant, E.G. — **Future Prospects of the refining industry- Prospects of Arab Refining Industry** — OAPEC 1976.

Guy de Jonqueir — **Euro — Arab talks needs a boost.** Financial Times 26, Sept 1977.

Johns Richard — **OAPEC aims at greater coordination.** Financial Times, 26 Sept. 1977.

Law, John — **Arab Aid, who gets it, for what & how,** Chase world Information Cooperation, 1978.

Monroe, Elizabeth & Mabro, Robert — **An International Seminar Report** — Oil Producers & Consumers, The Center for Mediterranean studies, American University Field Staff Inc.

Penrose, Edith — **Choice for the Oil Exporting Countries,** MEES (Supplement) 16 Jan. 1978.

Penrose, Edith — **International Oil Companies & Governments in the Middle East** — The Middle East: Oil, Policies and Developments, American Enterprise for policy Research, Washington D.C.

Shawcross (Lord)— **The United Kingdom Role in Partnership** — Opportunities for Cooperation with the Arab World, 1974.

THESIS:

Bouti, Abdel Jalil — **The OAPEC,** M.A. Thesis submitted to the Faculty of Jackson State University, 1978.

Jamali, Usama — **Energy Policy of the ECSC,** Attitudes and Responses of the High Authority, Submitted to the Fletcher School of Law & Diplomacy, 1974.

Sagaf, Mohammed Ali — **OAPEC, Ph.D. Thesis submitted to Paris University** 1977 (French).

PERIODICALS:

Middle East Economic Survey (MEES)

1967

MEES 25 August
MEES 17 Novembe

1968

MEES 12 January
MEES 19 January (Supplement)
MEES 2 February
MEES 9 February
MEES 23 February
MEES 8 March
MEES 22 March
MEES 7 June (Supplement)
MEES 14 June
MEES 13 September
MEES 15 November
MEES 22 November
MEES 9 December

1969

MEES 24 January

1970

MEES 9 January
MEES 16 January
MEES 29 January

1977

MEES 29 January
MEES 18 November
MEES 19 December

1978

MEES 16 January (Supplement)
MEES 30 January
MEES 6 February
MEES 10 April
MEES 24 April

MEES 22 May
MEES 19 June (Supplement)
MEES 7 August
MEES 11 September

OTHER REFERENCES

European File — Commission of the European Communities, Directorate — General for Information, Brussels, 1979, 1/79, 2/79, 3/79, 4/79.

The European Economic Community Today & Tomorrow, Office for Official Publications of the European Communities, H.M. Stationary Office, London, 1978.

Arab Schemes to increase refined Oil Exports, Financial Times, 17 Feb. 1978.

مراجع الفصل التكميلي

الكتب :

Mary Ann Tétreault — The Organization of Arab Petroleum Exporting Countries, Greenwood Press, London and Westport 1981.

تقارير الأمين العام السنوية :

السادس ١٩٧٩ .

السابع ١٩٨٠ .

الثامن ١٩٨١ .

التاسع ١٩٨٢ .

نشرة المنظمة :

شباط/فبراير ١٩٨٢ .

نيسان/إبريل ١٩٨٢ .

أيار/مايو ١٩٨٢ .

حزيران/يونيو ١٩٨٢ .

أيار / مايو ١٩٨٣ .

تموز / يوليو ١٩٨٣ .

دوريات :

مجلة الكويتي ، العدد ٩٤٨ ، ١٩٨٣ .

(القبس) الكويتية العدد ٤٠٢٩ في ٨٣/٨/١ .

(القيس) الكويتية العدد ٤٠٦٣ في ٨٣/٩/٤ .

(الأنباء) الكويتية العدد ٢٧٠٦ في ٨٣/٧/٧ .

(الرأي العام) الكويتية العدد ٧٠١١ في ٨٣/٥/٢٥ .

بحوث :

أسامة الجمالي ـ خطاب إلى مؤتمر التنبؤات الأوروبية للطاقة (لندن) ١ ـ ٢ ك ١/ديسمبر ١٩٨٢ .